



نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

» الحمد لله

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

رعايانا الأوفياء، سكان المنطقة الشرقية،

يطيب لنا ونحن نلتقي مع القوى الحية لهذه الجهة العزيزة علينا أن نعرب لسكانها عن تأثرنا البالغ لما لمسناه لديهم من حفاوة وولاء، ومن خصال الإباء والغيرة الوطنية، التي جعلت من هذه المنطقة، الدرع الواقي لحوزة الدولة المغربية، عبر تاريخها المجيد . وقد أتاح لنا الوقوف الميداني على أحوالكم، أن نلمس عن قرب حاجياتكم الملحة، وانشغالاتكم الحقيقية، التي هي من صميم انشغالاتنا، وموضوع عنايتنا الفائقة.

وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانيات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية، مرتكزة على محاور أربعة تهدف إلى تحفيز الاستثمار والمقاولات الصغرى والمتوسطة للشباب، وتزويد الجهة بالتجهيزات الأساسية، وإعطاء الأولوية لمشاريع اقتصادية هامة، فضلا عن النهوض بالتربية والتأهيل وتفعيل التضامن، معتمدين آليات للتمويل والمتابعة والتقييم، في التفعيل الملموس لمبادرتنا.

وسعيا منا للتخفيف من بطالة فئات من شباب الجهة ولتوفير وسائل العمل والتشغيل الذاتي فقد قررنا أن تنطلق هذه المبادرة بتخصيص ثلاثين مليارا من السنتيمات تضاف إليها مساهمات عدة مؤسسات، لتمويل مشاريع المقاولات، وضمان القروض الممنوحة لها، على أن يقوم المركز الجهوي للاستثمار بمهمة الإشراف على هذه العملية.

وإننا لنوجه حكومتنا في إطار هذه المبادرة ، لتجعل ضمن أولوياتها إنجاز البنيات الأساسية التحتية الضرورية للجهة، كالطريق السيار بين فاس ووجدة عبر تازة والسكة الحديدية بين

تاويرت والناظور مع الاسراع بانجاز الطريق الساحلي الشمالي وتوسيع وإصلاح الطريق الرابط بين الناظور ووجدة وفكيك.

كما أعطينا انطلاقة المشروع الكبير لتزويد مدينتي وجدة وتاويرت بالماء الشروب، داعين الجهات المختصة إلى تعميمه على جميع حواضر وبوادي هذه الناحية.

وحرصا منا على التنمية المندمجة لهذه الجهة، فقد قررنا إحداث منطقة حرة بالناظور، تضم إلى جانب الميناء مناطق اقتصادية وتجارية وصناعية وسياحية، مستهدفين من هذا المشروع الهام فتح بوابة متوسطة أمام تنمية الجهة الشرقية، فضلا عن إسهامها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيزها للمركب الضخم لطنجة المتوسط وبذلكم نستكمل مشروعنا الاستراتيجي، الرامي إلى جعل المجال المتوسطي رافعة قوية للإقلاع التنموي الوطني، وللشراكة الاقتصادية، والتفاعل الحضاري.

وفي نفس السياق، كان قرارنا بتهيئة المنطقة الساحلية للسعيدية، بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداين لضرورة العمل الجاد والاحترافي لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي حتى تصير السعيدية جوهره الساحل المتوسطي.

وفضلا عن ضرورة القيام بالاستثمار الأمثل للمؤهلات والمنتوج الفلاحي المتميز للمنطقة، بتحديثه وتصنيعه، فإنه يتعين وضع برنامج لتنمية وحماية النجود والواحات، في كل من عين بني مطهر وبوعرفة وفكيك، ومدينة جرادة، التي حرصنا على إدراجها واستفادتها، من برامج وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، تجسيدا لعطفنا الملكي الفائق عليها.

وتأهيدا للموارد البشرية اللازمة للتنمية الجهوية، قررنا إحداث كلية للطب ذات مركز استشفائي جامعي، تعزيزا للمؤسسات الجامعية ومعاهد التكوين بهذه الناحية، مستهدفين من كل هذه البرامج الطموحة، تكريس الدور الريادي لمدينة وجدة العريقة، كعاصمة للجهة الشرقية.

أما في المجال الاجتماعي، فإن مبادرتنا تولى فائق الاهتمام للفئات المعوزة وإننا لندعوكم للتشبث بقيم التكافل المعهود فيكم، موجّهين مؤسسة محمد الخامس للتضامن لبذل المزيد من الدعم للأعمال الخيرية، وعقد مختلف أشكال الشراكة مع النسيج الجمعي المحلي، الذي ننوه بمجهوداته في هذا الشأن.

كما أننا نحث القوى الحية لهذه الجهة، على بذل المزيد من العناية للنهوض بمنطقتهم، والانخراط في المجهود الجماعي التنموي والتضامني، الذي نقوده لمحاربة الفقر والتهميش، وكل نوازع التطرف، التي لا مكان لها في مجتمعنا المتميز بأصالته وانفتاحه الحضاري وإننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا، حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة، التي نريدها لها، كقطب محوري مغاربي، وجسر متين لحسن الجوار، والأخوة الصادقة مع الشعب الجزائري الشقيق، الذي نتمنى له كل الخير، لما يجمعنا وإياه من روابط التاريخ، وتحديات الحاضر، وتطلعات المستقبل.

وإننا لعازمون من خلال هذه المشاريع الطموحة على أن نوفر لوطننا العزيز المزيد من أسباب القوة والمناعة، التي يجب أن تظل شغلنا الشاغل، في عالم مشحون بشتى المخاطر والتحويلات وتلكم سبيلنا القويم إلى المضي قدما في البناء الجماعي لمغرب موحد، متقدم وديمقراطي ومتضامن، وأكثر قدرة على رفع كل التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

نص خطاب صاحب الجلالة محمد السادس
زيارة ملكية لوجدة، في 18 مارس 2003

لا أحد يمتلك القدرة على استباق ما يختلج ذاكرة الناس. لكن التاريخ سيحتفظ في بداية هذا القرن بحدث مؤسس بالنسبة للجهة الشرقية للمملكة، ويتمثل في خطاب بسيط لكنه حاسم ألقاه صاحب الجلالة نصره الله يوم 18 مارس 2003 بمدينة وجدة والذي شكل الانطلاقة للمبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية.

إن العاهل المفدى، حين منح لجميع الفاعلين في الحياة الجهوية مفاتيح مستقبل يستند على تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة فإنه قد شحذ الطاقات المنخرطة قلبا وقالبا لقيادة مسارات مركبة نحو الأفاق الجديدة. وقد اتخذت على جميع المستويات، وبكل إطارات التفكير والعمل، إجراءات تتعلق بتشخيص الوضع، كمقدمة للقرارات واستراتيجيات العمل التي تليها. وقد تم تأسيس رصيد وثائقي موضوعاتي ورسمت استشرافات وطلبت خبرات...

ولم تكن وكالة الجهة الشرقية، باعتبارها فاعلا حديثا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجهوية، والتي أنشئت سنة 2006، لتتمكن من بناء استراتيجية جهوية للتنمية إلا على أساس خطوة شمولية مضبوطة تستند إلى المقدرات المجالية وتحمل تطلعات المواطنين. وتتمشى خطوتها هاته بشكل طبيعي وانشغالات والأعمال القطاعية لجميع الفاعلين في الحياة الجهوية، لتوسع مجال التفكير مع الحرص على التكاملية والتآزر والانسجام. وهكذا انطلقت عملية بلورة استراتيجية تدخل الوكالة، التي اعتمدت صيغتها النهائية سنة 2010، بالشكل الذي يبينه الجزء الأول من هذا المؤلف.

إن الكتاب الذي بين أيدينا يمثل الجزء الثاني من مؤلف يحتوي على ثلاثة أجزاء ويرمي إلى نشر المنهجية الاستراتيجية الكبيرة المتبعة طيلة سنين عديدة بايعاز من وكالة الجهة الشرقية وبتشاور وتنسيق مع جميع المؤسسات الجهوية المعنية، بهدف توجيه التنمية المستدامة للجهة الشرقية وبرمجتها.

إن المحتويات المتضمنة هنا، والتي سيقت بشكل تشخيصي، لا تقتصر على تجميع منظم لمجموعة من الوثائق وتصنيفها، وإنما تحركها وتقويها تحاليل مبنية على أساس أدوات نظرية صلبة ومشفوعة بمعارف تجريبية كونها الخبراء الذين أعدوا هذه الدراسة والمغناة بالعديد من المقاربات التشاركية. وهكذا، فإن الخبرة المكتسبة من طرف الفاعلين تتيح إدراكا عميقا بالحقائق، كما هو الشأن بالنسبة للإسقاطات نحو الأهداف، وذلك عن طريق الإحاطة بالتجارب المغربية المعاشة هنا، أو بجهات أخرى من المملكة في مختلف المجالات، أو حتى بتجارب ونماذج أجنبية والتي تتم دراسة مداخلها ومحصلاتها سواء من حيث النجاحات أو الإخفاقات.

إن هذه الكفاءات المستتيرة بالخبرة تتيح مقارنة من صنف المقاربات الشمولية حيث إكراهات التقدير هي وحدها التي تفرض تأليفا يستند إلى التوبؤ. وهذا الصنف من المقاربة الشمولية ينطبق على القراءة وعلى فهم الموجود، وعلى الإسقاطات المستقبلية على صعيد تحليل السياقات داخل ديناميكيتها، واستباق للتطورات في ظل الإطارات المبرمجة والمحددة، وكذا الأمر أيضا بالنسبة للتوجهات الكبرى الجهوية منها والوطنية والدولية، أو أيضا فيما يتعلق، بتحديد الشروط التي يجب توفرها عند تحويل امتياز ذاتي جهوي إلى مؤهل للتنمية.

إن تكاملية المقاربات ذات التغطية الشمولية العريضة جدا تفرض تعددية التخصصات لدى فرق الخبراء، كما تفرض اعتبار كل مكونات الرأس مال الجهوي. وسوف تدرس هذه المكونات في أفقها التاريخي وتطورها الاستشراقي في دائرة الممكنات مع التمييز ما بين المتصور والمحتمل، وقد دخل فعلا حيز التنفيذ - وهناك إشارات واضحة داعمة - وما بين الأشياء التي لازالت لحد الآن في حكم غير الثابت.

وهكذا قام الفاعلون بتكوين قاعدة بيانات وأفكار لا نظير لها حول الجهة الشرقية في مطلع القرن الواحد والعشرين. وكلها منتقاة استنادا إلى ارتباطها بمشروع التنمية المستدامة الجهوية والمقدمة بشكل واضح جدا كهدف أو على أقل تقدير كمسعى ومرشد. وتؤسس هذه القاعدة للتفكير وللمنهجية الإستراتيجيين المنشورين في الجزء الأول. وهذه القاعدة تشكل الأرضية ونقطة الانطلاق. وبهذا الشكل، تتجلى بوضوح فائدة وضعها رهن إشارة الجميع، ويبقى لكل واحد الحق في الحكم على مدى ملاءمتها.

وبغض النظر عن المعلومات المفصلة والمؤرخة، بالطبع، وعلى جمع المعطيات الحديثة المتوفرة، فإن الخبراء عملوا بداية على إبراز المنحنيات الكبرى والوضعيات المتكررة، عوض الأحداث الظرفية، مما يخلق ويشكل الهوية الجهوية بدل الصورة السريعة. وهكذا وظفت، بذكاء، معطيات مؤرخة ربما بأعوام مختلفة، إضافة إلى الذكاء والإدراك الجيد للمحللين الذي أتاح بالفعل استخلاص التأويل الدقيق منها.

وفي نهاية المطاف، تغري الإضاءات المسلطة على الجهة الشرقية بالإقدام على الاستثمار وإلى تفاؤل معقلن، وتظهر بأن للمؤهلات موجودة فعليا وبإمكانها منح كل الحظوظ والفرص المتاحة للمجال الترابي للجهة الشرقية. وهكذا، فالإرادة والثقة المستعادة وحس المواطنة للفاعلين، كل حسب موقع قراره ومساهمته، سوف تعبأ وتعمل بشكل منسق ومتآزر في اتجاه الأهداف المشتركة ضمن الأطارات المتبناة عادة. وستمثل هذه العناصر حوافز هذه الخطوة، وخميرة "الميثاق" الذي عقدته الجهة والذي دعا إليه منذ سنة 2003 الخطاب الملكي السامي بمدينة وجدة.

ووضّع هذا المسعى، والتحليلات وقواعد المعلومات التي تسنده، رهن إشارة العموم، هو بالنسبة لوكالة الجهة الشرقية تطبيق ملموس للغاية للشفافية الضرورية التي تؤمن هذه المؤسسة بوجوبها.

محمد مباركي
المدير العام
لوكالة الجهة الشرقية

فہرست

تنبيه

يتضمن هذا المؤلف ثلاثة كتب تهدف كلها إلى بسط معطيات حول الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف وكالة الجهة الشرقية، تنفيذاً للمبادرة الملكية السامية المتعلقة بتنمية الجهة الشرقية. إن الجزء الأول ينظم التقارير النهائية والمصادق عليها في حينها. وهي تشكل ثمرة للعديد من المداخلات والمساهمات ولنقاشات غنية بدءاً بتقارير الخبراء المنصبة على المحاور الإستراتيجية للتنمية الجهوية. والتي أبرزت وعضدت بأدلة كما حصل عند تقديم مخططات تنمية الأقاليم. وهكذا انصب الاختيار على عدم توظيف التقارير البينية ومساهمات أخرى. وستظهر فوائد وأهمية هذه التقارير خلال مدة المشاورات واللقاءات المنتظمة.

وهناك جزء ثانٍ يشتمل على مجموعة من الدراسات التشخيصية المتعلقة بالجهة على جميع المحاور المرتبطة بتنميتها وذلك بدءاً من انطلاقة التدبير الإستراتيجي.

ثم يأتي الجزء الثالث وهو لنشر ميثاق تنمية الجهة الشرقية. ذلك الميثاق الذي يمثل تعاقداً يربط بين جلالة الملك محمد السادس نصره الله ورعاياه من ساكنة الجهة الشرقية. وهو وثيقة منظمة ومهيأة تمثل دليلاً بالنسبة لعمل أصحاب القرار ومرشداً لهم.

الجزء الأول : عرض تركيبى لتشخيص المعطيات الحالية

يوافق هذا المؤلف المرحلة الأولى من الدراسة، التي تهدف إلى وضع تصور لاستراتيجية تنمية الجهة الشرقية للمملكة والتي ترعاها وكالة الجهة الشرقية. إن الجزء الأول من الوثيقة يشمل نتائج التشخيص انطلاقاً من التشخيص الموضوعاتي أو القطاعي أو هما معاً والمجتمعة في الأجزاء التي تتلو هذا الجزء المؤلف من أربعة أبواب :

- الباب الأول يهدف إلى جعل القارئ يتموضع داخل إطار تحليل التنمية الجهوية كما تناولتها هذه الدراسة المستقاة من نظرية الثوابت ونظرية التنافسية الجهوية ؛
- أما الباب الثاني فيسعى إلى تحيين وتقييم « مؤشر » مؤهلات النمو الاقتصادي للجهة. ويرتكز، من أجل ذلك، على وصف طريقة اشتغال اقتصاد الجهة، وعلى اختبار التوجهات الصلبة لمناخها الاقتصادي وكذا على تقييم الأنشطة باعتبارها رافعة قوية تجتمع في ثلاث قطاعات كبيرة وواسعة.
- أما الباب الثالث فيهتم بالعوامل الذاتية للتنافسية الجهوية. وتُشخص حالة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والمادية والمجالية وذلك من خلال تحليل طريقة اشتغال الأسواق وعوامل الإنتاج، وكذا تشخيص الخدمات العمومية والخدمات المتبادلة بين المجالات الترابية.
- أما الباب الرابع فيعرض على شكل مصفوفة ثنائية القوة / الضعف والفرص / التهديدات، الخصاصات المتعلقة بمجموع خطوات التشخيص.



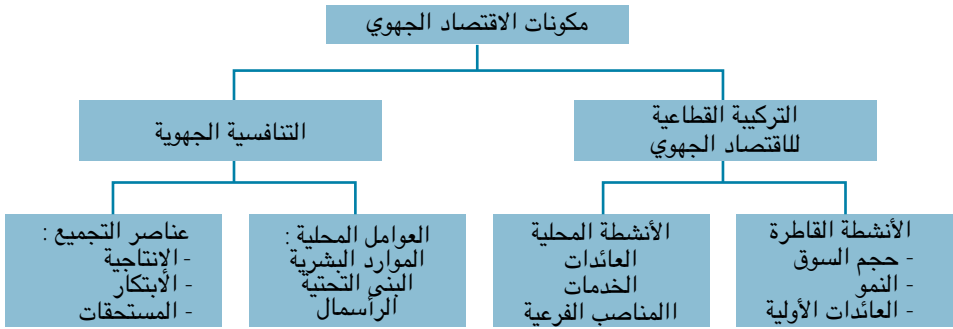
منظر شامل لمدينة وجدة عاصمة الجهة الشرقية

1- ينص الفصل الثالث من الظهير المحدث للوكالة على أن « للوكالة، مهمة دراسة واقتراح برامج اقتصادية واجتماعية مدمجة تستند إلى استراتيجية شاملة تسعى إلى إنعاش اقتصادي واجتماعي للمنطقة التي يتعلق بها الأمر مع اندماجها في النسيج الاقتصادي الوطني والمغربي والأورومتوسطي وذلك في حدودها الترابية المبيّنة في الفصل الثاني ».

الباب الأول : إطار التحليل

إن إطار التحليل المنصب على التنمية الجهوية والمهياً من أجل هذه الدراسة مستمد من النموذج الذي يطلق عليه « نموذج القاعدة » والذي وضع أسسه W. Sombart سنة 1916. ومن الكتابات التي تناولت الاقتصاد بالتنظير المرتبط حديثاً « بالتنافسية الجهوية ». ويبين المرجع الأول الذي ينصب على تحليل كل من العائدات والطلب، حالة النماء الاقتصادي للجهات، مع اتخاذ من المؤثرات التي تضاعف من المداخل وتكسيبها الجهة نموذجاً، وكذا من تلك التي تجلب الأنشطة المنتجة والقابلة للتصدير. كما يمنح المرجع الثاني المنصب على تحليل العروض، أدوات لتقويم قدرة الجهات على اكتساب وتوسيع حصصها من سوق دائمة الانفتاح على التنافسية.

رسم 1: إطار تحليلي للتنمية الجهوية



1.1 القاعدة الاقتصادية: تحليل المداخل والطلب

لا تحلل الإقتصادات الجهوية بواسطة نفس المؤشرات التي تحلل على أسسها الإقتصادات الوطنية. فالناتج الداخلي الخام (أو مجموع القيم المضافة) يقدم معلومات تتعلق بالثروة المنتجة داخل المجال الترابي. فحينما يخص الأمر التراب الوطني، فإن القسط الأكبر من هذه الثروة يغذي مداخل المواطنين (إما بصفة مباشرة بواسطة أجور الوظائف أو بواسطة الأرباح المجنية من رأس المال أو بشكل غير مباشر وذلك عن طريق إعادة توزيع عائدات الدولة عن طريق مشروع الميزانية). فحينما يكون هذا المجال الترابي ما دون الوطني، فإن هذه المقاربة يشوبها النقصان، لأن المجالات الترابية تضمن ميكانيزمات تحويل المداخل المكتسبة خارج الحدود. وينطبق ذلك بشكل أكثر واقعية في الجهة المفتوحة على التبادلات على المستوى الجغرافي والبشري، كما هو الشأن بنسبة للجهة الشرقية. فهناك ما يدعو إلى تفحص نموذج أصلي ل Sombart إضافة إلى إعادة الصياغات الأساسية التي سبقت بلورتها.

1.1.1 نموذج Sombart

استناداً إلى ما ذهب إليها السوسولوجي الألماني Werner Sombart 1916، فإن نصيب الساكنة التي تشكل نواة المدينة وتنميتها يتمثل في ذلك القسط الذي يكون قابلاً بأن يستخلص منه الربح المكتسب من الإيرادات الخارجية. وإن نظرية القاعدة الاقتصادية كانت من أوائل العروض النظرية التي تسمح بضبط التنمية الجهوية والحضرية. بالرغم من أنها تقدم رؤية تبسيطية محددة في الزمان للاقتصاد الجهوي، فإنها علاوة على ذلك تتيح،

في أشكالها المتطورة الأخيرة، إضافة عناصر التفكير في تحديد نوعية مؤهلات التنمية المحلية وفي تقدير المؤثرات المحفزة وكذا في تقييم إسقاطات السياسة العمومية.

وإن نموذج W. Sombart يجرى الاقتصادات الترابية إلى صنفين: القطاع الأساسي الذي يحصل على الإيرادات من الخارج والقطاع المحلي الذي ينتج الثروة والخدمات المطلوبة محليا. وإن القطاع الأساسي يعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد المحلي مشفوعا بمجموعة من المحفزات الكينيزية (Keynesien) وبالوظائف وبالمداخل المباشرة وغير المباشرة، وبذلك تُضمن الديناميكية الاقتصادية والديموغرافية للمجالات الترابية، وبالنسبة للعديد من المؤلفين بما فيهم Laurent Davezies فإن هذا القطاع الأساسي يحتوي بدوره على أربعة أقسام قطاعية:

- القاعدة الإنتاجية: وتتضمن المداخل الواردة من إنتاج الثروات والخدمات المصدرة خارج مجال ترابي معين (يمثل مصدر الدخل هذا موضوع جميع اهتمامات الباحثين كما يعتبر من أولى انشغالات المنتخبين والفاعلين.
- وهناك من المؤلفين من يفرق بين الصناعات المرتبطة باقتصاد المعرفة وذلك بسبب خصوصية نمط خلق الثروات المعتمدة على الموروث والخلق والابتكار)؛

- القاعدة السكانية والتي تتضمن المداخل الناتجة عن العمل والرأس المال المحصل خارج النطاق الترابي من طرف الساكنة القاطنة أو غير القاطنة (إيرادات المهاجرين المتعاقبين، ما ينفقه السياح والقاطنون المؤقتون)، إضافة إلى المعاشات؛

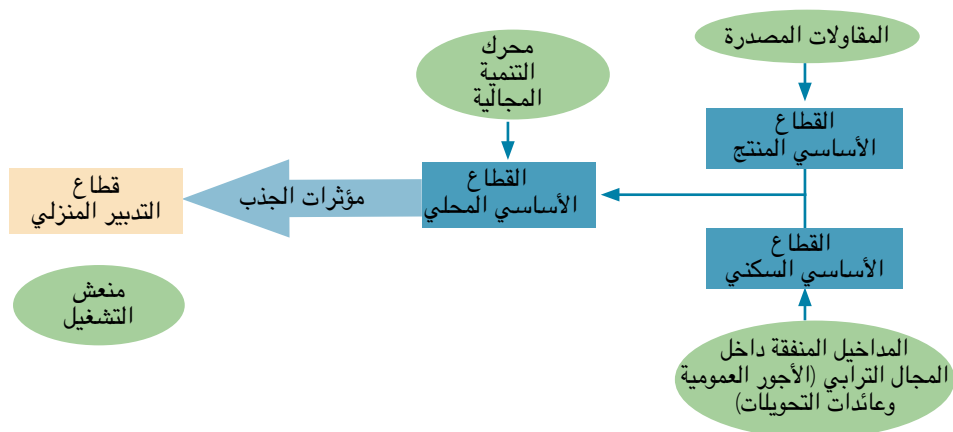
- القاعدة العمومية، وهي مكونة من الأجور العمومية المدفوعة من طرف الدولة؛

- القاعدة الاجتماعية، وهي تدمج المداخل المحصلة من التحويلات الاجتماعية مثل معاشات المتقاعدين.

إن بعض الإيرادات المتدفقة والمرتبطة بهذه القواعد تمول بشكل كبير المجالات الترابية بصرف النظر عن خصوصياتها الإنتاجية. كما تمثل السبب في إنتاج مؤثرات محلية قوية ترفع من المداخل والإيرادات ومن المناصب، الأسرية بالأساس، (أو التي) تلتفت إلى زيادة حاجة الأسر والبيوت.

إن التفكير المنصب على التنمية (وليس الإنتاج فقط) يسمح باستيعاب المستجبات الحيوية للمجال الترابي والتي تؤدي إلى استقرار إمكانات جديدة تتيح المقارنة كما ترسم خارطة جغرافية جديدة للتنمية.

رسم 2: خطاطة القاعدة الاقتصادية



2-1-1 إعادة صياغة النظرية القاعدية

إن عملية التقطيع التي وضعها Sombart وأعيد تبنيها بشكل منتظم وخفي، في غالبية الأحيان، وذلك أثناء المقاربات الحالية التي تركز بشكل أكثر على علم التدبير، وقد لوحظ ذلك في محاضرات M. Porter على الخصوص.

إطار 1 : المؤهل الاقتصادي والتركيبة القطاعية

إن المكون الاقتصادي لجهة ما يؤثر على مؤهلاتها الإقتصادية. ومن أجل هذا الغرض يقع التمييز بين ثلاثة أصناف من الصناعة أو الأنشطة والتي تختلف عن بعضها تبعاً لفضاءات التنافسية لطريقة جعلها محلية. الأنشطة المحلية التي تتسم بالخصوصيات التالية :

1. بما أنها متواجدة في جميع الجهات فإنها تتطور بحجم الساكنة وتبعاً للسوق المحلية (هنا تكون التنافسية بين الجهات محدودة وقد تكون غير واردة) ؛
2. أغلبية هذه الأنشطة ينبثق عن خدمات اقتصاد التقسيط وعن جزء كبير من قطاع البناء ومن الصحة وتوزيع الماء والكهرباء وما إلى ذلك... ومن بعض أنشطة مصانع المنتجات المكلفة من حيث النقل (مثل المشروبات - وأدوات البناء وغير ذلك) ؛
3. توفر هذه الأنشطة أغلبية الوظائف في الجهات التي انصبت عليها الدراسة ؛
4. إن إمكانية الربحية المرتبطة بالإنتاجية تظل محدودة بالمقارنة مع حجم السوق المزودة ومع طبيعة أنشطة الخدمات.

أنشطة استغلال الموارد الطبيعية تبعاً للمادة المستغلة :

1. إن سوق هذه الأنشطة ليس سوقاً جهوياً فهي بالتالي معرضة للمنافسة من طرف الأنشطة المشابهة لها في الجهات الأخرى ؛
2. ترتبط مناصب الشغل بالمواقع المستغلة ؛
3. يوضح استعمال تكنولوجيات الإنتاج جوهر الاختلافات الإنتاجية بين المواقع المتشابهة ؛
4. تتسم مؤهلات نموها أصلاً بالمحدودية.

الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالمواد المتبادلة (المنتجات والخدمات المعدة للتجارة الدولية)

وهو صنف سيحدد في آخر دفعة المؤهلات الإقتصادية للجهات. وقد وصف M. Porter هذه الأنشطة على الشكل التالي :

1. يدخل هذا الصنف من الأنشطة في تنافسية مع الصناعات الموجودة في الجهات الأخرى الأمر الذي يتيح لها في حالة الهيمنة على قسط من السوق، القدرة على منح أعلى الأجر وعلى الدفع بالأجر المخصص نحو الزيادة من طرف الأنشطة الأخرى داخل حظيرة الجهة.
2. إن هذا النوع من الأنشطة يخلق وظائف بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك من خلال عروض الطلب التي تتلقاها المقاولات المحلية والمرتبطة بالمنفعة والخدمات.
3. تتميز عن الصناعات الأخرى بتحقيق مستوى من النمو في الإنتاجية يفوق بكثير غيرها من الصناعات.

2.1 التنافسية الجهوية : تحليل العروض

يعتبر نموذج القاعدة ضرورياً من أجل استيعاب الطريقة التي تمكن عوامل محفزة للطلب المحلي تؤثر على المنافع والخدمات وكذا على الإيرادات، من أن تتتابع وتتوالى وذلك انطلاقاً من وضعية تنافسية محددة. إنها مقارنة ذات المدى القريب والمتوسط تركز على الطلب وعلى النفقات الأسرية. فلما مناص من إدماج العوامل المحلية التي تسمح، داخل إطار تحليلي لتلك العوامل باكتساب الوضعيات التنافسية السالفة الذكر مع الاحتفاظ بها طيلة مدة معينة وذلك حتى نتمكن من بلورة رؤية متكاملة. إن تحليل « التنافسية الجهوية » تحليلاً محدد

المدى يتيح فرصة إدراك حجم هذه التنمية الجهوية⁵. هناك تحديد فضفاض «للتنافسية الجهوية» يستخلص من الأعمال التي قام بها Storper والتي أعيدت صياغة محتواها على نطاق واسع وذلك منذ سنة 1997. وهي تماثل هذه الأخيرة ب « قدرة جهة على جلب المقاولات الممارسة للأنشطة بصفة تنافسية، بمعناها الدال على (الهيمنة على قسط من السوق)، مع الاحتفاظ بها ومع تحسين مستوى العيش لدى اليد العاملة المستغلة ». سترتبط التنافسية الجهوية بدورها بإنتاجية العناصر الضرورية داخل المقاولات وفي جودة عوامل التكتلات أو في عملية تجميع أجزاء المكونات الخارجة عن نطاق المقاولات. إن جاهزية العناصر الأساسية ووجودها رهن الإشارة يعتبر الشرط الأول لتخفيف الإنتاجية بالمعنى الميكرواقتصادي. وتتسحب هذه الجاهزية على كل من تأهيل اليد العاملة والرأسمال، والبنى التحتية والولوج إلى الخدمات. وقد أتاح الفرصة ولازال يقدم البحث في هذا النوع من الجاهزية. كما ينظر إليه على أنه يستحق أن يطلق عليه مشاريع جودة « العروض الترابية ». والتي تتبناها مختلف المراكز الجهوية للإستثمار بالمغرب. وإن امتلاك مجال ترابي لهذه العوامل الإنتاجية مجتمعة لم يعد كافيا لضمان التنافسية المجالية. فكما تبين، وبشكل وافر، الكتابات التي تناولت موضوع العناصر الصغرى المكونة للإقتصاد أو النظم الإنتاجية المحلية أو المدن المتفاعلة مع المشاريع أو مجالات الإبتكار الأخرى. وإن توطيد عمليات خلق الثروات يرتبط بالقدرات الداخلية للمقاولات بل أيضا وبشكل تصاعدي بجودة المحفزات التي تنبعت بكونها متعلقة بالتكتلات التي تحتضن الوضعية الاقتصادية المتأثرة إيجابيا بدور الأشخاص والأشياء، والمرتبطة بما يلي :

• تجميع مختلف النفقات بهدف تقليص التكاليف (تكاليف اليد العاملة - تكاليف البنى التحتية ومؤسسات لها نفس الإهتمامات) ؛

• بتنويع الأنشطة وتضافر الوسائل لبلوغ الأهداف.

إن التكتل عبارة عن تجميع المقاولات في حيز جغرافي محدد، وتضم مجموعة من الصناعات وكيانات تلعب دورا أساسيا في التنافسية. وتستطيع على سبيل المثال أن تدمج ممولين لعينات مختلفة من مواد ذات أهمية، (من قبيل المكونات والآلات والخدمات) وممولي البنى التحتية المتخصصة. إن عملية التجميع للأجزاء المكونة تقوي تنافسية المقاولات لأنها تقلص تكلفة التعامل مع الممولين الأكفاء وتكاليف اليد العاملة المؤهلة والولوج إلى المعلومات وتكاليف التكوين. إن الدراية المعمقة بالأسواق في ظل عملية التجميع تظل ورقة رابحة نوعية تضمن الإحاطة. أضف إلى ذلك ما يمس انخفاض التكاليف⁶ نتيجة القرب من المعاملات التجارية.

كل هذه العناصر مجتمعة تشرح إيجابيات عملية التجميع بالنسبة للإدماج العمودي للمهن المختلفة داخل حظيرة المقاولات أو بالنسبة للتبويبات « البعيدة ». كما أن هذه العملية ستحث على الإبتكار وخلق وحدات أخرى انطلاقا من السمعة المكتسبة من طرف الفاعلين التاريخيين. وإن المواد المنتجة داخل الإطار الجهوي والتي تتسم بالجودة هي التي تمثل مفاتيح التنافسية في الاقتصاد الحديث، وذلك من أجل تحقيق جاذبية على وجه الخصوص للموارد الطبيعية ذات موهبة ولحدة التبادلات والتحفيز وكلها أمور يصعب على المنافسين الحصول عليه خارج حدود الجهة⁷.

5- فهي لا تضع في الحسبان إذن بعض مظاهر التنمية الحديثة التي أثارها النظريات الحديثة التي تناولت بالتنظير للنمو الداخلي (Lucas, Romer وغيرهما) والتي تسمح بأخذ العناصر المحلية بعين الاعتبار تلك العناصر المؤثرة في التنمية الجهوية والتي تفرق بين مجالات ترابية مختلفة. والواقع أنه إذا كان القول بأن أنشطة التصدير لجهة ما تدر عليها أموالا قول صحيح، فإن نظرية القاعدة لا تسمح والحالة هذه بالذهاب بعيدا وباستيعاب العوامل التي « تمثل أرضية » هذه القدرة على التصدير. انظر كتاب « الإقتصاد البلدي : تجميع المعرفة : أدوات ومناهج » نشر وزارة التجهيز والنقل الفرنسية ص 212.

6- تمثل تكاليف المعاملات التجارية تكاليف الحصول على المعلومات المكتسبة عن طريق إبرام العقود النهائية بين المشتري والبائع تتضمن أيضا تكاليف تلقي المعلومات الأولية والمفاوضات والصياغة القانونية للعقود.

Storper M. (1997), The Regional World, New York, Guilford Press -7

الباب الثاني : تجديد قواعد النمو

يهدف هذا الباب إلى تحيين مؤشر النمو الإقتصادي للجهة وإعادة تقييمه. وهو يستند، من أجل بلوغ هذا الغرض، إلى توصيف اشتغال اقتصاد الجهة وعلى اختبار الأبعاد والتوجهات الكبرى لمحيطه وعلى تقييم الأنشطة التي من اللازم أن تكون رافعة للنمو والتي تجتمع داخل ثلاث قطاعات كبيرة.

1.2 مجسد الإقتصاد الجهوي

يقدم هذا المجسد طريقة اشتغال الإقتصاد الجهوي خلال سنة مرجعية، وذلك من خلال بعض التراكمات الإقتصادية. ومن أجل منح خصوصيات لهذه الوضعية سنسعى إلى تقديم ثلاث فئات من المؤشرات تكون على مقياس الجهة الشرقية وتعتمد معطيات المحاسبة الوطنية استنادا إلى معلومات تهمها.

- البنيات المصنفة اعتمادا على شعب جهاز المحاسبة الوطنية للنواتج المحلي الخام (PLB) والذي يعتبر معيارا قيميا للثروات والخدمات المستحدثة التي تنتجها الوحدات المقيمة طيلة سنة واحدة داخل المجال الترابي الإقتصادي (وهو المعادل للنواتج الداخلي الخام (PIB) على المستوى الوطني) ؛
- توظيف الناتج المحلي الخام مع التأكيد على نصيب الأجور والقيمة المضافة المنتجة محليا ؛
- بنية حساب « العائدات الأسرية » للجهة، وهو التراكم الذي يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط المداخل التي تستفيد منها الأسر عن طريق الأنشطة الإقتصادية للجهة، وإنما أيضا العائدات المنقولة بين الجهة وبين محيطها الخارجي.

1-1-2 اختيار وضعية مرجعية

إن اختيار وضعية مرجعية تفرض اعتبارات تواجد معلومات ضرورية من أجل بلورة مجسد الإقتصاد الجهوي، كما تلزم به أهمية المبادرة الملكية السامية من أجل تطوير اقتصاد الجهة أو على الأقل من أجل تطوير الاستثمارات في الجهة مع انطلاقة المشاريع البنوية الكبرى. وقد اعتبرت سنة 2003 في هذا السياق سنة مرجعية.

2-1-2 تصنيف البنية حسب الشعب : هيمنة الخدمات

يلاحظ عند المقارنة بين البنية الجهوية والبنية الوطنية بأن اقتصاد الجهة الشرقية تراكم 52% من الثروة المنتجة انطلاقا من الأنشطة الإقتصادية والخدمات مقابل 38% على المستوى الوطني. لكن القيمة المضافة التي تنتجها الصناعة وتلك التي تراكمها الإدارة العمومية تعتبر ضعيفة بصفة نسبية مقارنة ما سيتحقق على المستوى الوطني.

3-1-2 توظيف الناتج المحلي الخام : كتلة الأجور غير المصرح بها وبقيمتها الحقيقية

بلغ الناتج المحلي الخام للجهة قد بلغ 26,2 مليار درهم سنة 2003 بنسبة 5,5 من الناتج الداخلي الخام الوطني وهو لا يتناسب وحجم ما تمثله النسب الديموغرافية للجهة (6,4%). هناك ثلاث ملاحظات يجب الأخذ بها :

- إن الناتج المحلي الخام يتضمن كتلة الأجور المقدر ب 116 مليار درهم، ما تبقى موجه إلى مستحقات باقي عناصر الإنتاج (الرأسمال، الأرض...) واستنادا إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، فإن كتلة الأجور المؤداة من طرف المقاولات التي تصرح بعمالها بالصندوق وتلك المؤداة من طرف المصالح العمومية لا تبلغ سوى 2,5 مليار درهم وهو ما يمثل 22% من كتلة الأجور الإجمالية. وحسب تقديراتنا، فإن كتلة الأجور

الفلاحية غير المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي تبلغ 171 مليون درهم. أما باقي الأجور فيقوم بأدائها القطاع غير الفلاحي الذي لم يصرح بعماله لدى الصندوق (8,9 مليار درهم) ؛

- علاوة على ذلك فإن الجهة تعاني من نسبة استثمار أضعف من المعدل الوطني (ما بين 20% و27%) ؛
- وأخيرا فإن الجهة تكشف عن رصيد تجاري إيجابي يتعلق بالثروات والخدمات المتبادلة بينها وبين محيطها بما في ذلك الجهات المغربية الأخرى. وهو رصيد يخضع للخصم بشكل كاف وذلك من الفائض الذي تراكمه تجارة « القرب » غير المصنفة.

4-1-2 بنية حساب « نفقات الأسر »

يتألف حساب عائدات الأسر من العائدات المستخلصة من القيمة الإضافية المنتجة داخل الجهة، ومن العائدات المنقولة من محيطها الخارجي⁸. كنا نضع تقديرات تظهر بأن عائد البيوت هذا والمتواجد في شكله الخام قد تبلغ 21,7 مليار درهم أي ما يعادل 83% من الناتج المحلي الخام. إضافة إلى العائدات المنقولة التي تناهز 10,8 مليار درهم.

فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى النفقات الأسرية الذي يناهز 14 مليار درهم، فإن المدخر الخام للأسر سيرتفع إلى 7,3 مليار درهم أي ما يعادل 34% من العائد الخام المحصل عليه وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 19%.

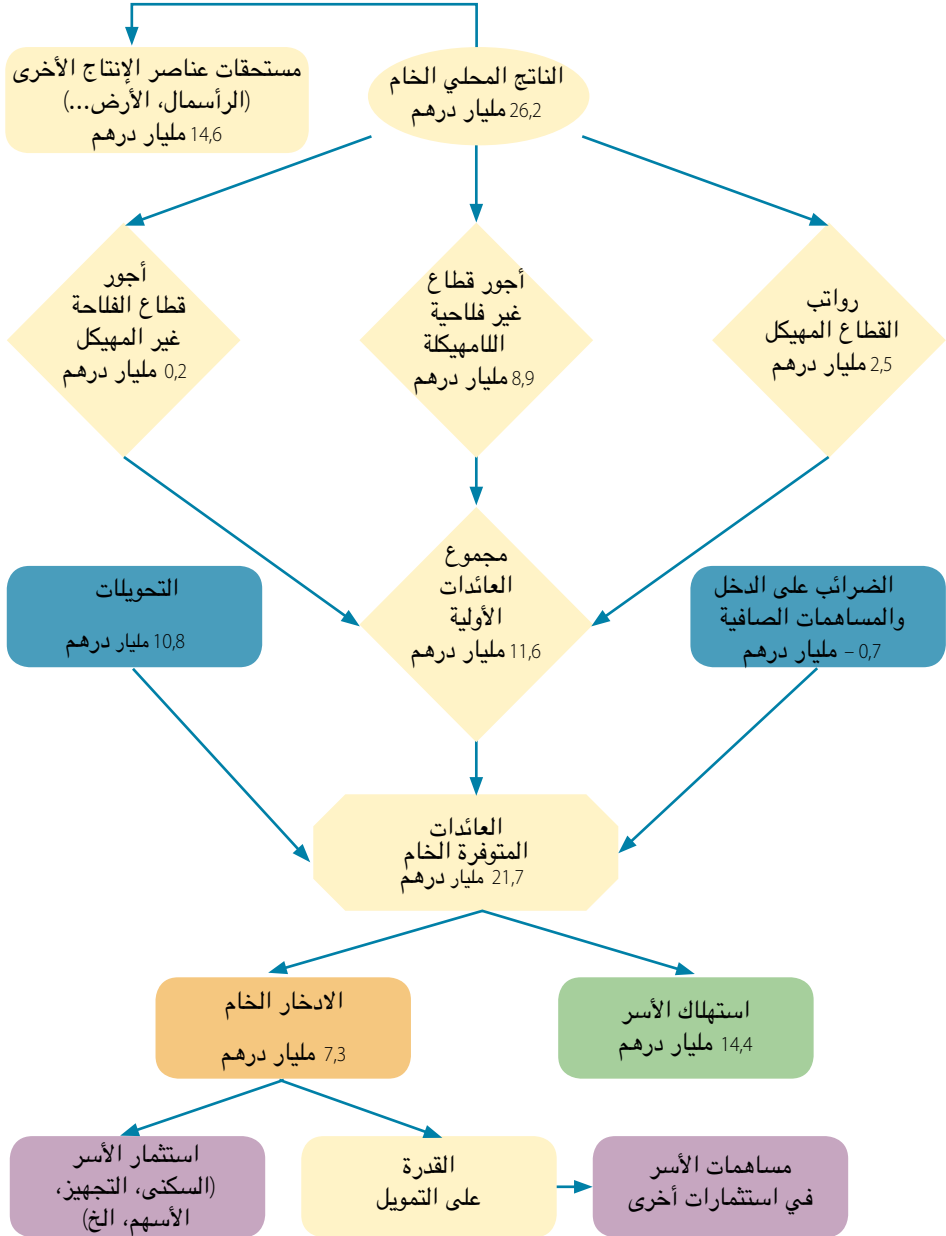
5-1-2 الوضعية منذ انطلاقة المشاريع الكبرى

لقد أعطت السلطات العمومية انطلاقة برنامج طموح لإعادة تأهيل البنى التحتية وذلك من أجل تدارك التأخر الحاصل في استثمارات الجهة. فضلا على أن الجهة كانت من بين المستفيدين الأوائل من البرامج القطاعية الوطنية الكبرى والتي أعطت انطلاقتها الحكومة : مخطط Azur – تأهيل المجال الحضاري – الماء والتطهير – المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إن نفقات الاستثمار هاته (التي تدفع بمعدل الاستثمار من 20% إلى ما يفوق 35%) ستمكن من تقوية ديناميكية الأنشطة الاقتصادية للجهة ومن إحداث قطيعة مع توجهات الماضي. وهكذا ستعدل التراكمات الاقتصادية الأساسية التي تميز الجهة إلى جانب تحقيق نمو نحو الأفضل.

8- مع افتراض أن المنقولات الخصوصية بين أسر مختلف الجهات المغربية ستلغى.

رسم 3 : مجسد الإقتصاد الجهوي

مستخرج من حساب « عائد الأسر » للجهة الشرقية (2003)



2.2 البيئة الاقتصادية للجهة

إن السياق العام مطبوع بديناميكية نمو قوي مستقطب ومدعم بالأشكال الجديدة للتنظيم وبالتبادلات المتولدة عن عمليات انفتاح الأسواق وعن التطورات التكنولوجية. وهكذا ترسخت بشكل دائم الجغرافية الحديثة للاقتصاد والتي تحمل التنافسية المختلفة. وقد رفع السياق الأورومتوسطي من حدة عمليات الإدماج شمال - جنوب. ويعتبر المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال وذلك بنمو تحقق في الخدمات المتعلقة بالتبادلات وفي الاستثمارات الخارجية المباشرة الأوروبية مع تحديد تدفقات المهاجرين. وستجد المملكة المغربية نفسها في ظل هذه السياقات مجبرة على « استدراك اقتصادي » يركز على تحسين البنى التحتية وجذب الإستثمارات الخارجية المباشرة. ولقد اتخذ هذا المنحى عند نهاية التسعينات وذلك فترة طويلة من سياسات التصحيح الماكرواقتصادية والقطاعية والتي أفضت إلى نتائج مخيبة للأمل على مستوى النمو وخلق فرص الشغل⁹.

جدول 1 : مصفوفة المناخ الاقتصادي الجهوي

المحصول	التشخيص والتوصيف	المناخ
ولوح المجالات الترابية عالم التنافسية	عملية التحريم المتعددة الجوانب التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل التنظيم	السياق العام
اندماج الاقتصادات والتكاملات الحديثة	الخدمات الحركية	الفضاء الأورومتوسطي
الاستقطاب / التراكم	مناخ ملائم للاستثمارات عمليات الانفتاح المتبادل البنى التحتية/الاستثمارات الخارجية المباشرة (IDE)	الاقتصاد المغربي

إن هذه التحولات البيئية تنطوي على اختيارات استراتيجية للجهات :

- اختيار لتصور خاص بالتنمية : يكون نوعيا وقارا أو هما معا ؛
- اختيار الأنشطة : القابلة للترحيل أو غير القابلة له أو هما معا ؛
- اختيار الأنشطة : القابلة للترحيل أو غير القابلة له أو هما معا .

2-2-1 العولمة الشمولية وإقحام المجالات الترابية في المنافسة

إن الحركية المتصاعدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال البشري ورأس مال المنتج تجعل المجالات الترابية قادرة على ولوج عالم التنافسية وذلك من أجل منح المقاولات مؤهلات تطورها، كما تتيح للمواطنين فرص تحسين مستوياتهم المعيشية وذلك بشكل دائم.

التوجهات الشمولية

لقد أحدث الإدماج الذي حصل بين « تحرير التجارة العالمية » وبين التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل تحولات عميقة في مجالات التبادلات والنظام الصناعي وترحيل الإستثمارات. وقد ضاعفت العوامل المرتبطة بالتدبير والتنظيم، والتي تضع الأصبغ على المؤهلات الأساسية وعلى أقل ما يمكن من الترابية وكذا على تكوين الشبكات، من مؤثرات التوجهات الشمولية. أما في ميدان التبادلات الدولية، فإن المحصلات الكبرى تتلخص في تنمية المبادلات التجارية في المجالات الآتية :

9- تقرير البنك الدولي المعنون : « إنعاش النمو والتشغيل في المملكة المغربية ».

• الخدمات المقدمة سلفا من طرف المزودين المباشرين ؛

• الشعب المندمجة التي تسمح بها عملية تجزيء الإنتاجيات بشكل أكثر دقة.

إن عملية الرفع التدريجي للحوافز التجارية لم تترجم بالزيادة من حدة التبادلات فحسب، وإنما أيضا بتعديل قانون اللعبة التي تتطور شيئا فشيئا من طرف الفاعلين الخواص الكبار منهم على وجه الخصوص والذين يأخذون بناصية سلاسل القيم الشمولية وذلك أثناء تنظيم التبادلات. يعتبر تطور نشاط بين الشركات التجارية وكذا بين شبكات الشركات - أكثر من 50% في التبادلات الأمريكية - مثلا على ذلك، مع تكاثر المعايير الخصوصية التي تفرضها الشركات التي تتحكم بزمام الأسواق العالمية على زبائنهم. وهذا التحول الحاصل في القواعد يغير كثيرا من شروط ولوج ممولين جدد للأسواق العالمية (الحجم، الشهرة، الجودة، إلخ). وتسمح هذه التوجهات الشمولية للمقاولات حسب مفاهيم تركز الاستثمارات بتدبير أنشطة دولية متفرقة وذلك بشكل أكثر فعالية. فبعد ما لم تكن بعض الأنشطة التكنولوجية المتطورة في متناول الدول السائرة في طريق النمو، أصبح بمقدورها اليوم أن تمتلك هذه الاستثمارات، لأن المهام التي تتطلب يدا عاملة ذات كفاءة عالية يمكن فصلها عن باقي المهام لتدبيرها عن بعد. يفضل المستثمرون التعامل مع الدول المتوفرة على العوامل والمؤسسات العصرية، بل أكثر من ذلك مع التجمعات الصناعية. وتسهل الطرق الحديثة للتنظيم (المستفيدة من التكنولوجيات العصرية) لتسهيل عملية ترحيل الوظائف، وإعادة توطينها. فالتنافسية تجبر المقاولات على أن تصبح متخصصة في مهنتها الأساسية كما تحثها تبعا لذلك على توطيد علاقات مع الشركاء الخارجيين في مختلف مراحل سلسلة القيم (التصور والإبتكار والتسويق والخدمة بعد البيع). كما تحثها إضافة إلى ذلك على التنازل عن بعض المهام لصالح مقاولات أخرى.

إطار 2 : العوامل المفسرة لنمو الإستثمارات الخارجية المباشرة وتوجهاتها

يمكن إجمال النتائج الأساسية للدراسة التي أنجزها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED حول الأفاق المستقبلية للاستثمارات الخارجية المباشرة فيما يلي.

ستستمر تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة في التصاعد. فالثلاثان من الشركات التجارية الكبرى متعددة الجنسيات التي انصبت عليها الدراسة يضعان برنامجا للرفع من قيمة استثماراتها في الخارج. وإن العامل المسيطر والذي يفسر هذا التوجه يظل هو البحث عن أسواق جديدة. ويظهر البحث عن موارد جديدة (بشرية، طبيعية ومالية) وكأنه العامل المهيمن على التدفقات التي تتسم بالغرارة. أما البحث عن النجاعة فيما يرتبط بتكاليف الأجور وقيمتها فغالبا ما لا يؤخذ بعين الاعتبار. ويمتلك الفاعلون حساسية بالغة إزاء المناخ العام للأعمال وجودة الإدارة العمومية.

وتعتبر آسيا الجنوبية، وآسيا الشرقية، والجنوبية الشرقية وكذا الدول الإثني عشرة المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي الأكثر جاذبية. أما الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر المتبقية فستظل في كل الحالات الصدارة نظرا لحجم استثماراتها. وتجمع أسواق البلدان الآسيوية وأسواق الدول الإثني عشرة الحديثة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بين تكاليف أجور معتدلة وأفاق نمو قوية.

وتبين الأبحاث أن الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ستستمر في منح الأفضلية للفضاءات الاقتصادية القريبة من أمكنة تواجدها، مع وضع استراتيجيات محددة تكون شمولية أكثر فأكثر. كما تكشف عن توجه قوي نحو توسيع المجالات المعنية تفوق إسهام الوظائف الكلاسيكية المتعلقة بالإنتاج والتوزيع. وإن عملية التدويل ستهم أكثر فأكثر المهام الإدارية والبحث التنموي وكذا توطيد المقرات.

ومن المنتظر أن تنتشر موجة جديدة من المشاريع الخاصة بالاستثمارات الخارجية المباشرة وذلك في قطاعات المواد الأولية والخدمات. أما بالنسبة لقطاع المصانع، فإن الفرص المتاحة ستتطور بوثيرة منتظمة وذلك في الصناعات المرتبطة بالبيئة وبالطاقات المتجددة وكذا بتكنولوجيات الإعلام والتواصل الحديثة والصحة وتكنولوجيا الأحياء. وتكشف الشركات التجارية الكبرى ذات أصل أسيوي عن ديناميكية متميزة في ميدان الاستثمارات الخارجية المباشرة.

انخراط الجهات والسياسات الجهوية

إن المنحنيات الكبرى (التجارة والتقدم التقني والتنظيم الصناعي والاستثمار) تتوافق والنموذج الاقتصادي الذي يُوجع لهيب التنافسية بين المجالات الترابية وتمنح فرصا مواتية وتأتي بمخاطر جديدة نترصب بالمشاريع التنموية الجهوية. ويشرح Paul Krugman¹⁰ بأن الحركة الحاصلة بين العوامل والعولمة أو الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتحرير التبادلات التجارية تشكل بالنسبة للجهات عنصر تخفيف من نسبة الفوارق الأصلية للإنتاجية. وستستفيد الجهات الأكثر تقدما ليس فقط من المؤثرات القارة لعملية التخصص التجاري وإنما أيضا من المؤثرات الديناميكية الناتجة عن جذب الموارد المالية والبشرية وذلك حسب نموذج معروف للاستقطاب. وبعبارة أخرى، فإن الفوارق الأصلية للإنتاجية يمكن أن تتفاقم في حالة غياب سياسة جهوية.

2-2-2 الفضاء الأورومتوسطي والتكاملية بين المجالات الترابية

لقد تحولت بشكل عميق العلاقات الأورومتوسطية على أساس معاهدة روما المبرمة سنة 1958 والتي أسست لتجمع اقتصادي أوروبي يمنح أولوية للمشاريع الأوروبية المشتركة على المشاريع الوطنية، ويضع حدا للاتفاقيات الكولونيالية المبرمة بين دول الشمال ومحيطاتها ومستعمراتها القديمة بالجنوب. وتتطلع اتفاقيات التعاون في جوهرها إلى السماح بولوج الأسواق الأوروبية بصفة مقننة وعلى شكل حصص غير ملزمة وذلك بالنسبة لمنتجات النسيج، وفي إطار اتفاقيات متعددة الخيوط وتحمي المكاسب التقليدية للتبادل الفلاحي، وذلك بمقتضى ما تنص عليه الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT من تدابير ملزمة في حالة خلق تجمع جمركي. والواقع، فإن المشروع الأوروبي قد هيمن في جوهره على جدول أعمال دول الإتحاد حاصرا العلاقات مع دول الجنوب في أحسن الحالات في التعاون والحفاظ على الدفقات التقليدية. وتعتبر السياسة الفلاحية المشتركة أفضل ما توج هذا المشروع. فقد منحت الأفضلية للإنتاج الأوروبي على حساب دول الجنوب باعتبار هذه السياسة أول الركائز الأوروبية المشتركة. فلم تتم بلورة مشروع سياسي يخص جنوب أوروبا إلا سنة 1995 خلال قمة « برشلونة » وذلك بعد انهيار حائط برلين بمدة طويلة، وما حصل من توسع نحو شرق أوروبا وذلك باعتباره، أي المشروع السالف الذكر، تطلعا سياسيا أكد عليها المجلس الأوروبي.

مسلسل برشلونة وحدوده

يهدف « مسلسل برشلونة » إلى خلق فضاء ازدهار مقتسم عبر تطوير منطقة للتبادل الحر منبثقة عن تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي، وهو فضاء ممول من طرف صناديق ميديا (MEDA). وهذا المسلسل، الذي ينوي إقامة تعاون موسع بين ضفتي المتوسط، يستند على مفاوضة اتفاقيات ثنائية أو ما يسمى باتفاقيات الشراكة، تربط بين دول الجنوب والمجموعة الأوروبية. وتحدد اتفاقيات الشراكة، في إطار مشترك، ولوج السوق وقواعد التنافسية وإجراءات التعاون والمشاورات السياسية. ولقد ناقشت كل الدول اتفاقيات الشراكة وفق هذه الخطوط. وبعد مرور أحد عشر عاما على قمة « برشلونة »، قامت الدول الشريكة، كما دول الإتحاد الأوروبي، بدراسة نقدية للانجازات التي بدت دون مستوى الآمال. وترجع خيبة الأمل هاته بالأساس إلى العوامل الآتية :

• الطموح الجهوي الذي كان يتطلع إلى أن تندمج جميع دول الجنوب فيما بينها وذلك تبعا لخطوات موحدة وبإلوية ذاتها وحسب مسلمة التجانس والارتباط (أو ما تفرضه الدبلوماسية) التي تكسرت على صخرة الواقع الاقتصادي والسياسي لمختلف الدول والمناطق (فالمشرق يحده الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمغرب الكبير يعاني من عدم القدرة على تجاوز التجاذبات القومية ومن بناء أرضية مشتركة اعتبارا للتباين الحاصل بين استراتيجيات التنمية والبناء الوطنيين :

• تمتلك دول الجنوب تصورات جد متنوعة حول ترسيخ تواجدها في أوروبا (الدول الغنية بثروتها الهيدروكربونية مثل ليبيا والجزائر والتي تنظر إلى الإتحاد وكأنه مجرد ممر للوصول إلى نفطها وغازها، بل أكثر من ذلك تعتبره بمثابة مصدر الاستيراد. أما الدول التي تمتلك خيرات أقل، مثل تونس والمغرب، فتتظر إليه عكس ذلك على أنه سوق أساسي ومنبع للاستثمار المباشر المخصص لضمان تطورها، إضافة إلى كونه يمثل منطقة مناسبة للهجرة) ؛

• إن دول الجنوب لم تتوجه نحو الديمقراطية المتبعة في أوروبا من أجل تأسيس تجمع للقيم مما يتيح بالتالي تطوير مشروع جهوي أكثر طموحا. فالأنظمة السياسية تظل في غالبية الأحيان تسلطية وبعيدة إذا، عن أن تنخرط في المشروع الأوروبي على غرار دول البلقان أو أوروبا الوسطى ؛

• أما على المستوى الاقتصادي، فإن النتائج كانت مخيبة للآمال (فقد أبعدت المنتجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر مما أعطى الفرصة لتدعيم أسعار المنتجات الفلاحية لدول الشمال بأسواق الجنوبية مع منع منتجات الجنوب من الولوج الحر للأسواق الأوروبية)

غير أن العامل الحاسم يتجلى في غياب التطلعات المستقبلية الواضحة إلى التقارب. فالانفتاح على الشرق الأوروبي حدث في إطار من الشفافية، إطار ما قبل الانضمام. فالدول المرشحة صححت نفسها وذلك عن طريق تبني القوانين الأوروبية - المكسب الاتحادي - واستفادت من الأرصدة المخصصة للانضمام ومن الاستثمارات المباشرة الخصوصية الأوروبية من أجل تأهيل أدواتها الإنتاجية وبنائها التحتية. وقد أيد الرأي العام أيد عن طريق استفتاء شعبي، هذا الانضمام الذي ينظر إليه بمثابة صمام أمان قوي للاقتصاد والسياسة وسمح بالمشروع في الإصلاحات دون مقاومة تذكر ودون تردد ولا زعزعة أما المقاولات الأوروبية، فقد استفادت من انفتاح السوق الداخلية ومن الولوج الحر لمنطقة الأورو، وكذا من سياسات الخوصصة المكثفة ومن يد عاملة وافر ومكونة بما فيه الكفاية وبأقل تكلفة عن دول أوروبا الوسطى. وهي تستفيد على وجه الخصوص من بيئة قانونية ومن نظم تتطابق في مجالات واسعة والبيئة التي تشتغل فيها داخل حظيرة الدول الأوروبية، علاوة على إمكانات اللجوء إلى المؤسسات العامة السياسية منها والتشريعية. أما في المجال الفلاحي، فإن السياسات الهيكلية الأوروبية والمرتبطة ببرامج التنمية الريفية وبانفتاح الأسواق تلعب دورا في تكيف المنضوين الجدد وذلك بشكل عميق. وإن هذه الثلاثية التي يمكن تلخيصها في : الإصلاحات - انفتاح الأسواق - الدعم العمومي لتأهيل البنى التحتية، تشرح سرعة استدرار الوافدين الجدد.

وفي المقابل، فإن غياب رؤية مستقبلية سياسية واضحة المعالم في العلاقات مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط جعل تبني خارطة طريق مؤطرة للتحويل الإجتماعي والاقتصادي والسياسي أمرا في غاية التعقيد. وتتعرض الإصلاحات وعملية التحرير لمقاومة عنيفة دون أن يتمكن مناصرو الإصلاح من الاستناد إلى رأي عام مساعد. وقد نتج عن ذلك مناخ أعمال غير موات قلص من تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية التي تضمن النمو والتحويلات الهيكلية للاقتصادات. وبعبارة أخرى، لم تتمكن الدائرة الفاضلة للإصلاحات والاستثمار في البنى التحتية وفي الإنتاج من الانطلاقة مثل ما هو الشأن بالنسبة لما قبل الانضمام.

إن هذه النتائج التي جاءت دون مستوى فضاء الرخاء المشترك الذي وعد به مسلسل « برشلونة »، لا تعكس عجزا عن تغيير الاقتصادات والدول إلى الأحسن : أي أن هذه النتائج ترتبط بشكل جوهري بالتردد السياسي حول طبيعة الارتباط مع دول الجنوب. فهل يتعلق الأمر بالمرحلة التي توصل إلى الانضمام أو يتعلق بقانون يخص ببساطة الأجانب عن الإتحاد الأوروبي ؟ كما يرتبط مستقبل العلاقات مع دول الجنوب بشكل وثيق بالنقاشات الدائرة حول طبيعة الإتحاد، وكذا النقاشات الحاصلة بين المتشبهين بفكرة وجود قارة أوروبية سياسيا مع تفويض متدرج للسلطة والسيادة، وبين الذين يفضلون اتحادا اقتصاديا تبقى فيه السلطة والسيادة بيد الدول الأعضاء.

وفي الحالة الأولى يكون الانضمام إلى القيم المشتركة والقادرة على تحمل ميثاق اجتماعي تعاضدي جوهريا. وتتجسد رؤية مستقبل أوروبا في مشروع الدستور، كما تسعى هذه الرؤية إلى تحويل رموز السيادة للاتحاد للدول بموازاة مع تقوية سلطات البرلمان الأوروبي. وقد تحول الاتحاد بشكل نموذجي إلى دول أوروبية متحدة وذلك عند متم المراحل التي قطعها عملية التمرس على هذا النظام. أما المعسكر الآخر، فيعتبر أن الحقل السياسي حقل وطني خالص. ويجب أن يظل كذلك حتى يحافظ على التضامن الذي أسس من أجله الاتحاد، وبالتالي صالحا لتبادل المؤهلات والامتيازات وتعباً فعالية أكبر في الحقل الاقتصادي. وهكذا، برز طموح اتساع السوق الموحدة الأوروبية باعتبارها فضاء للتبادل الحر أكثر من كونه فضاء للمعايير الموحدة. وستظل له طبيعة الأمور انعكاسات وتبعات مباشرة على دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وسيزيح نجاح المشروع السياسي الأوروبي الهادف إلى الإدماج العمق وإلى التفويض المتدرج لسلط السيادة الوطنية سيزيح بقوة الأمر الواقع دول الجنوب من الانضمام. كما سيفتح نجاح مشروع الاندماج الاقتصادي والتفوق السياسي في وجه الدول الوطنية أبواب الاتحاد في الأجل المحدد.

فبالرغم من أن المشروع السياسي عانى من الإخفاق بسبب استفتاء الفرنسيين حول الدستور، فإن النقاش لم يحسم بعد. وعدم الثقة في المشروع الأوروبي ليشرح كيف أن المشروع الأورومتوسطي لا زال غير متكامل. والنقاش الحالي حول انضمام تركيا يجسد ذلك بجلاء .

سياسة التجاور

في غياب تطوير رؤية مستقبلية جلية تؤطر للعلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وتحمل هم تجاوز الحدود التي سطرها المشروع الأولي بوضوح، تبني الاتحاد الأوروبي سياسة الجوار باعتبارها إطارا متجددا لعلاقاته بدول الجنوب. ويمكن تلخيص هذه السياسة في النقاط التالية :

- كل شيء يمكن اقتسامه إلا المؤسسات، وتعبير أوضح، فإن كل دولة مجاورة تستطيع أن تمتلك الأهلية لاقتسام مجمل المكتسبات الخاصة بالتجمع شريطة أن لا تشارك في عملية اتخاذ القرار السياسي ؛
 - علاقة الشراكة الشاملة والندية، باعتراف الاتحاد بتباين الإرادة، أو تبني سياسة مشتركة أو هما معا تدخل حيز ممارسة سياسية مختلفة تتقدم بمقتضاها كل دولة من دول الجنوب بوثيرة محددة بمواكبة الاتحاد، وذلك في إطار مخطط عمل ثلاثي مشترك يدور حول أولويات يحددها الجنوب (ترصد ميزانيات التعاون حسب « التقدم الحاصل » وقدره الدولة الشريكة على الامتصاص) ؛
 - المشاركة في السوق الموحدة، وذلك انطلاقا من كون الاتحاد مستعد لقبول الاندماج الكلي للسوق الموحدة الأوروبية مع الاعتراف بقدره الدول المنضوية على فرض معايير السوق الموحدة مع إزاحة كل العراقيل التجارية في إطار تطبيعي موحد (على صيغة مضممين التنافس وقواعد) ؛
 - إدخال الخدمات ضمن جدول الأعمال، لأن الاتحاد يحسب تحرير الخدمات من ضمن جوهر توطيد الروابط (إن فتح الأجواء بين المغرب والاتحاد الأوروبي وكذا النقاشات حول الحق في تقديم خدمات لدى الشريك، يعتبران أقوى مجالين جديدين بالنسبة لترسيخ الخدمات) ؛
 - الإرادة الثابتة لإدراج المشاريع ضمن البرامج الجهوية : حيث لا يغفل الاتحاد في خضم هذه الإرادة أن يلتزم بتعهدات برشلونة وإدراج مخططات العمل ضمن إطار نظرت له لمنطقة التبادل الحر الأورومتوسطي، إلى جانب أنماط التعاون القوي وأشكال الانفتاح على السوق الموحدة وذلك حسب الطلب.
- واستنادا إلى هذا النهج والمنطق، بادر الاتحاد إلى التأشير على ورقة خارطة طريق تأخذ جذورها من التبادلات العامة للتجارة الحرة وذلك بغية تحرير تجارة المنتجات الفلاحية، ناهيك عن لائحة مختزلة وغير نهائية تم التفاوض حولها في كل دولة على حدة. وهي تطور قواعد المنشأ الأوروبية التي تشرك دولا من الجنوب، لتقوية ولوج

أسواق هذا الفضاء إلى أسواق الاتحاد، كما يدعم مسلسلات الاندماج بين الشركاء الجنوبيين، كما هو الأمر بالنسبة لبيان أكادير الذي يحرص على التسريع من وثيرة الإدماج الاقتصادي للمنطقة، إذ إن تطوير الروابط التي تجمع فيما بين دول الجنوب يسمح بأن يزيد حجم السوق بشكل ملموس، وكما تسمح بوجود حركة منصبة على المجتمع الثقافي المتواجد في الجنوب مع الاستفادة من تكاملية البنى التحتية (شبكات النقل، أنابيب الغاز، محطات الطاقة وما إلى ذلك).

تعديل الحقل الاقتصادي

لقد انصب الاهتمام في ما سبق على إدخال تعديلات على الإطار المؤسسي الذي تتطور داخله العلاقات الأوروبية، والذي يُنظر إليه بالمقام الأول على أنه انعكاس تغيير حقيقي لطبيعة مستوى الولوج الاقتصادي لدول الجنوب إلى الشمال. ولقد فاق ذلك مجرد تقوية للتبادلات التجارية بل أدى إلى بلورة الاندماج الفعلي لاقتصادات الضفتين. بالرغم من أن مركز ثقل الاقتصاد العالمي انتقل إلى منطقة البحر الهادئ، أي صعود وثيرة تصدير المنتجات المصنعة الصينية وارتفاع تصدير الخدمات الهندية مع النمو السريع لدول منظمة ASEAN (منظمة الدول الآسيوية ودول منطقة جنوب آسيا). وقد تجلّى ذلك في الاندماج البشري والاندماج المالي وكذا الاندماج في سلسلة القيم. وقد أصبح هذا الاندماج التكاملي أكثر يسرا بفضل قرب أنظمة المعايير (التشريعية والتنظيمية) التي طرحت في المرحلة الأولى للعملية.

الاندماج عن طريق الأشخاص

لأسباب عدة، يظل اندماج الأشخاص أكثر أهمية، وعاملا حاسما في القدرة على الاستدامة. فأوروبا كانت، ولا زالت وستظل الوجهة المفضلة للهجرة المغربية. فالملايين من المغاربة يحملون الجنسية الأوروبية ويعيشون داخل دول الاتحاد الأوروبي، كما يساهمون في الثقافتين معا، ثقافة الشمال وثقافة الجنوب واللتين تجمعان بين الأسر والمدن والقرى عن طريق شبكة مكثفة، غنية ومتقاربة القيم والعادات. وتغتنى هذه الهجرة التاريخية بواسطة حركة مغايرة، متمثلة في الاستقرار المتنامي لعدد من أفراد الجالية الأوروبية القاطنين بصفة دائمة أو مؤقتة بمدن الجنوب وذلك لأغراض مختلفة: إما لتولي منصب فرع من فروع الشركات أو بغرض خلق شركات صغرى أو متوسطة أو للاستمتاع بأشعة الشمس. فحتى لو كان التدفق نحو الجنوب بعيدا عن أن يبلغ مستوى التدفق في الجهة المعاكسة، فإن هذه الحركة تقوي الروابط التي تجمع بين الضفتين. وإلى جانب هذه الحركات التي تعمل على استقرار طويل الأمد، فإن هناك حركات أخرى أقصر في طور التأسيس ولها أهمية بنفس الحجم بالنسبة للرفع من عدد الروابط. السياحة في المقام الأول، واليد العاملة.

الاندماج بواسطة الرساميل

يوجد اليوم شكلان من الاندماج عن طريق الرساميل، أولهما في شكل استثمارات خارجية مباشرة تقليدية، وثانيهما تحويلات الجالية. وهاتان الدفتان ترسمان مشهدا ماليا نوعيا، ويسببان ضغطا تنافسيا على النظام المالي. كما يجذب الاستثمارات المباشرة للبنك الكبيرة التي تولي اهتماما بعملية استقطاب هذه الحركات، مثل البريد وغيره. وقد غير توسع تحويلات المهاجرين من الاتجاه المألوف لتدفقات المدخرات والتوفير، مما أتاح للبنوك المركزية لبلدان الجنوب فرص تكديس الاحتياطات (فائض في ميزان الأداءات) والتي أسهمت في تقليص نسب الفائدة في أسواقها الداخلية، كما أفرزت تقدما ملموسا في تحرير حساب الرأسمال (داخل المغرب على الأقل). وتمهد هذه الوضعية لاندماج أسواق الرساميل بشكل أكثر قوة. وقد سنحت عملية خوصصة اتصالات المغرب بدخول شركة مغربية بورصة أوروبية الأمر الذي يفتح طرقا جديدة للتمويل التنموي.

الاندماج في سلاسل القيم

يجب أن نستخرج العوامل الأخرى للاندماج الاقتصادي من الروابط الصناعية وبالضبط تلك المتواجدة داخل بنية علاقات اقتصادية أكثر عمقا من مجرد تبادل للسلع. فكل سلسلة من سلاسل القيم التي سنعرض لها فيما سيأتي تؤسس لأنماط الاندماج الحاملة لدعامة أكثر صلابة لترسيخ الاقتصاد. وقد غيرت بشكل ملموس الاتفاقيات المتعددة الجوانب التي ظهرت في وقتها المناسب في ميدان النسيج، الدور الذي يضطلع به والمكانة التي يحتلها هذا القطاع الذي كان يخضع للحماية من طرف المنافذ الامتيازية التي تمنحها اتفاقيات الشراكة، كما تعتبر اليوم شريكا في ميدان الألبسة.

فهو الذي يضمن ترتيب البضائع وتصنيعها في أجال قصيرة ويظهر ذلك من خلال مدة إعداد المنتج في شكله النهائي. فبعدها كانت الضفة الجنوبية مجرد ورشة للمناولة في ميدان خياطة الملابس، صارت اليوم شريكا منافسا يحسب له حساب.

أما في الميدان العقاري والسياحي، فإن الاندماج يحدث خاصة عن طريق تحرير النقل الجوي. وقد جعل رفع القيود عن التنافس المرتبط بالاتفاقيات الثنائية المقننة لأثمان عروض السفر في اتجاه المغرب تتضاعف لتتخفظ إلى 100 أورو انطلاقا من العواصم الأوروبية. وبذلك جعلت في متناول السياح ولوج أسواق العقار لاقتناء منزل ثانوي تماما مثل ما يقدمه القطار السريع من خدمة للمدن التي تستفيد من تأمين مواصلات السكة الحديدية. كما سمح رفع القيود هذا بتحسين توافق أثمان النقل ومسافة السفر بشكل معتبر وفي صالح العروض التي يقدمها المغرب. ولقد انتشرت هذه العروض بالضرورة وبشكل مستمرل مقارنة مع عقار السكنى بإسبانيا، وبذلك يكون هذا الطرح قد رفع من القدرة على الفهم المجسد لهذا النوع من الاندماج.

أما في مجال الطاقة فإن الاندماج يحدث من خلال الربط المتبادل لشبكات التزويد بالطاقة. فهناك أربع أنابيب غاز تؤمن الربط بين حقول الغاز الجزائرية وأوروبا.

وهناك شبكات الكهرباء المرتبطة من خلال المضيق. أما على صعيد المؤسسات فإن العديد من الفاعلين في القطاع يطالبون بتوسيع مجال تطبيق التوجيهات الأوروبية نحو دول شمال افريقيا، حتى يتسنى ضمان 20% من احتياجات أوروبا من الطاقة بواسطة مصادر الطاقات المتجددة، وهذا يعني أن يصير حساب منتوجات الطاقة الشمسية لشمال افريقيا خاضعا للطريقة نفسها التي تحسب بها المنتجات الأوروبية. وهذا التطبيق المجد لمبادئ سياسة الجوار يستطيع أن يخلق فرصا معتبرة لصالح الضفة الجنوبية وذلك إذا ما أخذت بها اللجنة.

أما فيما يخص الفلاحة، فإن الاندماج أصبح متقدما جدا خلاف ما يُظن. فسابقا كان المنتجون الإسبان يعارضون بشراسة زيادة الصادرات المغربية وذلك تطبيقا لمبدأ الأفضلية لمنتجات المجموعة. أما اليوم فإن نموذجهم الإنتاجي في أزمة. فارتفاع ثمن ساعات العمل في مجال زراعة الحدائق والبساتين وزراعة البقول، دفع بهم إلى حد اللجوء إلى تشغيل يد عاملة بطريقة مخالفة للقوانين. فاضطروا نتيجة ذلك إلى تثقيف نشاطهم إلى شمال المغرب بشكل مكثف مع الاحتفاظ بالعلاقات التي تربطهم بشبكات التسويق وبعناصر اللوجستك بالضفة الأخرى.

وهذا التوزيع الجديد للمصالح يفسر الارتفاع الكبير الحاصل في الصادرات المغربية من الفواكه والحوامض. كما يوحد بالضرورة السوق في وجه المراكز الكبرى للتبضع مبررا توصيف الفضاء المندمج. أضف إلى ذلك كون العمال المغاربة أصبح بإمكانهم أكثر فأكثر العمل في الضفتين معا على غرار التقنيين الإسبان.

مسألة الخدمات

إن إدماج المساحات الاقتصادية وما يرتبط بها من أشخاص ورساميل واستراتيجيات الفاعلين ليتجلى في الخدمات. فالاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد وبلدان الجنوب ستخلق بالضرورة شروط إدماج أكثر تقاربا. وقد ظهر ذلك فيما أحدثه دخول اتفاقيات « السماء المفتوحة » حيز التنفيذ من تعديل على شروط المنافسة في ميدان النقل الجوي وذلك بصفة جذرية. فإنتج بالتالي نمو في ميدان العقارات المعدة للسكن والسياحة الخاصة. علاوة على أن تطور عملية الترحيل والتوطين (Offshoring) في شكلها المبسط والمتجلي في مراكز النداء كما هو الحال بالنسبة لأشكالها المتقدمة الخاصة بالخدمات الداخلية للشركات (الحسابات - المالية) أو الخاصة بتطوير الاعلاميات. وهي عملية ساعدت على إعادة توزيع المهام داخل الشركات التجارية أو فيما بينها. وتظهر هذه الأمثلة إمكانيات النمو الكامنة المرتبطة بتحرير الخدمات داخل منطقتي تعميق الاندماج. وذلك بقدر ما قام به المغرب من خطوات أولى لإبرام اتفاق للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن آلية لتحرير الخدمات ويبني على أساس تطبيقات مباشرة ولقاءات مستقبلية تتعلق بتوسيع الإتفاق. وترتبط الاجراءات الأساسية المتفق عليها بالخدمات المالية (التأمينات والوساطة في البورصة) وبالتجارة الإلكترونية إضافة إلى المصادقة على الانفتاح على مجالات النقل. وإن المفاوضات مع الدول الأوروبية تنصب هي الأخرى على المحاور نفسها. فهي ترمي إلى تقوية ميكنزمات الاندماج والفضاء الاقتصادي مع إعطاء إطار للأنشطة التي تدرج فيه - الترحيل والتوطين - الهجرة المؤقتة للمهنيين، اندماج الخدمات الصحية وما إلى ذلك...

3-2-2 السياق الوطني

خلافا لما كان يشكله الاقتصاد الوطني من مؤهلات لا يستهان بها في سنوات الستينات، عرف المغرب مرحلة اتسمت بمستويات من النمو متدنية بشكل استمر إلى نهاية التسعينات مقارنة بالدول التي في حجمه. فجاء الانتعاش المسجل منذ مستهل الألفية الجديدة ثمرة سياسة « الاستدراك » المبني على البرامج القطاعية المستهدفة وعلى تأهيل البنى التحتية (Word Class) وعلى جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وذلك حسب نموذج برهن عن فعاليته داخل سياقات مختلفة من قبيل les Global Delta Economies في الصين وفي بعض الحواضر الكبرى بالشرق الأوسط. وهكذا يندرج الاقتصاد المغربي ضمن الجيل الثالث من إجراءات إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة والمحددة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (انظر المؤطر الوارد في الصفحة التالية).

وقد تضمن تقرير أصدره البنك الدولي سنة 2006 خصصه للاقتصاد المغربي تحليلا معمقا لمسببات العجز في النمو المغربي¹¹. فبعدما قام التقرير بدراسة قانون الموازنة خلص إلى الاستنتاج بأن الاستراتيجية ملائمة استباقية.

11- اعتماد منهجية « اختيار الرابع» على وجه التحديد (Picking the Winners) المطبقة من طرف دولة تايبان بمساعدة معهد Stanford Research من أجل تحديد القطاعات التي تلعب دورا في التصدير.

إطار 3 : مقتطف من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية خاص بالاستثمارات المباشرة الخارجية

تهدف إجراءات الجيل الأول عامة إلى اتباع خطوة تحريرية، أي نظام وطني أكثر ليونة في مجال الاستثمار، وذلك بتقليص المعوقات عند الانطلاقة وتحسين معاملة المستثمرين الأجانب و ترك السوق يلعب دورا أكبر في توزيع الموارد. وقد اتخذت أغلب الدول تقريبا تدابير في هذا الاتجاه بدرجات مختلفة. وقد سبق لهذا النوع من السياسة أن ساهم في جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة، ولكن شريطة أن تكون المحددات الاقتصادية الحاسمة جيدة ومواتية بشكل جوهري.

أما تدابير الجيل الثاني، فتسعى إلى قطع خطوات إلى الأمام بهدف استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة بشكل حيوي مع عدم التنقيص من الاعتناء بالمهنة الوطنية. ومن هنا ظهرت الأجهزة الوطنية لإنعاش الاستثمارات. وتضم المنظمة الدولية لمؤسسات إنعاش الاستثمار التي تأسست سنة 1995 اليوم أكثر من 100 عضوا. ومن البديهي أن نجاح هذه السياسة الاستباقية يتعلق أيضا في نهاية المطاف، بجودة العوامل الاقتصادية الأساسية للدولة المستقبلية.

أما تدابير الجيل الثالث فتهدف، بعدما أُرست قواعد إطار مائمه للاستثمارات الخارجية المباشرة ولسياسة نشيطة تُوّطر الانعاش، إلى الوصول إلى المستثمرين الأجانب باعتبارهم مستهدفين حسب كل قطاع على حدة وحسب نوعية الشركة، وذلك بغرض إرضاء حاجياتهم الجيوستراتيجية الخاصة وحسب مجال نشاطها وتبعاً للفئة التي تنتمي إليها مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات التنمية الوطنية. وستكون هذه الاستراتيجية في متناول اليد بشكل كبير إذا ما استطاعت الدولة أن تسهل تكوين التجمعات الخاصة التي تستغل هذه الفرص في إطار من التنافسية مع التمكن من الاستفادة جزئياً من التوجه الطبيعي للمقاولات نحو التجميع وفرض اسمها. فلا مناص إذن من تلميع وإنعاش صورة بعض مجالات قطاعات الأنشطة المتميزة في عيون المستثمرين الأساسيين والنشطين. فالقطاع العام الاقتصادي والسياسي والتنظيمي يؤخذ هو أيضا بعين الاعتبار لأنه يؤثر بشكل فعال في التجمعات. ومهما يكن فإن مفتاح نجاح السياسات الجديدة يكمن في كونها تؤثر في أحد المحددات الاقتصادية الجوهرية في الاستثمارات الخارجية المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل في استراتيجيات الشركات المتفرعة دولياً (STN).

إنه لمن الضروري إنشاء قائمة الاصلاحات التي تهم السياسات الاقتصادية والبرامج الكبرى القطاعية وذلك من وجهة نظر التنمية الجهوية. وقد انصب البحث في السياق الوطني على العوامل التي تعتبر مفاتيح التنمية في الجهة. وتتبقى معايير استهداف العناصر من التحالف السالفة للخط الاقتصادي الجهوي ولخط المناخ العام والأورومتوسطي.

فيجب أن نميز بين « السياسات الوطنية » وبين « البرامج الوطنية ». فالأولى تشمل الإصلاحات المنظمة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (قواعد اللعبة) والتي تسعى إلى تغيير سلوك الفاعلين. فيما أن الثانية تتكون من المشاريع المخصصة لتغيير توقعات الوكلاء والمعتمدين والعلماء.

السياسات الوطنية والتنمية الجهوية

لقد كانت الجهة وستبقى بالغة الحساسية للإصلاح السياسي لاستثمار الخواص ولعصرنة شبكات البنى التحتية للنقل وللتواصل وإلى إبرام اتفاقيات تخص تحرير التبادل. وإن هذه المجالات شهدت إرساء في وثيرة الإصلاحات المفيدة إجمالاً للجهة في السنوات الأخيرة.

إنعاش الاستثمارات الخصوصية

إن الإصلاحات الوطنية التي لها تأثيرات حاسمة على سلوك الفاعلين الاقتصاديين في الجهة تظهر في مجالات ثلاثة : تحديث الإطار التشريعي للأعمال، استهداف المساعدات في مجال الاستثمار وتقوية مقدرات المؤسسات الموكول إليها إنعاش الاستثمار.

مناخ الأعمال

لقد أبدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في تقريرها لسنة 2007 حول حالة الاقتصاد المغربي رأياً يقضي بأن «الإطار التشريعي والجبايي للمقاولات المغربية يقترب شيئاً فشيئاً مما تفرضه المعاهدات الدولية، وإن ميثاق الاستثمار وتبسيط مساطر الصرف تتضمن إجراءات تقوي انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج. ولقد حصلت هناك ثلاث حريات أساسية : الحق في الاستثمار والحق في نقل الأرباح ثم الحق في تحويل مداخيل البيع تحت بعض الشروط». وقد قام تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2007 والمتعلق باختبار سياسة الاستثمار بسرد العوامل / المفاتيح فجاءت كالتالي :

- جبايات المقاولات ؛
- الإجراءات التحفيزية ؛
- نظام الصرف والتجارة الخارجية ؛
- التشريع وشروط العمل ؛
- العقار وامتلاك الأراضي ؛
- القانون التجاري ؛
- الملكية الفكرية ؛
- قانون حول الخصوصية ؛
- قانون حول التنافسية والأسواق العمومية ؛
- قانون حول حماية البيئة ؛
- النظام القضائي.

ترتبط هذه التوصيات ذات المدى البعيد والمتوسط بتسريع وثيرة الإصلاحات التي انطلقت من قبل في مجال الحكامة الجيدة (القضاء - الملكية الفكرية - التنافس...)، وبالفعل، فإن السنوات العشر الأخيرة شهدت صدور مجموعة من القوانين التجارية الجديدة من ضمنها :

- القانون التجاري (1996) ؛
- القوانين المتعلقة بالشركات التجارية (قانون حول الشركات المساهمة (1997) والشركة ذات الاسم المشترك (1996)، والشركة المتضامنة والشركة المضاربة والشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة (2006)⁽¹²⁾، وقد عدل حديثاً هذا القانون الخاص بهذا الصنف من الشركات والمتعلقة بالتجمعات ذات الفائدة الاقتصادية (1997) وبالقانون البنكي الصادر سنة (2006)، وبالقانون الجمارك (1997) وبقانون سنة 2000 المتعلق بالمنافسة. والقانون الخاص بالملكية الصناعية (2000) والقانون المنظم لتحويل إدارة الأعمال (2005) وقانون إنشاء المحاكم التجارية (1997).

إن المؤشرات Doing Business تقوم بتقييم تنظيم وحماية حقوق الملكية وكذا تأثيرها على المقاولات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة. وتميز هذه المؤشرات درجة التنظيم كعدد الإجراءات التي يجب اتباعها عند إنشاء

12- صودق على هذا التعديل الذي يهدف إلى السماح بتكوين هذا الصنف من الشركات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة.

مقاولة أو تسجيل ملكية تجارية على سبيل المثال. وفي المقام الثاني فإنها تحدد نوعية الاجراءات من قبيل الأجال والمصاريف المرتبطة باستخلاص الديون أو الاجراء بالطريقة المشتركة أو التسويق الدولي للسلع. كما تحدد هذه المؤشرات أيضا الحماية القانونية للملكية، مثل حماية المستثمرين ضد شطط أعضاء المجلس الإداري للشركة. ثم تأتي بعد ذلك إجراءات سلاسة سوق العمل. وأخيرا مجموعة من المؤشرات الجديدة التي تسمح بتقييم التحملات الجبائية التي تضغط على كاهل الشركات.

يلخص الجدول أسفله المعطيات Doing Business (ما يسمى بمؤشر مرونة القيام بالأعمال) 2008 الخاصة بالمغرب (ترتيب على أساس مؤشر 178 نوع من الاقتصاد).

جدول 2 : Doing Business 2007-2008 بالمغرب

مرونة القيام الأعمال	Doing Business : ترتيب المغرب سنة 2008	Doing Business : ترتيب المغرب سنة 2007	الفارق حسب الترتيبين
Doing Business	129	121	-8
إنشاء الشركات	51	51	0
الحصول على الترخيص	88	91	3
توظيف العمال	165	165	0
نقل الملكية	102	53	-49
الحصول على القروض	135	132	-3
حماية المستثمرين	158	158	0
أداء الضرائب	132	133	1
التجارة عبر الحدود	67	89	22
تنفيذ العقود	114	115	1
إغلاق المقاولة	60	60	0

وحسب هذه النتائج، فإن المغرب يقدم بالتالي مؤشرات إيجابية في مجال الأعمال.

المساعدات المباشرة والتمويلات

لقد خصصت الدولة المغربية دعما مباشرا للمقاولات التي تستجيب لعدد من المعايير وذلك حتى تدفع ببعض القطاعات إلى أن تعزز مواقعها. وقد قدمت هذه المساعدات المباشرة في إطار ميكانزمات موضوعة ومحددة من طرف :

- صندوق إنعاش الاستثمارات (FPI) ؛
 - صندوق الحسن الثاني من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
 - الإعفاءات الضريبية ؛
 - وضع الاحتياطات المالية رهن الإشارة.
- وقد أخذ صندوق إنعاش الاستثمارات على عاتقه بعض الامتيازات الممنوحة للمستثمرين. ويشير الفصل 17 إلى أن المقاولات التي تمتلك برنامجا للإستثمار أكثر أهمية حسب مبلغه المالي (200 مليون درهم) وحسب عدد المناصب القارة التي سيخلقها (250).

وحسب الجهة المعنية وحسب التكنولوجيا المحولة أو المساهمة في حماية البيئة، تستطيع أنذاك أن تبرم مع الدولة عقود للاستثمار مع الاستفادة من الإعفاءات الجزئية من تكاليف اقتناء الأراضي (في حدود سقف 20% من التكلفة) ومن تكاليف البنى التحتية الخارجية (في حدود سقف 5%) من إجمالي مبلغ الاستثمار وكذا من مصاريف التكوين المهني (في حدود سقف 20% من التكلفة). وهذه الامتيازات يمكن أن تخضع للتراكم في حدود 5% من المبلغ الإجمالي للاستثمار، و10% في حالة أقيم المشروع بالعالم القروي أو شبه قروي. ولقد ارتفعت مبالغ المساعدات المباشرة المخصصة من طرف الدولة عن طريق هذا الصندوق إلى 247,36 مليون درهم في أواخر شهر شتنبر من سنة 2007 وذلك لدعم 13 مشروعا صناعيا ومشروعين سياحيين.

إن صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقدم من أجل مشروع صناعي المساعدات المباشرة وذلك لاقتناء قطعة أرضية وبناء مباني صناعية. وبإمكان المشاريع الاستثمارية الجديدة أن تستفيد من هذه المساعدات (سواء في حالة الإنشاء أو في حالة التوسعة) وذلك في بعض القطاعات (المناولة في قطاع الإلكترونيك وقطاع الطيران والميكانيك الدقيقة وقطاع النسيج والألبسة وغيرها) التي تتجاوز قيمة التجهيز لديها مليون درهم (دون احتساب واجبات الاستيراد والرسوم).

وتبلغ مساهمات هذا الصندوق 50% من ثمن القطعة الأرضية (على أساس ألا يتجاوز ثمن المتر المربع 250 درهم) و30% من ثمن البنايات المخصصة (شريطة ألا يتعدى ثمنها 1 500 درهم للمتر المربع). كما أن هذه المساهمة تصل إلى 100% إذا ما كانت بغرض شراء عقار وذلك في حدود ثمن لا يتعدى 250 درهم للمتر المربع. ويكون هذا الدعم قابلا للتراكم مع امتيازات تمنح من طرف النظام ساري المفعول في مجال تشجيع الاستثمار. أما المساعدات التي تقدمها الدولة عن طريق صندوق إنعاش الاستثمار وصندوق الحسن الثاني في إطار الدعم المخصص للقطاع الصناعي، فقد فاق 482 مليون درهم وذلك منذ تأسيسهما. وتقبل الدولة لتقبل أيضا الموافقة على الإعفاءات الجبائية على المشاريع الاستثمارية التي يفوق قدرها 200 مليون درهم، كما تعفي جبائيا المقاولات التي تنشط في مجال التصدير والتي تحقق مدخرات من أجل الاستثمار.

وقد استفاد القطاع الصناعي على المستوى العقاري من قطع هيئت فوق أملاك مخزنية من أجل إنشاء العديد من المناطق ذات القابلية لاحتضان البنى التحتية للاستثمار: تهيئ المناطق الصناعية مثل المنطقة الحرة لمدينة طنجة (277 هكتار)، ومنطقة النواصر بالدار البيضاء (262 هكتار)، ومنطقة عين جوهرة بتيفلت (200 هكتار) ومنطقة الجرف الأصفر بالجديدة (500 هكتار).

إطار 4: مثال لتهيئة القطع الأرضية لصالح المشاريع الرئيسية

- ما بين 2002 و2006 فوتت آلاف الهكتارات لمختلف الفاعلين العموميين منهم والخصوصيين من أجل إطلاق مشروع « المخطط الأزرق » ومن أجل تحقيق مشاريع سياحية.
- استفاد قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل (TIC) من عملية تفويت همت 160 هكتار مخصصة لاستقبال مشاريع القطب الصناعي للدار البيضاء ومدينة سلا.
- إعادة هيكلة شركة تدبير الأراضي الفلاحية SOGETA وشركة التنمية الفلاحية SODEA التابعتين للدولة سمح سنة 2005 باستئجار ما يناهز 40 000 هكتار من الأراضي كانت مسيرة من قبل هاتين الشركتين. ثم تلاها شطر آخر من هذه العملية هم 38 528 هكتار.

ولقد أنشئت مؤسسات مختلفة من أجل تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة (الصندوق الجماعي للاستثمار برأسمال خالص وشركات الاستثمار برأسمال خالص، وشركات جهوية لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومؤسسة القرض التعاضدي والتعاوني ومؤسسات رأسمال المخاطر، شركات رأسمال المخاطر). وهكذا أطلقت الحكومة المغربية صندوق الضمان يهدف إعادة هيكلة التمويل من خلال برنامج استثمار المخصص للمقاولات التي ترزح تحت ثقل الديون البنكية. وبواسطة هذا الصندوق المركزي للضمان استطاعت هذه المقاولات أن تعيد معالجة ديونها على أساس شروط مفيدة أكثر.

وإن برنامج مقاولتي يقدم دعما للشباب الراغبين في إقامة أعمال خاصة بهم، وذلك حتى يتسنى لهم إنشاء مقاوله والوقوف بالتالي في وجه البطالة. وتأخذ الدولة على عاتقها بواسطة هذا البرنامج مصاريف مصاحبة الحاملين للمشاريع وهي عبارة عن تسليفات دون فائدة مع ضمان القروض وذلك في سقف 85% من مبلغ القرض الذي تمنحه إياهم الأبنك. وقد حدد القانون المصادق عليه سنة 1999 والمتعلق بالأنشطة المرتبطة بالجمعيات المتخصصة في القروض الصغيرة شروط إنشائها وطريقة اشتغالها.

تقويم القدرات

مديرية الاستثمارات

تتبع مديرية الاستثمارات لوصاية وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة. وهي المؤسسة الوطنية الأساسية في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة. ويعتبر قانونها من صميم قوانين مصالح الوزارة. وهي تسيير بإمكانيات بسيطة وتحمل مهام متعددة: إنعاش الاستثمارات وتتبع الاستثمارات التي يفوق مبلغها 200 مليون درهم.

لجنة الاستثمارات

لقد أسست لجنة الاستثمارات بمقتضى دورية صدرت عن الوزارة الأولى سنة 1998، فهي مكلفة باعتماد العقود الخاصة، المنصوص عليها في الفصل السابع عشر من الميثاق. كما أنها تحمل على عاتقها مسؤولية تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية وجمع المعلومات حول الوضعية العامة للاستثمارات بغرض تحسينها. كما تحسم في القضايا والمشاكل التي تعيق تنفيذ كل مشروع استثماري. وحسب دورية الوزارة الأولى، فإن مهمة هذه الوزارة قد تصل إلى إصدار عقوبات ضد كل موظف مسؤول عن تعطيل غير مبرر لمشروع ملاحظ من طرف اللجنة عند دراستها للملفات. وتؤمن كتابة لجنة الاستثمارات مديرية الاستثمارات.

المراكز الجهوية للاستثمار

لم يحدث ميثاق الاستثمار المراكز الجهوية للاستثمار، فهي تترجم الإرادة الملكية (الرسالة الملكية السامية الصادرة بتاريخ 9 يناير 2002) بلا مركزية القرار المتعلقة بالاستثمار وإحالاته على الجهة ليصبح من اختصاصاتها. ويبلغ عدد هذه المراكز 16 مركزا تناط بها مهمتان أساسيتان: دعم إنشاء المقاولات ومساندة المستثمرين.

الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة (ANPME)

يعتبر ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة الصادر سنة 2002، الإطار المرجعي لعملية دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، إن على مستوى التمويل والتكوين أو على مستوى البنى التحتية أو على مستوى الإعفاءات الضريبية التي تحت على الاستثمار. ولقد أرسى هذا الميثاق قواعد الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ووضع إطارا ملائما لذلك.

تحديث الخدمات العمومية الخاضعة للتدبير على أساس الشبكات

لقد برمجت السلطات العمومية من ضمن ما برمجته تحرير العديد من القطاعات الخاصة بالخدمات. فتحرير قطاع الكهرباء يتجلى في إقامة سوق مقننة وسوق حرة تتيح فرصة اقتسام الولوج إلى شبكة النقل الخاصة بالمكتب الوطني للكهرباء. أما في قطاع النقل، فإن تحويل « المكتب الوطني للسكك الحديدية » إلى « الشركة المغربية للسكك الحديدية » يدل على أن هناك تغييرا في القانون تحول بمقتضاه المؤسسات العمومية إلى شركة مجهولة الإسم (مساهمة) الأمر الذي يحرر تدبير الأنشطة المتعلقة بالنقل السككي على أساس تعاقد ينظم تدبير البنى التحتية أو استغلال النقل السككي. أما في ما يخص النقل البحري، فقد حول بمقتضى هذا الإصلاح « مكتب استغلال الموانئ » إلى وحدتين مختلفتين، وحدة « الوكالة الوطنية للموانئ » والموكول إليها سلطة المرافئ، ووحدة « شركة استغلال الموانئ » وتتكفل بالمهام التجارية ويخلق التنافس بين المرافئ داخل الميناء الواحد، وكذا السهر على توحيد عملية تفريغ البضائع ونقلها. وتهدف السياسة الجديدة للنقل الجوي إلى تحرير إرادي وغير ملزم ولكنه مراقب ويخضع لنظام خاص. كما تهدف إلى تحرير سوق الرحلات الجماعية المنظمة وضبط حدود ذلك.

تحرير التبادلات التجارية واتفاقيات تحرير التبادل

لقد بلغت سياسة رفع الحماية عن الميدان الصناعي مداها سنة 2012 بعد ما كانت قد انطلقت قبل عشرة أعوام. ولقد انخرط المغرب في منظمة التجارة العالمية في يناير من سنة 1995 وصادق على القانون المتعلق بالتجارة الخارجية سنة 1996، أي أن القيود الكمية التي كانت تعتبر الوسيلة المتبعة لحماية الإنتاج الداخلي المحلي قد تُلخِي عنها ورُفعت بصفة نهائية. فضلا على ذلك، فإن المغرب التزم باتفاقيات التبادل الحر والتي وقعت مع مجموعة من الشركاء من بينها الاتحاد الأوروبي على سبيل التحديد وكذا الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (والتي تضم سويسرا، والنرويج وإيرلندا وليشتنشتاين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وتونس ومصر والأردن). وقد ترجمت كل هذه التعاققات وستترجم بشكل أكبر من خلال تفكيك نظام التعريفات الجمركية بالنسبة للمنتوجات والمصبرات والصناعة الغذائية المستوردة من هذه البلدان، ودون الدخول في تفاصيل هذه الاتفاقيات والمعاهدات، نسجل بأن تفكيك نظام التعريفات الجمركية يتضمن ثلاث فئات :

- بعض التعريفات الجمركية عرفت تفكيك نظامها بشكل سريع وهي تلك المتعلقة بقانون الاستيراد وذلك بمجرد دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ ؛
- وهناك تعريفات جمركية سيطال نظامها التفكيك السريع (من سنتين إلى خمس سنوات). ويتعلق الأمر بصفة عامة بالمواد غير المصنعة محليا ؛
- أما المواد المصنعة محليا، فإن نظام تعريفاتها الجمركية ستخضع هي الأخرى إلى الإزاحة بشكل بطيء وسيتمد على مدى عشرة أعوام إن لم يكن أكثر.

إطار 5 : تفكيك نظام التعريفات الجمركية المطبق على المواد كاملة التصنيع وأثر ذلك على البضائع المهربة

بمقتضى هذه الاتفاقيات، فإن الحماية الجمركية يجب أن ترفع بدء من سنة 2012 وذلك عن المواد الصناعية التي في غالبيتها مواد كاملة التصنيع ومخصصة للاستهلاك المنزلي (النسيج - المواد الغذائية) وخاصة بالنسبة لتلك التي ترد من أوروبا. وقد تعهدت حكومة المغرب بالمحافظة على هامش 10% باعتباره فارقا بين القواعد المطبقة على المواد ذات المنشأ الأوروبي وغيرها من المواد ذات المنشأ خارج أوروبا، وذلك حتى يتم تفادي الانزلاقات التجارية غير المرضية. أما بالنسبة للجهة، فإن ذلك يعني بأن أغلبية البضائع المهربة لن تؤدي عنها الرسوم الجمركية عند الحدود كما كان من قبل.

إن الفلاحة باعتبارها قطاعا يتسم بالحساسية الاجتماعية والسياسية تحظى غالبا موادها برعاية خاصة تتجلى في حمايتها لمدة إضافية أخرى. ولهذا الغرض، فإن المبادلات الخاصة ببضائع الصناعة الغذائية (سواء المعدة للتصدير أو المستوردة) والتي تقوم بين المغرب والدول الشريكة ظلت مضبوطة بكمية محدودة، كما يخضع بعضها لتطبيق الشق الفلاحي الذي يأخذ بعين الاعتبار النصيب المخصص للبضائع الفلاحية المرتبطة بالمواد التحويلية. وعلى كل حال، فإن المواد الفلاحية، تخضع، بمقتضى هذه الاتفاقيات، إلى أربعة أصناف من تفكيك نظام التعريفات الجمركية والتي يمكن أن تطبق بشكل مباشر وعاجل. فمنها ما يخضع لمرحلة زمنية متدرجة تمتد ما بين خمسة أعوام وعشرة أعوام أو أكثر وهي المخصصة للحبوب والخضر واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والألبان ومشتقات الحليب. وهناك أخيرا بعض المواد التي تخضع كمية منها لكوتا أو لأداء الرسوم الجمركية أو تدخل في فترة مؤقتة يكون خلالها التخفيض (أو الإعفاء) من الرسوم شاملا لكمية محددة من المواد.

جدول رقم 3 : مختصر لأسعار رسوم الاستيراد

الصناعة		الفلاحة		المجموع		
2007	2000	2007	2000	2007	2000	
21,00	30,80	47,80	63,30	25,10	35,70	السعر المتوسط
0	0	2,50	2,50	0	0	السعر الأدنى
50,00	71,50	304,00	358,60	304,00	358,60	السعر الأعلى

البرامج الوطنية والتنمية الجهوية

يقدم هذا الجزء من الدراسة وصفا لطبيعة البرامج الكبرى وذلك بغية إمطة النقاب والتمحيص والإحاطة بالفرص المتاحة التي تكشف عنها هذه البرامج خدمة للتنمية الجهوية. وسنميز من أجل هذا المبتغى بين البرامج الخاصة بالقطاعات كل على حدة وبين تلك التي تهتم بالتقاطعات والتداخلات بين القطاعات المختلفة.

البرامج القطاعية

تهم البرامج القطاعية التي دخلت حيز التنفيذ، وهي في طور التفعيل، كلا من السياحة والصناعة العصرية والصناعة التقليدية. أما مخططات التنفيذ القطاعية التي تخص الفلاحة والطاقة وقطاع الماء فإنها في طور البلورة. وستسبق صورة نموذجية لهذه البرامج القطاعية¹³ تحليلا لأولى الاستنتاجات.

صورة نموذجية

إن البرامج القطاعية كلها مستشفة من نفس مدارس الفلسفة التدبيرية المطبقة عند إنجاز العمليات التنموية. فقد لجأت إلى « الوصفات » التي أظهرت نجاعتها وهو ما سنلخصه فيما يأتي :

- هناك برامج تنبني على « رؤى » تترجم الخيارات وعلى إرادة استشرافية وبعبارة مغايرة على رؤية مطلقة (وهذا الحرص المزدوج يتجلى عند توظيف المصطلحات من قبيل رؤية 2010 - رؤية 2015 - رؤية 2020، وكذا في منهجية الدراسات الاستراتيجية التي تسبقها) ؛
- وهناك البرامج الموجهة في إطار « الشراكة قطاع عمومي / قطاع خصوصي »، تعبر عن « الدور الجديد للإدارة والذي يتجلى في الانتقال من دور التسيير إلى إدارة تلعب دورا تنمويا. وبعبارة أخرى تتحول الدولة

13- تقدم هذه العينة في إطار المناخ القطاعي تفاصيل حول البرامج السياحية والصناعية.

إلى راع يختار محاور التوجهات ويسهر على توجيه الفاعلين الخواص ويؤطّرهم. وسيجد القطاع الخاص نفسه مجبرا على تقلد مسؤولية تنفيذ هذه المحاور التنموية واتباعها لخلق مناصب للشغل¹⁴. ويتحقق إجمالا تفعيل هذه الشراكة بواسطة عقود خاصة بهذه البرامج ؛

• ينظر إلى ترسيخ العولمة بمثابة سباق محموم يحدد فيه قواعد اللعبة رواد شموليون أصبحوا يمثلون قاطرة لكل اندماج موفق ؛

• كما أن هناك البرامج التي تدار حسب طرق تديرية تتضمن أهدافا مرقمة وتصير بمثابة نتائج يجب بلوغها ومخططات عمل سنوية إلى جانب مؤشرات الكفاءة والتقييمات.

الدروس الأولى

لا تستخلص دروس دخول البرامج القطاعية حيز التطبيق من التقييم المنتظم، وإنما من مجموع الحصيلات المرئية التي يقطعها البرنامج ومن تقييماته الجزئية.

تأثيرات حافزية برنامج الانبثاق وتهيئته

- الترحيل والتوطين (Offshoring)

ينصب هذا البرنامج على الأنشطة المتعلقة بخدمات التأمين والتعاملات البنكية والخدمات الإدارية (المحاسبية، مراكز الاتصال، إدارة الموارد البشرية)، وكذا خدمات تكنولوجيات الإعلام والتدريس بخمس مناطق معينة (الدار البيضاء، الرباط، وطنجة، وفاس ومراكش)، المنطقتان الأولىين منها فقط تعمل بها أربعون مقالة وتهم التحفيزات الممنوحة الجبائية (السقف الممنوح على الضريبة على الدخل يبلغ 20%، والإعفاء الضريبي والتخفيض في حدود 50% من الضريبة على الشركات والشباك الوحيد من أجل الإجراء).

وتجمع أنشطة مراكز الاتصال التي انطلقت سنة 1999 أكثر من 150 مقالة وذلك حتى حدود سنة 2007. وحسب دراسة أنجزتها الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات (ANRT)، فإن عملية جني الأرباح من هذا النشاط عرف زيادة تصاعدية لا تتوقف. أما على مستوى الموارد البشرية فهناك نية لتكوين 100 إطار و1500 مهندس و2500 تقني و13000 إداري متخصص في المحاسبة وتدبير الموارد البشرية و7000 إداري غير متخصص وذلك في أفق سنة 2009 وذلك بمساهمة المؤسسات التالية : مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OPFPT) الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) والجامعات وشبكة التعليم الخصوصي.

- أجزاء السيارات

تعتبر المنطقة الحرة لطنجة المتوسط قطب هذا النشاط الذي أعطيت انطلاقته قبل سنوات مضت . وينصب هذا النشاط على أربع أنواع من المكونات (هياكل السيارات، التجهيزات الداخلية، الإطار الخارجي وأجزاء المحركات) أضف إلى ذلك 22 نشاطا مرتبا حسب ستة « مهن » : (الأسلاك والمواد المصنوعة من البلاستيك والمواد الحديدية والنسيج والمواد المطاطية والأجهزة الإلكترونية). وتعتبر إسبانيا وفرنسا السوقين الرئيسيين المستهدفين بذلك. وتتهيا شركة رونو إلى إقامة وحدة ضخمة للتركيب والتجميع. هذا وقد انتعش إنتاج الأجزاء بشكل سريع سنة 2006. وبلغت قيمة الاستثمار 1,4 مليار درهم في منتصف 2007، منها 100 مليون درهم مقدمة على أساس دعم من طرف صندوق الحسن الثاني وذلك لفائدة 24 مقالة. كما ينتظر أن تشمل عملية التكوين 500 إطار و1000 مهندس و3000 تقني و6000 عون متخصص وذلك في حدود 2012.

14- كما ورد في المذكرة التي تقدم رسميا برنامجا قطاعيا للصناعة التقليدية.

- صناعة الطيران

يعود تاريخ إنشاء أغلبية الشركات الخمسين التي تنشط في الحقل أقل من خمس سنوات. وتتصب اهتماماتها على الكابلات، والقطع الحديدية، وتهيئة الفضاءات الداخلية وإصلاح التجهيزات (الراديو، لوحة القيادة، سوائل المحركات ...). وقد قدمت الدولة دعماً حاسماً، فأنشأت قطبا دوليا للطيران في منطقة مطار الدار البيضاء. وقد سمح استثمار 500 مليون درهم، في منتصف سنة 2007، ساهم فيه صندوق الحسن الثاني بمبلغ 27 مليون درهم، لفائدة سبع مقاولات بخلق 1 400 منصب شغل. وعلى مستوى الموارد البشرية المتخصصة، فمن المنتظر أن ينشأ معهد للتكوين المتخصص.

- النسيج والألبسة

يعتبر هذا القطاع أول القطاعات التي وقعت اتفاقا بينها وبين الحكومة سنة 2005. وفي سنة 2007 أبرم اتفاق قصد استثمار 4,5 مليار درهم منحت الدولة منها بمقتضاه 370 مليون درهم لفائدة 77 مقاولا في هذا القطاع (أحدثت 20 000 منصب شغل). كما استفادت هذه الأخيرة إلى جانب ذلك من المساعدات التقنية ومن رفع مكانتها لدى الشركات العالمية الرائدة. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية، فمن المتوقع أن يحدث معهد للتكوين التخصصي خاص بهذا القطاع أيضا.

- الصناعات الجلدية

لقد استفادت هذه الصناعة بدعم مماثل للذي قدم إلى قطاع النسيج والألبسة، وذلك تطبيقا لاتفاقية أبرمت بين الدولة والفاعلين في هذا القطاع سنة 2006. وقد بلغ الاستثمار 112 مليون درهم، منحت بمقتضاه الدولة 7,8 (مع إحداث 900 منصب شغل). وعلى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات أن تضع برنامجا يهتم بالتكوين بخصوص هذا القطاع.

- الإلكترونيك والصناعة الغذائية والمنتجات البحرية

لم تنطلق بعد الأنشطة المتوقعة وذلك نظرا لغياب مشاريع خصوصية في الاستثمار.

الحدود

- المخاطر المرتبطة بالاستراتيجيات الانتقائية (اختيار المستفيدين).

إن الاختيار الذي يكون في صالح المهن وتوابعها المحددة داخل السوق الشمولي، يمنح الخصوصيات المميزة للبرامج الوطنية القطاعية ويضمن الفوائد الظاهرة والجلية. فهو الذي يمكن من تركيز الوسائل القليلة المتاحة على أهداف محددة، واستهداف الشركاء الأساسيين، وتحميل المسؤولية على المسيرين. أما الاقتصاديون فغالبا ما يميلون نحو النظر إلى الفوائد، التي تجنى من وراء هذه المقاربة على أنها نسبية، كما يلجئون إلى اقتراح سياسة تتسم « بالشرح » رغم ذلك. ولقد كتب Rodrik Dani في هذا المقام نصا مرجعيا حول السياسة الصناعية جاء فيه: « علينا أن يكون شغلنا الشاغل، قبل أي شيء، هو القيام بإرساء آلية يتمكن الفاعلون العموميون والخواص جميعهم، من خلالها، من أن يجدوا حلولاً للمشاكل الانتاجية بحيث تتاح الفرص لكل طرف بأن يتعلم بشكل جيد قبول إكراهات الطرف الآخر والفرص المتاحة له. فلا يتعلق الأمر بالنسبة لسياسة صناعية بأن ينصب اهتمامها على اختيار الأدوات (القروض، المعونات) أو اختيار ميادين العمل ». زد على ذلك أن المسؤولين قد فضلوا توسيع البرنامج الصناعي ليشمل صناعات جديدة بعدما كان يرتكز، سنتان بعد انطلاقة، على سبع صناعات لا غير، وقد هم ذلك التكنولوجيات الحديثة والصناعات الكيماوية في الآن ذاته.

- حركية العامل المفتاح في التنافسية

تكون الموارد البشرية إلى جانب نمو الأسواق أحد العوامل الحاسمة في تثبيت الاستثمارات. ويظهر بالدرجة الأولى أنه من المنطقي أن تبنى الحسابات على التربية وعلى التكوين باعتبارهما المكمل الذي لا مناص منه للبرامج القطاعية. غير أن حركية الرأسمال البشري تتعلق بالأساس بالعوامل الماكرواقتصادية مثل مستويات الأجور والتغطية الاجتماعية. إن تدبير هذا الإكراه عن طرق مقاييس خاصة يبدو أكثر صعوبة مما يتوقع. وذلك بعلة أن الطلب الأوروبي على اليد العاملة على وجه الخصوص يبقى تقريبا. وإن جميع القطاعات المستهدفة في المغرب بالسياسة العمومية تبدو في وضعية معاناة على مستوى الخصائص في اليد العاملة. وقد أكدت هذه الملحوظة من طرف مؤسسات التكوين الموكول إليها مهمة سد هذا العجز.

- الجاذبية والتنوع

إن التنوع الاقتصادي يعتبر رافعة من الرافعات الأساسية في النمو الاقتصادي، بالنسبة للجهات التي تخطو خطوات على طريق التنمية، وذلك حسب دراسات ميدانية مؤكدة حديثة. والواقع أن العلاقة التي تربط بين درجة النمو والتنوع الاقتصادي تأخذ مجراها عن منحني على شكل U¹⁵. كما يؤثر بشكل إيجابي تنوع امتيازات القطاع التي يمنحها المجال الترابي على جاذبيته. وهذا ينطبق على حظوظ تحقيق الإنتاج التي يمنحها قطاع السياحة والقطاع السكني أو الثقافي لبعض التجمعات العمرانية الدولية. ولقد تمكنت مدينة مراكش خلال السنوات الأخيرة من أن تجذب الفاعلين الرواد في قطاع الصناعة الفلاحية مثل (El lobo, Sovena, Borgés) (Crespo, Sos Cuetara) هذا إذا ما أقصرنا الحديث عن الإسبان وحدهم، وقد تمت هذه العملية دون مجهود تسويقي مباشر وهي عملية يظهر على أنها قابلة لأن تتخذ نموذجا يحتدى في مجال الاستقطاب عن طريق الحيوية وتآزر الجهود لبلوغ الهدف.

برامج المصاحبة ذات الطابع الأفقي

تندرج تحت هذه التسمية كل الإجراءات التي لا يؤثر واقعها على قطاع واحد أو على فئة محددة من القطاعات ذات الأولوية فحسب، وإنما على الأنشطة جميعها. ويتعلق الأمر إجمالا بتدبير الممتلكات العمومية أو الجماعية التي تخصص لها نفقات عمومية لكن مع إمكانية أن يفوض تدبيرها إلى مضاربين خصوصيين. وقد انخرطت الدولة في سلسلة من الإصلاحات التي تهم تحسين العروض المتعلقة بالممتلكات وبالخدمات التي تحمل طابعا سياديا وبالممتلكات العمومية أو المحلية.

وتتطلع البرامج إلى الرفع الكمي والهام من الموارد البشرية ومن المخصصات المالية لصالح الخدمات السيادية الأساسية المتجلية في الأمن والقضاء. أما فيما يخص الممتلكات العمومية الوطنية، فإن الأعمال الجارية تتجاوز قيمة الميزانية المخصصة. ويتم البحث عن العمليات الأكثر نجاعة في ميدان التربية والصحة والبيئة والتي تمر من خلال إجراءات جديدة ومن خلال فتح المجال أمام مساهمة الخواص. أما بشأن الممتلكات العمومية المحلية، فهناك بالمقام الأول البرامج الحضرية التي تحظى بالأولوية المطروحة والتي هي في طور التنفيذ في ميدان السكن الحضري وعملية إعادة تأهيل المجال الحضري وفي قطاع النقل الحضري والتطهير السائل والصلب وكل ذلك بواسطة الدعم المالي الوازن الذي تمنحه الدولة.

الانعكاسات على الجهة

إن نظرية تجميع الأنشطة التي توصل إليها Thisse, Krugman وآخرون تعتبر كون المقاولات تفضل الاستقرار في أماكن أكثر جاذبية وأكثر فعالية بالنظر إلى كلفة المعاملات وإلى حركية عوامل الإنتاج وإلى خفض تكاليف

المنتوج عن طريق وفرة الإنتاج وإلى نقل تكنولوجيات القرب وتوظيفها مثل تبادل المعلومات والمعرفة واقتسامها. وتعتبر هذه النظرية بمثابة مبدأ، مما دفع بالمقاولات إلى تقصيل المجالات الترابية التي تضع بين يديها تجمعا للأنشطة الاقتصادية. إن تجميع الأنشطة يرفع إذا من فعاليات الجهات وذلك من خلال الرفع من مردودية الاستثمارات في مجال البنى التحتية وفي التجهيزات الجماعية وخاصة التكوين. وسنخلص من خلال المصنوفة التي تلي المخاطر والفرص المتاحة الأساسية.

جدول 4 : المصنوفة التي تلي المخاطر والفرص المتاحة الأساسية (المناخ الجهوي)

المناخ الجهوي	المخاطر	الفرص المتاحة
الوطني	- مؤثرات التجمعات السكانية بالحواسر الوطنية الكبيرة	- الخروج من القطاع المهيكل - إضفاء الطابع المجالي على البرامج الوطنية - التبادل الحر (الحد من التهريب)
الأورومتوسطي	- ولوج تركيا ودول أوروبا الشرقية - الطلب على المواهب والكفاءات - الحماية الانتقائية	- منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي التي تفتح الأسواق المغاربية. - طلب الاستقرار من طرف المتقاعدين. - برامج التعاون الأورومتوسطي : النقل، الطاقة، البحث، والتوأمة

3.2 المناخ القطاعي

لابد من القيام بدراسة المحركات القوية الأساسية الثلاثة بمفهوم نظرية القاعدة حتى يتسنى لنا تحديد الأنشطة الأساسية التي تمثل القاطرة المحركة للجهة. وتعبير أدق لأمناص من دراسة القطاعات المنتجة للمداخل الخارجية القابلة للإنفاق في حظيرة الجهة، مع الأخذ بعين الاعتبار عند القيام بهذه التحليل التوجهات الوازنة في ظل ثنائية : الترحيل والتوطين الخارجي للأنشطة الاقتصادية واسترجاعها. وقد عرضت هذه الأعمال على أنظار الفاعلين المحليين خلال اجتماعات ضمتهم داخل ورشات عقدت بالأقاليم.

1.3.2 قوة الاقتصاد المنتج

الصناعة في العالم

لقد عرفت الصناعة تطورا سريعا جدا طال منهجياتها وتنظيمها خلال العقدين الماضيين، وإن الإحاطة بخصوصياتها لضرورية من أجل تطوير مشروع صناعي يهم الجهة والأقاليم. إن الطفرات الحاسمة للإنتاج الصناعي التي حدثت في علاقة الصناعة بالمجالات الترابية تُفهم أفضل انطلاقا من نمط التنظيم الصناعي للمنطقة الإدارية أي أن الصناعات المنتمية لنفس القطاع أو لنفس الفرع تتجه نحو أن تضاف إلى بعضها البعض وذلك قصد جني الاستفادة من عملية التجمع ومن الفضاءات المحيطة. وإن أول فائدة تجنى هي تلك التي تأتي من سوق الشغل حيث تستفيد الصناعات من الخبرات المشتركة بين اليد العاملة المتخصصة كما يحدث في ميدان الخياطة والفصالة بمدينة سلا أو في صناعة الأرضيات الخشبية بمدينة مكناس. علاوة على ذلك فإن التجمعات تضم بطبيعة الحال المزدودين الذين يمولون المقاولات بالتجهيزات والمواد الأولية والخدمات المرتبطة بها. وإن هذا المزيج ليكون كتلة توحد المقاولات فيما بينها.

أما التحول الثاني فقد طرأ على تخصص المقاول، فما هي إذا المهمة التي يجب أن تحتفظ بها المقاولات؟ وما حدود المساحة التي يجب أن يشملها إنتاج المقاول؟ وهنا نجد المقاولات، فضلا عن ذلك، تتخصص في مجال نشاطها الأساسي وفي قدرتها التنافسية، كما توسع من دائرة نقل الوظائف التي لا تخضع إلى منطقة حدود مساحتها الإنتاجية إلى غيرها من المقاولات. وهذا اللجوء إلى آلية المناولة وإلى المناولة الجزئية يلعب دورا في

تكوين مجموعات صناعية بنوية تدور في فلك المقاولات الرائدة التي تتحكم في إصدار الأوامر وتتبع خطوات الشركات المناولة الخاضعة لها .

والمقاولات الباطنية أو المناولة تفرض وتحتم لوجيستيكا ناجعة، وهي الرابط الجوهرى لاقتسام المهام وتجزيء العمل. والواقع أن البحث في فعالية وفي مصادر التمويل الأقل تكلفة تجعل من منتج صناعي اليوم شيئاً يتضمن عناصر مكونة كثيرة مصدرها المواقع التي تبدي رغبة في تقديمها بثمن أرخص مع جودة معتبرة . إن هذا النموذج الجديد اقتلع النموذج القديم من جذوره في مجال صناعة الحواسيب على سبيل المثال، وفي مرحلة ازدهار شركة IBM وهيمنتها المطلقة دون منازع، كانت تصنع كل مكونات حواسيبها (الذاكرة والمعالجات والأقراص والشاشات ولوحات الرقن والطابعات) وكانت تسجل الفن كله ونظام التشغيل والتطبيقات. أما اليوم فقد انتقلت الفعالية وأصبحت تكمن في إقحام مكونات على أساس كونها منتجات تخضع لمعايير محددة وبكمية كبيرة متسلسلة لدى مواقع صناعية تنتشر عبر العالم كله. إن التنظيم الصناعي يمكن أن يأخذ بعداً ليشمل المقاولات التي يطلق عليها «Fables» أي مقاولات تنتج دون أن تصنع داخل ورشاتها الخاصة، كما هو الحال بالنسبة لشركة Nike التي لا تحتفظ حظيرتها سوى بمهمات التصميم والتسويق والمالية واللوجستيك ومراقبة جودة عمل المناولين. فلا يمكن أن يتصور هذا التوزيع الجغرافي ويتحقق هذا الانقسام الكوني من دون خطة لوجيستيكية فعالة لنقل وتخزين ومعالجة تدفقات المعلومات المرتبطة بالعملية. ويأتي ذلك على شاكلة الشركات التجارية الكبرى من صنف UPS كما تحتم امتلاك قدرة على نقل المؤهلات التقنية بشكل سريع من أجل مهام الصيانة وتركيب الأجهزة المعقدة وتثبيتها، مما يستلزم وجود بنية تحتية في مجال النقل الجوي تكون في المستوى الكافي والمطلوب أي امتلاك تنظيم لوجيستيكي يضمن وجود صلة وصل بين المطارات بما في ذلك مراكز التحويل والربط¹⁷ Hub et Spok.

إن هذا التمازج والتكامل في نظام الإنتاج تصاحبه عملية تجزيء جد قوية لفضائه. لأن الإنتاج الصناعي عبارة عن تجميع عدد لا يحصى من الأجزاء كل منها منتج في مكان معين. وكل هذه الأماكن مترابطة بواسطة سلسلة لوجيستيكية تقوم بعملية نقل الأجزاء وأحياناً تتكفل بتجميعها. وعلى أية حالة فهي المسؤولة عن تتبع الأخبار والتواصل لدى المصلحة التي تدير أنظمة التواصل عند المقاولات المنخرطة في صناعة المنتج. وهكذا يسعى هذا التنظيم الصناعي إلى هيكلة فضاء صناعي على أساس التكتلات والمعامل. فالتكتلات تحقق الهيمنة وتحوز المهن الغالية الأتعاب مثل الجوانب المالية والتسويق والبحث والتطوير والمسائل القانونية، بينما معامل الإنتاج تشتغل بنظام السلسلة داخل مناطق توفر يدا عاملة بأسعار تنافسية وتخضع هذه الورشات لإمرة التكتلات. وتلعب الشبكات دوراً حاسماً في خضم هذا التنظيم الذي يرتب فضاء الإنتاج، ذلك الفضاء الذي لا يتوقف عن التوسع ليشمل الكرة الأرضية كلها وذلك بمطية نظام العولمة. فهناك أولاً الشبكة الطرقية التي تضمن التوزيع باستعمال الفضاء، ثم هناك الشبكة البحرية مع التطور الذي حصل في هيكلة الربط فيما بين الموانئ وبينها وبين مراكز التحويل (Hub et Spoke) وهذا يعني أن الحاملات الضخمة للحاويات لم تعد مجبرة على التوقف إلا في الموانئ الخاصة بشحن البضائع من سفينة إلى أخرى. تلك الموانئ التي تتكفل بتزويد السفن بالحاجيات، كما تقوم بتحويل الصناديق الموجهة إلى المنطقة الخاضعة لدائرة الميناء إلى الناقلات الصغيرة للحاويات. وقد تشحن هذه الصناديق بواسطة الشاحنات المسطحة التابعة للميناء أو بواسطة النقل متعدد الوسائط الذي يستعمل

16- بدون تصنيع - يطلق على المقاولات التي لم تعد تصنع المواد ولكنها تتصورها وتوكل إلى غيرها مهمة تصنيعها وتجميعها ثم توزيعها تحت علامتها الخاصة.

17- نظام لوجيستيكي ترتبط داخله المراكز (Hub) فيما بينها من خلال روابط ذات قوة عالية وبدبنة تردد عالية أيضاً. وكل مركز يتزود من المنطقة التي يغطيها ويوزدها. وقد دخل النظام دخل حيز التطبيق في المطارات. وهكذا فلفسفر من فاس إلى نيويورك نستعمل Le spoke (فاس-الدارالبيضاء Hub) ثم الربط بين (الدار البيضاء ونيويورك) وقد أقيم نظام مماثل بالنسبة للنقل البحري عن طريق السفن الصغيرة التي تربط بين الميناء الصغير والمركزي (Hub) ذهاباً وإياباً. كما هو الشأن بالنسبة للربط بالصليب العالي الذي ينتقل من مركز لآخر.

في مهام الشحن والتفريغ والتخزين والتوزيع حسب مختلف الوسائل (الطرقية والسككية والجوية عند الاقتضاء). وهناك أيضا شبكة تكتسي نفس الأهمية التي تحظى بها شبكة النقل المادية ألا وهي شبكة نقل المعطيات والتي تلعب دورا مفتاحا في انتقاء وتنافسية المجالات الترايبية. وهي تسمح فعلا بتدبير دقيق ولامركزي في آن واحد مع ضمان وجود المعلومات التي تنفع في التدبير رهن الإشارات وفي مراكز القرار بصرف النظر عن التواجد في المحيط الجغرافي القريب وذلك عبر ربط الحواسب داخل حظيرة شبكة المقاولات (VPN).

ويحتل العنصر البشري بالتأكيد صميم التنمية الجهوية وذلك من خلال عنصرين اثنين: الأول يتعلق بجودة التكوين أي الرأسمال البشري. والثاني يتعلق بالقدرة على الانضمام والتدخل بشكل جماعي أي الرأسمال الاجتماعي. والعنصران معا ضروريان لا محالة. ويتلخص هذا النظام الذي يطلق عليه العولمة في خمس نقاط أساسية تهيكل الفضاء والإنتاج الصناعيين:

- تخفيض تكاليف النقل عن التقدم الحاصل في ميدان اللوجستيك وتطور البنى التحتية التي تكتيف والوسائل الحديثة؛
- توزيع تقنيات الإنتاج بهدف وضع آليات للتنافس حول المنتجات النموذجية على امتداد ربوع الكرة الأرضية؛
- استغلال الفوارق الحاصلة في الأثمنة حسب الجهات (الثمن بمفهومه الواسع واللوجستيك والمواد الأولية والطاقة واليد العاملة والعقار وما إلى ذلك)؛
- انفتاح السوق عبر مراقبة موحدة أكثر فأكثر وذلك تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة؛
- تطور المالية باعتبارها مجالاً لبلورة مقياس المردودية والمعيارية بين مقاولات قطاع واحد وباعتبارها نقطة لتحديد الاستثمارات ذات الأولوية.

الصناعة في جهة البحر المتوسط

يحدث التطور الصناعي في الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط تجديدا واسعا على أساس عملية مزدوجة للترحيل والتوطين من الشمال إلى الجنوب والتي تتبني على مؤثرات السياسات العمومية لدول الاستقبال.

الترحيل والتوطين بين دول الشمال ودول الجنوب

تمثل قطاعات النسيج والألبسة والمصنوعات الجلدية والمكونات الإلكترونية ومكانية وأجزاء السيارات والصناعات الغذائية، المجالات التي تحدث فيها بشكل سريع عملية الترحيل والتوطين أكثر من غيرها. وتتطابق الدواعي المسببة لعملية إعادة التوطين في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، مع ما لوحظ في أماكن أخرى حول تكلفة عوامل الانتاج ولكن مع تركيز خاص على عامل القرب. فعامل القرب الجغرافي يوظف للتقليص من آجال التمويل بل أكثر من ذلك لتدبيرها في متسع من الوقت ومعالجة البضائع المخزنة حسب الطلب مع توخي الحذر ضد تأثيرات تغير الأوضاع. أضف إلى ذلك أيضا عامل القرب اللغوي والتشريعي الذي يسمح بتكثيف سريع مع المحيط. وإن حركة الترحيل والتوطين باتجاه دول الجنوب والتي اكتسبت أهمية أكثر من غيرها هي تلك التي قامت بها الشركات التجارية الكبرى الإسبانية والتي شرعت في تفعيل حركتها التدويلية متأخرة عن المقاولات الفرنسية.

السياسات العمومية

في الماضي، كانت السياسات العمومية الخاصة بالدعم الممنوح للصناعة تأخذ طابع الحماية أو شكل مقاولات مملوكة للدولة. فكانت الحماية تنمي مردودية الاستثمارات على حساب المستهلكين وعلى حساب المستعملين أيضا (في حالة العناصر المكملة لبعض الصناعات) وكانت المقاولات التي في ملكية الدولة تسمح بنشر بعض الوحدات الصناعية بشكل سريع (على شاكلة شركة الحديد والصلب SONASID وشركة أسمنت المغرب الشرقي CIOR) دون

أكثر ما يعامل المرادوية، كما أبان عن ذلك فشل جل المفاوضات العمومية الجزائرية. لقد انقضى اليوم هذا العهد. وأبانت السياسة الحمائية على أنها كانت تنزل بالمفاوضات عقوبات على شكل حرمانها من التزود بالمواد المكملة بأثمان تفضيلية مع التظاهر بحمايتها بشكل مصطنع من كل مؤثر لتتنفع من التنافسية. ولقد حلت ساعة الانفتاح على عملية التحرير وعلى إنعاش التنافسية باعتبارها مناخا للتنمية الصناعية. ويتحقق الدعم حسب تصور جديد لدور الدولة التي أصبحت تحمل هم مساعدة الفاعلين عن طريق مناخ الأعمال عوض أن تقنن الأسعار والرسوم الجمركية.

الصناعات في المغرب

ترتبط المفاتيح الرئيسية للتنمية الصناعية في المغرب بالاختبارات السياسية التي حدثت إبان فترة التقييم الهيكلي. وتتخرط سياسة التنمية الصناعية اليوم ضمن الانفتاح الاقتصادي الواضح للمغرب والانفتاح التجاري على الاستثمارات والخدمات. وإن هذه الإرادة لإرساء دعائم اقتصاد المغرب داخل تيار العولمة والانفتاح يفسر النهج الذي سلكته الحكومة لاختيار الأدوات والوسائل. ويستند هذا الخيار بالفعل على مجموعات ثلثة من الإجراءات، فهناك الإجراءات المحفزة المرتبطة بالسياسة الماكرواقتصادية الحذرة، والاستثمارات في مجال البنى التحتية، ثم هناك أخيرا المبادرات المدمجة للتنمية القطاعية.

الإطار التحفيزي والانفتاح واستقرار الماكرواقتصادي

إن التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بتحرير التبادلات بين المغرب وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والشركاء الأربعة الموقعين على اتفاق أكادير يضمن إرساء دعائم الانفتاح الاقتصادي للمغرب، وهذا الانفتاح الواسع والذي لا رجعة فيه، وتتيح هذه الاتفاقيات فرص ولوج هذه الأسواق في ظل شروط امتيانية، كما تضمن توافقا تشريعيا بين الاقتصادات الأوروبية والأمريكية مرضيا من أجل تطوير الاستثمارات الخارجية المباشرة بالمغرب. كما تدفع نحو تطبيق استراتيجية تضع أرضية للصناعات التي تبدي رغبة في ولوج هذه الأسواق المختلفة. ولقد بني التنظير لإطار تحفيزي على انطلاقة سياسة جلب الاستثمارات الخارجية ودخولها حيز التنفيذ. ويرتكز هذا الإطار على ميثاق الاستثمارات والذي يحد الكيفية التي تستطيع الدولة عبرها أن تطور معاهدات خاصة من أجل حث المستثمرين، وهي معاهدات ترتبط بالإجراءات الجبائية وتحمل جزئي لمصاريف الاستثمارات الخارجة عن نطاقها الطبيعي، كما ترتبط بالمساعدات المقدمة من طرف صندوق الحسن الثاني. وتهدف سياسة الماكرواقتصادية المتبعة قبل كل شيء إلى ضمان استقرار الأسعار مما يولد مناخا يتلائم ومصالح المستثمرين ويتميز علاوة على ذلك بنسب فائدة ضئيلة جدا.

تأهيل البنى التحتية

لقد أطلقت الحكومة المغربية برنامجا طموحا سعيا منها إلى تأهيل البنى التحتية للبلاد. وسيضمن البرنامج الوطني للطريق السيار وجود شبكة رابطة بين المدن الرئيسية في أفق 2010. ويصاحب هذا البرنامج إصلاحا للنقل الطرقي للبضائع والمسافرين. كما ستقوى شبكة السكك الحديدية وتتسع لتصل مدينة الناظور. وسيساهم ميناء طنجة المتوسط بواسطة ارتباطه بالشبكة السككية والطريق السيار في تحول جزري لواجهة البحر الأبيض المتوسط للمملكة. كما ستخلق أرضية لوجستكية موحدة داخل الجهة ومعضدة بمناطق حرة صناعية لوجيستكية كبيرة. هذا وستؤدي خصوصية اتصالات المغرب وتحرير هذا القطاع عن طريق إدخاله مجال المنافسة بين المفاوضات الحديثة إلى انخفاض ملموس ومعبر يطال الأثمنة وولوج الخدمات التواصلية العصرية إلى جانب إتاحتها لأنشطة أخرى (مثل مراكز الاتصال وعملية الترحيل والتوطين).

تطوير المبادرات المدمجة

لقد وضعت الحكومة المخطط الأزرق الخاص بقطاع السياحة وهو موجه نحو تهيئة محطات الإستجمام والسباحة في إطار يضمن تفويتا عقاريا وتحملا للمصاريف الخارجة عن نطاق الموقع وفي إطار معاهدة استثمار تتوقع امتيازات ضريبية وامتيازات تخص التكوين. وتقدم محطة السعيدية مثلا على دخول هذا المخطط حيز التطبيق. وبنفس الروح والمنطق سيضمن مخطط الإقلاع تطورا صناعيا منسجما في إطار صفقة تحفيزية متداخلة. ويتفرع عن هذا البرنامج شعب يجب تطويرها بالمقام الأول من قبيل « الحرف والمهن العالمية لمغرب الغد » والمننقاة على أساس تحليل ودراسة تطور الطلب العالمي الذي يتقاطع وما يمتلكه المغرب من مؤهلات. وقد رشحت على هذا الأساس سبع شعب : الترحيل والتوطين - صناعة الطيران - قطاع السيارات - الإلكترونيك - الصناعات الغذائية - النسيج والصناعة التقليدية. وينسجم مجال الترحيل والتوطين مع الطلب الفرنسي والإسباني الخاص بترحيل الخدمات بواسطة استعمال وسائل الاتصال العصرية وذلك من خلال استثمارية مشاريع مراكز الاتصال التي برزت إلى الوجود بالمغرب منذ عشرة أعوام. ويتعلق الأمر هنا باستغلال مجال ترحيل الخدمات الذي ينظر إليه وكأنه منجم خام، على غرار ما قامت به الهند ولقي نجاحات كبيرة، وذلك عن طريق تطوير العرض الموجه إلى الفاعلين الدوليين في ميدان الخدمات عن بعد وكذا الاستجابة لحاجيات مقاولات فرنسية وإسبانية كبيرة. أما مجال الطيران وصناعة السيارات والإلكترونيك فهي شعب تبلورت في إطار عقلية الترحيل التقليدية كما ظهرت في مصانع التجميع بالحدود المكسيكية بمقتضى إبرام اتفاق للتبادل الحر للشمال الأمريكي (Alena). ويتعلق الأمر بتطوير أورش صناعة الأجزاء المطلوبة، إما عند المرحلة الأولى كما هو الشأن بالنسبة للشركات المصنعة للمعدات الصالحة لقطاع البناء، وإما عند المراحل الثانية باعتباره مزود للقطع الجنيصة الصالحة لمتطلبات هذه الصناعات.

وإن الشعب الثالث تتطابق والصناعات التقليدية بالمغرب. وتحتوي على امتياز مطلق بالنظر للمصادر الطبيعية الوفيرة أو لكونها تنحدر من تقاليد ثقافية متماسكة بشكل عميق (دراية، امكانات من حيث التصاميم وقوالب) وكلها عناصر ساهمت في وضع أسس لسمعة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للزراعي. وعلى منوال المخطط الأزرق، فإن الخطوة تدرج ضمن إتفاق خاص أو ضمن إطار قانوني معين، وعرض عقاري وقانون ضريبي مشجع مخصص للمناطق الحرة المناقسة، ونمط تسويق نشط لصالح المقاولات المستهدفة وتنوع في التكوينات المهنية المحفزة. وذلك حتى يتمكن من تقليص تكاليف التأسيس والمساهمة في إنشاء حوض للوظائف نشيط وعميق. وهكذا طورت الحكومة عن طريق صندوق الإيداع والتدبير مواقع منشآت مجهزة وفق أجود الممارسات الدولية مثل Casanershore (كازا نيرشور) « مركز اجتذاب الاستثمارات الخارجية بالمغرب » والقطب التكنولوجي (Technopole) بمدينة الرباط وقرية الطيران بنواصر، في انتظار إقامة قرى مخصصة لصناعة الإلكترونيك وأخرى لصناعة السيارات.

وقد عمم مخطط الإقلاع على جميع جهات المملكة إلى جانب مهن متنوعة ومناطق مهيأة سلفا وهكذا اختيرت الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة لإحداث وتطوير أنشطة الترحيل والتوطين، كما وقع الاختيار على طنجة لتحتضن المناطق الحرة وأورش الصناعة في شكل (Tanger automotive city) « طنجة مدينة صناعة السيارات » و(Tanger electronic city) « طنجة مدينة الإلكترونيك ». أما في الغرب وسائيس وسوس، فستنشأ التكنولوجيا الزراعية، وأما في أكادير والداخلة فمؤهلتان إلى أن تصبحا أرضية تختص في تحويل منتجات البحر. وقد أضيف إلى مخطط الإقلاع ثلاثة قطاعات جديدة حتى يكتمل دوره : التكنولوجيا الحياتية والإلكترونيات الدقيقة والعلوم الدقيقة جدا. فالتكنولوجيات الدقيقة جدا (أو العلوم الدقيقة جدا) تضم مجموعة التقنيات التي تسمح بالمعالجة وبالتخصص بالصناعات على مستوى المادة في شكلها الذري والنووي والجزيئي. كما تسمح بمعالجة المادة في جزيئها البالغ متر على مليار، وهي تقنية قابلة للتطبيقات في قطاعات مختلفة مثل الصحة والبيئة

والإلكترونيات الدقيقة والبصريات. ويمتلك هذا القطاع مؤهلا هاما إذ أنه يمثل بالنسبة لسنة 2015 حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية سوقا عالمية يروج 1,1 مليار درهم مما يدفع بالمغرب إلى السعي بأن يتموقع داخله. وتحدد تكنولوجيا الأحياء من خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا على الأجسام الحية وعلى أشياء أخرى الحية منها وغير الحية، وذلك لإنتاج المعرفة والثروة والخدمات في آن واحد. وإنها تتلخص، كما يستشف من تسميتها، في التزاوج بين العلم والكائنات الحية (بيولوجيا) ومجموعة من التقنيات الحديثة المنبثقة من مجالات أخرى كالميكروبيولوجيا، وعلم الأحياء الدقيقة والكيمياء الحياتية، والفيزياء الحياتية، وعلم الأحياء الجزيئية والمعلومات. كما تلعب دورا لا يستهان به في قطاعات الصحة والبيئة والفلاحة والصناعة الغذائية، وفي ضبط العمليات الصناعية المبتكرة. إنه قطاع ذو قيمة مضافة قوية لأن هناك مجهودا كبيرا يبذل في مجال البحث. فالمختبرات الصيدلانية مثلا تحيل بشكل تدريجي أعمال بحثها نحو الشركات المتخصصة في التكنولوجيا الحيوية مما يفسر الأهمية التي يحظى بها سوق الدراسات السريرية والطب التطبيقي. ويقدر رقم معاملة هذا السوق ب 50 مليار من الدولارات الأمريكية، و يسعى المغرب إلى أن يتموضع داخله هو الآخر.

أما الإلكترونيات الدقيقة فتولي أهمية لدراسة وصناعة المكونات الإلكترونية بقياس يساوي جزءا من ألف من المليمتر، تلك المكونات المصنوعة اليوم انطلاقا من مواد أشباه الموصلات وذلك بواسطة تكنولوجيات متعددة ومختلفة. وتسمح الإلكترونيات بإدماج العديد من الوظائف الإلكترونية مما يقلص التكلفة. كما أن استعمال الإلكترونيات الدقيقة في صناعة المكونات يسمح أيضا بتوفير في نسبة استهلاك الكهرباء. وحسب المنظمة العالمية للتجارة فإن الأمريكي Tessa سبق والتزم بإنشاء وحدة بالمغرب لصناعة أصناف من آلات التصوير القابلة للتركيب على الهواتف النقالة.

الصناعة بالجهة الشرقية

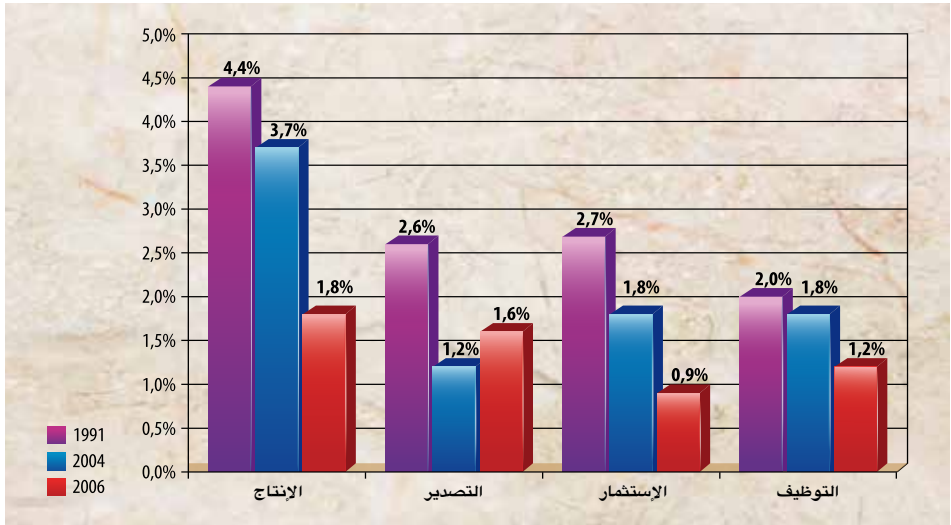
سنلجأ إلى توظيف عنصرين أساسيين ونحن ننوي الدخول في نقاشات مستقبلية تتناول بالدراسة الصناعة بالجهة الشرقية. أولهما الرجوع إلى المعطيات الإحصائية الأساسية حول التنمية الصناعية على أساس كل جهة على حدة، وذلك حتى يتسنى تحديد ما تتميز به ظاهريا كل جهة من الجهات. أما العنصر الثاني فيستند بشكل كبير إلى الدراسات التي تسير باتجاه خلق قطب للتنمية الصناعية يهم الجهة الشرقية والذي يعرف تحت إسم برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية PDIRO.

جدول 5: بعض المؤشرات الإحصائية

الإقليم	بركان	جرادة	الناظور	وجدة-أنكاد	تاويرت	فكيك	المجموع
عدد المؤسسات	20	9	156	124	14	-	323
رقم المعاملات بكيلو درهم	166 326	442 745	4 427 723	1 154 970	1 315 115	-	7 506 879
التصدير بكيلو درهم	8 224	414 496	102 443	76 882	68 100	-	670 145
الاستثمارات بكيلو درهم	8 074	9 131	216 797	93 734	25 753	-	353 489
العدد	286	383	3 369	2 060	350	-	6 448
عدد النساء	94	18	413	298	21	-	844

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والخدمات لوجدة.

رسم 4 : نصيب الجهة الشرقية من مجموع التركيبة الصناعية



يمكن استخلاص ملاحظتين من هذا المجسم : المكانة التي تحتلها الناظور وتسيطر من خلالها على ميدان الصناعة بالجهة والنقص الكبير الحاصل والذي يعاني منه قطاع الصناعة بالجهة الشرقية مقارنة بجهات المغرب الأخرى. كما يكشف هذا المجسم بشكل واضح عن ذلك التفكك الذي يسم الصناعة بالرغم من وجود شركتين صناعيتين كبيرتين لهما تاريخ بالجهة : شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR التي تحولت إلى HOLCIM والشركة الوطنية للحديد والصلب SOMASID.

برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية : تشخيصه واقتراحاته

لقد طور برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية ذلك على ضوء الإشكالية العامة لتموقع الصناعات. فبعد إماطة اللبس عن الرهانات، وضع جدول حول ما تمتلكه الجهة من مؤهلات وعراقيل. ثم أعد تحليل للنسيج الصناعي شعبة شعبة مع التقريب بين الأصناف القائمة فعلا والأصناف ذات القوة الكامنة مع التمييز بينها على أساس حظوظ النجاح والطاقت المؤهلة. وهذا التشخيص التوسعي والعميق أوصل إلى إصدار توصيات سيتم التذكير بها ومراجعتها قبل أن تخضع للتعديلات الأساسية التي ستطرأ على المناخ العام للجهة.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : تلخيص الرهانات

المجال الجغرافي : تحتل الجهة الشرقية موقعا جغرافيا استراتيجيا، غير أن الحدود الجزائرية المغلقة تعيق هذا المعطى. فقرية من إسبانيا ومن أوروبا يعتبر ميزة مثل قرية من الجزائر عند فتح الحدود، وإلى ذلك الحين تعتبر الوضع الحالي عائقا.

الدمغرافيا السكانية والبطالة : إن الهجرة السكانية والنسبة العالية من البطالة تحدان من جاذبية الجهة بالنسبة للواردين الجدد. وبعبارة أخرى فإن الجهة قليلة الاجتذاب ولا تستطيع حتى الحفاظ على مواردها البشرية.

المناخ والتضاريس : توجد إكراهات يصعب إيجاد حلول لها نظرا للتباين الحاصل في فضاء الجهة ومناخها (فقدان التوازن الترابي بين الشمال والجنوب).

الولوجية والبنى التحتية : فك العزلة عن شمال الجهة (الطريق السيار بين فاس ووجدة، الخط السككي بين تاويرت والناظور، الطريق الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، الطريق المزدوج بين الناظور ووجدة).

الموارد البشرية والتكوين : هناك إمكانات وقدرات يجب توطيدها استنادا إلى التطور الديموغرافي وإلى أنواع التكوين التي يجب أن تتكيف مع انتظارات المقاومات.

السكن والتعمير والتجهيز الجماعي : المجهودات مبذولة لتحديث المجال الحضري ليتسنى تحسين شمولي لنمط العيش وذلك انطلاقا من موروث يلفه إشكال كبير.

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : خطوط نجاح الجهة والمعوقات التي تعترضها

هناك طريقة أخرى لإنجاز تشخيص يعرف بالقضايا والرهانات المتعلقة بالتنمية الصناعية وذلك بواسطة لائحة تصنيف للمؤهلات والمعوقات : فهي تكشف بشكل واضح عن صعوبة التنمية المباشرة وضعف المؤهلات وأهمية المعوقات.

جدول 6 : تشخيص ثنائية حظوظ النجاح والمعوقات بالجهة

المعوقات	حظوظ النجاح
الهجرة القروية والبطالة - تعثر الاستثمارات العمومية - موارد مائية محدودة - التهريب والاقتصاد غير المهيكل - الحضور الضعيف للمقاومات الكبيرة - عدم تلاؤم التكوين بحاجيات فروع الصناعة -	الموقع الجغرافي الدولي بين الجزائر وإسبانيا + واجهة بحرية + امتلاك وعاء عقاري + إرادة سياسية لتدارك التأخير + مستثمرون أجانب قادرين على أن يشكلوا قاطرة للدفع بالجهة : فادسا + Fadesa

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : الأوصاف

- يوجد صنفان بنيويان (بأرقام المعاملات وبالخصص من القوة العاملة الصناعية) :
- مواد البناء (الشركة الوطنية للحديد والصلب والأسمنت SONASID) :
 - الصلب : 3,8 مليون درهم (2,2 للشركة الوطنية للحديد والصلب، 0,5 لمناجم زليجا) ؛ 30% من أعداد القوة العاملة الصناعية ؛
 - الأسمنت 1,2 مليون درهم (0,8 شركة الأسمنت HOLCIM) ؛ 25% من عدد القوة العاملة.
 - الصناعة الغذائية : 1,5 مليون درهم ؛ 30% من عدد القوة العاملة.
 - وهناك خمسة سلاسل ذات مؤهلات تنموية :
 - السياحة، الشاطئية والنوعية ؛
 - الأنشطة المنزلية التي تتبعها ؛
 - اللوجستيك الذي نتج عن فك العزلة عن الناظور مع وجود مجموعة من أنماط التدبير المرتبطة بالميناء ؛
 - المناجم كقطاع يجب إحياءه اعتبارا للأسعار الجيدة جدا في السوق العالمية وللطلب الملحوظ على مادتي البارييتين وأطيان التنظيف ؛
 - الطاقة (وجود أنبوب الغاز ومؤهلات إنتاج الطاقات المتجددة).

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : الخلاصات

- هناك نسيج هش وغير متين وله قليل من الخصوصيات :
- نجد عددا قليلا من الفاعلين الصناعيين يتخذ من وجدة والناظور مركزا له (291 مؤسسة صناعية فقط منها 85% في وجدة والناظور) ؛
 - الصناعات الكبيرة الحجم هي أيضا منخفضة (ثلاث شركات برقم معاملات يفوق عن 500 مليون درهم وثمانية برقم معاملات يفوق 100 مليون درهم) ؛
 - هناك شركتان تكتسبان أهمية كبيرة : (الأسمنت HOLCIM، وتشغل 310 من العمال) و(الحديد والصلب

SONASID وتضم 505 من العمال) ؛

- التصدير محدود من حيث القيمة (734 مليون درهم) والنوعية (سبائك الرصاص- الأسماك المصبرة والفواكه والخضروات) ؛
- الاستيراد : مواد أولية بالأساس (الحبوب، قضبان الفولاذ، الفحم...).

تشخيص برنامج التنمية الصناعية : تحليل الطلب على التموقع الصناعي

خلال مقابلات جرت مع الفاعلين بالمغرب وبالأرج، استنتجت أحكام على الجهة الشرقية. وهذه الأحكام هي كالتالي :

- إنها جهة قاصية ببنية تحتية أساسية ضعيفة ؛
- إن حظوظ النجاح الذاتية ضئيلة مع وجود معوقات إغلاق الحدود الجزائرية ؛
- هناك هيمنة للاقتصاد غير المهيكل يبيث إحساسا بعدم الاطمئنان ؛
- جبايات غير مفيدة مقارنة بجهة طنجة أو بفضاءات أخرى منافسة من حيث المؤهلات على الواجهة البحرية (مصر، تونس...)
- الأمل معقود على مشروع Fadessa (في حالة نجاحه يمكن أن يساهم في انطلاق ديناميكية إيجابية) ؛
- جهة غير معروفة جيدا (ثلاث مدن فقط معروفة : وجدة ، الناظور وبركان حسب الترتيب) ؛
- تعاني الجهة من منافسة قوية من قبل الدار البيضاء ومن الرباط بحددة أقل، مع صعود قوي لطنجة على المستوى المينائي ؛
- معوقات ملحوظة (البعد عن مراكز القرار وقابلية ولوج ضعيفة وسوق محدودة واقتصاد غير منظم) ؛
- الميزات الملحوظة (امتلاك مؤهلات الاستيراد والتصدير نحو الأسواق المتاخمة : الجزائر، إسبانيا ومنطقة العبور الفرنسية...)
- القطاعات التي يجب أن تحظى بالأفضلية بالنسبة للجهة الشرقية : و سترد مفصلة في الفقرة الآتية.

برنامج التنمية الصناعية بالجهة الشرقية : المقترحات

يختم البرنامج التشخيص الذي انجزه بصياغة توصيات عامة وبتفصيل القول في برنامج خاص بتجهيز منصات من أجل استقبال المستثمرين. وانصبت التوصيات العامة هذه على ما يلي :

- تقليص الفجوة الحاصلة في سمعة الجهة وإشعاعها وذلك عن طريق التسويق القوي الخاص بالمجال الترايبي ؛
- تحسين العرض المقدم إلى المستثمرين فيما يخص التكوين وإطار الحياة ؛
- الإسراع بفك العزلة وتطوير اللوجيستك في محيط ميناء الناظور ؛
- إخراج استراتيجية تدريبية إلى الوجود وتعميمها حسب منهجية قوية وواقعية ومؤسسة على اختيارات استراتيجية مدروسة.

المشروع مشروع واقعي ومجسد ويهدف إلى تطوير مجموع الآليات والتجهيزات الصناعية ويستند هذا إلى رغبة أكيدة في تدبير معقلن يتطابق وأحسن المعايير الدولية، ويتضمن ما يلي :

- منطقة حرة لوجيستكية داخل الميناء في ميناء الناظور ؛
- منطقة حرة صناعية للتصدير عبر ميناء بني أنصار 1 وبني أنصار 2 ؛
- مجمع صناعي في سلوان ممتد فوق مساحة 72 هكتار ؛
- مجمع صناعي ببركان مقام على مساحة تبلغ 66 هكتار ؛
- منطقة النشاط الاقتصادي بواد ستوت بزايو ؛
- قطب تكنولوجي ببني خالد (مطار وجدة) ؛
- منطقة صناعية بسيدي شافي (تاويرت).

وهذا العرض العقاري مدبر طبقاً لأحسن الممارسات الدولية وسيلعب دوراً في اجتذاب القاطرات الدولية التي تجر عجلة الصناعة في قطاعات تتكون من : صناعة السيارات وصناعة الطائرات وغيرها. وقد أنشئ ميناء الناظور باعتباره منفذاً جوهياً لمختلف وسائل النقل وكذا من أجل التصدير والاستيراد وتتميم سلاسة التبادلات الخاصة بالقطع الصناعية والمواد الأولية. وستساهم البرامج التي تهدف إلى إعادة التأهيل الحضري في تحسين إطار الحياة وتعيد للجهة بالتالي حيويتها وجاذبيتها. كما سيسمح التكوين العالي في إيجاد حلول للإكراهات المرتبطة بالضعف في الموارد البشرية للجهة.

القضايا الراهنة

إن برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية يبلور رؤياً متماسكة للتنمية الصناعية. فأنشاء الورشات انصبت النقاشات حول إمكانية التأكيد أو تعديل توجهات المشروع من أجل الجهة أو الأقاليم مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة في المناخ السائد في الجهة وهناك عاملان يبدوان هامين.

منافسة ميناء طنجة المتوسطي : من مجرد ميناء يقوم بخدمات الشحن والنقل وينزع إلى تقديم خدمات لصالح الناقلات الدولية في مجال الربط عبر العالم، تغيرت طبيعة هذا المشروع بشكل عميق. وقد ارتبط بمجاله الداخلي مما دفع إلى تطوير شبكة الطريق السيار والسكك الحديدية. كما أنشئت محطة بحرية لاستقبال الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج والسياح. وقد أدمجت فيه المنطقة الحرة لطنجة والمنطقة الصناعية ووحدة التدبير والتسيير والإنعاش. مما منح فضاءات جديدة للتطور. وبذلك أصبح يفرض نفسه باعتباره مكاناً طبيعياً لإقامة منطقتين متوسطيتين تنفيذاً لمخطط إقلاع : منطقة صناعة السيارات ومنطقة للإلكترونيات. وإن تطوره وإمكاناته والتنفيذ الفعلي لمشاريع بناء التحتية جعله يتموقع بشكل ملائم جداً لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة الصناعية.

نجاح السعيدية : كما كانت تتوقعه دراسة برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية، حقق مشروع محطة السعيدية الشاطئية نجاحاً تجلياً في كونه طاقة كامنة أحدثت تحولاً في اقتصاد الجهة وفي وضع سبل للنمو غير مرتكز على الصناعة وحدها.

رسم 5 : تفرع الأنشطة انطلاقاً من قطاع السياحة



كيف يمكن التفكير في مستقبل الصناعة في الجهة على ضوء هذه التطورات ؟ وكذا في مستقبل الصناعات في الأقاليم ؟ إنها أسئلة تطرح على أنظار المشاركين في الورشات.

النتائج التي توصلت إليها الأوراش

إن العوامل الأساسية للنجاح تبدو حاسمة بشكل كبير بالنسبة لمحرك النمو المتمثل في الاقتصاد المنتج وهي الملخصة في الجدول رقم 7 الآتي.

جدول 7 : مصفوفة العوامل الأساسية للنجاح بالنسبة للاقتصاد المنتج

العوامل الأساسية للنجاح	التحليل	المتدخلون
تدبير المناطق الصناعية	• إخفاق تدبير المناطق الصناعية	• الجماعات المحلية - وزارة الصناعة والتجارة
العقار (التمن والتوفر)	• غلاء ائمة الأراضي	• مصلحة التعمير
ثمن الطاقة		• المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
اليد العاملة المؤهلة	• ضعف في التأهيل (الملابس الجاهزة)، تكلفة اليد العاملة عالية، تنافسية القطاع الفلاحي	• مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، منظمة المنتجين
تدبير المقاولات	• ارتفاع تكاليف المنتجات	• صندوق المقاصة، منظمة المنتجين، المركز الجهوي للاستثمار
المقاولات الكبرى	• المقاولات الصغرى والمتوسطة (المناولة)	• المركز الجهوي للاستثمار، العمالة، الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب
التنظيم المهني	• محطة التلغيف والتوضيب	• وزارة التجارة والصناعة، وزارة الفلاحة والصيد البحري
تسويق المنتجات	• مثال : كليمانتين بركان	• منظمة المنتجين، صندوق المقاصة
القرب الاستراتيجي	• القرب من أوروبا	
القدرة على العمل المؤسسي والجماعي بالنسبة للمعايير الصحية	• إنتاج المحار	• المعهد الوطني للبحث في الثروة السمكية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، الصحة
محااربة السلع المهربة		
التمويل البنكي		• الأبنك، وزارة الاقتصاد والمالية

2-3-2 الطاقة الكامنة في القاعدة السكانية

لقد وضع إدراج الأنشطة التاليفة ضمن القاعدة الاقتصادية أسسا لتجديد جوهري في نظرية القاعدة الأصلية. فركز بشكل محدد على دور الرافعة في النمو الاقتصادي للجهات الذي تؤسس له السياسات المحلية النشيطة الهادفة إلى جذب قاطنين جدد قارين. إن استقبال ساكنة ذات دخل من منشأ خارجي نشيطة أو محالة على المعاش، قاطنة دائمة أو بصفة مؤقتة، تمثل إذن إمكانية للتنمية المحلية للمجالات الترابية التي تمتلك بعضا من الامتيازات المقارنة وشيئا من الجاذبية للمستثمرين كما تسمح بخلق فرص للعمل لمتوسطي التأهيل. إن التدفقات المتراكمة هنا تأتي من نفقات الاستهلاك (ينفق السياح غير القاطنين أكثر مما ينفقه القاطنون). كما تأتي من الضرائب المحلية. ومن هنا تتراءى الأهمية التي تمنح للقاطنين الثانويين في إطار الاجتذاب الذي تقرضه المجالات الترابية. فالرهان إذن يقتضي أن يحدث اجتذاب المداخل القارة وجعل منها قاعدة لنمو الأنشطة والوظائف. وينتظم ما تبقى في نقطتين أساسيتين :

• فالأولى مخصصة لتحليل المناخ وعرض المجال الترابي ويعمل على تطوير الوضعية التنافسية عن طريق معيار المفاضلة :

• أما النقطة الثانية فتعالج عوامل النجاح الأساسية (الجودة في المستوى المعيشي، والبنى التحتية والخدمات) كما حددت من قبل الورشات الإقليمية.

النقط المؤثرة على مكمّن القوة

الأسواق الخارجية والاستراتيجيات الوطنية

لقد عرفت الصناعة السياحية طفرة نوعية دالة جدا في السنوات الخمسة الماضية. فانتقل عدد الزوار من 25 مليون زائر إلى 800 مليون زائر برقم معاملات بلغ 500 مليار دولار أمريكي. وقد جاء نصيب دول البحر الأبيض المتوسط في حدود 50 مليون سائح أي ما قدره 6,6% من السوق العالمية، لكن هذه الدول تحتل مواقع متأخرة من وراء الدول الرائدة في مجال السياحة عالميا :

• وتبرز ستة دول ناشئة (مالتا/قبرص، تركيا/مصر، المغرب/تونس)؛

• لبنان وإسرائيل يعتبران مثالين على هشاشة القطاع في المنطقة؛

• ارتفع النصيب من هذه السوق على امتداد العشر سنوات الأخيرة من 4,5% إلى 6,6%.

لقد أصبح قطاع السياحة المصدر الأساسي للمغرب من العملة الصعبة وذلك برقم معاملات وصل إلى 41 مليار درهم سنة 2006. وإن تنوع ما تمتلكه البلاد من مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية يمكن أن تمنح هذا القطاع فرصا ليلعب دورا أكثر أهمية في الاقتصاد الوطني، عبر الرفع إلى أقصى حد من المميزات الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه والمنظرة بشكل منطقي من التنمية المستدامة لهذه الصناعة :

• تحديد المواقع الجيدة ذات الحجم الكافي مع الحفاظ عليها لكي تصبح أقطابا للتهيئة السياحية المندمجة خلال العشريّات القادمة ؛

• تهيئة هذه المواقع وتطويرها بشكل مندمج من المهنيين الخواص أو العموميين المؤهلين والذين يمتلكون خبرة وتجربة دوليتين معترف بها والتي تنضاف إلى المؤهلات المحلية في مجال التهيئة والصناعة السياحية ؛

• دعم الحكومة المغربية للمستثمرين الخواص عن طريق إجراءات محفزة من قبيل التكاليف لبعض البنى التحتية الخارجة عن الموقع مع الإسراع بوثيرة إجراءات المصادقة على رخص التجزئ أو البناء ومنحها في آجال معقولة مع توفير الامتيازات وتقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية الخاصة بمشاريع التنمية السياحية المندمجة ؛

• التعاون الوثيق بين المصالح الوزارية والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل حماية المؤهلات الطبيعية والثقافية التي يمتاز بها المغرب مع المحافظة عليها وتطويرها. وكلها عناصر جالبة للسياح الدوليين بل إنها تمثل الأرضية التي تقوم عليها الصناعة السياحية للبلد.

ولقد حث الخطاب الملكي السامي الموجه إلى مؤتمر السياحة المنعقد بطنجة الفاعلين المهتمين على تعميم البرامج التنموية الخاصة بالسياحة على التراب الوطني بأكمله، وذلك حتى يتسنى تفعيله وطنيا بشكل موحد في آجال معقولة. وفي هذا الإطار أطلقت مشاريع من طرف مديرية السياحة بشراكة مع مصالح وزارية أخرى يهيمها الأمر والتي تضم بالتحديد المخططين الأزرق ومدائن.

ويهدف المخطط الأزرق إلى خلق ست محطات سياحية جديدة مندمجة تقام فوق ستة مواقع تحظى بالأفضلية :

السعيدية (بركان)، ميناء ليكسوس، خميس الساحل، العرائش، مازكان (الحوزية، الجديدة)، موكادور (الصويرة)، تاغازوت (أكادير)، والشاطئ الأبيض (كلميم). وقد سلمت خمس محطات للمهنيين والمنعشين الدوليين :

• السعيدية (المجموعة الإسبانية فادسا FADESSA) ؛

• موكادور (التجمع البلجيكي-الفرنسي-الهولندي طوماس وبيرون / لاتولي / كولبير / أركو وريسم) ؛

• الحوزية (كرزنن الدولية ومؤسسات وطنية) ؛

• ميناء ليكسوس (التجمع البلجيكي - الهولندي طوماس وبيرون / أركو) ؛

• محطتي تاغازوت والشاطئ الأبيض.

- مخطط مادئين Mada'In** : ويهدف إلى إعادة الدينامية وإعادة الهيكلة لمناطق يقصدها السياح (مراكش، فاس، ورزازات، مكناس، تافيلالت، الخ.) على وجه التحديد :
- برنامج التنمية الجهوية السياحية الخاص بفاس الذي وقع بتاريخ 25 نونبر 2005 وبدأ تنفيذ المشاريع في يناير من 2006 ؛
 - برنامج التنمية الجهوية السياحية للدار البيضاء والذي وقع بتاريخ 27 مارس وشرع العمل به في شهر ماي 2006 ؛
 - وتوجد البرامج التنموية الجهوية السياحية الأخرى قيد الإعداد.

عرض المجال الترابي

تزرخ الجهة الشرقية بالمؤهلات السياحية. فهي غنية بتراث ثقافي متنوع من المعالم السياحية والمواقع الأركيولوجية المتميزة والفلكلور والصناعة التقليدية والجبال والغابات والسهول والوديان والصحاري. إنها تحتوي على مؤهلات سياحية هائلة : فضاءات جغرافية خاصة ومواقع ومناظر ذات فائدة عالية، وهناك وحيش وبراري غنية، كما لديها على المستوى الثقافي الجهوي خصوصيات بارزة تميزها. وقد نشأت ديناميكية مفيدة للتنمية السياحية وذلك مع انطلاقة المحطة الضخمة للسعيدية. ويسعى المجلس الجهوي للسياحة بالجهة الشرقية إلى جعل العرض السياحي يتموضع داخل عينات من العروض عالية الجودة من حيث الأداء والأثمنة ومن حيث الخدمات وغير مقتصر على العروض الراقية حتى يتمكن من تقديم عرض يتأسس على منتوج متنوع مع إنشاء صيغة سياحية ذات مستويات متعددة تتماشى والتنمية المجالية.

معييار أفضلية العرض بالمجال الترابي : سكنى شاطئية

لقد انطلقت سياحة الاستقرار السكني فوق شواطئ البحر الأبيض المتوسط في سنوات الستينات، وقد جذب تنمية محلية تركزت على البناء والإنعاش العقاري والتجاري. وقد تولد عن هذه الحركية ارتفاع في العقار أدى إلى البحث عن منشآت جديدة بدء من سنوات الثمانينات. وسنلاحظ تبعا لذلك مشاريع إقلاعية تنشأ على أراضي من الصف الثاني أي بالقرب من الشاطئ دون أن يكون لها منفذ مباشر له. واليوم تجد في إسبانيا المشاريع الوحيدة الممكنة هي تلك التي تتواجد في العمق الترابي بعيدا تماما عن الواجهة البحرية. والمناخ والمرافق الصحية ومستوى العيش والقرب وجودة الربط مع البث والاستقبال الدولي وكل ذلك يتضافر وتتضاف إليه جودة العرض السكني (Mazon y Aledo 2005) تجعل من إسبانيا رائدا في السوق الأوروبية : فهي ثاني مركز اجتذاب سياحي سكني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بعيدا عن فرنسا وإيطاليا أو اليونان.

وقد ظهرت مرجعية السياحة السكنية حينما لاحظ السياح الذين يتوافدون بصفة منتظمة ضرورة اقتناء ممتلكات، الأمر الذي يمكن أن يقدم امتيازات على المستوى القيمي وعلى مستوى الإيرادات المحلية. أما الفوائد الأساسية من هذا النوع من السياحة المرتبط بالسكنى فتنمظهر كالتالي :

- زبائن قارة ومكتسبة ؛
- مدة إقامة أطول ؛
- تنافسية أسهل لاكتساب وجهات جديدة ؛
- تأثيرات على الاستهلاك وربما على الضرائب المحلية.

أما المعوقات التي تثيرها الأديبات فهي :

• منافسة السياحة الفندقية ؛

• الاستهلاك المفرط للوعاء العقاري ؛

• المصاريف على صيغة الخدمات المرتبطة به ؛

• الزيادة في التجهيزات على مستوى البنى التحتية.

وتبلغ نفقات السائح الفندقي اليومية، حسب ما ورد في بحث قامت به فمبيلتور (Familitur) في 2004، ب 93,4

أورو. أما ما يصرفه سائح قاطن فقد يصل إلى 33,9 أورو إذا كان مكتريا. أما إذا كان مالكا، فإن المبلغ يصل إلى 17,1 أورو فقط.

تمظهر الطلب على هذا الصنف

إن مواطني الاتحاد الأوروبي وخاصة منهم المتقاعدين ينجذبون بالمقام الأول نحو الأئمة المتدنية للمنازل :

- 52% من البريطانيين ؛
- 22% من الألمانين ؛
- 8% من الفرنسيين ؛
- 6% من الإيطاليين ؛
- 3% من البلجيكين والإسكندنافيين.

خصوصيات الطلب البريطاني

يؤكد باركلي (Barclays) من خلال دراسة أجراها أن 600 000 بريطاني لديهم اليقين أنهم فعلا سيقطنون مسكنا سياحيا بإسبانيا خلال السنوات القادمة (وهو ما يمثل 30% من المستجوبين). وفي الولايات المتحدة الأمريكية (15%) وفي فرنسا (14%) وفي إيطاليا (10%) وفي إفريقيا الجنوبية (6%). وقد أظهرت الدراسة أن 2,2 مليون بريطاني سيقطنون مستقبلا مساكن وهو ما يمثل ضعف العدد الحالي. وقد أكدت الدراسة على كون إسبانيا هي الوجهة المفضلة بالرغم من امتلاء الجهة الشاطئية.

خصوصيات العرض الإسباني

- إن التحليل الذي تناول بالدراسة 65 تهيئة أبان عن المعطيات التالية :
- إن معامل ملاء أراضي العقار بلغ في معدله 0,6 بفارق معياري جد مرتفع ؛
- يبلغ صنف الفيلا 55% من مجموع الإقامات ؛
- 74% من رأسمال المنعشين من أصل إسباني ؛
- تبلغ نسبة المالكين القاطنين مباشرة 89% ؛
- ينسب سرير الفندق / سرير الإقامات هو 1/6,5 ؛
- نسبة الإقامة تصل إلى 86,6%، 52,4%، 34,4% حسب الفصول.
- كما أن هناك دراسة انصبت على 65 تهيئة كشفت بأن :
- 72% من التهيئات لا تتضمن فنادق من صنف خمسة نجوم أو أربعة نجوم بل لا تحتوي على شقق فاخرة ؛
- وتضم 72 حانة و83 مقهى و75 مطعم و16 ملهى ؛
- وبها 19 وكالة أسفار و17 وكالة لكرء السيارات ؛
- و40 ملعبا للكولف و7 مطارات للترفيه و8 منشآت.

الأسعار المطبقة بإسبانيا

يبلغ معدل ثمن مسكن تم بناؤه سنة 2006 بالشواطئ الإسبانية ب 2 488 أورو للمتر المربع. مما يمثل ارتفاعا بنسبة 11,4% بالمقارنة مع آخر دراسة أجريت سنة 2004، مع ارتفاع أكثر حدة بالنسبة للمواقع المعروفة بأئمتها المنخفضة.

نتائج الأوراش الدراسية

إن العوامل الأساسية للنجاح التي تعتبر الأكثر فعالية بالنسبة لمحرك النمو هذا والذي يتجلى في الاقتصاد المرتبط بالسكنى نجملها في الجدول رقم 8 الوارد فيما يلي.

جدول 8 : مصفوفة تختزل العوامل الأساسية للنجاح بالنسبة للاقتصاد المرتبط بالسكنى

المتدخلون	التحليل	عوامل النجاح
الدولة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> • بناء وتقوية الطرق والمسالك من أجل توسيع ولوج الجهات التي تمتلك مؤهلات سياحية لم يتم بعد استغلالها. • توسيع المد بالكهرباء والماء الصالح للشرب للمناطق القروية. • الارتقاء بالمدن وإنشاء فضاءات ترفيهية للرفع من الاجتذاب. • خلق منشآت متنوعة للاستقبال (فنادق، مأوي بأنواعها المختلفة...) لضمان إيواء السياح مما سيعطي دفعة جديدة للاقتصاد المحلي. • إيجاد مؤسسات للتكوين المهني حتى يتسنى الرفع من جودة الخدمات وتحسينها. 	البنى التحتية الأساسية
المجلس الجهوي للسياحة، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية	<ul style="list-style-type: none"> • إحصاء وإدماج المواقع المختلفة على مستوى حظيرة الإقليم الواحد وبيّن الأقاليم : - التنوع البيولوجي - المناطق الغابوية - القصور والمداشير (العيون الشرقية، تاويريت. دبدو، الخ.) - الأحواض المائية - منابع المياه المعدنية - المآثر التاريخية 	تحديد وإدماج المواقع السياحية
وزارة الثقافة، وزارة السياحة، كتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات، الجمعيات، وكالة الحوض	<ul style="list-style-type: none"> • إصلاح وترميم المآثر السياحية • التنظيم والإشراف على أنشطة الصيد والقنص • خلق منشآت الاستقبال تتلائم ونوعية الطلبات 	الرفع من قيمة المواقع
الجماعات المحلية، وزارة السياحة، الجمعيات	<ul style="list-style-type: none"> • التوأمة • الإدماج مع الدوائر السياحية الأخرى • الإشهار (طباعة مطويات تعرف بالجهة وتقدمها في الواجهة) • تنظيم مهرجانات التراث الشعبي والمواسم ومهرجانات الخيول 	التسويق في المجال الترابي
القنصليات، الجماعات المحلية، الجمعيات	<ul style="list-style-type: none"> • إعطاء الأولوية لتكوين الصناع التقليديين وتأهيلهم • إيلاء الأهمية للمواكبة ولرعاية التعاونيات والجمعيات • تنظيم المعارض 	إنعاش المهارات المحلية
الجماعات المحلية، وكالة التنمية، شركة القروض الصغرى، المؤسسات الدولية	<ul style="list-style-type: none"> • إعطاء الأولوية لأنشطة الخدمات السياحية مع تأطيرها (إنشاء مأوي وتوفير مرشدين سياحيين وتوفير النقل وإيجاد مطاعم وما إلى ذلك...) • تسهيل الحصول على قروض 	خلق وتقوية الأنشطة المحلية المرتبطة بالديناميكية السياحية للجهة

3.3.2 مؤهل اقتصاد المعرفة

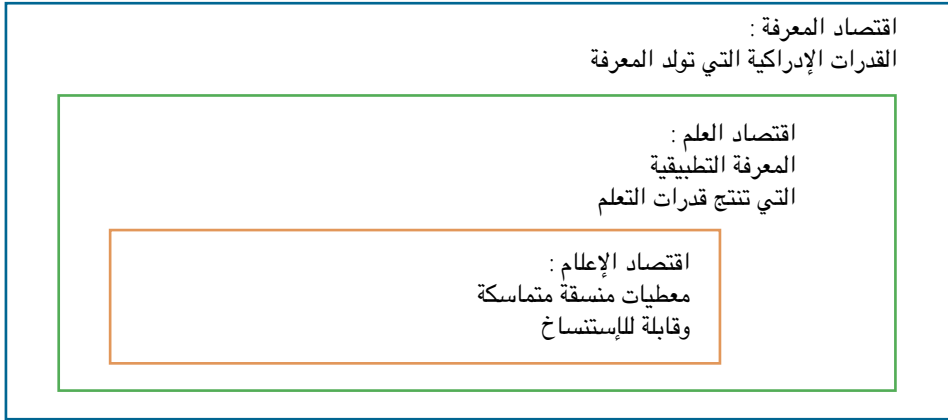
تحديد النطاق

يعتبر اقتصاد المعرفة حديثا نسبيا في مرجعية المصطلحات لدى الاقتصاديين. وقد أُدخل هذا المصطلح إلى الحقل الاقتصادي من طرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين في سنة 1996 للدلالة على « الاقتصاد المؤسس على المعرفة والتعلم » وهو مفهوم تتراعى من خلاله فكرة اقتصاد مبني على ما يلي :

- إنتاج المعرفة التي يمكنها أن تساهم في الرفع من الانتاجية (دور علاقة البحث بالتنمية وبالابتكار) ؛
- تطوير سوق الثروة اللامادية التي تساهم في تقويتها تقنيات الإعلام والتواصل (TIC) (وهي ثروة تدمج خدمات نشر المعارف والمعلومة والتواصل والثقافة، إلخ.) ؛
- فصل النمو والاستهلاك عن الموارد الأساسية.

وتبين الخطاطة بشكل محدد محتوى مفهوم اقتصاد المعرفة كما تظهر أن هذه الأخيرة تتضمن ميادين جد متنوعة (الفن، الثقافة، التدريس، البحث والتنمية، تكنولوجيا الإعلام، إلخ).

رسم 6 : محتوى اقتصاد المعرفة



السمة المميزة لاقتصاد المعرفة

إن المعرفة ثروة اقتصادية تتميز ببعض الخصوصيات :

- ثروة لا تقصي غيرها ومن هنا يصعب ضبط ذبوعها وانتشارها على أساس حصري ؛
- ثروة لا تضاهى لأن استهلاكها لا يؤدي إلى نفاذها وبذلك لا تنضب أبدا. كما أن باستطاعة كثير من الفاعلين أن يستفيدوا منها ؛
- ثروة تراكمية، فكل معرفة تتولد عنها معرفة أخرى ؛
- ثروة ذات مردودية متنامية وهو ما يجعل تكاليفها محددة مسبقا ومقبولة إلى جانب أن توزيعها يكلف مصاريف هزيلة.

إشارات تتعلق بمؤهلات القطاع

هناك أمر متداول ومعروف في مجال التنمية الاقتصادية يتلخص في أن تحولا هاما اشتعل فتيله ونتاج عنه اقتصاد شمولي يرتكز على المعرفة وعلى الاتصال المتبادل بين الفاعلين.

ولقد أصبحت إنتاجية المعرفة بمثابة المفتاح بالنسبة لكل إنتاجية وكل تفوق في التنافسية، وكل نجاح اقتصادي. وإن المعرفة اليوم هي من يمثل قاعدة الصناعة التي تمنح للاقتصاد عامل إنتاجه الأساسي والمركزي. أضف إلى ذلك أن هناك كثيرا من المنحنيات مدعوة للامتداد :

- سيستمر النمو الحاصل في الانتاجية في اتباع خطوات البحث والتطور التكنولوجي وكذا الابتكار ؛
- ستصبح التنافسية مرتبطة أكثر فأكثر بالمعارف والمهارات عوض الموارد والمصادر المادية ؛
- ستلعب تقنيات الإعلام والتواصل بشكل متصاعد دور المحرك (إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق مؤثراتها الأفقية) في تكوين الناتج الداخلي الخام كما ستساهم في الفصل بين النمو الاقتصادي والموارد المادية ؛
- ستستمر بنية التوظيف في جعل المهن المرتبطة بالخدمات المؤسسة على المعرفة تزدهر. وسيفرض هذا التوجه تكويننا ليد عاملة متقفة بشكل أفضل ومؤهلة أكثر فأكثر مما سيجعل هذا التكوين دعامة لذلك التوجه.

وعلى المستوى الترابي، فإن المجال المعرفي سيتحدد باعتباره المجال الذي أنتج الشروط المواتية للتعلم والبحث والابتكار والتجديد وذلك بهدف المساهمة في إرساء قواعد مجتمع يبني على المعرفة والمهارة والإبداع، عن طريق بلوغ التنمية المستدامة. إنه مجال يمتلك القدرة على التأقلم مع التغييرات وذلك بفضل الربط الشبكي وبفضل الرفع من قيمة التيارات الإبداعية بين الفاعلين وكذا بفضل الشراكات والاتحادات وبين القطاع الخاص والعام. فحينما يرتقي « مجتمع المعرفة » فإن المبادرة تتضاعف على المستوى الدولي لكي يعاد الاعتبار إلى رهانات تنافسية الجهات على ضوء التحولات الجديدة (الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع الذكاء والمعرفة). وإن هذا المجتمع ليحظى بأفضلية من لدن الدولة بشكل استباقي. فالأمر إذن يتعلق بتحويل المجالات الترابية وجعلها مجالا ذكيا ولكن ليس مع إنشاء جهات مالكة للمعرفة وجهات تتلقاها بل وجهات تدعها.

وحتى يتسنى لقطاع اقتصاد المعرفة أن يصير محركا حقيقيا للنمو وحتى يستطيع المجال الترابي أن يصبح مجتدبا بالنسبة للعاملين في القطاع فلا بد من توفر عدد من الشروط الضرورية التي تكون في الآن نفسه عوامل الاستقرار التي يتوخاها هؤلاء الفاعلون :

- الارتقاء بالرأسمال البشري وذلك عن طريق وضع نظام تعليمي ذي مستوى عال ومرتبب بسياسة تهدف إلى الرفع بصفة مستمرة من جودة الموارد البشرية ؛
- توفر تقنيات الإعلام والتواصل باعتبارها ركيزة ودعامة ؛
- وجود بنى تحتية ذات أداء عال ؛
- إرساء دعائم شبكات الامتياز ترتبط بالمجال الترابي لكنها منفتحة بشكل واسع على العالم الخارجي ؛
- التزام الدولة.

إن (استراتيجية المغرب الرقمي 2010 e-Maroc) التي أعطى المغرب انطلاقتها في يناير 2005 هي معنية بالتحديد بمجال اقتصاد المعرفة . وتسعى هذه الاستراتيجية إلى جعل جميع الجهود تتضافر لتتصب على تطوير مجتمع التواصل والاقتصاد والمعرفة في بلادنا. وبذلك تكون هذه الاستراتيجية قد وضعت نصب عينها هدفين كبيرين: تقليص الفاتورة الرقمية وتقوية مكانة المغرب على المستوى الدولي.

موارد الجهة وممتلكاتها

تتلخص موارد الجهة وموجوداتها الأساسية فيما يتعلق باقتصاد المعرفة فيما يلي :

- الموسيقى (الأهازيج الشعبية) ؛
- التنوع الثقافي ؛
- المغتربون (المغاربة القاطنون بالخارج) ؛

- التضاريس الجغرافية والمناظر الطبيعية ؛
- المناخ وتنوعاته ؛
- الموارد البشرية (مستوى مرتفع في الرياضيات).

تقييم من الوهلة الأولى للمؤثرات

- من الوهلة الأولى، هناك تأثيرات منتظرة من اقتصاد المعرفة :
- إن المعرفة يمكن أن تصبح مصدرا هاما من مصادر التقدم والنماء ؛
- هناك تكلفة مرتبطة بتكوين الموارد البشرية ؛
- هناك ثمن لاقتناء التكنولوجيات الحديثة ؛
- هناك آثار إيجابية لتقنية الإعلام والتواصل على القطاعات المنتجة وعلى تحسين الخدمات العمومية ؛
- تطوير التعليم عن بعد ؛
- توفير الوظائف (مراكز الاتصال).

دراسة حالة راهنة أو أمثلة، عناصر معيار الجودة

تقدم المتصدرات الآتية النجاحات التدريجية لاقتصاد المعرفة.

إطار 6 : مركز البحث والتنمية و« الترحيل والتوطين (SQLI) لوجدة

لقد افتتحت المجموعة الفرنسية (SQLI) بالشراكة مع جامعة محمد الأول بوجدة مركزها الأول للبحث والتنمية عن طريق الترحيل والتوطين (offshoring) الجهوي. وتدخل هذه الشراكة في إطار استراتيجية التنمية التي وضعتها مجموعة (SQLI) والتي تزواج بين حجم التكنولوجيا وكثافتها سعيا منها لتقوية نظامها على مستوى الأقطاب المتخصصة التي يمتلك كل واحد منها خبرة تكنولوجية أو مهنة متخصصة أو هما معا. وذلك بمعية تطوير قطبها المخصص للبرمجيات مفتوحة المصدر بمدينة بواتيي « Poitiers ». ويمثل مركز البحث والتنمية بوجدة ذلك المسرع لوثيرة تفعيل استراتيجية التصنيع هذه.

وتستفيد على التو مجموعة SQLI في ظل هذا التشارك في عين المكان داخل حظيرة الجامعة من نخبة من الكفاءات ذات المستوى العالي (تتمتع الجهة بسمعة جيدة على مستوى التخصص في الرياضيات) ومن المرافق والبنى التحتية تجهيزا كاملا (قاعات العرض والتكوين والاجتماعات والمحاضرات....) بأحدث التكنولوجيات، كما تستفيد من محيطها ومن المدرسة التابعة لها (المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية). وتضع (SQLI) بالمقابل رهن إشارة الجامعة أرضية التدريس عن بعد. كما أن خبراء المجموعة يتدخلون لتقديم يد المساعدة في إطار التكوين التخصصي، فيستطيعون بذلك أن يقوموا بإغناء المناهج الدراسية والمجزوات التكميلية. إضافة إلى أن المجموعة تساهم في التظاهرات التي تنظمها الجامعة والتي تدور حول محور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل وحول محور الابتكار. وهكذا تساهم المجموعة بالتعاون الوثيق مع الجامعة في التنمية السوسيو اقتصادية للجهة الشرقية باعتبارها شعاعا موجهًا للتوظيف وحافزا للتنمية الصناعية المحلية. إن مركز وجدة للبحث والتنمية (الترحيل والتوطين) قيد العمل في الوقت الراهن، فالتعاونين منكبون حاليا على العمل على المشاريع الأولى المتعلقة بالبرمجيات ذات المصدر المفتوح في إطار برنامج الترحيل والتوطين وذلك بعدما انخرطوا وخضعوا لتكوين طيلة سنة 2006 طبقا لمقاييس الجودة التي تضعها المجموعة، إضافة إلى المهمات المشتركة التي سبق وقام بها مركز البحث والتنمية والتي التأم حولها مهندسو SQLI إلى جانب الأساتذة الجامعيين.

تشتهر مدينة مالقا « Malaga » أولا وقبل كل شيء بكونها قطبا سياحيا، ف جاء المجمع التكنولوجي اليوم ليجعلها تكتسب قيمة في مجال الابتكار والديناميكية الاقتصادية : 186 هكتار و325 مقالة للتكنولوجيا المتطورة والمخصصة بشكل كبير من قبيل Isofoton (اللوحات الضوئية) Airtec (في مجال صناعة الطائرات) أو Cetecom، أحد المختبرات الرائدة في مجال الهواتف النقالة والتي انكبت قبل غيرها على استعمال هواتف الجيل الرابع. أضف إلى ذلك العملاق الإسباني في ميدان الاتصالات Telefonica و Airliquide و Thomson وغيرها. فلم تنتظر السلطات الجهوية بالأندلس وخاصة في مالقا الإصلاحات الوطنية من أجل إعطاء دفعة قوية للبحث.

ويقوم المجمع التكنولوجي اليوم، بالتعاون مع جامعة العلوم بمالقا التي ترسل طلابها إلى المجمع قصد إجراء التدريب لديه، بتوظيف 9 000 يد عاملة إضافة إلى عدد من الطلبة الذين ترسلهم جامعة العلوم بمالقا، قصد إجراء التدريب وذلك بمقتضى علاقة التعاون التي تجمع بينهما. وقد وزعت الاستثمارات بين القطاع الخاص (81%) والدولة (19%) والتي تقدر ب 530 مليون أورو وذلك منذ إنشائه سنة 1992. يقول Felipe Romero مدير المجمع مهنئا نفسه : « لم يكن أحد يراهن علينا ولو بفلس واحد عند الانطلاقة واليوم يتحدث الناس عن وادي سليكون صغير » ولقد ارتفع رقم معاملات المجمع ليصل إلى أكثر من الضعف عما كان عليه قبل ستة أعوام، ليلعب 16 مليون أورو.

نتائج الورشات

- كان الهدف من الورشات التي نظمت بالأقاليم تحديد العوامل الرئيسية لنجاح اقتصاد المعرفة وتقييم أهميتها في سياق الجهوية ثم اختبار هوامش المناورة التي تمتلكها الجهة من أجل الرفع من قيمتها. وهناك مجالات تعتبر واعدة أكثر من غيرها ويتعلق الأمر بإنعاش ما يلي :
- الرفع من قيمة المؤهلات المميزة التي تحظى بها الجهة وإنعاشها ومنها التراث الثقافي والطبيعي (المغارات – الأهازيج المحلية المتنوعة، الخ) ؛
 - الرفع من قيمة الموارد البشرية ومعارفها ومهارتها التقنية منها والفكرية ؛
 - تطوير البحث العلمي ؛
 - تطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية (Offshoring) ؛
 - تطوير الأنشطة الرياضية وإنكاء روح المنافسة.
- الطاقات الكامنة للجهة التي أثبتت خلال هذه الورشات والتي يمكن اختزالها فيما يلي :
- القرب من البلدان التي يمكن لساكنيها أن يولوا اهتماما للمناظر الطبيعية ولثقافة الجهة ومنطقتها القاحلة ؛
 - تواجد مجموعات منحدره من الجهة تقطن بعدد من المناطق بالمغرب أو بدول أخرى والتي باستطاعتها ضمان انتعاشة للمجال الترابي وخاصة مع تواجد شخصيات وازنة ومؤثرة في الجهة أو في المهجر ؛
 - المستوى العلمي لطلبة الجهة (وخاصة في الرياضيات).

يتضمن الجدول الآتي مجموع العوامل الأساسية التي تبدو حاسمة في تحريك عجلة محرك النمو، ألا وهو اقتصاد المعرفة. ويتعلق الأمر بالنقط المشتركة بين مجموع الجهة، رغم أن هناك خصوصيات يتفرد بها كل إقليم على حدة، أو يتعلق بالمجالات الترابية التي تعتبر أقل درجة.

جدول 9 : قائمة بالعوامل الأساسية لنجاح اقتصاد المعرفة

عوامل النجاح	التحليل	المتدخلون الأساسيون
التواصل والتسويق الترابي	<ul style="list-style-type: none"> الرفع من قيمة الطاقات الكامنة والمؤهلات الثقافية والتراثية للجهة تنظيم تظاهرات، إنشاء قناة تلفزيونية جهوية إنشاء موقع في الشبكة العنكبوتية « ويب » خاص بالجهة (بوابة جهوية) تقوية التواصل الجهوي بالمغاربة القاطنين بالخارج (جرد دائم التحيين يضم أسماء المهاجرين المنتمين للجهة) تبادل الكفاءات والخبرات مع الانفتاح على الثقافات 	<ul style="list-style-type: none"> الدولة الجماعات المحلية وكالة التنمية المجتمع المدني الجمعيات والمنظمات غير الحكومية القطاع الخاص
التكوين (الذي يتلاءم وحاجيات النمو الاقتصادي)	<ul style="list-style-type: none"> إعطاء دفعة قوية لإنتاج المعرفة إعطاء دفعة قوية لسوق الشغل تطوير التكوين الذاتي ملائمة التكوين للمستجدات تقوية الكفاءات وتعميم برامج التعليم غير النظامي ومحاربة الأمية وخلق علاقة بينه وبين الأنشطة المحركة للدخل خلق معاهد للتكوين في جميع المستويات 	<ul style="list-style-type: none"> الدولة المجتمع المدني الوكالات والمنظمات غير الحكومية وسائل الإعلام
البنى التحتية والتجهيزات المرتبطة بإنتاج المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> اجتذاب المستثمرين الرفع من قيمة المؤهلات الثقافية والتراثية للجهة تحرير الموارد البشرية وتفتح الفكر التنافسي إنشاء مواقع مجهزة متخصصة في أنشطة الترحيل والتوطين (offshoring) بناء المنشآت الرياضية وإصلاحها تطوير البنى التحتية للاتصال والتواصل ذات القدرات الجيدة التي تتلاءم مع الحاجيات الاقتصادية تنظيم لقاءات ثقافية ورياضية على المستوى الجهوي 	<ul style="list-style-type: none"> الجماعات المحلية الدولة المركز الجهوي للاستثمار وكالات التنمية
مؤسسة إنتاج المعرفة	<ul style="list-style-type: none"> إعطاء الصدارة للتراث الثقافي والشعبي تحيين القانون الخاص بالجمعيات إنشاء مؤسسات من أجل إنتاج المعرفة والابتكار وتزويدها بالتكنولوجية الحديثة تشجيع تقاسم الابتكارات 	<ul style="list-style-type: none"> الدولة الوكالات مؤسسات التضامن المجتمع المدني
انخراط الجامعة في مختلف مشاريع هيكله الجهة	<ul style="list-style-type: none"> ملائمة التكوين مع عرض سوق الشغل تطوير البحث العلمي والابتكار والتجديد 	<ul style="list-style-type: none"> الجامعة وكالة التنمية
تشجيع النسيج الجهوي	<ul style="list-style-type: none"> تعميم فوائد التنمية على جميع الطبقات الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> الجماعات المحلية الدولة

4.2 تركيبة (ثنائية) المخاطر / الفرص المتاحة

تلخص القائمة أسفله المخاطر الأساسية والفرص المتاحة التي تميز المناخ القطاعي للجهة.

جدول 10 : المخاطر والفرص المتاحة في مناخ القطاعات الاقتصادية الجهوية

المناخ القطاعي	المخاطر	الفرص المتاحة
الاقتصاد السكني	• تنافسية وجودة العروض السياحية الإسبانية • مضاعفة المشاريع السكنية على المستوى الوطني	• أهمية الطلبات • الموارد المالية متوفرة
الاقتصاد المنتج	• التقدم الذي حققه القطب طنجة - ميد والامتيازات الجبائية للمنطقة • تجديد الديناميكية بالنسبة لقطب فاس (الرأس مال الاجتماعي المنتج)	• الترحيل والتوطين : - مباشرة بالنسبة للفلاحة - بسبب الاكتفاء والازدحام الذي يعرفه محيط البحر الأبيض المتوسط على مستوى المواقع الصناعية الكبيرة - المناولة في القطاع الصناعي
اقتصاد المعرفة	• تطور الصناعات الثقافية بمدينة فاس • انطلاق قطب التكنولوجيا (فاس والرباط والدار البيضاء ومراكش) • السبق الذي حققه القطب السينمائي بوارززات	• ترحيل وتوطين الوظائف والمهام المتنوعة بشكل تدريجي ثم تطويرها • وجود بنى تحتية تكنولوجية ثم تطويرها

الباب الثالث : تعبئة الموارد الذاتية

يضع هذا الباب تشخيصا للمحددات الحاسمة في تنافسية الجهة وبعبارة أوضح يحدد مدى قدرتها على الأخذ بالفرص المتاحة مع مجابهة المخاطر التي يسببها محيطها. وحسب المؤلفين، يمكن إجمال هذه المحددات في التسميات التالية: « الأصول»¹⁸ أو « الرساميل»¹⁹ أو « الرافعات»²⁰. وهي مفاهيم محددة باعتبارها « الموارد » التي تؤثر في إنتاجية وتنافسية مجموع الفاعلين الاقتصاديين في فضاء معين. فعلى هذه المحددات الخارجية أن تنظر أولا وقبل كل شيء إلى عوامل الانتاج الأساسية لكل نشاط اقتصادي : الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية. يضاف إلى ذلك الموارد التي تميز البعد الجهوي والموارد على شكل بنى تحتية والموارد الاجتماعية. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن عروض يقدمها المجال الترابي بهدف تحديد مجموع الموارد المعبأة والتي توفرها الجهة لصالح مشاريع خاصة.

1.3 منهجية التشخيص

إن البحث الذي أجري بهدف القيام بتشخيص مواطن القوة لدى الجهة ونقط ضعفها يرتكز أساسا على تقييم خارجي لكل مورد من الموارد الجهوية على حدة وعلى انطباعات الفاعلين المحليين التي استقينها من بحوث وورشات أقيمت من قبل.

1.1.3 تحديدات

إن تحديد الموارد الجهوية مستقاة من الكتابات المستفيضة التي انصبت على التنمية الجهوية واتخذتها موضوع أبحاثها. وإن الرسم البياني الوارد أسفله ليكشف عن الصيغة الهرمية لهذا الإطار التحليلي.

الموارد البشرية

يقصد بالموارد البشرية الأشخاص الذين يقطنون في المجال الترابي للجهة والذين يأتون للعيش فيها وكذا أولئك الذين يغادرونها، كما يقصد به الطبيعة الديموغرافية للسكان والبنية الاجتماعية والمهارات المعرفية الظاهرة والخفية وكذا الكفاءات والأخذ بناصية التكنولوجيا والقدرة على البحث والتطور.

الموارد الاجتماعية

ويقصد بها الموارد غير المادية والتي تستغل من طرف الفاعلين الاقتصاديين بهدف الرفع من مستوى ولوجهم إلى المعلومة، وكذا التنسيق بين أعمالهم وأعمال الفاعلين الآخرين العموميين والخصوصيين. وتتألف هذه الموارد من أمور متنوعة يمكن ضبطها فيما يلي :

- شبكات الربط والاتصال العمودي والأفقي والتي ترفع من درجة الثقة والقدرة على العمل الجماعي مع توسيع دائرة الولوج إلى مؤسسات أكبر حجما ؛
- الاشتراك مع المجموعات الرسمية التي تدرج غالبا ضمن أدبياتها تبني القواعد والمعايير والعقوبات المتبادلة والمتفق عليها أو المعمول بها عادة ؛
- علاقات الثقة المشتركة والتبادلات التي تسهل التعاون وتقلص من نفقات التحويلات، كما يمكن أن تستعمل بمثابة قاعدة لاتخاذ المبادرات.

R. Camagni -18

Leader -19

DIT -20

الموارد الطبيعية

إن الموارد التي تكون الرأسمال الطبيعي متنوعة بشكل كبير وتتماشى والثروة العمومية غير الملموسة ألا وهو المناخ والتنوع البيولوجي مع المكتسبات المتقاسمة المستعملة مباشرة من أجل الانتاج (الغابات والتربة إلخ).

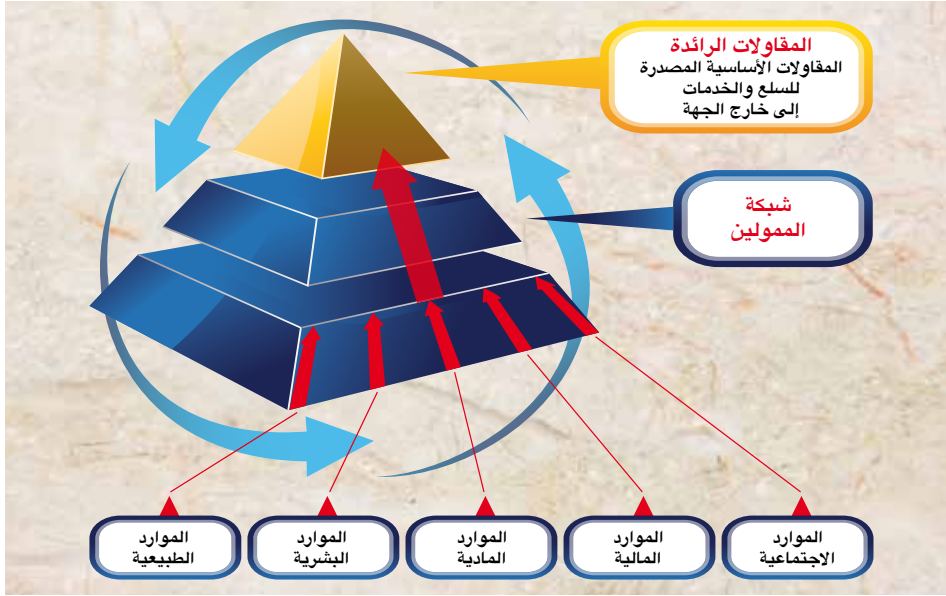
الموارد المادية

غالبا ما تعتبر بعض العناصر من البنى التحتية أساسية في تنمية المجال الترابي : النقل والطاقة في المتناول، والتزويد بالماء وخدمات التطهير اللائقة مع سهولة الولوج إلى المعلومة (التواصل) .

الموارد المالية

يقصد بالموارد المالية القدرة على تعبئة المدخرات الأساسية لتمويل الاستثمار المنتج وتمويل الرأسمال البشري، بشكل ميسر، بمنح المستثمرين وأصحاب التوفير فرصا متنوعة لتوظيف أموالهم وتوظيف السيولة المتوفرة.

رسم 7 : إطار لتحليل الموارد الجهوية



2.1.3 تقييم الموارد الجهوية

لقد توصلت عملية التقييم إلى ترتيب مواطن القوة التي تمتلكها الجهة ونقط الضعف التي تعاني منها بالنسبة لكل مورد على حدة. وذلك اعتمادا على صنفين من المؤشرات. فالمؤثرات الموضوعية التي وضعها الخبراء الأجانب عن الجهة تقيس ما تهبه الجهة في شكله المطلق وفي صيغته النسبية. ويمثل الشكل المطلق ما تضعه الجهة رهن الإشارة من موارد ذاتية، أما النسبي فيتضمن ما يوضع رهن الإشارة مقارنة بما تحوزه غيرها من الجهات. ولقد اكتملت المؤشرات الخارجية بما أبداه الفاعلون الداخليون من « مواقف » وانطباعات خلال اللقاءات التي أجريت مع العاملين الجهويين أو المستنتجة من مما دار داخل مجموعات العمل وفي حظيرة الورشات الإقليمية.

2.3 الموارد البشرية

إن ما تهبه المجالات التربية من خبرات على مستوى الرأسمال البشري يتجلى في المعرفة والإمكانات والمهارات والمميزات التي يتميز بها الفرد والتي اكتسبها عن طريق التربية والتكوين والخبرة، وكل ما ينفع النشاط الاقتصادي. ويكشف الرأسمال البشري عن القدرة على التأقلم والابتكار ومجابهة التغييرات التكنولوجية أو الحاصلة في تنظيم المقاولات. ويعتبر الرأسمال البشري عاملا حاسما في تقدم الفرد وفي النمو الاقتصادي. ونقدم هنا المؤشرات المرتبطة بالسكانة النشيطة وبالمعطلة وبالتكوين وبروافد الهجرة، ثم بعد ذلك التقييم المنبثق من اللقاءات مع العاملين في الحقل ومن الورشات الإقليمية. وتتضمن المصنوفة أسفله استنتاجات تخص مواطن القوة ونقط الضعف.

جدول 11 : لائحة بمواطن القوة في الموارد البشرية ومكامن ضعفها

مكونات الموارد	مكامن القوة	نقط الضعف
الديموغرافيا	حدة الحركية	تقدم عمر الساكنة
التكوين	تكوين متنوع	نقص في المرودية « الداخلية » للتكوين
سوق الشغل	مكمن قوة نمو الساكنة النشيطة بواسطة الرفع من نسبة الحيوية النسائية	الهجرة الانتقائية تكلفة اليد العاملة مرتفعة نسبيا

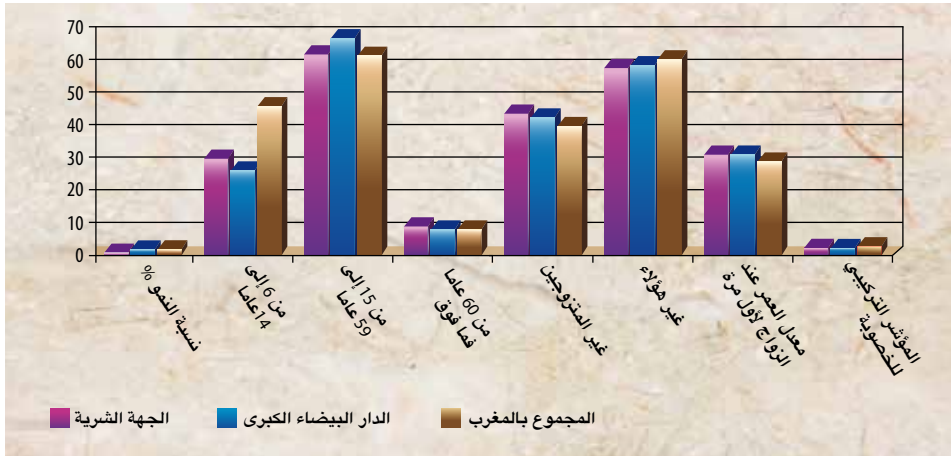
1.2.3 التشخيص الخارجي

تتعلق المؤشرات الكمية التي قمنا بتحليلها والتي سيرد ذكرها لاحقا بالتركيب الديموغرافية وبالسكانة النشيطة وبالتكوين وبسوق العمل الجهوي والوطني والخارجي.

التركيب الديموغرافية في أفق التحول

تظهر المقارنات التي أجريت مع الجهات الأخرى أن ساكنة الجهة الشرقية تنمو بوثيرة أقل وأن النساء يقبلن على الزواج بشكل متأخر وأن نسبة الخصوبة أقل من غيرها. كما أن هذه الساكنة متقدمة في السن، الأمر الذي يدل على أن هناك تحولا يلوح في الأفق يسيطر على التركيبة الديموغرافية. وتلعب الهجرة القروية دورا هاما : فنسبة التمدن انتقل من 43% سنة 1982 إلى 55% سنة 1994، ثم إلى 62% بعد ذلك سنة 2004. ومنذ سنوات الثمانينيات، لوحظ استمرار في تدني نسبة الولادة بالجهة تبعا للتراجع المنتظم في الخصوبة وفي الإقبال على الزواج. ويدل على ذلك المؤشر التركيبي للخصوبة للنساء في سن الإنجاب (ما بين 15 و 49) اللائي كن يلدن ما معدله 5,6 طفلا سنة 1982، ثم انحدر هذا الرقم إلى 3,1 طفلا في سنة 1994، ثم بعد ذلك إلى 2,1 طفلا سنة 2004. كما يبرهن عليه أيضا الإقبال على أول زواج الذي انتقل من معدل 22,9 عاما سنة 1982 إلى 26,5 عاما سنة 1995، ليرتفع إلى 27,7 عاما سنة 2004. تحت تأثير مستوى الوعي والتكوين والولوج المتزايد للنساء إلى ميدان العمل إضافة أيضا إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعيق تكوين نواة الأسرة. إن نسبة الوفيات، التي تنخفض بوثيرة أقل مما هي عليه على المستوى الوطني، في تدن هي الأخرى . وقد وصل مستوى الوفيات في سنة 1986 إلى حوالي 20% أقل مما سجل على الصعيد الوطني وذلك حسب تقديرات المعدل الخام للوفيات وحصة وفايات الأطفال .

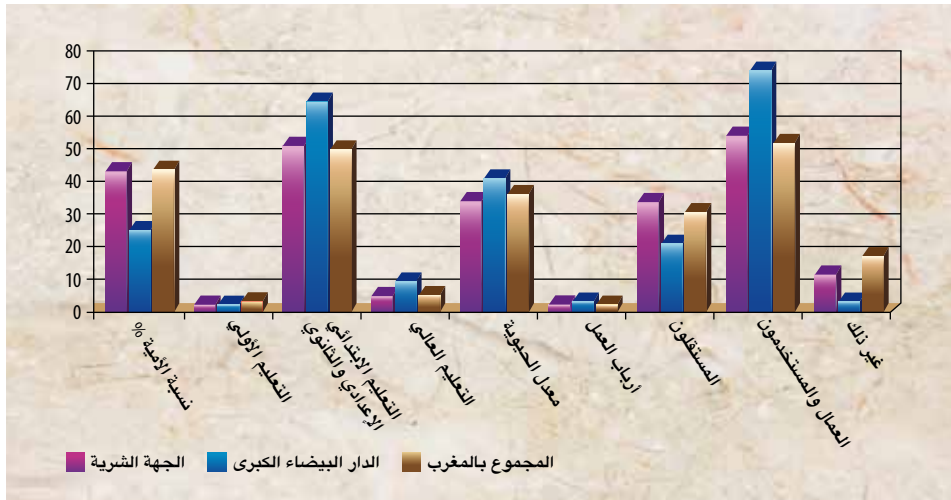
رسم 8 : الصورة الديموغرافية



التركيبة السوسيو اقتصادية غير مواكبة على مستوى القوى النشيطة

تبلغ مجموع الساكنة النشيطة حسب آخر إحصاء 1,06 مليون نسمة منها 800 000 من الرجال و265 000 من النساء مما يفسر النسبة الضعيفة في النشاط النسوي للجهة الشرقية. هناك أيضا 180 000 شخص من الساكنة النشيطة يعانون من البطالة بينهم 110 000 رجل و70 000 امرأة ومعدل بطالة النساء يصل إلى 26% أي ضعف نسبة الرجال.

رسم 9 : التركيبة السوسيو اقتصادية



حدة الحركية لدى الساكنة

استنادا إلى المعطيات المتعلقة بالهجرة الداخلية (إحصاء سنة 2004) بين الجهة الشرقية والجهات الأخرى للمملكة، يمكن أن نصوغ جدولا مبينا للهجرات حسب الأصل والمقصد وذلك على امتداد الفترة الممتدة ما بين 1994 و 2004. كما يمكن أن نستخلص من قراءة للجدول رقم 12 بأن ما يقارب 184 000 مهاجرا غادروا الجهة الشرقية باتجاه الجهات الأخرى و161 000 انتقلوا إلى داخل الجهة أي ما مجموعه 345 000 مهاجر. وبالرجوع إلى العدد الإجمالي للجهة نجده يمثل 18% تقريبا أي 12% على المستوى الوطني.

جدول 12: مصفوفة الهجرة من الجهة الشرقية إلى الجهات الأخرى

الأصل	المقصد والوجهة	
	الجهات الأخرى	الجهة الشرقية
الجهة الشرقية	80 330	161 280
الجهات الأخرى	-	103 540
المجموع	80 330	264 820

ويظهر بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة أن الشرق يسجل حصيلة إيجابية تبلغ 23 000 مهاجر خلال فترة ما بين التعدادين. إن هذه الجاذبية الظاهرة تتعارض واستمرارية هجرة قوية باتجاه الخارج والمقدرة ب 134 000 شخص على امتداد هذه الفترة.

الهجرات إلى خارج الجهة: تقديرات

تخطط إجمالا ، معادلة التوازن الديموغرافي عن طريق إدماج جميع المكونات التي لها علاقة بالأعداد السكانية كما يلي :

$$P_{04} = P_{94} + (N - D) + (I - E)_{\text{Interne}} + (I - E)_{\text{externe}}$$

حيث :

P_{04} : عدد السكان المتوقع في أفق 2004

P_{94} : عدد السكان الذين خضعوا لإحصاء 2004

$(N - D)$: النمو الطبيعي ما بين 1994 و 2004

$(I - E)_{\text{Interne}}$: الهجرة الصافية القادمة من الجهات الأخرى

$(I - E)_{\text{externe}}$: الهجرة الصافية القادمة من الخارج

ما يتراءى في أفق 2004 عن ساكنة الجهة الشرقية لسنة 1994 ينبئ أن عددها يصل 2 032 505 وذلك على أساس ما تعرضه التوقعات الديموغرافية من معدل نمو. ومن هنا فإن النمو الطبيعي للجهة في الفترة ما بين 1994 و 2004 قد يكون في حدود 263 814 قاطن $(N - D)$ أي ما يناهز 26 400 سنويا مما يشهد بأن الحركية الديموغرافية للجهة الشرقية ليست إيجابية ولا يعود ذلك إلى النمو الطبيعي وإنما إلى أهمية تدفقات الهجرة. ويبقى صافي الهجرة الداخلية لجهة الشرق $(I - E)_{\text{Interne}}$ أما بين 1994 و 2004 يقدر بأكثر من 23 000 مهاجر. وإن هذا العدد ينضاف إلى النمو الطبيعي ليعطي عددا يصل إلى 287 000 الذي إذا زيد على عدد سكان الجهة الشرقية في سنة 1994 فإن عدد الساكنة يقدر في أفق 2004 ب 2 055 715 مواطن، أي أننا أمام عدد أعلى بكثير عن تعداد الإحصاء (1 918 094 ساكن). ومن هنا يظهر أن الجهة فقدت ما يقرب من 134 000 شخص بالتبادل من الخارج $(I - E)_{\text{externe}}$.

يلخص الجدول رقم 13 أسفله التقديرات عن طريق بيان ما إن كانت الديناميكية الديموغرافية للجهة تعاني من تباطؤ خلال الفترة 2004 – 1994 فذلك راجع بالأساس إلى الهجرة نحو الخارج . وبالفعل فإن نسبة 0,7% سنويا من الهجرة نحو الخارج تدفع بالجهة إلى خسران ما يقارب النصف من نموها الطبيعي.

جدول 13 : النمو الديموغرافي حسب كل مكون

معدل النمو (%)	النمو عدديا		المصدر
	سنويا	1994-2004	
1,4	26 381	263 814	(N - D)
0,1	2 321	23 210	(I - E) ^{interne}
-0,7	-13 762	-137 621	(I - E) ^{externe}
0,8	14 940	149 403	النمو الإجمالي

وتستند ديناميكية الجهة على الهجرة الخارجية « بالتوازي » مع الهجرة من الجهات الأخرى وفي شكل « مضخة الامتصاص ثم الضخ ».

عروض خاصة بالتكوينات المتنوعة

الموارد العلمية والتكنولوجية

تتضمن الجهة 96 مختبرا للبحث بما في ذلك 11 وحدة كبيرة و29 وحدة لا يستهان بها حسب ما ورد في تصنيف قام به مركز البحث من أجل التنمية الدولية. وهكذا جاءت مجالات التخصص كالتالي : أشباه الموصلات، الحديد والصلب، التجهيزات، الهندسة الكيميائية والرياضيات العامة.

التعليم العالي

تضم الجهة أكثر من 25 000 طالب موزعين حسب الشعب كالتالي : 40% في العلوم القانونية، و33% ينتمون إلى شعبة الآداب، و15% في شعبة العلوم، و8% من الطلاب في الكلية متعددة التخصصات بالناظور و4% موزعة على المدارس العليا (المدرسة الوطنية للتكنولوجيا بوجدة، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير) ومن بين 17 000 طالب مغربي يتابعون دراستهم بالسلك الثالث هناك 1 150 بالجهة الشرقية. وهو ما يمثل 7% على الصعيد الوطني.

التكوين المهني العمومي

هناك 7 مراكز للتأهيل المهني و4 معاهد عليا للتكنولوجيا التطبيقية من أجل 7 034 فردا يمثلون عدد المتدربين المسجلين والذين يتوزعون كالتالي : التأهيل (40%)، التقنيون (27%)، التقنيون المتخصصون (20%) والذين هم في طور التخصص (13%). ويركز التكوين على التكوينات السريعة التي تساهم في تطوير القابلية للتشغيل في السوق الأورو متوسطية، وبعبارة أخرى التكوينات في المهن الغير القابلة « للترحيل » وفي المهن المسماة مهن القرب في مجال الخدمات والبناء.

التكوين المهني الخصوصي

تحتوي الجهة على 122 مؤسسة للتكوين المهني الخصوصي بها 3 266 مسجلا، متخصصا في مهن الحلاقة والتجميل والإعلاميات والتسيير.

التعليم الابتدائي والثانوي

تعرف الأعداد في هذه الأسلاك تراجعاً بمعدل 2% سنوياً في المجال الحضري و1% في المجال القروي.

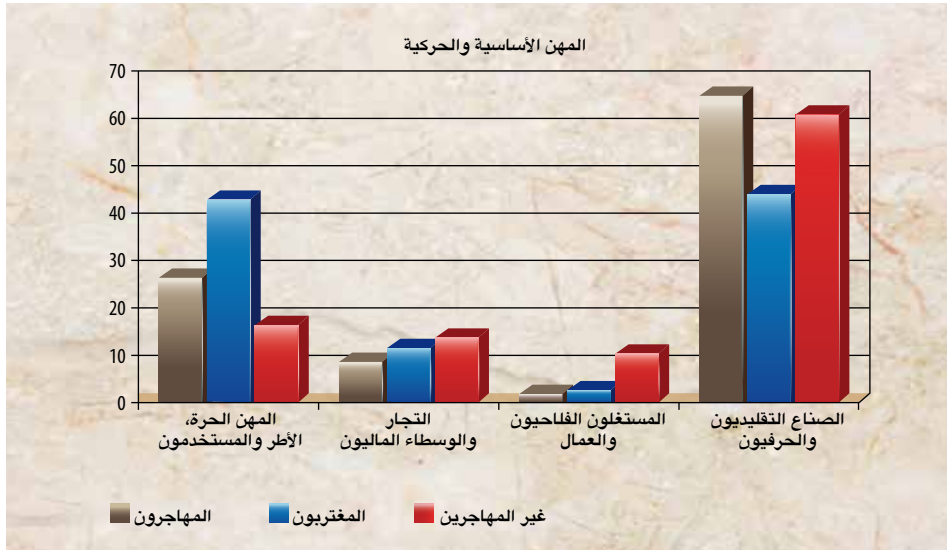
سوق الشغل

يعتبر سوق الشغل الإطار الذي تتواجه داخله عروض العمل الناتجة عن الاستراتيجيات (غالباً ما تكون عائلية) توظيف الموارد مع طلبات الشغل الناتجة عن النشاطات الاقتصادية التي يطورها المشغلون. وتحتمل الجهة مخلفات الحركية المتزايدة للسكان النشيطة للبحث عن الفرص الأفضل على المستوى الوطني وعلى المستوى الأورو متوسطي. ويبرز التحليل المنصب على توجه المهاجرين الداخليين والخارجيين تلك الإكراهات التي يكشف عنها سوق الشغل الجهوي.

مسار المهاجرين الداخليين

تكشف الإحصائيات عن معطيات تسمح بمقارنة نوعية المهاجرين المقيمين بالجهة بنوعية المهاجرين نحو الجهات المغربية الأخرى. وتظهر هذه المعطيات أن الجهة « تستورد » أشخاصاً أقل تأهيلاً بشكل نسبي و« تصدر » من هم أكثر كفاءة.

رسم 10 : نوعية المهاجرين الداخليين



معطيات تتعلق بالهجرة الخارجية

يعرض المغرب المثال النموذجي لما أطلق عليه Skeldon سنة 1987 « البلدان الحدودية » في مجال الهجرة أي البلدان التي تمتلك مستوى تنموي وسطي ينظر داخله إلى النجاحات البسيطة السوسيو-اقتصادية على أنها قادرة على جعل الهجرة الخارجية ممكنة بل ومشجعة . والجهة تحتوي على عوامل كثيرة تشجع على الاستمرار الملحوظ في الهجرة تحت أنماط جديدة (وخصوصاً التجمع العائلي والزواج والهجرة السرية). وقد انضافت إلى ذلك منذ فترة قليلة الهجرة الموسمية أو المؤقتة المنظمة بين المغرب وإسبانيا والتي ساهمت

فيها الجهة بشكل واسع. والعامل الأول في ذلك يتجلى في القرب من دول جنوب أوروبا المستورد الجديد لليد العاملة وخاصة إيطاليا وإسبانيا واليونان. والحقيقة أن الفارق الحاصل في مستوى الأجور بين المغرب وهذه الدول منذ انضمامها زاد من عامل الاجتذاب بشكل كبير إلى درجة أن هذه الدول عرفت تأثراً ونقصاً هامين في القطاعات الأكثر مشقة والأقل أجراً ألا وهي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والأشغال المنزلية وخدمات التنظيف والتجارة البسيطة، دون إغفال الورشات السرية والعمل في ظروف غير شرعية.

أما العامل الثاني فيمكن في الامتيازات التي ترتبط بوجود مواطنين مغربيين ينتمون إلى الجهة وهم قادرون على استقبال الوافدين الجدد وإبداء النصح لهم. إذ إن المهاجرين الذين تعود أصولهم إلى الجهة الشرقية يعتبرون من بين أقدم المهاجرين القارين بأوروبا مع تنوع في وجهات استقرارهم.

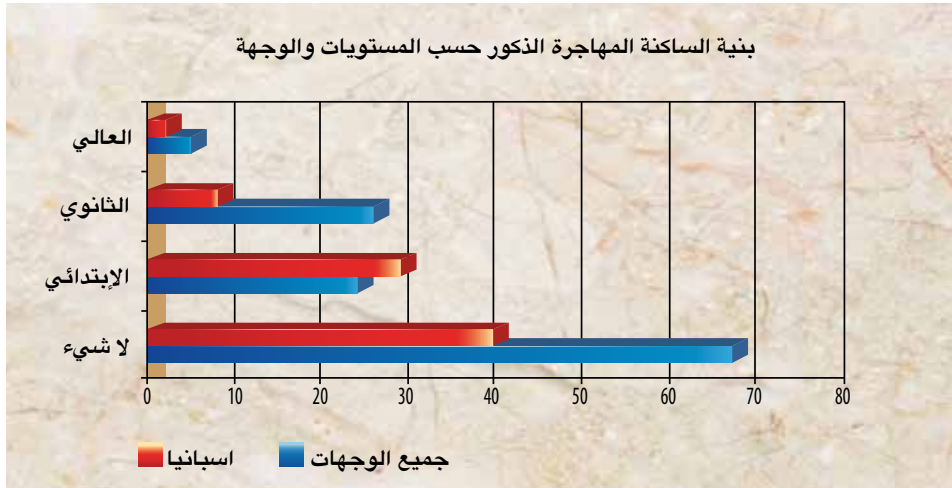
وحتى نقدم بعضاً من الخطوط العريضة لهذا الوضع نذكر هنا بما يلي :

- إن تدفق الذين يغادرون الجهة يقدر بحوالي 13 000 شخص. وقد قدر De Haas المجموع الوطني بما يناهز 65 000 شخص²². وهكذا تكون حدة الهجرة بالجهة تعادل ضعف المعدل الوطني.
- ولقد استقبلت إسبانيا في السنوات الأخيرة ما بين 600 000 و 700 000 مهاجر سنوياً.
- كما انتقل عدد القاطنين المغربية بإسبانيا وإيطاليا ما بين 1980 و 2000 من 20 000 إلى 400 000 مهاجر (فلم تعد بذلك فرنسا الوجهة الأولى²³).

مسار الهجرة الخارجية ونوعيتها

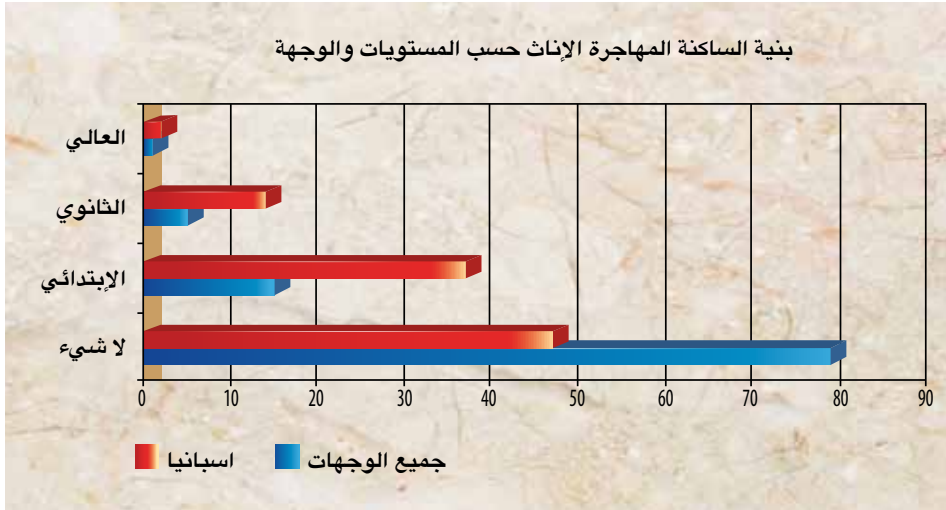
أبانت الأبحاث الحديثة عن أن إعادة تأهيل مسار المهاجرين الخارجيين أصبح أمراً حتمياً في السنوات الماضية. ويكشف الرسم رقم 11 هذا التوجه عن طريق المقارنة بين طبيعة الهجرة الحديثة (إسبانيا) وبين نوعية المهاجرين. وإنه لتوجه ينطبق بشكل واسع على الجهة الشرقية. والواقع أن المقارنة بين عدد الأشخاص والذين تلقوا تكويناً مهنيًا خلال السنوات العشر الماضية في الجهة وبين من هم لا يزالون يقطنون في الجهة يظهر فارقاً كبيراً سلبيًا.

رسم 11 : نوعية الهجرة الخارجية الذكورية ومسارها



22- قدم De Haas هذا الرقم بالنسبة لفترة 1972 - 2000.

23- فضل الله وآل : 99.



2.2.3 تشخيص الفاعلين في الموارد البشرية

تعاني الجهة من خصائص قد يكون عاما في ما يخص الموارد البشرية المؤهلة إن على مستوى الوفرة أو على مستوى جودة التكوين. وتعزى هذه الوضعية حسب ما يراه الصناعيون إلى محدودية جاذبية الجهة وكما أنها مرتبطة بالحالة المعيشية غير المرضية وإلى النظام الاقتصادي الهش. ومن هنا، فإن الجهة تعرف هجرة داخلية مكثفة للسكان الأكثر تأهلا وذلك باتجاه الجهة الوسطى. زيادة على أن التكوين المتبع لا يتماشى بشكل عام وحاجيات السلاسل الصناعية التي تتطلب شغيلة أكثر مراسا.

ومدينة الناظور تعاني هي الأخرى من نقص في اليد العاملة المؤهلة. فانتشار ظاهرة التهريب في المدينة وأنشطة أخرى « غير النمطية » تجتذب عددا كبيرا من اليد العاملة، مما يجعل هذه الوضعية تؤثر سلبا على تنمية بعض الأنشطة ذات القدرة الكبيرة على امتصاص اليد العاملة في الجهة (أجهزة البناء، تنقية القشريات (الجنبري)). لذا فلا بد من بدل مجهودات حتى تتمكن من إرضاء الحاجيات الصناعية للجهة من الموارد البشرية المؤهلة :

- ملائمة التكوينات التي يصيبها الهدر لانتظارات المقاولات مع إعادة توجيه التكوين العالي نحو التخصصات التي لها صلة بالقطاعات الوازنة والمستقبلية :
- تحسين نمط العيش (السكن والتعمير والتجهيزات الجماعية) في أفق الرفع من جاذبية الجهة بالنسبة للأطراف.

تلخص مصفوفة الجدول رقم 14 أسفله آراء ومواقف الفاعلين المتدخلين في حظيرة الورشات الإقليمية. كما تقدم هذه المصفوفة معلومات حول الأهمية التي تولي للموارد البشرية باعتبارها فاعلا أساسيا في النجاح بالنسبة للأسس الثلاثة المؤهلة لاقتصاد الجهة. وسنلاحظ أن الأقاليم الموجهة نحو القطاعات الثانوية والثالثية تجعل العنصر البشري من أولوية الأولويات (+) بينما الأقاليم التي تمتلك اقتصادا ذا طابع تقليدي يولي أهمية أقل لهذا العامل () أو (+).

جدول 14 : تقييم الفاعلين المحليين للموارد البشرية

الموارد البشرية	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فجيج		+	+
جرادة	++	++	+
بركان	+		
تاويرت	++	++	+
وجدة	++	+	++
الناظور	++	+	+

() : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
 (+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
 (++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا



الطريق السيار الرابط بين وجدة وفاس. محور أولي لحركية الموارد البشرية والطبيعية وكذا المنتجات

3.3 الموارد الطبيعية

يشمل تحديد لمفهوم الموارد الطبيعية تلك التي تمثل رافعة مادية للأنشطة وكذلك الموارد الأولية المخصصة للتحويل أو التسويق أو الاستهلاك المحلي. وتقدم هذه الفقرة المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالموارد الطبيعية وباستعمالها. كما تذكر بتقييم حالة الموارد الطبيعية بالجهة، والذي انبثق عن اللقاءات مع العاملين في الحقل ومن الورشات الإقليمية. ونورد في الجدول رقم 15 استنتاجات تلخص مواطن قوة الموارد الطبيعية للجهة ونقط ضعفها.

جدول 15 : قائمة تضم مواطن قوة الموارد الطبيعية ونقط ضعفها

الموارد	مواطن القوة	نقط الضعف
أراضي الشمال باعتبارها فضاءات	- تشجيع الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - الطلب المتنامي من طرف المستثمرين الخارجيين عن الجهة	قلة الأراضي وبلوغها حد الاستغلال ملوثة
الساحل	- قريب من إسبانيا - مرمل ما بين الناطور والسعيدية - تشجيع الدولة للتهيئة السياحية - الطلب المتنامي من طرف المستثمرين الخارجيين عن الجهة	يتواجد بمحور قوى الزلازل صخري ما بين نيكور والناطور. ملوث بشكل عرضي ما بين الناطور والسعيدية
تربة أراضي الشمال	- منبسطة وعميق - مهيا من قبل الدولة بشبكات السائل الكبيرة والصغيرة	محدود المساحة مستغل بشكل فاحش وملوث
السهوب القاحلة	- مؤهل من الينابيع المعدنية المعتبرة غير مشهورة بما فيه الكفاية - دعم الدولة على المستوى التقني والمالي لتربية الماشية الرعوية - برامج الدولة لحماية الطبيعة - الطلب المتزايد من طرف المستثمرين الخارجيين من الجهة	شاسعة وقاحلة تربة فقيرة أو خام من تراكمات مع قشرة بركانية نباتات مستهلكة وحيش غير متابع بشكل كاف وضعية الأراضي غير واضحة تراكب وضعيات عقارية متناقضة
الماء	- وفير نسبيا بالمقارنة مع حاجيات الأراضي الفلاحية ومتطلبات الأنشطة الحالية والمنتظرة على المدى القريب	- فيما عدا الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) والتي تنسم بالملوحة بشكل بنوي أو موسمي - المطالبة بها من طرف الفاعلين الذين لا يمتلكون أراضي فلاحية
الفحم الحجري	- طلب على الطاقة لإنتاج الكهرباء	- بلغ مرحلة أصبح فيها الاحتياطي ذا جودة رديئة لا تسمح باستغلاله استغلالا جيدا - يستغل بشكل تقليدي في ظروف غير لائقة
مناجم أخرى	- أحوال سعر المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير لائقة
الطاقة الشمسية	- طلب على الطاقة لإنتاج الكهرباء	- ينظر إلى كونها أقل نجاعة من الغاز

1.3.3 تشخيص خارجي

يتناول هذا التشخيص الخارجي المكونات الرئيسية لحالة في الجهة سنة 2007. ومن أجل استباق الرهانات المرتبطة بالموارد الطبيعية، تعالج هذه الدراسة الممارسات والاستعمالات التي تخضع لها الموارد الطبيعية من طرف الفاعلين المحليين والخارجيين، إضافة إلى الشروط التي يجري داخلها تنظيم الولوج إلى هذه الموارد.

وضع الطبيعة سنة 2007

تتموقع الجهة الشرقية بين خطوط العرض المتوسطة على امتداد 150 كيلومتر من ساحل البحر الأبيض المتوسط وبين خطوط العرض المدارية الصحراوية شرق خط قمم سلسلة جبال الأطلس. فهي تتكون من سهول يمكن أن

يتجاوز ارتفاعها 500 متر من الساحل باتجاه الداخل محاطة بسلسلة جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب بموازاة مع البحر : سلسلة الهورست، من دبدو إلى جرادة، التي تعبر عرض الضفة اليسرى كلها لنهر ملوية، وسلسلات قصيرة وضيقة وقليلة الارتفاع. وهذه الجغرافيا تؤدي إلى تجاور بين مناخين مختلفين : الشريط الشمالي وسلسلة « هورست » بما في ذلك خط العرض الذي يجمع الحلقات الجبلية الساحلية، يتلقى بشكل شبه منتظم ما بين شهري شتبر وماي من 300 مم إلى 400 مم من الأمطار في السنة المتوسطة وما يفوق 400 مم في القمم العالية. أما على الساحل، فإن الحرارة تكون معتدلة ، إذ لا تنزل إلى ما دون 7 درجات إلا استثناء حتى أثناء الشهور الأكثر برودة . وهي لا تتجاوز 35 درجة إلى 40 درجة إلا نادرا خلال شهري يوليوز و غشت . أما في المرتفعات، فإن حرارة فصل الشتاء تكون منخفضة أكثر لتصل إلى مقاييس دنيا تبلغ معدل ما بين 3 درجات و ناقص 7 .في حين نجد مناخ السهول المنخفضة في الشمال ومجموع الأراضي الجنوبية لخط مرتفعات سلسلة « هورست » جافا. فمعدلات التساقطات المسجلة على امتداد ثلاثين سنة لا تتجاوز إجمالا 200 مم . والواقع أن هناك أمطارا غزيرة تتساقط على فترات متقطعة وقصيرة وغير مسترسلة وليست منتظمة لا سنويا ولا موسميا. وإن الجفاف الذي يضرب المنطقة يبقى هو الحالة المناخية السائدة والمزمنة بشكل طبيعي . في حين أن الأمطار والرطوبة لا تخرج عن كونها مرحلية. وتتنوع مستويات الحرارة القصوى ومعدلاتها في الشهور الأكثر برودة في ما بين 4 - و 1 - و 3 درجات أو ما بين 3 و 7 درجات حسب الأوضاع الطبوغرافية ، أما حرارة الأشهر الأكثر سخونة، فتتراوح عموما ما بين 40 و 45 درجة .

والتبخر مرتفع بجميع الأنحاء غير أن حدته تصاعد كلما توجهنا من الشمال إلى الجنوب ومن المستويات المرتفعة نحو عمق الوادي المنبسط وسط السهول . وقد سجل تراجع هام في التساقطات منذ بداية الثمانينات ولكن :

- التساقطات والحرارة والتبخر تبقى جميعها بنفس الحجم ؛
- التأثيرات الجغرافية والجبلية تحتفظ بأهميتها المتعلقة بالانتظام النسبي للمفارقات الحاصلة بين المناخ المتوسطي للشريط الشمالي والمناخ الجاف لباقي مناطق الجهة.

كما ترتبط وضعية الشريط الشمالي للجهة على محور التلاقي الحاصل بين الصفائح الأوروأسيوية والإفريقية بتغييرات القشرة الأرضية النشطة وتعرضها للزلازل نتيجة لذلك. الأمر الذي ينسحب على مجموع إقليم الناظور والساحل ذي الجاذبية السياحية كله. وتحتوي القاعدة الجيولوجية لباطن الأرض على معادن ومناجم بمناطق كثيرة وخاصة منجم للحديد وآخر للرصاص والزنك والمنغنيز والفحم والباريتين والبانتونيت. وهناك جزء كبير من الكلس والجير والدولوميت يكون في طبقة مغمورة في الأعماق السحيقة مع ترسبات الفيض وتحلل التضاريس الصلصالية. فالسريان العميق إذن ينزاح من التضاريس الصلصالية باستثناء الصخور المنغنيزية لسلسلة « هرست » ما بين دبدو وجرادة. أما الفرشة الغائرة التي تفور (أكثر من 100 متر) لعين بني مطهر فإن صبيبا يصل سنويا إلى 31 مليون متر مكعب من المياه العذبة. وأما الجداول التي تنتشر على امتداد السهول فترشح ماء بسبب مياه الأمطار المتسربة مباشرة. وإنه لمن المستحيل التنبؤ بما تحتوي عليه من مقادير ولا بقدر الجداول التي تنساب من المرتفعات المحيطة كما هو الشأن بالنسبة للفرشات المائية المجاورة. فكلما انتقلنا إلى الجنوب إلا ويتأثر نظام هذه الفرشات السطحية التي تعرف تغييرات قوية حسب السنين بالمناخ، وإن التغييرات الطارئة على التبخر خلال السنة ليسبب نقصا كبيرا في حجم الفرشات وارتفاعا كبيرا هو الآخر في نسبة الملوحة وخاصة في فصل الصيف. وهكذا فإن الفرشات المائية لسهول « ميدار » و « تافرسيت » و « بن الطيب » و « دريوش » و « زاو » و « تيسوتين » و « بورغ » و « تريفية » و « تاوريرت » و « العيون » و « أنجاد » (من 40 إلى 50 مليون متر مكعب سنويا في مجموعها) تبقى ضئيلة وملوحة في جزء كبير منها مع نسبة تلوث عالية وفقدان للتوازن مقارنة بنظام الحمولة المائية التي تضمن لها تجدها.

أما الفرشات المائية التي توجد بالوسط (ما يناهز 40 مليون متر مكعب في السنة إجمالا) وفي المنطقة الجنوبية

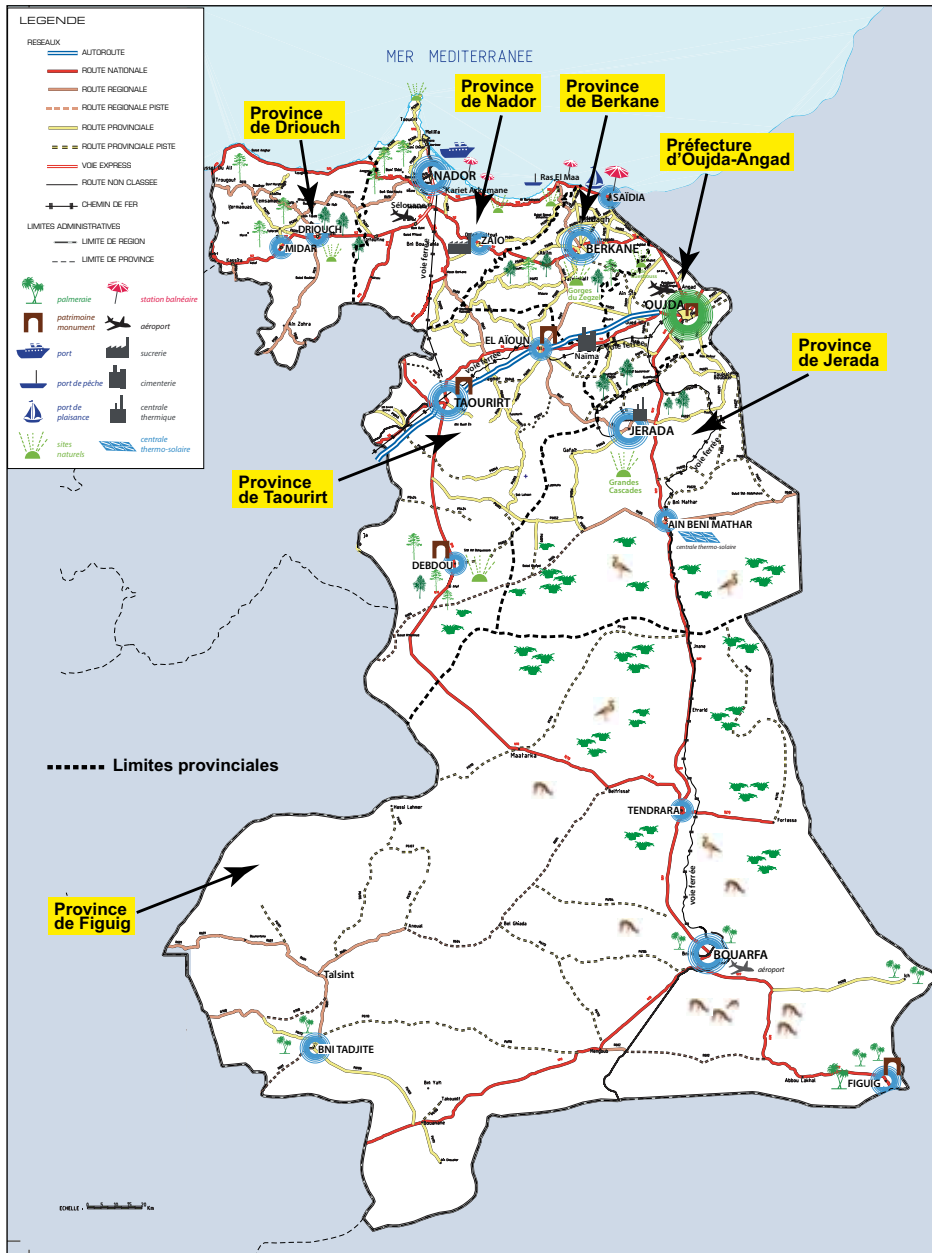
(15 مليون متر مكعب) فيعاني معظمها من نسبة ملوحة كبيرة بسبب طبيعة الصخور التي يتسرب من خلالها وبسبب كثرة التبخر المرتبط بالمناخ الجاف. أما البرك ومياه الأمطار المترسبة على التلال فحجمها ضئيل يخضع للإيقاع العشوائي للأمطار والمتضائل بشكل متزايد وذلك بسحب الأوحال الملازمة للفيضانات التي تغذيها. إن أغلبية السيول السطحية في مجموع الجهة لا تصل إلى البحر وهي محدودة في الفترات القصيرة التي تكون فيها الأمطار غزيرة وهي متدفقة وجالبة للفيضانات وانجراف تربة المجاري الخارجة عن حافة الأنهار. وحدها السهول الساحلية وسهل ملوية الممتد تستفيد من المياه التي تأخذ مجراها نحو البحر. فالأودية الوحيدة والمعروفة تتواجد على طول نهر ملوية هي واد « كرت » وواد « نكور السفلي » (37 مليون متر مكعب سنويا) على الضفة اليسرى، ثم واد « شارف زا » (207 مليون متر مكعب) ووادي « إسلي » وواد « كيس » على الضفة اليمنى. ويحمل نهر ملوية صبيبا سنويا يبلغ 614 مليون متر مكعب عند مصبه.

أما فيما يخص غابات الواحة المتوسطة فهي محدودة ومناطقها غير واسعة وتتلقى ما يناهز 300 إلى 400 مليون متر مكعب من الأمطار سنويا. كما أن السهول المنبسطة في الشمال والوسط والجنوب تتضمن نباتات تتحمل الجفاف وتحافظ بقدرتها على التكاثر والنمو خلال فترات السبات الطويلة جدا، ثم بعد ذلك تستعيد نشاطها البيولوجي مدة فترات الرطوبة القصيرة. فالنباتات بالمنطقتين ذات المناخ البيولوجي تتسم بحيويتها الظاهرة والتي تميل نحو تعاقبية طوال تكوين أزهارها وعفوانها وكثافتها. في حين نجد تكون التربة في الجزء المتوسطي للجهة يتسم بالحيوية.

فالأراضي الغالبة هي تلك التي تنتمي إلى نوعية الأراضي المتوسطة المتساوية الرطوبة والخصوبة، فهي إما أراضي حمراء أو بنية. أما من جهة المنحدرات الصعبة، فهناك سلسلة جبلية غير منسجمة بسبب سيول التعرية. أما في السهول المتواجدة على حافة النهر فالأراضي عميقة ولكنها أضعفت بسبب الاستغلال الفلاحي المفرط. أما في المنطقتين الوسطى والجنوبية فإن تكوين التربة بطيء وذلك راجع إلى المناخ الجاف وإلى صلابة الصخر وإلى التضاريس المتموجة وإلى جمود النظام البيولوجي. أما فوق وحدات السلسلة الجبلية وفي أعلى المنحدرات وفي سهول سفوح الجبال فالأراضي رطبة. وتهيمن الأرض البكر المحادية للنهر على المجرى الخارجي الواسع في السهول الممتدة على طول « نهر ملوية » ونهر « جير ». وعند الجوانب الرطبة المكونة من الصلصال والمحادية للمياه الضحلة المنغلقة نجد تراكمات لا تكون طبقات وإنما تتضخم بدء من الحافة إلى الوسط. وإن تكون قشرة رقيقة تلتصق سطح التربة يرفع من درجة توقف عملية تجدد هذه الأخيرة وذلك بعد عملية التبخر التي تتعرض لها مياه الفيضانات مما يعرقل نمو النباتات التي تتفتق بعد هطول أمطار فصل الربيع.

أما الجزء الغربي الممتد على طول 150 كيلومتر على الساحل فيتكون من جرف صخري يتضمن مناظر طبيعية رائعة لكنها صعبة المسالك. أما الجزء الشرقي ما بين الناظور والحدود فهو رملي وقابل لأن يخضع لعملية تهيئة ليصبح صالحا كشواطئ. ويعتبر ميناء الناظور للصيد البحري وميناء كبدانة الثانوي أشهر ميناءين في المنطقة. وهناك مواقع في غرب الجهة يبلغ عددها خمسة عشر موقعا لكنها مرافئ صغيرة لا سند لها. وتبقى الأحواض السمكية متنوعة إلى حد ما ويشهد على ذلك المصايد التي تحتوي على أسماك عمق البحر والأسماك البيضاء والرخويات والقشريات والصدفيات والمحار.

رسم 13 : خريطة إدارية بمواطن القوة الأساسية للموارد الجهوية والبنى التحتية الأساسية



استخدام الموارد الطبيعية

منطقة الشمال

لقد كان استغلال الموارد الطبيعية في شمال الجهة مكثفا وذلك منذ مستهل القرن العشرين على ضفة نهر ملوية من طرف الفاعلين الإسبان (معمرين فلاحيين صغار وصناع وبحارة ومقاولين في المناجم) وفي الضفة اليمنى من طرف المعمرين الفرنسيين والمنقبين عن المعادن الخام (الرصاص والزنك والحلفاء والنباتات العطرية). وقد استمر هذا الوضع بعد الاستقلال مع الفاعلين المغاربة. وقد بلغت المعادن حد استغلالها من حيث المردودية كما وصل استعمال الماء والأراضي أقصاه.

وتمنح الوضعية الحدودية للتجارة غير القانونية دورا مركزيا وأساسيا في اقتصاد الجهة كلها. هذا الاقتصاد الذي يختص بكون الموارد الطبيعية المفضلة بلغت حدها الأقصى، ويتراكم الادخار في التجارة ورغبة الدولة في تخليق التنمية والرفع منها. وفي هذا السياق أخذت الحيوية الشاملة للجهة تتجه نحو تكثيف الانتقالات التي جعلت المقاولين المحليين يطرحون وسائل الإنتاج بالأسواق مثل الأراضي بالأساس والتي من شأنها أن تثير شهية المستثمرين من خارج الجهة والذين يمتلكون رغبة في ترحيل أنشطتهم المكثفة في مجال الفلاحة والسياحة وفي المجال الصناعي على وجه الدقة. وإن المؤثرات الأكثر حضورا في هذه الأحوال هي ارتفاع أسعار العقارات والأراضي وغلاء مستوى المعيشة، مع ما ينجم عن ذلك من تراجع العمال الأساسيين عن الانخراط في حركية الدفع بالاقتصاد المنتج وبالتالي الإكراه المتعلق بتوافر اليد العاملة من أجل المتحمسين لبذل مجهودات في التنمية. وإن الأنشطة والمشاريع الخاصة بمختلف مجالات الأنشطة لا تمثل تنافسا بالنسبة لاستخدام الموارد، بل بالعكس فإن التراكم الحاصل في نفس الموقع (منطقة الساحل الرملية ما بين الناظور والسعيدية والسهول) سيرفع من درجة تلوث الموارد كلها وخاصة المياه إلى مستويات كانت متوقعة من طرف مصالح التتبع.

الوسط ومنطقة الجنوب

يزداد ركود الأراضي شيئا فشيئا ، وهو أمر واضح ومقلق بشكل كبير، وكذا بالنسبة للموارد الطبيعية أيضا، وذلك بمنطقة الوسط ومنطقة الجنوب أي أن الموارد التقليدية والنباتات نفذت منها. فالوكلاء الكبار الخارجيين عن الجهة والذين يستغلون الحلفاء والنباتات العطرية والفحم الحجري والمانغنيز والرصاص والزنك أوقفوا كلهم نشاطاتهم. أما المقاولون الكبار المحليون فلأزوالو يتابعون أنشطتهم: التجارة عبر الحدود وتربية الماشية وذلك بواسطة تقنيات ترتبط بالموارد المحلية بشكل متقهقر ومهارة العمال المحليين (الناقلون عبر أراضي قاحلة وحراس على الطريق). وتتابع الدولة بدل مجهوداتها من أجل إعادة إدماج الجهة مع باقي المجالات الترابية الوطنية وذلك عن طريق تقديم دعم تقني ومالي لأنشطة الرعي على شكل برامج لتحسين المراعي وتجويد الماشية عن طريق تشجيع المبادرات في ميادين أخرى.

وقد تمكن ما هو جوهري في المبادرات من دخول حيز التطبيق وذلك بفضل التمويل وتدخلا الدولة بواسطة ممولين دوليين من دول مختلفة. وهناك تطلعان بديلان في الطريق إلى الاتضاح، فالأول هو ذلك الذي يمكن أن يعد بمستقبل منجمي يستطيع المستثمرون الأوروبيون أن يشقوا طريقهم نحوه، أما الألق الآخر فهو المتعلق بتطوير مجال الصيد والقنص وهو ما انطلق بالفعل من طرف فاعلين من الجزيرة العربية والذي باستطاعته أن يعود بفائدة مميزة على الفضاءات الواسعة للجهة.

وعلى النقيض، تنخرط الدولة في السعي الدولي في مجال حماية الطبيعة وذلك عن طريق تحديد المجالات التي تكتسي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، وعلى هذا الأساس بنى الفاعلون المحليون استراتيجيتهم على تجنب الكبوات وعلى تعديلات تمنح فرص التصدي لكل ما يمثل خطرا وتهديدا بالنسبة لهم. فهم يستبقون مخاطر

تقليص مجال نشاطهم من طرف الأنشطة الجديدة وذلك بالمرور تدريجيا إلى التقرد باستخدام الأراضي، ثم بعد ذلك تكثيف الفلاحة في المناطق ذات المياه الضحلة وذلك بعد تهيئتها ثم زرعها، كما حدث وشرع فيه بالنسبة للمناطق المجاورة لملوية العليا ثم تأتي مرحلة عرضها في أسواق العقار. وبعد ذلك يطالبون بالحصول على امتيازات تخص سهول الأراضي العميقة في الشمال للتمكن من الوصول إلى المياه. وهكذا يكونون قد راكموا حججا ومبررات تخول لهم الحق المطلق في الاستغلال تعويضا لهم عما يعانونه وتتسبب فيه ظروف المنطقة القاحلة. وإن هذا التطور الذي قاد إلى مضاربة عقارية تزداد حدتها بسبب المزايدات التي يطلقها فاعلو المناطق الأخرى وخاصة من شمال البلاد والجزيرة العربية الذين يقتنون الأراضي فيهيئونها ويزرعونها بالأشجار المثمرة. وموازة مع ذلك يستمرون في المطالبة بالمحافظة على الدعم المالي تحت حجة ما تعرفه الجهة من جذب وقحط أضف إلى ذلك الوضعية الحدودية الراهنة.

منطقة الجنوب الغربي وجرادة

إن المستويات الاجتماعية والاقتصادية لسكان منطقة الجنوب الغربي ليست أفضل حالا. فالحياة هنا تركز على الاستخراج التقليدي لمعدن الرصاص والزنك في محيط « بني طاجيت » و« تالسنط » وكذا الفحم الحجري من جرادة وذلك بعد أن أغلقت المناجم الكبرى. وفي جرادة يرتبط المستغلون الصغار ارتباطا وثيقا بأربع أو بخمس مجمعين صغار كذلك. أما في الجنوب فهم مستقلون منذ أن تنازل الوكيل المعتمد عن حصصه الشخصية غير المحددة التي تمنحه حق استغلال المناجم عن طريق التراضي (فهم اليوم يعتبرونها ملكا عائليا). وبعد ذلك الحين انضاف إليهم وكلاء معتمدون صغار هذه المرة. والآن هناك طرح يفرض نفسه بجرادة، حيث إن كثيرا من أصحاب القرار يسعون إلى إعادة فتح منجم الفحم الحجري رغم أن مخزونه بلغ حدا أوصله إلى حالة مزرية، وأن رداءة جودته تجبر المركز الحراري الكهربائي الذي يعتبر الزبون الوحيد على تحمل مصاريف كبيرة لمعالجة المعدن مما يدفعه إلى استيراده من الخارج. في حين نجد الجنوب الغربي على العكس من ذلك يحظى بامتياز تمنحه الأحوال التي تمر بها أسعار المعادن المرتفعة عالميا. ومن هنا يجد المستغلون أنفسهم مندمجين داخل طريقة تنظيمية للقطاع الذي يتقنونه بشكل كبير داخل علاقات مع المجمعين الذين يدخلون فيما بينهم في منافسة حول قاعدة العلاقة بين السعر عند الانتاج (يكون أدنى بالنسبة للمقاول التجاري) وأجال الأداء (يكون طويلا بالنسبة لتعاونية تافالت) الأمر الذي يوجههم نحو استراتيجيات فردية. ويشار إلى أن استغلال وطرح البقايا في كلي الموقعين يمر في ظروف غير صحية وغير لائقة. إذ ليس هناك أي قانون يجبر المستغلين الكبار على عملية التطهير كيفما كانت لا في مرحلة رد الاعتبار للمنجم عند اقفاله لأن أي إجراء أممي لم يتخذ ولا من حيث اعتبار الوقاية الصحية للعاملين التي لم تقرض من طرفهم كما لم يؤخذ بها من لدن المصالح الصحية.

القوانين « التوافقية »

إن الفوائد المتعددة والمصالح التي تتجمع في هذه الجهة يثير الانتباه نحو أحد أسباب ذلك ألا وهو ضبابية القوانين (من حيث واقعتها ومن حيث التشريع بالنسبة لبعضها) وعدم وضوح الموارد الطبيعية، والجزء الثاني من هذا السبب يتجلى في كون النظم وحتى القوانين تتراكم على بعضها وفي كون المشاريع التي تهم نفس الموارد متضاربة : « غابوي » مصنف على أنه ممنوع على الاستغلال وعلى أنه ذو فائدة بيئية، « جماعي » يلتصق بمفهوم إدخال الفرد داخل المجموعة كما يماثل معنى الملكية دون أن يبيح بذلك بما أنه لا أحد يعترض على هذا التحول في المعنى. وبذلك يبدو هذا الإطار توافيقيا.

2.3.3 تشخيص الفاعلين على الموارد الطبيعية

يهتم الفاعلون المحليون بقضية العقار وبمسألة المواد الأولية وبموضوع إعطاء قيمة للمشاهد الطبيعية التي تزخر بها الجهة. فإذا كانت مشاريع تهيئة فضاءات صناعية في الجهة الشرقية يقدم امتيازاً للتنمية ذات قيمة بالنسبة للصناعة، فإن اللقاءات والتشاورات مع المهنيين جعلت بعض نقط الضعف تظهر إلى الوجود وخاصة فيما يخص الخدمات التكميلية ويتجلى ذلك في بطء الإجراءات الإدارية وفي إعطاء القيمة وتحديدها²⁴. وإن توفر مادة أولية من الصنف الجيد شكلت لبعض الصناعيين رافعة معتبرة.

الصناعة الغذائية

إن ميزة المادة الأولى الفلاحية المحلية وخاصة في محيط بركان أنتجت صناعة غذائية قادرة على تحدي التنافسية على المستوى الوطني والدولي. ويمكن سرد أمثلة كثيرة على ذلك منها COLAIMO على الصعيد الجهوي و Fabre et Cie على الصعيد الدولي، ومنها عرض أراضي شركة تدبير الأراضي الفلاحية SOGETA وشركة التنمية الفلاحية SODIA للبيجار، مما أعطى دفعة جديدة للصناعة الغذائية الجهوية وحث الفاعلين المحليين بشكل كبير على حماية مصالحهم في أفق اندماج يعتبر مكسباً يؤمن تزويدهم بالمواد الأولية.

صناعة الآجور : تعتبر هذه الصناعة مثالا آخر على إبراز الأثر الإيجابي للتقدير الجيد الذي تحظى به المادة الأولية المحلية.

تضم جهة الناظور ما يناهز 20 مصنعا للآجور. ويفسر هذا التمركز من خلال عوامل كثيرة منها الجودة العالية للمادة المستعملة وكذا ترسيخ تقاليد البناء.

يلخص الجدول أسفله رقم 16 آراء ومواقف أدلى بها الفاعلون أثناء انعقاد الورشات الإقليمية. فهي تقدم إرشادات ومعلومات حول الأهمية التي تولي للموارد الطبيعية باعتبارها عوامل رئيسية للنجاح وذلك لفائدة مؤهلات الاقتصاد الجهوي الثلاثة الأساسية. ويلاحظ أن هناك في كثير من الأقاليم رابط بين التنمية وتوفير الموارد الطبيعية ولكن هذا العامل لا ينظر إليه باعتباره حاسماً إلا نادراً وخاصة بالنسبة لتنمية اقتصاد المعرفة في الجهة.

جدول 16 : رأي الفاعلين المحليين حول الموارد الطبيعية

الرأس المال الطبيعي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فجيج	+		
جرادة		+	
بركان	+	+	
تاويرت	+		
وجدة	+		
الناظور		+	

() : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملاً حاسماً في النجاح
 (+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملاً حاسماً في النجاح
 (++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملاً حاسماً أولياً

24- حسب ما أورده رئيس جمعية المنطقة الصناعية بوجدة، فإن أغلبية المحلات في التجزئة تستعمل إما أماكن للتخزين أو ورشات العمل وحتى منازل للسكن.

4.3 الموارد المالية

يجب أن يسمح النظام المالي بتعبئة الادخار بصفة ميسرة : ذلك الادخار الضروري من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمار المنتج والرأسمال البشري وذلك يمنح المستثمرين والمدخرين توظيفات متنوعة وسيولة مرتفعة. فالتجميع الجغرافي لأسواق المال في الحواضر الكبرى يهيم النظام المالي المغربي كما يهيم غيره. وإن الوقوف على هذا الطرح لا يؤدي إلى بلورة سيناريو «حمائي» أو «جهوي» قد يكون فيه الادخار الجهوي مخصص لتمويل الاستثمار الجهوي. بل بالعكس إن الأمر يتعلق بتشخيص يسعى إلى تحديد العوامل المسببة لضعف جاذبية المشاريع الجهوية من أجل نظام بنكي يعمل في إطار تنافسي.

توضح هذه الفقرة المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالقدرة على الادخار وبالشبكة البنكية وباستعمال القروض. كما تشخص أسباب تهريب المدخرات وتذكر ببعض التجارب المفيدة في تعبئة الموارد الخارجية المالية لصالح الجهة. كما تذكر علاوة على ذلك بالتقييم الذي انبثقت عنه اللقاءات مع الفاعلين وداخل الأوراش الإقليمية. وسيلخص الجدول رقم 17 أسفله تلك النتائج وهي على شكل مواطن القوة ونقط الضعف.

جدول 17 : مصفوفة تتضمن مواطن القوة ونقط الضعف المتعلقة بالموارد المالية

المكونات	مواطن القوة	نقط الضعف
الادخار الأبنك استعمال القرض	القدرة على الادخار شبكة بنكية مرتبط بالمواطنين المغتربين	الموجودات قليلة السيولة الأفضلية للسيولة ثقل القطاع غير المهيكل

1.4.3 تشخيص خارجي

ستجدون أسفله المؤشرات الكمية والنوعية المطابقة للقدرة على الادخار وللشبكة البنكية واستعمال القروض. كما يقدم بعد ذلك تحليلاً يخص «جدولة الموجودات» وأفضلية السيولة حتى تتمكن من شرح أسباب مواطن الضعف التي وقفنا عليها فيما يتعلق بالتنمية المالية. كما يتم تقديم تجارب أجريت من أجل تعبئة موارد المواطنين المغتربين بواسطة وسائل خاصة.

مستوى عال في ادخار الأسر مرتبط بنسبة استثمار متدنية

تظهر النتائج الرئيسية التي انبثقت عن النموذج الاقتصادي الجهوي بأن الادخار الخام للأسر بالجهة الشرقية يرتفع إلى 7,3 مليار درهم سنة 2003 وهو ما يعادل 34% من العائد الخام المتوفر، وهي نسبة مرتفعة عن المعدل الوطني الذي يصل إلى 19%.

كما يظهر على النقيض من هذه النتائج بأن الجهة تعاني من معدل استثمار أضعف من المعدل الوطني الذي يتأرجح ما بين 20% و27%.

لنذكر بأن حساب إيرادات الأسر تتألف من إيرادات مصدرها الضريبة المضافة التي تنتج داخل الجهة ومن إيرادات واردة من العالم الخارجي. وإن التقديرات المستنتجة تظهر أن هذا الدخل المتوفر الخام لأسر الجهة يبلغ 21,7 مليار درهم منها 50% يرد من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الذين هم من أصل الجهة التي تصل إلى 10,8 مليار درهم.

التحويلات التي تجعل من الجهة أحد الأقطاب المالية الرئيسية للبلد

تظهر قيمة التحويلات التي يقوم بها المواطنون المغتربون المقيمون بالخارج من حجم الموارد الموضوعة لدى الأبنك المستقرة بالجهة الشرقية، مما يجعل هذه الجهة ثالث قطب مالي للبلاد مباشرة بعد الدار البيضاء الكبرى والرباط وسلا زمور زعير. وهذه الأصول تأتي بالدرجة الأولى من تحويلات المواطنين المقيمين عبر العالم وقد بلغت في أواخر سنة 2005 مبلغا إجماليا يناهز 40 مليار درهم أي ما يعادل 10,8% من المبلغ الإجمالي المسجل على الصعيد الوطني.

جدول 18 : توزيع الأرصدة البنكية حسب الجهات

الجهات	عدد الشبابيك البنكية	الأرصدة البنكية	
		المبلغ بالكيلو درهم	البنية
1- الدار البيضاء الكبرى	710	133 308 213	36,4%
2- الرباط-سلا-زمور-زعير	238	50 238 270	13,7%
3- الجهة اشرقية	183	39 593 497	10,8%
4- طنجة-تطوان	176	29 338 090	8,0%
5- سوس-ماسة-درعة	177	24 366 268	6,7%
6- مراكش-تانسيفت-الحوز	115	16 809 612	4,6%
7- فاس-بولمان	129	14 992 788	4,1%
8- مكناس-تافيلالت	131	14 840 306	4,1%
9- تادلا-أزيلال	68	11 008 297	3,0%
10- تازة-الحسيمة-تاوانت	59	10 634 025	2,9%
11- دكالة-عبدة	79	7 972 307	2,2%
12- الغرب-شراردة-بني احسن	58	7 057 718	1,9%
13- الشاوية-ورديغة	38	3 855 913	1,1%
14- وادي الذهب-لكويرة العيون-بوجدور كلميم-اسمارة	29	1 941 912	0,5%
المجموع بالمغرب	2 190	365 957 216	100,0%

المصدر : بنك المغرب - الودائع البنكية حسب دائرة وكالات بنك المغرب يوم 30 / 11 / 2005

وتؤكد الودائع البنكية التي يضعها السكان المكانة التي تحتلها الجهة الشرقية باعتبارها قطبا ماليا هاما. كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 19 الوارد أسفله. ويستنتج أن حجم المتوسط للودائع في الجهة الشرقية وصل إلى مبلغ يتجاوز 20 600 درهم للفرد الواحد مما يرتب الجهة ثالثة بعد مرتبة الرباط زمور زعير التي تحتل الرتبة الثانية ب 21 200 درهم وقبلهما الدار البيضاء في الدرجة الأولى ب 36 700 درهم.

جدول 19 : المبلغ المتوسط للودائع البنكية حسب الفرد

الجهات	متوسط الودائع
1- الدار البيضاء الكبرى	36 713
2- الرباط-سلا-زمور-زعير	21 229
3- الجهة الشرقية	20 642
4- طنجة-تطوان	11 876
5- فاس-بولمان	9 531
6- سوس ماسة-درعة	7 826
7- تادلا-أزيفال	7 589
8- مكناس-تافالالت	6 930
9- تازة-الحسيمة-تاوانات	5 885
10- مراكش-تانسيفت الحوز	5 418
11- دكالة-عبدة	4 018
12- الغرب الشرايدة بني احسن	3 795
13- وادي الذهب-لكوية، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة	2 374
14- الشاوية-ورديفة	2 329
المجموع	12 243

المصدر : بنك المغرب - الودائع البنكية حسب دائرة عمل وكالات بنك المغرب 30 / 11 / 2005/ والمنديبية السامية للتخطيط

جدول 20 : توزيع القروض البنكية حسب الجهة

البنية	القروض بالكيلو درهم	الجهات
59,0%	174 169 282	1- الدار البيضاء الكبرى
14,5%	42 907 041	2- الرباط-سلا-زمور-زعير
2,9%	8 536 604	3- فاس-بولمان
4,9%	14 517 111	4- سوس ماسة-درعة
2,9%	8 491 413	5- مكناس-تافالالت
3,1%	9 221 952	6- طنجة-تطوان
3,9%	11 559 763	7- مراكش-تانسيفت الحوز
2,3%	6 809 107	8- الجهة الشرقية
1,8%	5 403 578	9- دكالة-عبدة
0,7%	1 964 329	10- وادي الذهب-لكوية، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة
1,5%	4 367 911	11- الغرب الشرايدة بني احسن
1,2%	3 394 374	12- تادلا-أزيفال
0,9%	2 625 760	13- الشاوية-ورديفة
0,4%	1 153 677	14- تازة-الحسيمة-تاوانات
100,0%	295 121 902	المجموع

المصدر : بنك المغرب

تأخر من حيث التحويلات المصرفية

تحتل الجهة مؤخرة الركب من حيث التمويلات البنكية وبالفعل. فكما يبين ذلك الجدول رقم 20 أعلاه، فإن حجم القروض الموزعة من طرف الأبنك في الجهة أواخر 2005 بلغ 6,8 مليار درهم أي ما يعادل 2,3% من مبلغ القروض المصرفية الموزعة عبر التراب الوطني. وهذا النقص المسجل في حيوية السوق المالي يعبر عن مستوى نسبة الائتمان بالنسبة للودائع التي تظهر أن القروض الممنوحة من طرف الأبنك في الجهة تمثل قرابة 17,2% من موارد الودائع في مقابل 80,6% الوطني.

جدول 21 : نسبة القروض على الودائع بالجهة

الجهات	نسبة القروض على الودائع
1- الدار البيضاء الكبرى	130,7%
2- وادي الذهب- لكويرة، لعيون-بوجدور، كلميم-سمارة	101,2%
3- الرباط-سلا-زمور-زعيير	85,4%
4- مراكش-تانسيفت-الحوز	68,8%
5- الشاوية-ورديفة	68,1%
6- دكالة-عبدة	67,8%
7- الغرب-شراردة-بني احسن	61,9%
8- سوس-ماسة-درعة	59,6%
9- مكناس-تافالالت	57,2%
10- فاس-بولمان	56,9%
11- طنجة-تطوان	31,4%
12- تادلا-أزيلال	30,8%
13- الجهة الشرقية	17,2%
14- تازة-الحسيمة-تاوانات	10,9%
المجموع	80,6%

المصدر : بنك المغرب - نصيب كل جهة من القروض المصرفية بتاريخ 30 / 11 / 2005

أصول ذات « جودة » دون المتوسط وأفضلية للسيولة

تبين جودة الموجودات من الناحية المالية مجموعة الخصوصيات التي تسهل المنقولات وتخفف من التكلفة أي أن هناك تحديدا مضبوطا لقوانين الملكية ووجودا لسوق الأصول ولمعلومات قابلة للتداول. أما من وجهة قانون الملكية، فإن نقط الضعف في بعض الأجزاء من التراب الجهوي ظاهرة للعيان. وهكذا فإن تسجيل الملكية العقارية كان بطيئا ومكلفا وسبب ذلك يرجع إلى الخلافات المتراكمة وذلك في المنطقة التي كانت تحت الاحتلال الإسباني.

أما في المنطقة الرعوية، فإن قانون الأراضي (التي يطلق عليها الجماعية) تحدد بالضرورة تطبيق قوانين الملكية. وفي الحالتين معا فإن الذين يضعون أيديهم على هذه الأصول يقصون من الرواج المالي المنظم. إن التراث المتواجد في الأحياء الحضرية غير المهيكول والتي تكاثرت بالجهة مقصي هو الآخر من الأسواق المنظمة. وتعتبر (أفضلية السيولة) ثاني نقطة ضعف وذلك من طرف الفاعلين المحليين الذين ينخرطون في الاقتصاد غير

النموذجي والقطاع غير المهيكل أو الذين يعيشون من الموارد المنقولة. إن هذه الأفضلية ستحد بشكل كبير من القدرة على الاستثمار أو الادخار طويل الأمد. وإن اسواق الأصول تصبح بسبب هذا أقل عمقا وأكثر مضاربة.

أوجه التجديد في تعبئة الادخار المتوقعة

لقد طرحت بشكل متشابه في دول كثيرة مسألة تكييف أدوات تعبئة الادخار لدى المغتربين لفائدة الاستثمار أي كيف نوجه الادخار نحو التوظيفات التي ينظر إليها على أنها منتجة اجتماعيا دون أن تكون تمويلا منتقى؟ وقد صنفت الأدوات المعبئة لهذا الغرض إلى خمس فئات بدء من أبسطها (تحسين عملية تحويل الأموال²⁵) ووصولاً إلى أعقدها (تحويل الكفاءات) مروراً بمستويات ثلاثة تتوسط الإثنين. وإن الأكثر أهمية هنا هو التحولات الجماعية بالنظر إلى التنمية الجماعية والاستثمارات المباشرة للمهاجرين ثم المطايا المالية المرتكزة على التحويلات (سندات المغتربين)²⁶.

2.4.3 تشخيص الفاعلين في الموارد المالية

إنه لمن الأهمية بمكان أن نسجل بأن قضية الموارد المالية لم تحظ بعناية كبيرة لا من طرف الفاعلين المستجوبين ولا داخل الورشات المنعقدة.

جدول 22 : موقف الفاعلين المحليين من الموارد المالية

القطب المالي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فجيج	+	+	+
جرادة	+		+
بركان		+	
تاويرت			
وجدة	+	+	
الناظور		+	

لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملاً حاسماً في النجاح : ()
أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملاً حاسماً في النجاح (+)
أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملاً حاسماً أولياً (++)

5.3 الموارد المالية

غالباً ما يذكر من بين العوامل الحاسمة في إقامة المقاولات، حجم السوق القابل للاقتحام إضافة إلى جودة البنى التحتية للنقل وتنوعها. إن هذين العاملين يسمحان بتمركز الأنشطة. وهكذا يمكن لقوى التجمعات السكانية، الموصوفة من طرف العديد من الاختصاصيين في مجال الاقتصاد الشاسع، أن تلعب دوراً ما²⁷. وتتضمن المصنوفة التالية الخلاصات المبينة لمواطن القوة ونقط الضعف.

25- انظر الدراسة المعنونة : « The Remittance Corridor of the Netherlands-Morocco review of obstacles and recommendations on how to increase use of the bank channel », WB, Ecorys, NFX. J. Barendse, C.Hiddink, A. Janszen, A. Stavast.

26- انظر تقديم شامل للادوات ولشروط تفعيلها في دراسة تحت عنوان « الشتات والهجرة والتنمية ». أنجزت من طرف مكتب CARANA لحساب USAID سنة 2005.
Fujita et Thisse, 1997 -27

جدول 23 : مصفوفة مواطن القوة ونقط الضعف للموارد المادية

المكونات	مواطن القوة	نقط الضعف
الشبكات	تغطية جيدة للمجال الترابي	صبيب الربط غير كاف
اللوجستيك	كفاءات « غير رسمية »	انعدام لوجستيك حديث
الطاقة	مؤهلات متنوعة	غياب الفاعلين
الماء	برامج التطهير	شبكات الري

1.5.3 التشخيص الخارجي

إذا كان باستطاعة البنى التحتية أن تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية الجهوية وخاصة عندما تكون مبرمجة بشكل لائق وذات بعد، فإنها تستطيع تبعا لذلك أن تمتص الموارد التي نادرا ما تكون بدون مردودية وخاصة إذا ظلت غير مستعملة لمدة طويلة. فتحقيقها يجمد إذن النمو الاقتصادي أكثر مما ينعشه. وبتعبير أدق فإن التنمية عن طريق البنى التحتية لا تنقص بقدر ما تخلق مزيدا من البنى ولكن إذا ما أخذت بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تضمن الرفع الجيد من قيمة الاستثمارات المتفق عليها. فلا بد إذن من دراسة منظمة من خلال شبكة معينة. نستهل هذا الفصل إذن بهذه الشبكة التي ستساعد على تحديد مواطن القوة ونقط الضعف في الجهة على ضوء البنى التحتية وبنقادي بذلك ألا يقلص التحليل الرهانات المتعلقة بهذه البنى إلى مجرد وضع لأئحة ترقية للمواصفات التقنية للطرق والموانئ والمراكز والتجهيزات بالجهة. إن رهانات البنى التحتية للنقل أخضعت للتحليل، الطرق - السكن - الميناء والمطارات مع التوقيع داخل إشكالية تنموية ولوجيستيكية جهوية باعتبارها عوامل تنافسية. وإن قطاع الطاقة، المصادر والتوليد والتوزيع، خضع للمعالجة هو الآخر (الشمسية والريحية والغاز رغم أن مساهمتها تعتبر اليوم ضعيفة) أضف إلى ذلك البنى التحتية للماء (التعبئة والنقل والمعالجة والتوزيع والتطهير) وهي تمثل المجموعة الثالثة التي تخضع لهذه المعالجة.

دور وتأثيرات البنى التحتية على النمو

يبرز النقاش الدائر حول « البنى التحتية والنمو » الأهمية ووثوق الصلة بين الاستثمارات في البنى التحتية والتنمية²⁸. كما يحدد القنوات الجديدة التي تشرح هذا التناغم وتسمح بإدراك القيم التقديرية التي تحظى بها الظروف والشروط التي تساهم داخلها البنى التحتية بشكل إيجابي في النمو والعكس بالعكس.

الميكانيزمات التقليدية للإرسال والنقل

ترتبط أولى المساهمات التي تقدمها البنى التحتية في عملية النمو بالرفع من نسبة إنتاجية عوامل القطاع الخاص. وهكذا يكون تزويد منتظم دون تعطل ولا توقف بالطاقة الكهربائية ضامنا لإنتاجية تحققها آلات مصنع أفضل من تزويد لا يضمن إمكانية التشغيل، كما هو الشأن بالنسبة لشبكة طرق جديدة لأنها تضمن آجال قصيرة عند التزويد، وبالتالي إنتاجية لآلات تتحرك عجلاتها بشكل قوي.

إن قناة الإرسال والتحول، والتي تعتبر هي الأخرى ذات أهمية كبرى، تتجلى في أن وجود بنى تحتية ترفع من إمكانية اكتساب أرباح من الاستثمارات. وإن البنى التحتية لتسهل إذن توالد استثمارات تقوم هي أيضا باستغلال ما ينتج عن البنى التحتية من أشياء مكملة.

28- Barro, Robert J., « Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, » Journal of Political Economy Gramlich, Edward M., « Infrastructure Investment : A Review Essay, » Journal of Economic Literature.

وبذلك تكون قد ساهمت بشكل مباشر في النمو. فإذا ما اتخذنا ثانية المثال النموذج للطاقة فيمكننا القول بأن إمكانية الاشتغال أو الوثوق في التزود بالطاقة يمكن من تطوير برامج دون اللجوء إلى الاستثمار في عملية توليد خالصة. ويكون مستوى الاستثمار متدنياً إذا بقي رقم المعاملات ثابتاً. ومن هنا يصبح الرجوع إلى استثمار أفضل أمراً مطلوباً. كما أن للتخفيض من تكاليف اللوجيستيك مضافة إلى التطورات الحاصلة في بنى تحتية للنقل التأثير نفسه أي أنها ترفع من الاستفادة من كل شيء على حدة وبنفس الدرجة. وإن هذه الزيادة في الاستفادة الربحية من الاستثمارات الخصوصية عن طريق البنى التحتية تكون الميكانيزم المفضل الذي يدفع بواسطة هذه البنى النمو إلى الأمام.

التطورات الحديثة المرتكزة على تأثيرات البنى التحتية

يرتبط أول هذه القنوات الجديدة التي تؤثر بواسطتها البنى التحتية في النمو بالرفع من إنتاجية العمل . وهذه الأخيرة ترتبط بانخفاض المدة التي يستغرقها النقل (بما في ذلك النقل الموسمي للمهاجرين) وبالذهاب إلى المدارس (سهولة المسالك) وسرعة الولوج إلى المستشفيات. كل هذه الميكانيزمات تسمح بتطوير الرأسمال البشري وبالتالي تطوير إنتاجية العمل. أما القناة الثانية فلها علاقة بتكلفة ملائمة الرأسمال، لأن بنى تحتية جيدة تساعد على التخفيض من تكلفة وضع أجهزة جديدة مقتناة من أجل تحسين إنتاجية مصنع ما ناهيك عن تغيير نمط ونوعية إنتاجية. ومن هنا يستنتج أن بنى تحتية جديدة تتيح للجهة فرصة الملائمة السريعة مع الشروط الجديدة والظروف الخارجية.

وهناك مؤثر ثالث ينبثق عن غيره ويرتبط بمدة دوام الاستثمارات الخصوصية المدعومة بوجود بنى تحتية من النوع الجيد. وهذا المسار ينطلق بدءاً من الشاحنة التي تقطع مسافة طويلة في طرق جيدة وصولاً إلى آلات تشتغل أكثر لأن الطاقة قارة أو وصولاً إلى أحواض الماء التي لا تعاني من الصداً لأن المياه ذات جودة عالية.

مؤثرات الشبكة والجاذبية

إذا كانت البنى التحتية تساهم في النمو عن طريق تحسين إنتاجية العوامل وتحسين الاستفادة الربحية للاستثمارات ، فإن تأثيرها يختلف حسب الوسط المحيط بها . فالنسبة للبنى التحتية الشبكية (الكهرباء والسكة والطرق والطريق السيار وشبكة الاتصالات) فإن إنتاجياتها ترتبط بشكل مباشر بحجم الشبكة نفسها التي تقوم بالربط. فالطريق يخفض من تكلفة النقل بنفس القدر الذي يتيح به الربط بأكثر من نقطة. فالشبكة الهاتفية تكون ضرورية بقدر ما تحققه من ربط بين عدد الأشخاص الذين تتيح لهم الاتصال فيما بينهم. أما الربح الحاصل من شبكة السكك الحديدية، فيتسم بالنسبة المتبادلة بين توقف شحن البضائع واستمراريتها. وأما شبكة الكهرباء، فإنها تكون مربحة بالقدر الذي تسمح به عند التزود من مصادر متعددة . والشأن نفسه ينسحب على شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب.

فأول معيار لقياس تأثير البنى التحتية يرتبط بشبكات الربط المختلفة التي توفرها . فهكذا يكون الطريق السيار بين وجدة وبوعرفة أقل منفعة من آخر يربط بين وجدة وفاس، لأن هذه الأخيرة تسمح بربط وجدة بمجموعة من الاتجاهات نحو شبكة الطريق السيار الوطنية . وعلى هذا الأساس ستساهم إذن أكثر بكثير في تخفيض التكاليف اللوجيستكية في الجهة.

وهناك عامل ثانٍ يعتبر حاسماً في إنتاجية البنى التحتية وهو يرتبط بثقل الاقتصادات التي تربط فيما بينها. وحتى يوضع تقدير للتبادل بين مجموعتين اقتصاديتين، فإن النماذج الموضوعية والمعمول بها تتخذ ركيزة لها أنماط الجاذبية أو التبادلات التي تتناسب وما ينتجها ثقل الاقتصادات المترابطة فيما بينها. وبالعكس تأخذ

تناسبها على أساس مربع المسافة التي تفصل فيما بينها. فالتواجد بقرب مجموعة اقتصادية هامة يسمح بتعدد فرص التبادل المرتبطة بوضع لبنات التقارب. وإن المعيار المهم في هذا الصدد هو طبيعة المسافة التي توضع في الحساب وهي تلك المسافة التي تقطع عند نقل البضائع وليست المسافة الجغرافية في حد ذاتها.

التأثير الحاسم للإطار المؤسسي : التنافس والتنمية

حتى تلعب البنى التحتية دورها التحفيزي في الاستثمارات هناك شرط ضروري يتعلق بالإطار المؤسسي الملائم. وهكذا فإن احتكار عملية النقل الطرقي للبضائع من طرف المكتب الوطني للنقل أدى إلى تخفيض الأرباح في الاستثمارات في مجال النقل على الطرقات. فلم تكن المنافسة تلعب دورها في تحويل تخفيضات التكاليف لفائدة مستعملي النقل. وفي السياق نفسه سمح الاحتكار لمكتب استغلال الموانئ لتدبير المرافئ بجعلها متخصصة في توجيه السفن والبضائع من خلال الاستثمارات في مجال الرسو والتفريغ. وكل ذلك يجلب المضرة لبعض الفاعلين وبعض الجهات.

والأمر ذاته بالنسبة لوجود امتياز جهوي. وإن إنتاج الطاقة لا يضمن بالضرورة امتيازاً في مجال التنافس إلا بشرط أن يكون هناك تحرير لسوق الطاقة. وفي حالة وجود سعر وطني موحد فإن هذا الامتياز يندثر تماماً. ويظهر إذن الشروط التنظيمية والتنافسية في الأسواق المرتبطة بالبنى التحتية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أرباح الاستثمارات الموجهة نحو البنى التحتية. وإن تقييم أرباح أجهزة منشأة أو في طريق الإنشاء يتطلب تقييم شروط التنظيم وبالتالي شروط تحويل الربح محلياً.

البنى التحتية للنقل (الطرق والسكة والبحر والجو)

اللوجستيك باعتباره صلة وصل عند التحليل

إن السكة الحديدية تعتبر الأفضل في النقل البري على المسافات الطويلة وذلك بالنسبة للبضائع ثقيلة الوزن مع استخدام أجهزة موصلة حتى النهاية. فالفوسفات ينقل منذ القدم باتجاه ميناء الدار البيضاء بواسطة السكة الحديدية كما هو الشأن بالنسبة لمنجم الحديد « بنواديبو ». في حين أن السفن تفرض نفسها عند نقل المعادن ل « مرسيليا » الفرنسية. أما عند نقل صناديق الفواكه والخضر من « أكادير » إلى « برينين » فإن شاحنات التبريد بمقطورتها تدخل مجال المنافسة مع الحاويات ذات درجة حرارة مراقبة ومع النقل بواسطة السفن أو الشاحنات الكبيرة المحملة بواسطة السفن مع جرار يقوم بإيصالها إلى الميناء وآخر يتكفل بها إلى ميناء الوصول. أما الطائرة، فتخصص للمنتجات الرفيعة والخفيفة الوزن.

وغالبا ما يحدث النقل عبر الطائرة بتقطعات في الشحن وعلى الخصوص في الوجهة غير المجهزة مع الذهاب عبر الربط بين مطارين مع تغيير الطائرة، فتقطع مسافة نحو رابط متمم للوجهة ثم مسافة جديدة داخل الجهة. وذلك سواء بالنسبة للركاب أو بالنسبة للحمولة. وهي عملية جائرة أيضا بالنسبة لحمولة الحاويات حيث الناقلات تذهب من موانئ الشحن والتفريغ المخصصة للجهة باتجاه ميناء الشحن والنقل متعدد الوسائل حيث تشحن وتفرغ الحاويات من على سفن ناقلة للحاويات وذات سعة كبيرة وتحقق الربط عبر العالم. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن المنطق المتحكم يستدعي ما يطبق فيما يطلق عليه عملية السلم للتقليص من التكاليف. وإن حاملات الحاويات هذه تستطيع أن تنقل ما بين 100 و 11 000 صندوق.

وهنا وجب التذكير بأن السعر حسب الطن والمسافة الكيلومترية يكون بالمقابل متناسبا حسب نسبة الكمية. وحتى يتمكن من جعل هذه الميزة ذات قيمة لا بد من تحقيق معدل ملء هام مما يجعل حاملات الحاويات الضخمة تتخصص في المسافات والوجهات التي تسلك ويتردد عليها كثيرا. فالموانئ الرابطة لهذه الخطوط تقوم بمهمة

شحن ونقل الأكياس بين الموصلات والخطوط عبر العالم. وبهذه الطريقة يمكن مربع الناظر أن يستفيد على المقطع الرابط بين الجزيرة الخضراء وأوكيناو من أسعار الناقلات الضخمة للحاويات. إن استغلال ما تنتجه آلية سلم تقليص التكاليف من تأثير على خصوصيات أنماط النقل أدى بالفاعلين إلى عرض خدمات مجزأة نقطة نقطة حيث يحدد منشئ الخدمة انطلاقا البضائع ونقط وصولها مع أوقات الشحن وأوقات التفريغ لا غير. ويمكن أن تكون هذه البضاعة ذات حجم صغير مما يفرض تجميعا عند الانطلاق ثم تصنيفها عند الوصول في منصات خاصة بذلك. ويقوم الفاعلون والمكلفون باللوجستيك بتقديم أجود خدمات النقل ويضمنون تتبع الوثائق والكميات من البداية حتى النهاية. وغالبا ما تكون هذه المساحات المخصصة مرتبطة بالسكة الحديدية وبالطرق وبالبحر أو قريبة من مطار ما مما يجعلها تلعب دورا في طريقة النقل (عمليات نقل متعددة الوسائل) مع الرفع من جودة امتيازات مختلف أنماط تنظيم النقل. وحتى تتحقق عمليات التجميع والفرز والتصنيف ثم الإرساليات الدولية فإن المنصات تحتوي على مخازن للتخزين المستمر أو المؤقت أو لما قبل التجميع.

وهكذا يكون اللوجستيك قد عوض النقل التقليدي في وسط تحول هو الآخر بشكل عميق بسبب استعمال التكنولوجيات الحديثة في الاتصال والتواصل التي تسمح بالتبعية المباشر والآني في تحديد أماكن السلع والناقلات (VSAT - GPS - GALILEO) وكذا الاستبدال التدريجي للتبادلات المعلوماتية للوثائق محل الإجراءات الكلاسيكية مما قلص من الأجال ومن التكلفة وزاد من إنتاجية الفاعلين نتيجة لذلك كله.

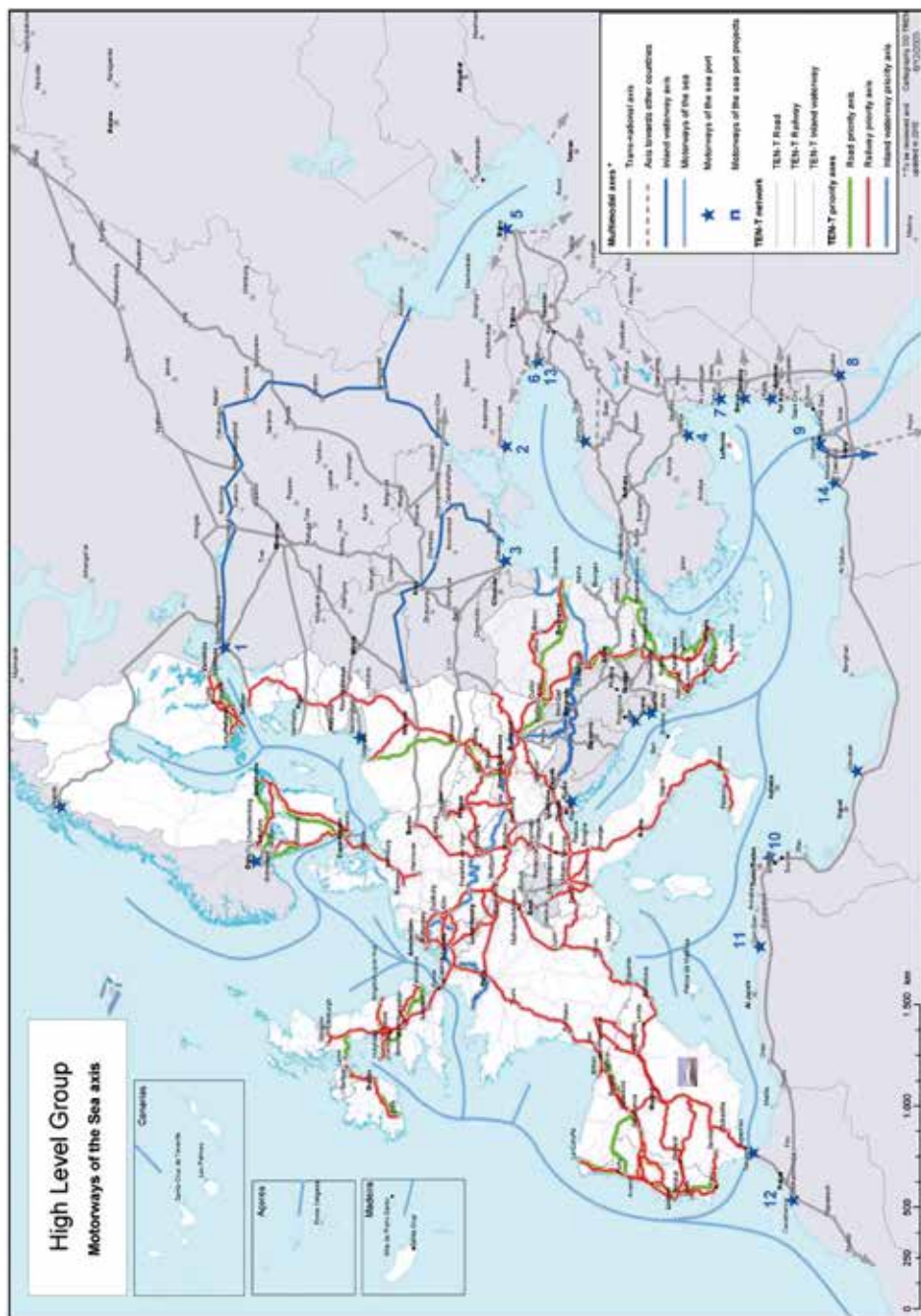
الشبكات متعددة الوسائط ورباطها

تمثل الخرائط الآتية أسفله (رسم 14 و15 و16) الشبكات متعددة الوسائط المهيمنة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. ويرجع الفضل في ذلك إلى المجموعة ذات مستوى عال أسس بمبادرة من المؤتمر الأوروبي المتوسطي الخاص بالنقل، وذلك لتقديم الدعم والمساعدة حتى يتسنى اندماج النقل المتعدد بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه²⁹.

وتظهر هذه الخرائط بشكل واضح الإكراهات اللوجستكية الآتية :

- إن البنى التحتية موجهة إلى ثنائية الشرق / الغرب. فاللوجستيك الجهوي المحروم من الاستمرارية عبر الجزائر لم يعد لائقا سوى لتزويد جهة توجد بذيل الشبكة وبذلك تبقى تأثيرات الشبكة التي ترفع بمقدار عشرة أضعاف مدى الاستثمارات في البنى التحتية عنصرا مؤهلا وقوة كامنة ؛
- إن الرابط شمال/ جنوب يمر عبر غرب الجهة. أما الطرق السيارة البحرية المتوقعة من طرف الرؤية الأوروبية المتوسطية، فتمر عبر ميناء طنجة المتوسطي من أجل خدمة المغرب مما يحرم ميناء الناظر فلا يلعب أساسا سوى دور صلة وصل ؛
- إن تطوير بنية لوجيستكية شمال / جنوب بهدف تجاوز إكراه الحصار المفروض عن طريق إغلاق الحدود أمر ممكن وسيتيح الربط بين مناطق جنوب الجهة ومناطق وسطها وعلى امتداد ممر تازة.
- إن هذه النقطة الأخيرة لمن الأهمية بمكان من أجل آفاق تنمية الجهة. فما هي إذن العراقيل التي يجب تجاوزها حين تتمكن من إعادة هيكل لوجيستك الجهة، بشكل جذري ؟ وما هي المشاريع التي ستساهم في ذلك ؟

29- Networks for Peace and Development. Extension of the major trans-European transport axes to the neighboring countries and regions. UE 2005.



رسم 15 : شبكات اللوجيستيك المغاربية



رسم 16 : شبكات اللوجستيك المغربية



معيقات تغيير التطلعات اللوجستية

ميناء الناظور ركح للتغيير

يمثل ميناء الناظور نقطة حاسمة، فهو الميناء الوحيد للجهة على ضفة البحر الأبيض المتوسط إذا ما استثنينا ميناء مليلية، وهو يعاني من نقط عجز كثيرة :

- إنه لا يقدم الخدمات الخاصة بالحاويات رغم أن كل اللوجستية العصرية توجد بمحيط وحدة الشحن من أجل الزيادة في الإنتاجية وريح الوقت من مدة المكوث داخل الموانئ، وهو أمر ناجم بشكل كبير عن طبيعة الحركة الدائرية في ميناء مليلية والذي يغذي الشبكات غير الرسمية (ما يقارب 60 000 حاوية بسعة 20 قدم في السنة الواحدة)، ويحرم الناظور من التبادلات التي تهتم البضائع المختلفة إلا معالجة قضبان الفولاذ للشركة الوطنية للحديد والصلب، والحبوب لحساب المطاحن، والفحم لمحطة جرادة ومساحة المواد البترولية ؛

- لم يربط بعد بالسكة الحديدية مما يقضي عملية تنظيم النقل متعدد الوسائط من أجل تزويد جهة فاس ومنافسة ميناء الدار البيضاء في هذا المجال ؛
- لم يحظ بالربط بعد بالشبكة الطرقية بشكل كامل حيث إن الطريق المداري المتوسطي لم يكتمل بعد كما هو الحال بالنسبة للطريق المزدوج المتجه نحو وجدة ؛
- آثار إصلاح المرافئ متباطئة رغم أن من شأنها أن تولد ظروفًا ملائمة للتنمية اللوجيستكية الجهوية ؛
- الفاعلون اللوجيستكيون غائبون بالجهة ؛
- أدوات التبادل المعلوماتي للمعطيات (EDI) عند عملية التحويل والتعشير الجمركي ليست متوفرة.

تنظيم المرفأ الجوي

تقوم مطارات وجدة والناظور وبوعرفة بتغطية جيدة للمجال الترابي. والسياسة المتبعة في الانفتاح على المنافسة في ميدان النقل الجوي والمجسدة في المصادقة على الإتفاق مع الاتحاد الأوروبي حول ما يطلق عليه « السماء المفتوحة » يعطي قيمة لهذه البنى التحتية بتشجيع شركات الرحلات منخفضة السعر، وذلك عن طريق الربط المباشر. غير أن مطارات الجهة، بالنسبة للربط الجوي الدولي، مهيكلة حول مركز الدار البيضاء. ومعنى ذلك أن السفر من وجدة إلى وهران يجب أن يمر عبر الدار البيضاء ثم الجزائر العاصمة. فعملية تحرير الأجواء لم تصاحبها لحد الساعة لامركزية تدبير المطارات حتى يسمح ذلك بجعل هذه البنى التحتية في خدمة مشروع جهوي.

شبكة السكة الحديدية

تكشف شبكة السكة الحديدية هي الأخرى توجه اللوجيستك الجهوي إلى محور الشرق / الغرب . فالخط يربط الدار البيضاء والرباط وفاس بوجدة . وسيستمر حتى الجزائر العاصمة ومنها إلى تونس العاصمة دون أن يستغل كما يجب . وبهذا المعنى يكون الخط الوحيد الأصلي في اتجاه وجدة هو المعنى بهذا الأمر. أي أن هناك حجما أقل بكثير من مؤهل هذه المنطقة باعتبارها منطقة عبور .

مشروع التحول اللوجيستكي

إن نص المبادرة الملكية السامية يفرس بدرجة حتمية هذا التحول اللوجيستكي. فالطريق السيار بين فاس ووجدة يفتح المجال أمام اندماج مركز الجهة الشرقية. كما أن الطريق المزدوج بين وجدة والناظور يدعم مؤهل الناظور باعتباره بوابة للجهة على البحر الأبيض المتوسط. وقد خلفت السكة الحديدية الجديدة بين تاويرت والناظور قطيعة في نظام التدفقات اللوجيستكية، وتطرح الناظور كمنافس ذي مصداقية للدار البيضاء من أجل خدمة مدينة فاس وجهتها.

وتضمن هذه السكة الحديدية تطوير العروض الخاصة بالنقل متعدد الوسائط انطلاقا من ميناء الناظور مما يجعل له مكانة كإرضية لوجيستكية حقيقية . كما يسمح إتمام أشغال الطريق السيار الساحلي المتوسطي بلعب دور تكميلي للنقل متعدد الوسائط وذلك على امتداد مجموع التراب الوطني انطلاقا من الناظور.

وهكذا فعلى ضوء هذه المشاريع، فإن الناظور سيتوضع إذن داخل نقطة تقاطع الشبكات الطرقية والسككية والبحرية . ومن هنا سينظر إليه باعتباره أرضية لوجيستك النقل متعدد الوسائط تقدم خدمة لكل من الجهة الشرقية والوسط والمنطقة الساحلية المتجهة نحو الحسيمة وتطوان.

وهكذا فإن محاور النقل متعدد الوسائط ستصبح ذات فاعلية كاملة تقريبا، كما أن عملية الاستيراد الاستراتيجي ستصير شبه منتهية. فلا بد إذا من إرساء دعائم هذا اللوجيستك المنهجي الجديد مع الاستمرار في تحرير

السياسة التدبيرية لميناء الناظور وذلك بتجهيزه بمحطة للحاويات لكي يحل محل مليبية في مجال التعامل مع تدفق البضائع المختلفة. كما يجب أيضا أن تحدث عملية اجتذاب للفاعلين الذين يجمعون بين شتى مجالات اللوجستيك والذين سيواكبون نمو الفضاءات السياحية والصناعية التي تحملها الرؤية الملكية السامية.

البنى التحتية الطاقية

اعتبارا للثروة المنجمية وخاصة معدن الفحم بجرادة، فإن الجهة الشرقية أنتجت بصفة مستمرة من الطاقة الكهربائية ما يستجيب لحاجياتها الذاتية بالمقام الأول ثم للتصدير نحو الجهات الغربية التي تعاني من الخصاص الطاقى. أما الموارد الطاقية المتوفرة في الجهة وخاصة الشمسية والغازية فلم تؤخذ بالحسبان في التنمية إلا بعد ما نصب منجم جرادة وتخلي عنه.

الشبكة الكهربائية

إن الربط المتبادل للشبكات خلق فرص للتبادلات مع الدول الجارة . ومن أجل ذلك، فإن الشبكات في القريب العاجل (الجهوية الوطنية) ستصبح ملتحمة فيما بينها في محيط البحر الأبيض المتوسط. والآن فإن الشبكات المغربية الإسبانية مرتبطة فيما بينها عن طريق خطين من فئة (400 كيلو فولت) يمران تحت المضيق. كما ترتبط الشبكات بين المغرب والجزائر من خلال خطين بقوة (220 كيلو فولت). أما على المستوى الجهوي، فإن الشبكة كافية وخاصة مع تزويد بالتيار العالي في الجزء الشمالي (جرادة ووجدة والناظور) من فئة 220 كيلوفولت. وهذه الشبكة هي التي ترتبط بالشبكة الوطنية وبالشبكة الجزائرية. أما المنطقة الجنوبية من الجهة، فإن الربط في حدود 60 كيلو فولت.

الإنتاج الكهربائي

إن هذا الانتاج يعبئ ثلاث محطات : محطتان مائيتين بقوة 23 ميكاوات والثالثة حرارية توجد بجرادة بقوة 165 ميكاوات. وقد أعطيت انطلاقة لمحطة حرارية شمسية بقوة 472 ميكاوات، بالقرب من عين بني مطهر. ويقوم هذا المكون الشمسي بتسخين الغاز الطبيعي المستغل في محطة ذات دورة مركبة تقليدية. وبعد التشغيل، فإن الحصيلة الطاقية للجهة ستصبح فائضة بقدرة مقامة تبلغ 660 ميكاوات بمقابل طلب عام يصل إلى 306 كيلو فولت أمبير.

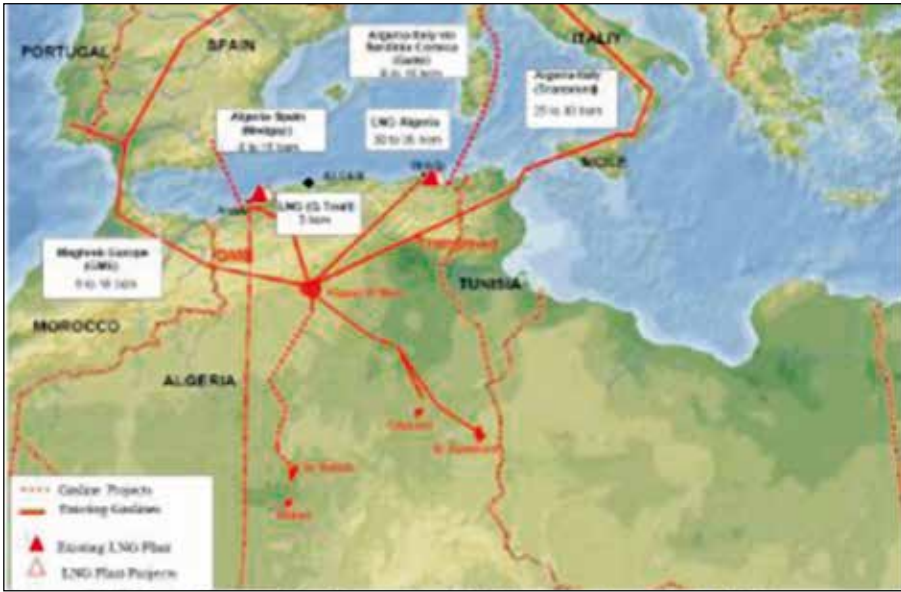
شبكة الغاز

إن الرسم أسفله رقم 17 يمثل شبكات أنابيب الغاز الرابطة بين المكامن الجزائرية وأوروبا، منها أنبوبان يعملان حاليا. وأولهما الأنبوب المغاربي الأوروبي (GME) الذي ينقل الغاز عبر الجهة الشرقية باتجاه إسبانيا وثانيهما الذي يعبر المتوسط إلى إيطاليا مروراً بتونس، إضافة إلى MEDGAZ وGALS للذين يعملان من تحت البحر لربط الجزائر بشكل مباشر بإسبانيا وإيطاليا. ويفسر وجود أنبوب الغاز بعين بني مطهر قيمة الاستثمارات الموظفة في هذه المنطقة.

المنجم الشمسي

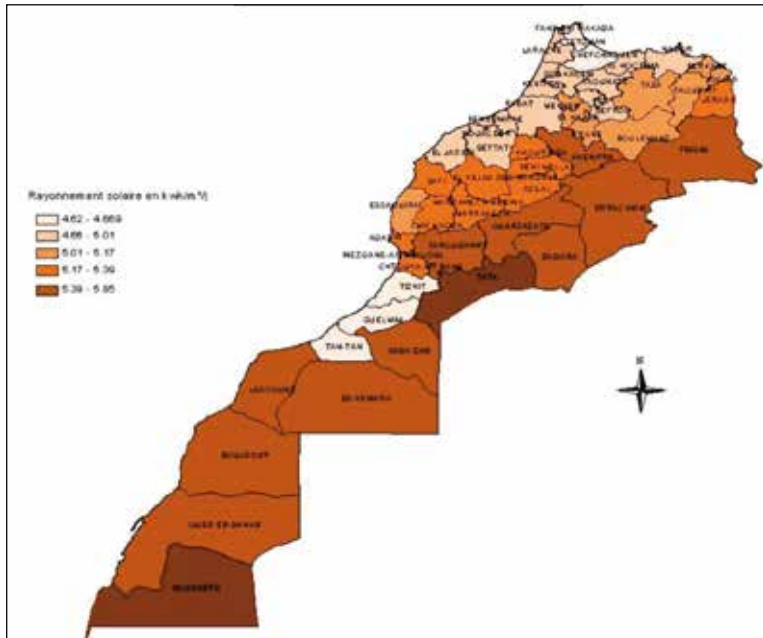
تظهر خريطة الشمس للمغرب (الرسم رقم 18 أسفله) بجلاء الامكانات التنموية للطاقة الشمسية في الجهة الشرقية. وينبغي قراءة هذه الخريطة بالخصوص بالعلاقة مع كثافة احتلال المجال الترايبي. ويمكن أن يدخل استغلال الطاقة الشمسية الكامنة والهائلة حيز التفعيل في الجهة، لأنها تتوفر على المساحات الكبيرة التي يحتاجها المشروع.

رسم 17 : شبكات أنابيب الغاز المغاربية-الأوروبية



المصدر : « OME Report « Energy & Gaz Prospects in the Mediterranean Area » مارس 2006

رسم 18 : خريطة إشرافة المغرب



المصدر : CDER

حدود استغلال الامتياز الطاقوي

تتصل حدود الامتيازات الطاقوية للجهة أساسا بالإطار التنظيمي لتوزيع الطاقة الكهربائية الذي يمنح الجهة من أن تستغل مؤهلاتها خدمة للتنمية الجهوية. فكان لزاما انتظار تحرير سوق الكهرباء على غرار المشاريع الأوروبية مما سمح باستغلال هذا الامتياز استغلالا واسعا لصالح الجهة. أما فيما يتعلق بالغاز فإن مؤهل الجهة يعتبر ذا أهمية وخاصة بالنظر إلى التطور الذي عرفته الصناعة في الجهة. غير أنه لا بد من أن يكون الأنبوب في الحجم المطلوب حتى تتمكن تنمية هائلة تدور حول هذا المصدر من الاعتماد على صناعة قائمة بالجهة.

البنى التحتية للطاقة الكهرومائية

إن البنى التحتية للطاقة الكهرومائية مرتكزة على تعبئة واستغلال مياه نهر ملوية. والاستعمال الأساسي للموارد المعبأة هي من أجل الفلاحة.

التعبئة والنقل والسقي

تمثل السدود سد محمد الخامس (1967) وسد الحسن الثاني (1999) وسد سيدي سعيد (2006) المنشآت التي تعبئ المياه السطحية. فهي تجمع طاقة استيعابية في حدود مليار متر مكعب مقابل حجم متوسط قابل للتعبئة حاليا يصل 600 مليون متر مكعب سنويا وهو رقم قابل للنقصان مع الزمن. وإن الحصص المخصصة للسقي من سد محمد الخامس تتعرض لمنافسة من قبل الطلب على الماء الموجه إلى الشرب والصناعة. كما أنه يخضع إلى التراجع الحاصل بسبب انخفاض سعة السد (أكثر من نصف السعة ضاع من جراء تراكم التوحل). فالحصصة المخصصة تبلغ على التوالي 432 مليون متر مكعب سنويا من أجل سقي حوض ملوية و73 مليون متر مكعب للتزويد بالماء الصالح للشرب. يستنتج من تقدير قدرات شبكة الري عنصران :

• العنصر الأول يتجلى في قدمها من حيث عمرها أو من التقنية المستعملة مما يفسر ذلك الظل الملحوظ في الكميات المستعملة التي تصل إلى ما بين 70 و 80% (النسبة الحاصلة بين الحجم المرسل للمياه من أجل السقي والحجم المسجل عند السقي) مع انتشار نظام للتوزيع يعتمد على الانحدار ولكنه غير متأقلم مع هشاشة الموارد المائية ؛
• التوازن غير قار في ثنائية المساحة المجهزة / الموارد المائية المتوفرة. ومن هنا يكون تخصيص حصة جزافية للهكتار الواحد غير كافية لتقييم المساحة المجهزة.

وهذا يوضح بأن المشاريع التي يسهر عليها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي من بلورة صيغة تصاعدية للسقي الانحداري والسقي بالتنقيط. وهذا التصور الذي دخل حيز التنفيذ في المساحات الكبيرة المستثمرة يسمح بسقي مساحات أوسع بكمية أقل من المياه ومن سد الفجوة الحاصلة بين المساحات المجهزة والمساحات المسقية.

التزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير .

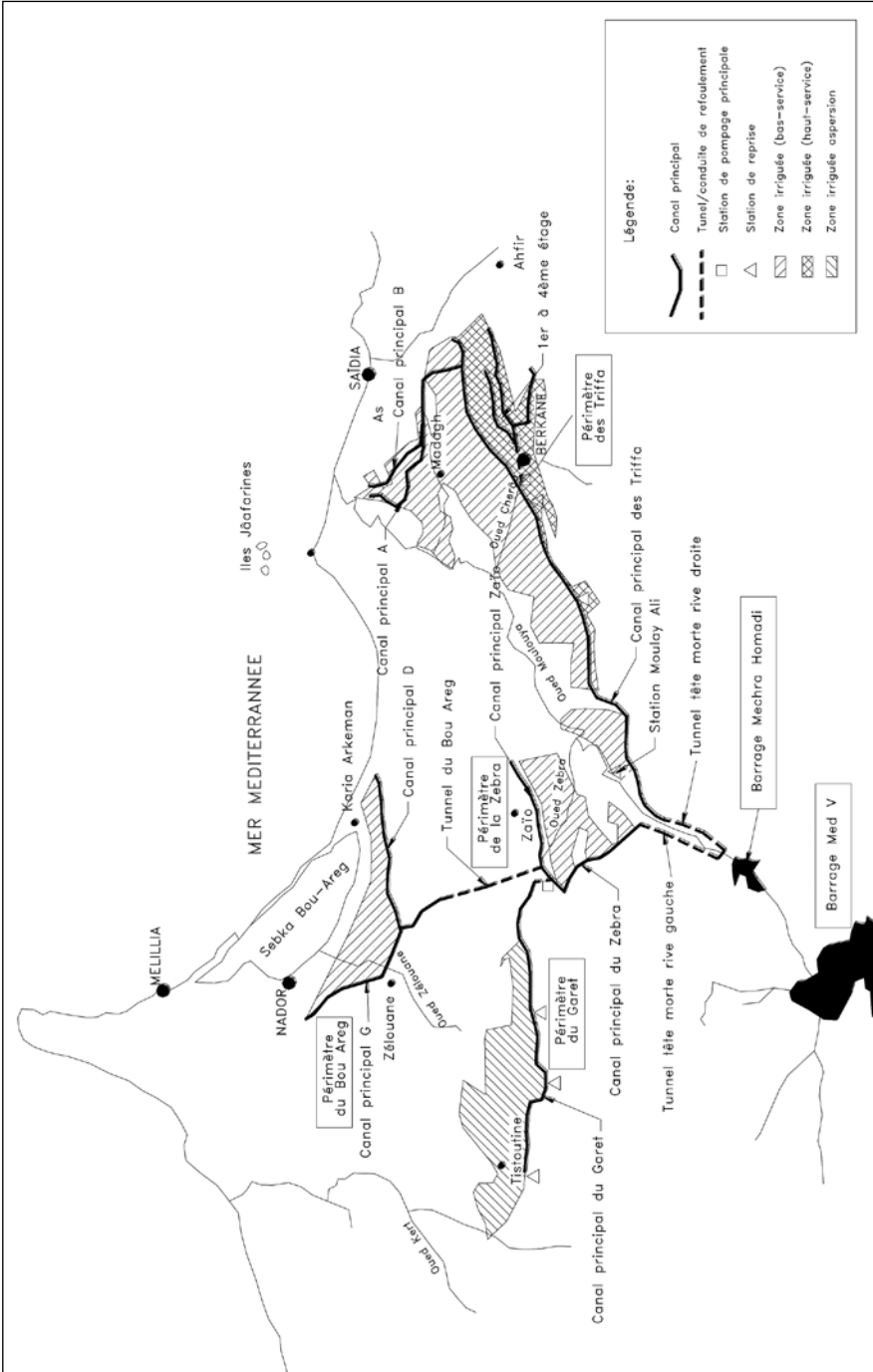
هناك ثلاثة عوامل تدفع إلى تطوير شبكة التزويد بالماء والشروب والماء المستعمل في القطاع الصناعي في الجهة :
• توسيع تزويد المناطق القروية بالماء الشروب في إطار برنامج التزويد المجتمعي بالماء الشروب للسكان القروية
PAGER على الخصوص ؛

• الاستجابة للنمو الديموغرافي بالمدن المزودة بالماء ؛

• تطور الطلب الملح المرتبط بالتطور الصناعي والسياحي بالجهة.

وحسب المكتب الوطني للماء والكهرباء، فإن مسألة الطلب الرئيسية غير المعروفة تتجلى في حاجيات إقليم الناظور والمنطقة الساحلية. ويتطلع المكتب إلى إنشاء وحدة للتلية بهذه المنطقة. أما فيما يخص الاستثمارات المتعلقة بالتطهير، فإن المشاريع تتطور طبقا للتوجهات الوطنية مع إطلاق خدمة شركة معالجة المياه الشروب المبرمجة سنة 2008.

رسم 19 : شبكات الري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لميلوية



2.5.3 تشخيص الفاعلين

لقد وضع الصناعيون الأصعب على التأخير الحاصل في الاستثمارات العمومية في مجال النقل وإمكانية الوصول إلى الجهة بالمقارنة مع الجهات المغربية الأخرى والآثار السلبية لذلك على تنافسية الصناعة بالجهة. وهذا التأخير يهم مستويات متعددة.

النقل البحري

يعاني ميناء الناظور باعتباره المنفذ البحري للجهة من معيقات تتجلى في ضعف التجهيزات اللوجيستكية (خاصة في التدبير وسلسلة التبريد وفي حجم الحاويات الهامشية والأسعار المرتفعة). وهكذا فإن أغلبية عمليات الاستيراد في الجهة تمر عبر ميناء الدار البيضاء لأنه أفضل تجهيزا وأرخص تكلفة. وبالرغم من هذه المعوقات، فإن ميناء الناظور يقدم بالنسبة لبعض الأنشطة آفاقا تنموية معتبرة (مثل عملية التقشير الخاصة بالجنبري والقرديس). نظرا لقربه من شبه الجزيرة الأيبيرية ومؤهلاته التنموية العقارية عن طريق المنطقة الحرة داخل المجال المينائي والتي برمجت في إطار برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية.

النقل البري

إن حجم الشبكات الطرقية والسككية في الجهة تمثل هي الأخرى عائقا للتنمية الصناعية مما ساهم في انغلاق الجهة بالمقارنة مع باقي التراب الوطني. وقد عبر كثير من الفاعلين عن رضاهم اتجاه الأوراش التي انطلقت على الخصوص :

- الطريق السيار بين فاس ووجدة الذي سيسمح بتقليص المسافة الزمنية بين الجهة الشرقية وسائيس (فاس - مكناس) والساحل الأطلسي (الرباط - الدار البيضاء) ؛
- امتداد السكة الحديدية لتاوريرت باتجاه الناظور.

جدول 24 : رأي الفاعلين المحليين في الموارد المادية

الرأسمال المادي	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد المرتبط بالسكان	اقتصاد المعرفة
فجيج	++	+	++
جرادة	++	+	+
بركان	+	++	
تاوريرت	++	+	+
وجدة	++	++	++
الناظور	++	+	++

() : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
(++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا

6.3 الموارد الاجتماعية

تحدد الموارد الاجتماعية قدرة الفاعلين المحليين على التنظيم في إطار شبكات « المنتجة ». فهذه الشبكات تنتج العوامل الخارجية الايجابية حينما تساهم في خدمة التبادل المعلوماتي التكنولوجي والتجاري، لتخدم بالتالي الابتكار والإبداع. وفي نموذج التكتلات، فإن عنصر القرب يعمل بشكل سريع وبصفة أكثر وثوقية على توزيع

الابتكارات التي تدخلها أقلية بين أعضائها. ومن هنا فإن وجود الشبكات المنتجة يترجم ويقاس بحجم ذبوع الابتكارات. فكما أشار Rodrik، فإن هذه العناصر الخارجية تصلح قبل كل شيء « لاكتشاف » الامتيازات المقارنة الأمر الذي يجعل « الإنتاج لائقا » في جهة ما. كما تنتج عن هذه العناصر الخارجية عناصر أخرى إيجابية بالنسبة « للتنسيق » بين الأعمال العمومية والمبادرات الخصوصية³⁰ والتي تتدخل حينما ترتبط التنمية بنشاط يمنح فائدة بالنسبة للجهة بتحقيق ملازم لاستثمارات أخرى بداية أو نهاية. إن المثال النموذجي هنا هو مثال خدمات النقل بأسعار مقبولة. وإن التشخيص الخارجي ليميز بين مستويات كثيرة من التنظيم بالنسبة للشبكات. فهو يظهر بأن الجهة تبقى ناقصة التزود « بالرأسمال الاجتماعي » لأن الجزء الأساسي من شبكاتها يعمل عامة من أجل أهداف مضارباتية أكثر منها إنتاجية. ويجسد الجدول أسفله الخلاصات على شكل مكانم القوة ونقط ضعف الموارد الاجتماعية.

جدول 25 : مصفوفة مكانم القوة ومواطن الضعف في الموارد الاجتماعية

المكونات	مكانم القوة	مواطن الضعف
شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية	الروابط مع الفاعلين الأجانب	المضاربة العقارية
شبكات مفصلية حول الشعب	الصناعة المعدنية - الصناعة الغذائية	السكنى السرية - تهريب البضائع
شبكات مرتبطة بالمغتربين بالخارج	وجود جمعيات	

1.6.3 تشخيص خارجي

سيميذ التشخيص الخارجي بين الشبكات المرتبطة بالمجالات الترابية وبين تلك التي تتمفصل في دائرة شعب الإنتاج وبين تلك المرتبطة بأبناء الجهة المغتربين بالخارج.

الشبكات المرتبطة بالمجالات الترابية

جرادة والجنوب الغربي

إن الشبكات المهيكلة حول سلسلة المناجم تتسم بتنظيم جيد. ففي جرادة، هناك روابط تراتبية تجمع بين المنجمين إذ يوجد أربعة أو خمسة مجمعين وكلهم من المستخدمين القدامى في مجال الاستغلال الفحمي بالمغرب، ويعتبر المكتب الوطني للكهرباء الزبون الوحيد. وقد توحدوا في مواجهة الدولة التي اجبرت على التوجه نحو استيراد المنتج الفحمي، فأعلنوا بصفة رسمية أنهم بمثابة وكلاء معتمدين في الاستغلال ولكنهم لم يلبثوا أن دخلوا في تنافسية ضيقة فيما بينهم. فالظروف تسير في بعض الأحيان لصالحهم وخاصة في نضالهم من أجل الحفاظ على نشاط المنجم بل وفي بعض الحالات إعادة فتح منجم لم يعد استغلاله ذا مردودية اقتصادية ووصل إلى نضوب احتياطاته وبلغ حدا لم يعد ذا جودة. لكن القرارات التي يمكن أن تتخذ حول أسس السياسة المحلية، وخاصة الاجتماعية لا تخدم مصالحهم إلا في أمد قصير جدا ولا تؤدي إلا إلى تراكم مشاكل التلوث واستفحالها كما هو الشأن بالنسبة للآوبئة والأمراض التي تصيب العمال والسكنة المحادية للمنجم وخاصة الأطفال. أضف إلى ذلك ترددي الأوضاع التقنية والمهنية والحالة الاقتصادية.

أما في الجنوب الغربي، فإن المستغلين هم وحدهم من يهيمن على القطاع. فهم فئة أصبحوا وكلاء معتمدين دائمين وأغليبيتهم مستخدمين قدامى بالمنجم. وقد قامت المقاولو بتوزيع حقها في الاستغلال فيما بينهم قبل أن تغادر. إنهم يعتبرون أبارهم التقليدية بمثابة مكسب عائلي. وهم يتطورون داخل حقل اقتصادي شاسع جدا مع

30- انظر أعمال Rodrik أو أعمال Hausman R.

تعديل مجهودهم بشكل دائم عن طريق الاتصالات الهاتفية مع السماسرة الذين يقومون بإخبارهم حول الأسعار العالمية للرصاص والزنك، لكنهم لا يتوفرون على السلوك التعاوني إزاء مركز الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيمالت وفجيج التي اتخذت مدينة الراشيدية مقرا لها. ولا تزال إلى حد الآن مجموعهم الوحيد. وقد انفصلوا عن هذه التعاونية ويعتبرون الشروط المطروحة من طرف فاعل مستقل جديد يقدم عروضاً بأثمان أقل لكنه يدفع نقداً في حين أن تعاونية المركز تتباطأ في الأداء.

الناظور

تتجمع الأنشطة في إقليم الناظور حول التجارة والخدمات الأخرى. وترتكز الشبكات المهنية للإعلام على العلاقات العائلية بين الساكنة والمهاجرين. فالأسر في مدينة الناظور موزعة بين الناظور ومليلية. أما في باقي الإقليم الذي يحتفظ بطابعه القروي القوي، فإن الأسر تنقسم إلى أجزاء تعيش في المداشر وأخرى تستقر في أوروبا وتحافظ كل نواة أسرة بلحمتها الترابطية.

وتلعب الشبكات دور التقريب والربط بين الفضاءات التجمعية المحلية الصغيرة وأحياء المدينة والجهة بل المغرب بل وأوروبا وهولندا وتحديداً، والمداشر المتباعدة جداً عن بعضها البعض مكانياً دون أن تتأثر بالعوامل والمسافات فيما بينها. إنهم متلاحمون ومنغلقون داخل حياة يومية جيدة محلية تقدر داخلها العلاقات وتقدم الخدمات والتي تؤثر بالتالي بشكل يكاد يكون مباشراً وبطريقة متحكم فيها إلى حد ما على تطور استراتيجيات هؤلاء الفاعلين. ويلاحظ ذلك في التطور الذي يحصل عند الانتقال إلى أشكال جديدة من الشبكات ومن الخطاب المحافظ الذي يظل لحمه هذه العلاقات وجوهرها. وفي جميع الحالات، فإن كان المسجد يحافظ دائماً على مكانته في تلاميذ المسنين، فإن الشباب يميلون أكثر إلى الانتظام داخل جمعيات غير حكومية تطور روابط التعاون والتشارك والتواصل بين الجمعيات بل وبين فروع الجمعية الواحدة التي لها مقرات في أماكن إقامة طرفي العائلة نفسها. إن مراكز اهتمام الشبكات هي الفرص المتاحة في العلاقات التجارية وفي الهجرة والاستثمار في الأنشطة المنتجة والمربحة وذلك في الآونة الأخيرة في مجال تربية الماشية والجزارة والألبان في نواحي « الدريوش » وزراعة البقول في ما بين « ميدار » و« ابن الطيب ». والعلاقات مع شبائيك الأبنك تحويل العملة مما هي عليه مع مصالح التأطير التقني من جانب الدولة ومقاولات القطاع الخاص.

سهول دائرة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملاوية

إن فلاحي سهول دائرة المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملاوية يمارسون زراعة تقليدية وطريقة قديمة في السقي وفي الإنتاج لتزويد السوق. وهذا النمط في التسويق متبع منذ خمسين أو ستين عاماً وإن استغلال الأراضي لا يوكل سوى إلى أبناء المنطقة الذين أخذوا مكان المستعمرين الفرنسيين دون أن يستفيد من ذلك مستثمرون من الجهات الفلاحية الأخرى أو من المدن الكبيرة مع استثناءات جد نادرة. والظاهر أنهم بحثوا عن جعل ممتلكاتهم العقارية شاسعة لكنهم لم يهتموا بتنويع الانتاج والرفع من جودته. ويتم التزود بالمواد الضرورية وبالمعلومات من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملاوية أكثر مما يأتي ذلك من الخواص الذين يبدو أنهم يوجهونها نحو سوس أو اللوكوس. وكثير منهم يبيعون محاصيلهم قبل الجني دون الأخذ بشروط أو بالأجل المحددة من طرف المستثمرين وحسب ما يفرضه هؤلاء دون اعتبار دورات الانتاج. كما احتفظوا محلياً بمكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم لم يتبعوا حركية التوسع والتي سلكها أمثالهم في سوس وحوز مراكز على وجه التحديد.

السهب

إن مجتمع مربّي الماشية وتجارها بسهوب في وسط وجنوب الجهة بقي منظما حسب شبكة مؤسسة بشكل كبير على التراتبية تطفى عليه أسر الزوايا واستمر ذلك حتى أواسط التسعينات. وكان رعاتهم وخدامهم ينتمون لفئات اجتماعية تكون إداريا زبائنهم. أما شيوخ الخيمات الكبيرة الآخرون، فكانوا يربطون علاقات متقلبة مع الأسر ذات الحظوة ولكنها علاقات كانت تتطور في إطار الشبكات المحلية وكان لها وزن سياسي كبير على الصعيد الجهوي والوطني وحتى الدولي .



تربية الماشية شائعة وهو نمط مهيم ومستمح حتى الآن في المناطق القفرة للجهة

لقد أضعف تنظيم المربين داخل تعاونيات من طرف منطري برنامج تنمية المرفق وتربية المواشي بالجهة الشرقية هذه التراتبية ونقص من السلطة التي كانت تتمتع بها تلك الأسر التي يمكن تسميتها دون مبالغة بالأسر «القائدة». كما نسفت عملية التنظيم هذه تبعا لذلك الحقوق في اتخاذ القرار بين المكاتب والتعاونيات ورؤسائها. وقد استفاد هؤلاء من ديباجة قانونهم ومن الصيغة المؤسساتية الفضفاضة المنتظر بلورتها، امتيازات اقتصادية بما في ذلك تقوية إمكانياتهم في الحوار الندي وفي الولوج إلى المنتجات التسويقية وإلى الموارد الطبيعية والاجتماعية، غير أنهم لا يمتلكون لحد الساعة زمام المفاوضات بالمعنى الواسع للكلمة ولا يأخذون بناصية السياسات الجهوية التي استطاعت الأسر ذات الحظوة والنفوذ أن تكتسب مهارة عالية فيها وخاصة فيما بين منتصف القرن التاسع عشر وأواخر القرن العشرين. إضافة إلى ذلك فإن تطور العلاقات الاجتماعية على ما يبدو يزيد من التحلي التدريجي عن القيم وعلى التقنيات التي من الممكن أن تكون الاقتصاد المنتج. كما أن تعلق تربية الماشية بالموارد الطبيعية شبه المحلية يسير نحو التضاؤل بشكل تدريجي وبالتالي فهي أكثر فردية.

جبل كبداني وبنبي يزناسن وفجيج

يتسم كل من جبل كبدانة و السلسلة الجبلية لبنني يزناسن وواحة فجيج بفلاحتها البسيطة وكثافة سكانية ضعيفة حيث يمثل السكان القلائل نوعا من « حراس » الأماكن يقصدهم المهاجرون القاطنون بأوروبا وكذا بالخصوص القاطنون بغرب المملكة للتزود بالقوة. ويتنقل هؤلاء بنشاط بين دواويرهم و الناظور ووجدة وخصوصا القاطنون في الشمال والذين بإمكانهم التنقل يوميا بين دوارهم والمدينة التي يعملون بها. زيادة على أنهم سيستفيدون من اندماج المهاجرين الذين ينتمون إلى منطقتهم والذين هم كثر ولديهم أنشطة في مهن حرة وفي الوظيفة العمومية وفي الشبكات الأكثر خبرة والأكثر تأثيرا. وهكذا، فإن الحياة المحلية تبنى على تقديم الإعانات الشخصية للأسر أو في إطار المنظمات غير الحكومية ومن خلال التوصيات من أجل التجهيزات الجماعية. وتحديدًا تلك التي تساعد على تحسين ظروف العيش ثم تلك المستعملة في إنتاجية الأفراد. وإن البحث عن الأرباح في عملية « التنسيق » حول البرامج العمومية لا يشكل موطن قوة. فإن لم تتمكن الهيئات التمثيلية وعمليات الاستثمار من إنتاج الأرباح، فإنه من المحتمل أن يكون الخلل الذي يصيب الرأسمال الاجتماعي للجهة هو السبب في ذلك.

شبيكات مرتبطة بالقطاعات الصناعية

هناك مؤهل في قطاع الصناعة يخص شعبتين منها، وهما اللتان تحملان شروط التطور على صيغة شبكات إنتاجية. أما بالنسبة للشعب الأخرى، فإن هذه الشروط تبدو غير متوفرة.

مواد البناء

تتكون هذه الشعبة من رائدين وطنيين : الشركة الوطنية للحديد والصلب (SONASID) وشركة (HOLCIM) لصناعة الأسمنت ومن وجود قوي لمصانع الآجور و وحدات تصنيع الحديد بالناظور. وإن التجميع الجغرافي وتنافسية الوحدات وكذا فروعها يخلق الظروف المواتية من أجل تطور الشبكات الانتاجية. وإن الابتكارات المدمجة من طرف مصانع الآجور لتؤكد هذا المعطى على ما يبدو.

الصناعة الغذائية

إن أغلبية وحدات الصناعة الغذائية ذات حجم محدود.



الحوامض والزيتون (زيت الزيتون والأركان بالخصوص) هي المنتجات التقليدية المحلية للجهة الشرقية

مجال عملها لا يتعدى حدود الجهة عموما. وتمتلك هذه السلاسل مؤهلا تركيبيا على شكل «شبكة إنتاجية» إذا ما أخذت في الحسبان الأرباح المرتبطة بتبادل المعلومات الخاصة حول التكنولوجيات، إضافة إلى أنها مستعدة للتعاون مع السلطات العمومية، وذلك بهدف تقليص ضغط السلع المهربة وحجمها.

أنشطة صناعية أخرى

تعمل الوحدات الأخرى في حظيرة شبكات أكثر اتساعا (وطنية أو دولية) والتي تليق لنقل المهارات أو التكنولوجيات بصفة نهائية. لكنها من حيث الجوهر لا تمتلك الشكل المطلوب (من حيث المزامنة والمنافسة وحجم السوق) التي تجعلها تمنح أفضلية لاكتساب المستجدات التكنولوجية. وإن النموذج الذي يمكن أن يتطور في الجهة فهو بالأحرى نموذج الذبوع في الفضاء المبني على قاعدة امتياز تكنولوجية مكتسبة في حظيرة شبكات وطنية أو دولية³¹.

شبكات مرتبطة بالتعمير غير المهيكل

يكشف التطور العمراني لمدن الجهة الشرقية وجدة والناظور على وجه التحديد مشاكل تكوين وتفكك الرأسمال الاجتماعي للجهة. وإن هاتين المدينتين بنيتا بشكل واسع خارج معايير التعمير القانونية. فهناك نسبة عالية من المساكن تحسب على البناء العشوائي، كما أن هناك تجزئات سكنية سرية. وبالطبع، فإن التواطؤات واللامبالاة هي وحدها من يفسر انتشار هذا النوع من السكن. وحسب مصادر مختلفة، فهي تحيل إلى آليات الفساد. فالمقاولون الذين ينجزون هذه المشاريع ومختلف حماهم والمتسترون عليهم وكذا شبكات الاتجار في القطع الأرضية كلهم يعملون في إطار غير قانوني تماما. وإن هذه الشبكات تفرغ المعنى القانوني من محتواه لدى أعين مواطني الجهة الذين يجدون أنفسهم في مجابهة الغش الظاهر والبيهي. وبذلك يكون الجميع متواطئ على تخريب الرأسمال الاجتماعي للجهة وتخريب قدرة المواطنين على العمل الجماعي للاندماج. إنهم يعملون على ترسيخ وتشجيع نظام اجتماعي غامض دون شفافية يكون فيه استغلال الفرص غالبا على الانخراط الشعبي. كما أن انتهازية المضاربات تتكرر بجلاء في هذا الصنف من التجزئات السكنية التي لا تخرج عن كونها تخريبية على المستوى الاجتماعي.

شبكات مرتبطة بالمغتربين

لقد حمل المهاجرون على عاتقهم مهمة التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمحلية وخاصة في الوسط وفي المنطقة الجنوبية كلها. فقد نظموا أنفسهم داخل منظمات غير حكومية ثم وضعوا رهن إشارة مجتمعاتهم المحلية شبكات معارفهم وكفائاتهم التقنية. فلا بد إذن من فتح حوار تشاوري مع هذه الفئة حتى نقف على رغبتها في تقوية التزاماتها ومجهوداتها في مجال التنمية وعلى قدرة المنظمات غير الحكومية على الاحتفاظ بالعلاقات بشكل مستمر وعلى وضع تشخيص هادف وعلى تدبير المستقبل مع ادخال التنمية الجهوية حيز التطبيق وتفعيل التنافسية المحلية.

2.6.3 تشخيص الفاعلين

لقد ركز الفاعلون الذين شملهم الاستجواب على كل من الإغلاق المتكرر للحدود المغربية الجزائرية ومن ضعف امتلاك الجهة للبنى التحتية الأساسية لشرح الصعوبات التي تعترض الاقتصاد المهيكل بالجهة. وقد لاحظ هؤلاء الفاعلون أن الرأسمال الصناعي للجهة قد تعرض لمغادرة المستثمرين وإلى إغلاق المقاولات التي تنشط الاقتصاد المهيكل. والواقع أن كثيرا من الوحدات التي تعمل في المنطقة الصناعية بوجدة مغلقة أو غيرت

31- انظر الامتداد الذي حصل في CAHIMSA في قطاع صناعة الكعك المؤسس على نقل تكنولوجيا مستوردة من إسبانيا.

نشاطها أو رحلت باتجاه جهات أخرى. كما أن بعض الوحدات المهيكلية طورت أنشطة غير منظمة بهدف الرفع من تنافسيتها في مواجهة القطاع غير المنظم وصناعات المحور الأطلسي مثل النقل غير المهيكل والمواد المسربة القادمة من الجزائر (المحروقات والحليب المجفف وغيرها).

ومن جانب آخر، فإن الرفع من جودة المناخ الاقتصادي أصبح أمرا ملموسا من طرف الفاعلين في السنوات الأخيرة وذلك بعدما تراجع تهريب السلع لذا، فقد أعرب بعض الفاعلين عن رغبتهم في الاستثمار وتطوير أنشطتهم من خلال تحديث وسائلهم الانتاجية أو من خلال اندماج أحسن في القطاع. وقد طال هذا التحسن، على الخصوص، المقاولات العاملة في مجال الصناعة الغذائية (الصناعة المرتبطة بالحبوب والمصبرات النباتية، وغيرها)، إلا أن صناعات مثل النسيج وصناعة الأجزاء الميكانيكية لا زالت تعاني من عراقيل بنفس الحدة وذلك من جراء منافسة المنتجات الصينية ومن الدار البيضاء الكبرى وبحدة أقل من طنجة. ويوجه بعض الفاعلين أصعب الاتهام إلى النظام الضريبي الغير مشجع مقارنة مع جهة طنجة وجهات مغربية أخرى منافسة على ضفة البحر الأبيض المتوسط، ويطالبون بالمزيد من الامتيازات الجبائية أو على الأقل بنوع من التوافق في النسب الضريبية على المستوى الوطني.

وتلخص المصفوفة الآتية أسفله آراء الفاعلين المعبئين داخل الورشات الإقليمية. كما تقدم معلومات حول الأهمية التي تولي للموارد الاجتماعية باعتبارها عاملا أساسيا في النجاح. وكذا ما يرتبط بالقواعد المركزية الثلاثة للاقتصاد الجهوي. ونلاحظ بأن عددا كبيرا من الأقاليم جمعت ما بين التنمية وتوفر الموارد الاجتماعية، غير أن هذا العامل يعتبر بمثابة عامل حاسم بصفة خاصة وتحديدًا في تنمية الاقتصاد والمعرفة بالجهة.

جدول 26 : آراء الفاعلين المحليين حول الموارد الاجتماعية

العاصمة الاجتماعية	الاقتصاد المنتج	الاقتصاد السكاني	اقتصاد المعرفة
فجيج		++	++
جرادة	++	++	++
بركان	++	++	++
تاويرت	+	++	++
وجدة	+	++	++
الناظور	+	++	++

() : لم يؤخذ به في الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
 (+) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما في النجاح
 (++) أخذ به داخل الورشات باعتباره عاملا حاسما أولويا

الباب الرابع : SWOT

تتلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسات، في المصفوفتين أسفله .

جدول 27 : المصفوفة التركيبية لمكامن القوة ومواطن الضعف

الموارد	مكامن القوة	مواطن الضعف
الموارد البشرية	- تعبئة مكثفة - عروض تكوينية متنوعة	- ساكنة متقدمة في السن - ضعف المردودية « الداخلية » للتكوين
	- إكمانات الزيادة في عدد النشطين عن طريق الرفع من معدل الأنشطة النسوية	- الهجرة الانقائنية - تكلفة اليد العاملة نسبيا مرتفعة
الموارد الطبيعية	- تشجيعات الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - طلب متزايد من طرف المستثمرين الأجانب عن الجهة	- قليلة وقريبة من النفاذ - بلغت حدتها في الماء - ملوثة
	- محاد لأسبانيا - مرمل ما بين الناظور والسعيدية - تشجيعات الدولة على تهيئة من أجل السياحة - الطلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- يتموقع بمحور زلزالي كبير - صخري ما بين نكور والناظور - معرض للتلوث المتعاقب بين الناظور والسعيدية
	- سهول وهضاب - مهينة من طرف الدولة بشبكات مائية كبيرة وأخرى صغيرة	- ضعيفة المساحة - فائقة الاستغلال وملوثة
	- مؤهلات من ناحية الموارد المعدنية ينظر إليها باعتبارها غير مكتشفة بما فيه الكفاية - مساعدات تقنية ومالية من طرف الدولة من أجل تربية المواشي الرعوية - برامج حكومية من أجل حماية الطبيعة - طلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- شاسعة ويابسة - تربة ضعيفة وخشنة مع تراكم قشرة ممتدة - نباتات منهوكة - وحيش غير مراقب بما فيه الكفاية - قانون الموارد غير واضح مع تراكم القوانين المتناقضة
	- متوفر بما فيه الكفاية بالمقارنة مع ما يوجد من أراضي فلاحية مع حاجيات الأنشطة المتواجدة والمتوقعة على المدى القريب	- باستثناء الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) هناك ملوحة إما بنوية أو موسمية - يطالب بها الفاعلون الذين لا يتوفرون على أراضي قابلة للحرق
	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- قريب من مرحلة النفاذ ومن الرداءة مما يبعد استغلاله بشكل كبير
	- أسواق المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- تبدو أقل فاعلية من الغاز

التوفير الأبنك استعمال القروض	- هناك قدرة على الادخار - شبكة بنكية - مرتبط بالمغربيين	- الموجودة من السيولة قليلة - الأفضلية للسيولة - ضغط التجارة غير المهيكلة
- الشبكات - اللوجيستيك - الطاقة - الماء	- تغطية جيدة للمجال الترابي - خبرات « غير رسمية » - مؤهلات متنوعة - برامج التطهير	- الربط غير كاف - لا يوجد لوجيستيك حديث - غياب الفاعلين - شبكات الري
- شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية - شبكات مفصلية حول القطاعات - شبكات مرتبطة بالمغربيين	- روابط مع الفاعلين الخارجيين - صناعة المعادن - الصناعة الغذائية - وجود جمعيات	- المضاربة العقارية - السكن السري - تهريب البضائع

جدول 28 : المصفوفة التركيبية للفرص المتاحة والمخاطر

الفرص المتاحة	المخاطر	الوسط البيئي
- الخروج من اللامهيكلة - تعميم البرامج الوطنية على المجال الترابي - التبادل الحر (النقص من أهمية التهريب)	- تأثيرات التجمعات البنكية للحواسر الكبرى الوطنية	الوطني
- منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي (التي تفتح الأسواق المغاربية) - الطلب على المساكن من طرف متقاعدي الشمال - برامج التعاون الأورومتوسطي : النقل-الطاقة-البحث-التوأمة	- دخول تركيا ودول شرق أوروبا - الطلب على المواهب والمهارات - الحمائية الانتقائية	الوطني الأورومتوسطي
- طلب هام - الموارد المالية متوفرة	- التنافسية وجودة العرض السياحي الإسباني - تعددية المشاريع السكنية على المستوى الوطني	الاقتصاد السكني
- الترحيلات - المباشرة بالنسبة للفلاحة - الامتلاء والازدحام على مستوى المواقع الصناعية الكبرى في محيط البحر الأبيض المتوسط - المناولة الصناعية	- السبق الذي حصل عليه قطب طنجة المتوسطي والامتيازات الضريبية للمنطقة - تحديد ديناميكية قطب فاس (الرأسمال الاجتماعي المنتج)	الاقتصاد المنتج
- ترحيل الوظائف والمهام المتنوعة شيئا فشيئا - وجود بنى تحتية تكنولوجية وتطويرها	- تطور الصناعات الثقافية بفاس - إطلاق قطب تكنولوجية (فاس-الرباط-الدار البيضاء-مراكش) - السبق الذي حصل عليه القطب السينمائي بورزازات	اقتصاد المعرفة

الجزء الثاني : الديمغرافيا والموارد البشرية

تنسج بين الساكنة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية علاقات ترابط معقدة غالبا ما يصعب ضبطها وتحديدها. إذ يمكن للساكنة أن تؤثر بشكل من الأشكال في التنمية الاقتصادية من خلال تكاثرها وبنياتها الديموغرافية، كما يمكن أن تؤثر هذه الأخيرة بدورها في المتغيرات الخلفية للدينامية الديمغرافية وفي الوضعية السوسيو-اقتصادية للسكان. وإن حركية المد والجزر هاته نصادفها باستمرار كيفما كان مستوى الدراسة والبحث.

وهكذا فإن عملية تقييم نقط التلاقي بين مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي انطلقت في البلاد منذ عهد الاستقلال ترجع إلى تفحص مسار الوضعية الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان والوقوف عليها. وإن هذا الجرد لم يكن من أكثر إيجابيات الجهة وذلك بسبب التنمية غير المتكافئة بين مختلف الكيانات الإدارية للمملكة التي تعتبر أساس الحركية القوية للسكان ليس فقط بداخل البلاد ولكن أيضا بين هذه الأخيرة وباقي العالم.

ودون الادعاء بأننا سنبسط اللثام عن هذه التبعية، فإن عملنا الحالي يضع له هدفا رئيسيا يتجلى في استكشاف سوق الشغل بالجهة الشرقية في إطار رؤية الحاجة إلى الشغل المعبر عنها من طرف السكان الأصليين للجهة (أبناء المنطقة والمهاجرون) وكذا القادمين من الجهات الأخرى.

فهو يتمثل بادئ الأمر في :

- تفحص ودراسة الدينامية الديموغرافية الجهوية وذلك بغية إبراز المكونات الأساسية لهذه الدينامية ؛
- ثم بعد ذلك رسم المعالم الثقافية للساكنة النشيطة المهاجرة وتركيبها المهنية ومجالات نشاطها (إضافة إلى الدراسة الديموغرافية) ؛ كما يسمح هذا الجزء بالإجابة عن السؤال التالي : « ما هي خصوصيات النشيطين الذين يهاجرون من الجهة أو الذين يلتحقون بها ؟ » ؛
- وأخيرا تقويم المؤهل الفعلي للجهة والمكون ليس فقط من الساكنة النشيطة وحدها التي تتراوح بين كونها نشيطة عاملة أم لا . ولكن أيضا من الساكنة غير النشيطة التي من المحتمل أن تتراءى باعتبارها مطالبة للشغل في السنوات المقبلة وذلك مع التركيز على المؤهلات الثقافية (مستوى الدراسة والشواهد المحصل عليها) .

الباب الأول : مكونات الدينامية الديموغرافية

لقد بلغ تعداد الساكنة القانونية للجهة في متم شهر شتنبر 2004، 1 918 094 من السكان مقابل 1 768 691 قبل عشر سنوات. وقد احتفظ هذا الرقم للجهة بمرتبها على الصعيد الوطني من الناحية الديموغرافية (احتلت الجهة سنة 1994 كما الشأن سنة 2004 المرتبة التاسعة من بين الجهات 16 التي تتكون منها المملكة) غير أنه يشهد على أن تباطؤا هاما يسم الدينامية الديموغرافية. والواقع أن هناك تدن في النمو السكاني بحيث نقص معدل متوسط الزيادة السنوية في سكان الجهة بما يناهز النصف أي من 1,5% ما بين 1982 و1994 إلى 0,8% خلال عملية الإحصاء الأخيرة. وبذلك جاءت الجهة بعد جهة تازة الحسيمة تاونات والتي عرفت نموا متوسطا ارتفع بما يفوق بقليل 0,5% سنويا في حين أن المعدل الوطني بلغ 1,4%.

جدول 1 : سكان الجهة الشرقية حسب إحصاءات 1982 و1994 و2004 .

النسبة المئوية للنمو		الإحصاء			
2004-1994	94-1982	2004	1994	1982	
1,9	3,7	1 183 355	975 978	825 629	الحضري
-0,8	-0,5	734 739	792 713	175 845	القروي
0,8	1,5	1 918 094	1 768 691	1 475 000	المجموع
-	-	61,7	55,2	42,7	نسبة التحضر

هناك عوامل متعددة يمكن أن تفسر هذا التباطؤ. وسنعدد منها الحاسمة أكثر حتى نتمكن من فهم العناصر المكونة للنمو الديموغرافي، وخاصة نسبة الولادة والوفيات (وهو ما سنلخصه بالنمو الطبيعي داخل الجهة)، والهجرة الداخلية بين الجهة الشرقية وباقي جهات المملكة والهجرة الخارجية وبين الجهة وباقي العالم . إن معادلة التوازن السكاني التي تربط بين هذه المكونات بعلاقتها مع التعداد السكاني ترسم إجمالا كالتالي :

$$PO4 = P94 + (N - D) + (I - E) \text{ interne} + (I - E) \text{ externe}$$

مع التحديد التالي :

P04 : الساكنة المنتظرة في أفق 2004

P94 : الساكنة التي شملها الإحصاء سنة 2004

(N - D) : النمو الطبيعي ما بين 1994 و2004

(I - E) interne : صافي الهجرة الواردة من الجهات الأخرى

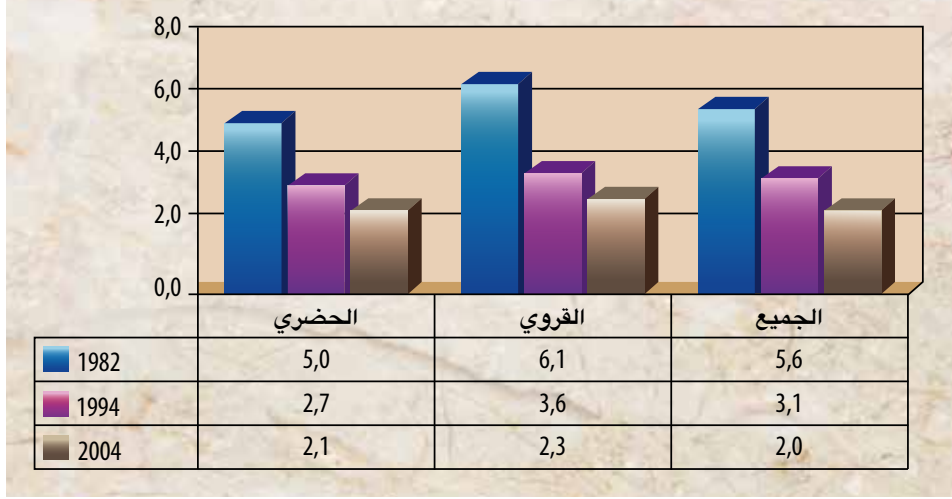
(I - E) externe : صافي الهجرة الواردة من الخارج

لكن الجهة لم تتعرض للحركية المبينة أعلاه وحدها بل إنها عرفت أيضا حركية داخلية قوية بما في ذلك تلك التي لوحظت بين الوسطين السكنيين . وذلك بدليل ما تحظى به الهجرة القروية من أهمية وكذا نسبة التمدن في الجهة التي قفزت من 42,7% سنة 1982 إلى 55,2% سنة 1994 ثم إلى 61,7% سنة 2004 . ولقد سجل تعداد الساكنة القروية بالجهة نسب نمو سنوية متوسطة سلبية أي ما بين 0,5% و0,8% خلال فترات الإحصاء 1982-1994 و1994-2004 على التوالي وذلك بعد ما كان قد سجل تراجعاً متتاليا بالمقارنة مع تعداد ساكنة المدن .

1.1 المكون الطبيعي

منذ سنوات الثمانينيات، كانت نسبة الولادة في تراجع مستمر نتيجة النقص الحاصل تدريجيا في الخصوبة وفي الإقبال على الزواج. وقد انحدر المؤشر التركيبي للخصوبة لدى النساء في سن الإنجاب (ما بين 49 و 15 سنة) إلى 3,1 طفل سنة 1994 ثم بعد ذلك إلى 2,1 طفل سنة 2004 بعد ما كان يبلغ 5,6 سنة 1982.

رسم 1: المؤشرات التركيبية لخصوبة النساء بالجهة الشرقية في السنوات 1982 و 1994 و 2004



لقد لوحظ تدن في الوسطين السكانيين وذلك من خلال محددات عديدة بما فيها التراجع الذي حدث في الإقبال على الزواج إذ أصبح شباب الجهة لا يعقدون قرانهم إلا في سن متأخرة نسبيا بالمقارنة مع السابق. والدليل على ذلك يظهر في معدل سن أول ارتباط الذي قفز لدى النساء من 22,9 عاما سنة 1982 إلى 26,5 عاما سنة 1994 ثم إلى 27,7 عاما سنة 2004. وذلك تحت تأثير كل من المستوى الثقافي والاندماج التدريجي للنساء في الحياة العملية، إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تقف عائقا في وجه تأسيس نواة عائلية. أما نسبة الوفيات فهي الأخرى في تراجع لكنها تتسم بكثافة أقل من تلك التي هي عليها على المستوى الوطني. كما تنقص النسبة الخام للوفيات وكذا نسبة وفيات الأطفال في الجهة بأكثر من 20% عن المعدل الملاحظ على المستوى الوطني.

جدول 2: نسبة وفيات الأطفال والمعدل المقارن للوفيات والمعدل الخام للوفيات والمعدل الخام للولادة ومعدل النمو الطبيعي سنة 1986

اليومي %	م.مقارن-وف	م.خام-وفيات	م.خام-ولادة	م.نمو-طبيعي
56,7	6,1	5,6	27,6	22,0
75,7	7,4	7,4	30,9	23,5
33,5	21,3	32,1	12,0	6,8

خلال هذه السنة نفسها بلغ معدل النمو الطبيعي حدود 2,2% في مقابل 2,4% على الصعيد الوطني وهو ما يعادل انخفاضا في حدود 7%.

ومن ناحية أخرى، فقد أتاحت التوقعات الديمغرافية للمملكة خلال العشرية الفائتة إمكانية تقييم هذا النمو الطبيعي على المستوى الوطني ب 1,7% و 1,4% سنة 1994 وسنة 2004 على التوالي مما سمح بتقييم هذه المعدلات نفسها بالنسبة للجهة من 1,5% إلى 1,3%. وبعبارة أخرى فإن النمو الطبيعي للجهة كان يمكن أن يستقر في متوسط 1,4% طيلة العشرية 1994-2004¹.

واستنادا إلى هذا المعدل المتوسط إن أفاق التعداد السكاني للجهة الشرقية في 1994 إلى 2004 تبلغ 2 032 505 من السكان. ومن هنا كان من الممكن أن يصل النمو الطبيعي للجهة طيلة فترة 1994 – 2004 إلى 263 814 أي ما يقارب 26 400 في السنة الواحدة الأمر الذي يسمح بالتأكيد على أن الدينامية السكانية للجهة الشرقية تعاني من عجز وذلك بسبب حدة تدفقات الهجرات وليس بسبب النمو الطبيعي.

2.1 مكون الهجرة

إذا كانت أطروحة عدم كفاية النمو الطبيعي تمتلك سندا يدعمها فإن الحركة الخارجية تظل بالتالي المكون الرئيسي: بقدر ما تشتهر الجهة بكونها خزانا لساكنة مهاجرة أصلا ليس فقط باتجاه الجهات الأخرى للمملكة وإنما أيضا باتجاه الخارج.

وإن الجهة الشرقية ليست خاضعة للحركة الخارجية دون غيرها وإنما تتعرض أيضا لهجرة قروية كبيرة، بل وتوجد حركات قوية بين مختلف الكيانات الإدارية للجهة. وبغض النظر عن الحركة الأخيرة هاته، فإن المعطيات حول الهجرة الداخلية المنبغثة عن إحصاء 2004 مقارنة بينها وبين باقي جهات المملكة تسمح بوضع مصفوفة للهجرات حسب المنبع والوجهة على امتداد فترة 1994 – 2004 (الجدول أسفله).

جدول 3: مصفوفة الهجرات من الجهة الشرقية ما بين 1994 و 2004

	الوجهة		
	المجموع	جهات أخرى	
الجهة الشرقية	241 610	80 330	161 280
الجهات الأخرى	103 540	-	103 540
المجموع	345 150	80 330	264 820

يمكن أن نستخلص من الجدول رقم 3 أن ما يقارب 184 000 مهاجر تمكنوا من الانتقال ما بين الجهة الشرقية وباقي الجهات الأخرى، وأن تحركوا داخل الجهة، وهو ما يمثل 345 000 مهاجر أو أكثر بقليل. وبالمقارنة مع التعداد الجهوي العام فإن هذا يعطي نسبة في حدود 18% في مقابل 12% على الصعيد الوطني. لكن ما يعتبر أكثر أهمية، فيتجلى في التبادلات التي حدثت خلال عشرية 1994 – 2004 ما بين الجهة الشرقية والجهات الأخرى. علما أن هذه الأخيرة غادرتها 104 000 مهاجر واستقبلت في المقابل 80 000 مهاجر. فتدفقات الهجرة إذن تصب في صالح الجهة الشرقية وتقدر بأكثر قليلا من 23 000 مهاجر داخلي ما بين 1994 – 2004.

1- على أساس فرضية تراجع المعدلات على الصعيد الوطني وعلى المستوى الجهة الشرقية.

وإذا انضاف عدد المهاجرين إلى النمو الطبيعي، فإن أعداد السكان تساوي 287 000 ساكن. وهو رقم إذا ما انضاف بدوره إلى عدد سكان الجهة الشرقية سنة 1994 فإنه يرفع من عدد هذه الساكنة في أفق 2004 إلى 2 055 715 من السكان وهو عدد أكثر بكثير من العدد الذي جرى عليه الإحصاء (1 918 094 قاطنا). واستنادا إلى حسابات أخرى، فإن من المحتمل أن تكون الجهة قد فقدت 138 000 شخصا في التبادل مع الخارج.

3.1 معدل نمو الجهة حسب المكون

إن الجدول رقم 4 أسفله يلخص مجموع التقديرات المحققة ويظهر بأن الدينامية الديمغرافية للجهة كانت في تدهور واضح خلال فترة 1994 - 2004. وذلك راجع أساسا إلى الهجرة نحو الخارج.

جدول 4: النمو الديمغرافي حسب المكون بالجهة الشرقية

نسبة النمو (%)	النمو بالأرقام		المنبع
	سنويا	1994-2004	
1,4	26,381	263,814	(N - D)
0,1	2,321	23,210	داخلي (I - E)
-0,7	-13,762	-137,621	خارجي (I - E)
0,8	14,940	149,403	النمو العام

والواقع أن نسبة 0,7% سنويا التي تمثل معدل الهجرة الصافي نحو الخارج يحرم الجهة مما يقارب نصف نموها الطبيعي وهي نتيجة تؤكد الفرضيات التي توضح بأن الجهة الشرقية تعتبر خزانا حقيقيا للسكان القابلين للهجرة. وهنا سؤال يطرح نفسه: « ما هي الأقاليم التي تهمها أكثر من غيرها هذه التدفقات ؟ ».

4.1 تدفقات الهجرة حسب الأقاليم

إنه لمن الضروري أن نقدر التأثير الذي يتركه كل صنف من أصناف الهجرة على دينامية ساكنة الجهة الشرقية ومكوناتها الترابية الأساسية: الأقاليم والعمالة وذلك حتى نتمكن من تحديد الكيان الإداري الأساسي المصدر أو المستقبل للسكان المهاجرين سواء على المستوى الداخلي (داخل أو خارج الجهة وعلى مستوى البلد كله) أو الخارجي ما بين الجهة ودول المهجر وذلك حسب أصناف الحركة المتعددة. ويسمح الجدول رقم 5 أسفله يسمح بمقارنة تقييمية لفوارق أعداد المهاجرين داخل الجهة وفيما بين كياناتها الإدارية الأساسية.

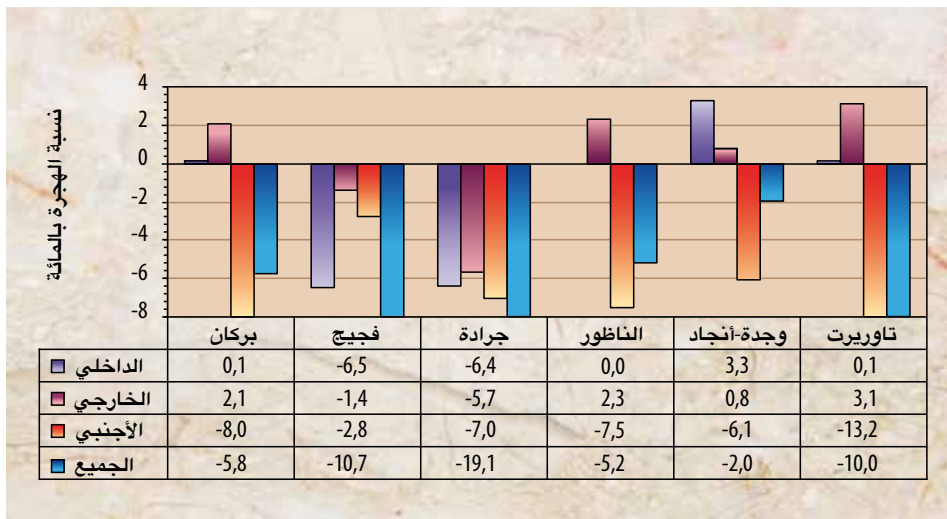
جدول 5: فوارق أعداد المهاجرين فيما بين الأقاليم الشرقية بين 1994 و 2004

المجموع	الأصل						الوجهة
	06	05	04	03	02	01	
320	-160	-1 010	900	310	280	-	01-بركان
-8 010	-1 230	-3 920	-600	-1 980	-	-280	02-فجيج
-7 170	-370	-8 280	-190	-	1 980	-310	03-جرادة
-130	490	-510	-	190	600	-900	04-الناظور
14 700	980	-	510	8 280	3 920	1 010	05-وجدة-أنجاد
290	-	-980	-490	370	1 230	160	06-تاويريت
-	-290	-14 700	130	7 170	8 010	-320	المجموع

يلاحظ أن أقاليم فجيج وجرادة تفوق بكثير باقي الأقاليم وذلك بفوارق عديدة للهجرة بسلبية كبيرة بلغت أرقاماً تصل إلى 8 000 مهاجر خلال فترة ما بين الإحصاءين 1994-2004 أي ما قدره 7 730 و 8 840 مهاجراً صافياً على التوالي.

وهكذا، فإن كانت الوجهة الرئيسية للمهاجرين من إقليم جرادة هي عمالة وجدة-أنجاد، فإن المهاجرين المنحدرين من إقليم فجيج اتخذوا الوجهة الأساسية لهجرتهم وجدة-أنجاد وجرادة، التي لعبت دور صلة الوصل لهجرة أخرى، وإقليم تاويريت. أما عمالة وجدة-أنجاد، فإنها شكلت القطب الرئيسي للاجتهاد في الجهة من حيث الهجرة الداخلية، حيث أنها تمثلت المقصد الخالص لقرابة 15 000 مهاجر قادمين في غالبيتهم من إقليمي فجيج وجرادة وأيضاً من بركان وبشكل أقل من الناظور.

رسم 2: معدل الهجرة الداخلية والخارجية والدولية لأقاليم الجهة الشرقية ما بين 1994 و 2004



إن الرسم البياني أعلاه والذي يقدم معدلات الهجرة² حسب صنف الحركة يظهر أن أضعف معدل للهجرة (أي 2-% يفسر بالاجتذاب الذي تمارسه العمالة على أقاليم الجهة من ناحية وعلى باقي جهات المملكة من ناحية أخرى. ولقد ساهمت الهجرة الدولية ب 6,1% رغم أهميتها الكبرى في كل الكيانات الإدارية للجهة الشرقية.

إن هذه النتائج منضافة إلى النمو الطبيعي تفسر النمو العام المسجل على صعيد عمالة وجدة - أنجاد طيلة فترة ما بين الإحصائين 1994 و 2004 أي 1,3% في حين يتموقع في :
• 1,1%- بجرادة حيث الهجرة الخالصة تظل الأكثر أهمية ببلوغها 19,1% من مجموع ساكنتها (6,4% في الداخل و 5,7% في خارج الجهة و 7,0% إلى خارج الوطن).
• متبوعة بإقليم فجيح حيث الهجرة الخالصة تقدر ب 10,7% (6,5% في الداخل و 1,4% في خارج الجهة و 2,8% إلى خارج الوطن).

أما بالنسبة للمعدل المحسوب على أساس المجموع العام لساكنة كل كيان من كيانات التقطيع الإداري للجهة، فإن أقاليم بركان والناظور وتاوريرت تحتل المرتبة الأولى من حيث الاجتذاب بالنسبة للساكنة المنحدرة من الجهات الأخرى للمملكة وينفس الدرجة تبقى هي الأكثر أهمية من حيث تدفقات الهجرة باتجاه الدول الحاضنة للهجرة، حيث أن معدلاتها تبلغ 8,0% و 7,5% و 13,2% على التوالي.

2- حسبت على أساس نسبة الأعداد الصافية للمهاجرين والمغتربين على متوسط الساكنة في الفترة ذاتها.

الباب الثاني : تمظهرات المهاجرين

سنستغل حول هذا الموضوع على مرحلتين : سنخصص الأولى إلى دراسة الخصائص الديمغرافية والسوسيواقتصادية لسكان المهاجرة داخل الوطن أي المهاجرون من الجهة الشرقية باتجاه الجهات الأخرى والهجرة المعاكسة من الجهات الأخرى باتجاه الجهة التي نتناولها بالدراسة. أما في المرحلة الثانية فسنعالج التمثيل الذي عليه المهاجرون إلى خارج الوطن بالرجوع إلى بعض المعطيات المتوفرة حول هذه الحركة.

1.2 المهاجرون الداخليون

يقدم الجدول رقم 6 الموالي جوهر المؤشرات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية المتعلقة بالمهاجرين في الجهة وبالسكان التي لم يسبق لها أن هاجرت وكذا بالمهاجرين من الجهة باتجاه جهات المملكة الأخرى. وحتى تتمكن من الإحاطة وتقييم تأثير هذه الحركات على مستوى المؤشرات المتبلورة حول مجموع حركات الهجرة بغض النظر عن مدة الإقامة.

جدول 6: المؤشرات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية لسكان الجهة الشرقية حسب الفئات (المهاجرين - المغتربين - غير المهاجرين)

المؤشرات	المهاجرون	غير المهاجرين	المجموع	المغتربون
الجنس				
- ذكور	53,2	47,8	48,6	49,7
- إناث	46,8	52,2	51,4	50,3
- المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0
الفئة العمرية				
- 14 - 00	10,7	32,9	29,4	13,2
- 15 - 59	82,6	57,6	61,4	74,2
- 60 فما فوق	6,7	9,5	9,2	12,6
- المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0
الحالة العائلية				
- عزوية	56,7	39,7	43,0	29,2
- حالات أخرى	43,3	60,3	57,0	70,8
- المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0
نسبة الأمية				
- ذكور	28,4	31,6	30,9	21,3
- إناث	48,6	55,0	54,0	43,5
- المجموع	37,8	44,0	42,9	32,5

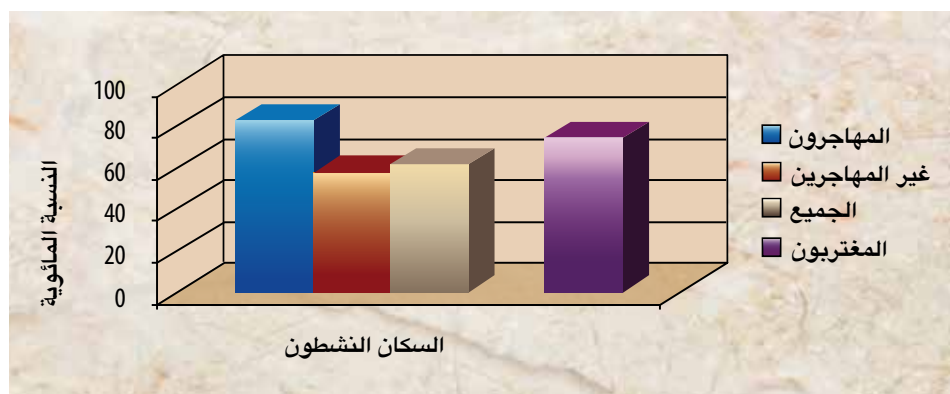
المستوى التعليمي				
36,7	44,8	45,8	40,2	- لا شيء، أولي
59,8	77,8	78,4	74,6	- أساسي
22,1	14,1	14,0	15,1	- ثانوي
18,1	8,2	7,6	10,4	- عالي
أعلى شهادة محصل عليها				
52,9	65,9	67,1	60,5	- بدون شهادة
65,1	81,2	82,0	78,4	- أساسي
13,8	9,7	9,8	9,4	- ثانوي
16,4	7,4	6,7	9,9	- جامعي
4,7	1,8	1,5	2,3	- تقني، تكوين مهني
معدل النشاط				
66,5	54,7	49,9	78,6	- الذكور
18,9	13,9	9,0	44,1	- الإناث
42,5	33,7	28,5	62,4	- المجموع
قطاعات النشاط				
11,4	28,3	29,7	22,5	- أولي
22,1	23,7	22,4	29,4	- ثانوي
66,5	48,0	47,9	48,1	- ثالثي
100,0	100,0	100,0	100,0	- المجموع
المهنة الأساسية				
41,9	17,4	16,1	22,9	- تراتبية، مهنة حرة، إطار
12,3	12,6	13,5	9,2	- تاجر، مصرفي
3,1	8,5	9,7	3,3	- مستغل فلاح
42,7	61,5	60,7	64,6	- صانع تقليدي، عامل، مياوم
100,0	100,0	100,0	100,0	- المجموع
الوضعية داخل المهنة				
4,1	2,1	2,1	1,9	- مشغل
23,3	33,1	35,2	24,7	- مستقل
69,9	53,7	51,8	61,9	- أجير
2,7	11,1	10,9	11,4	- غير ذلك
100,0	100,0	100,0	99,9	- المجموع

1.1.2 الخصائص الديمغرافية

يكاد يتساوى عدد الرجال المغتربين مع عدد النساء المغتربات في حين نلاحظ أن عدد المهاجرين يبلغ من الرجال 53,2% مقابل 46,8% من النساء وهذه نتيجة تظهر بأن الذين يغادرون بالجهة هم في أغلبيتهم أزواج. كما تبين أن

نسبة غير المتزوجين المغتربين يمثلون 70,8% في حين أن المهاجرين غير المتزوجين تستقر نسبتهم في 43,3%. في حين نجد الساكنة التي لم يسبق لها أن هاجرت تمثل نسبة وسيطة أي 60,3%. كما يجب أن نسجل لمجموع المهاجرين أن هناك نسبة هامة منهم في سن النشاط المنتج فهي تبلغ 82,3% عند المهاجرين و74,2% عند المغتربين مقابل 57,6% عند الذين لم يسبق لهم أن غادروا إلى خارج الجهة. وفي هذه الأخيرة نجد الذين يبلغون سنين عاما فما فوق يمثلون نسبة لا بأس بها (9,5%) كما هو الشأن بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن 15 عاما ويمثلون قدرا يصل إلى 32,9% خلاف ما ينشر من نسب عن الساكنة المهاجرة التي تظل ضعيفة إلى حد ما. مما يقدم الدليل على أن الهجرات الصافية في الجهة تتألف قبل كل شيء من الساكنة النشيطة.

رسم 3: نسب الساكنة النشيطة حسب الفئات



وباستطاعتنا أن نتصور أن المهاجرين بالجهة قد ساهموا في الزيادة من وزن الساكنة النشيطة بما أن هذا الثقل تجاوز 57,6% لدى الذين لم يسبق لهم أن هاجروا و61,4% على مستوى ساكنة الجهة عموما بتزامن مع نقصان في نسبة الارتباط، وهي العلاقة بين نسبة الساكنة التي في سن عدم العطاء (ما بين 00 إلى 14 عاما وما فوق 60 عاما) ونسبة الساكنة التي في سن النشاط (ما بين 15 سنة و59 سنة).

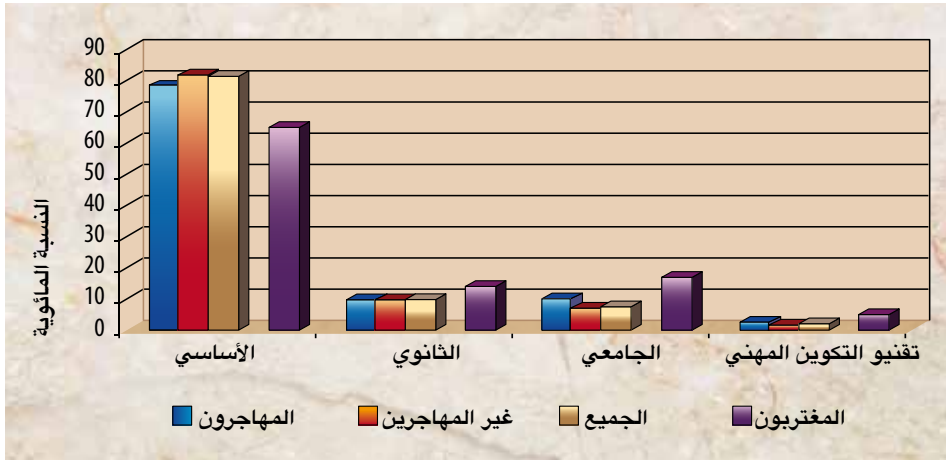
2.1.2 الخاصية التعليمية

إن المؤهلات التعليمية للساكنة المهاجرة للجهة تعتبر لا بأس بها بصفة عامة بالمقارنة مع الساكنة التي لم يسبق لها أن هاجرت. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن مغتربي الجهة يمتلكون مؤهلات أكثر أهمية فهم ليسوا أميين ويتميزون بمستواهم الدراسي الذي يعتبر مرتفعا نسبيا. كما أنهم أكثر تسلحا من حيث الشواهد، حينما نرجع إلى شواهد المدارس الكبرى والجامعات ومعاهد التكوين المهني.

والواقع أن نسبة الأمية التي تبلغ 32,5% عند المغتربين الذين تصل أعمارهم عشر سنوات فما فوق ترتفع إلى حدود 37,7% عند المهاجرين في الجهة. وهو مستوى يصير أدنى من ذلك الذي يسجل لدى القارين غير المهاجرين ألا وهو 44,0%.

أما فيما يخص المستوى التعليمي بالنسبة لكافة المهاجرين الذين ولجوا مؤسسة تعليمية فتبلغ نسبة المغتربين الذين أتموا دراستهم حتى المستوى الثانوي 22,1% و 18,1% منهم فولجوا التعليم العالي. ونجد هذه النسب متدنية عند الذين ولدوا بالجهة والذين لم يهاجروا قط: 14,0% و 7,6% على التوالي.

رسم 4: نسبة حاملي الشواهد حسب المستوى والفئة



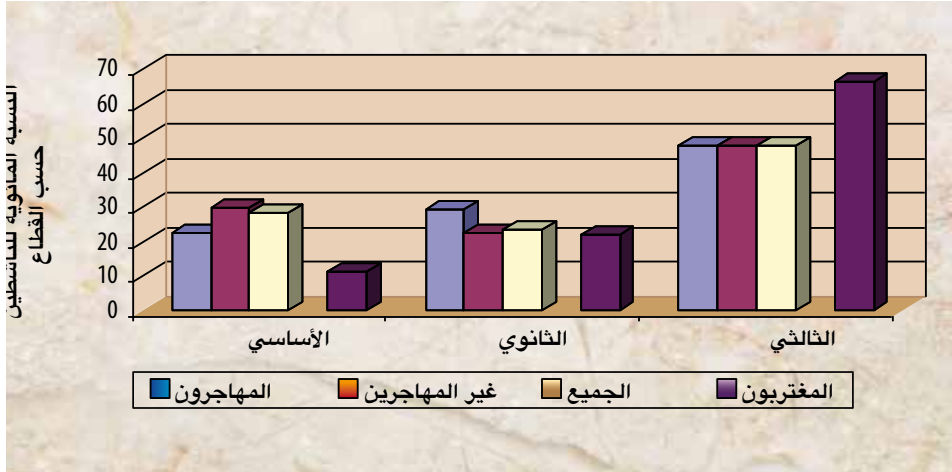
13,8% من المغتربين حاصلون على شهادة من المستوى الثانوي، كما توجد أن نسبة 16,4% يمتلكون دبلوم إتمام الدراسة الجامعية و4,7% حاصلون على شهادة التخرج من معاهد التكوين التقني المتوسط أو من مؤسسات التكوين المهني. معلوم أن هذه النسب أضعف لدى المهاجرين. غير أن هؤلاء سمحوا للنسب التي أظهرها المقيمون غير المهاجرين بأن تكون مرتفعة بشكل دال وذلك على الشاكلة التي يمكن أن نقف عندها حين نقارن بين نسب حاملي الشهادات في هذه الفئة من الأشخاص وبين النسب التي نقف عندها في مجموع الجهة الشرقية.

3.1.2 سمات الأنشطة

ينظر إلى معدل النشاط باعتباره المؤشر الذي يُستعمل عند أخذ مقياس النشاط. ويتعلق الأمر بنسبة السكان النشيطين المؤلفة من المُشغّلين والذين هم في حالة عطالة على نسبة الساكنة الأصلية أي 42,5% عند المغتربين مقابل 62,4% عند المهاجرين. وتؤكد هذه الأرقام أن المغتربين في الجهة الشرقية هم في غالبيتهم العظمى نتاج نواة الزواج ونتاج الأسر بآتمها في حين أن المهاجرين هم أساسا نتاج الأفراد الباحثين عن الشغل. علاوة على أن نسب النشاط المحسوبة بالنسبة لكل جنس على حدة تظهر تواجد مساهمة كبيرة للنساء في النشاط الاقتصادي ضمن المهاجرات كما الشأن ضمن المغتربات أي 44,1% من النساء المعلن عنهن بصفتهم نشيطات في الفئة الأولى مقابل 18,9% في الفئة الثانية.

هذا، وإن كان معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للمهاجرين في الجهة مرتفعا إلى حد ما ، فإننا نلاحظ أيضا أن 47,5% من المهاجرين النشطين أعلنوا عطالتهم عن العمل كما أن المعدل نفسه المعلن عند غير المهاجرين وعند المغتربين في الجهة يرتفع إلى ما لا يفوق 17% تبعا للمنهجية المتبعة في عملية إحصاء سنة 2004 أي 16,7% بالنسبة للآوائل و16,6% بالنسبة للآواخر.

رسم 5: النسبة المئوية للناشطين حسب القطاع و حسب الفئة



القطاع الثالثي هو الخزان الرئيسي لمناصب الشغل بالنسبة للمهاجرين النشطين العاملين أو العاطلين الذين سبق لهم أن اشتغلوا، وهو يشغل 66,5% من المغتربين و 48,1% من المهاجرين. وبعبارة أوضح إن المغتربين بالجهة ينجذبون بشكل كبير نحو القطاعات التجارية والنقل والتواصل والخدمات والإدارة والتربية الوطنية والصحة أقل مما ينجذبون نحو القطاع الأولي (11,4%) أو القطاع الثانوي (22,1%).

ومن بين هؤلاء، 41,9% يعملون في المهن الحرة ووظائف الأطر العليا والمتوسطة و 12,3% يشتغلون بصفقتهم تجارا أو وسطاء مصرفيين. أما المهن الصغيرة فلا يهتم بها سوى 42,7% من المغتربين. ونجد خلاف ذلك 22,9% فقط من المهاجرين يمارسون مهنا حرة أو وظائف الأطر العليا أو المتوسطة و 9,2% يتعاطون للتجارة أو الوساطة المالية. في حين أن المهن الصغرى يمارسها 64,6% من المهاجرين.

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي المهنة، فإن 69,9% من المغتربين هم أجراء بما في ذلك 41,8% يعملون في القطاع العمومي، و 58,2% في القطاع الخاص. مع العلم أن 29,2% فقط من هذه الفئة من السكان يشغلون مناصب في الوظيفة العمومية و 70,8% يمارسون في القطاع الخاص بصفقتهم مُشغّلين (4,1%) ومستقلين (23,3%) وأجراء (40,7%) أو مساعد عائلي أو متدرج في مهنة (2,7%).

وتبلغ نسبة الأجراء بين المهاجرين 61,9%، و 16,7% فقط من بين هؤلاء تشغل مناصب في الوظيفة العمومية. أما الآخرون فيعملون في القطاع الخاص.

2.2 المهاجرون إلى خارج الوطن (الدوليون)

إن دراسة التمثيل الديمغرافي والسوسيو اقتصادي للسكان المهاجرة القادمة من الجهة الشرقية أو التي تقصدها يسمح بتسليط الضوء على العينة التي تؤثر فيها ظاهرة الهجرة من ضمن باقي السكان بصفة عامة. فالأشخاص المهاجرون غالبا من الذكور وفي سن العطاء. ويكونون مسلحين بشكل أفضل على المستوى التربوي والتعليمي والشهادة المحصل عليها. وهذه كلها أوراق رابحة يمتلكها المهاجرون وتتيح لهم فرص البروز والتفتق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في موطن الاستقبال.

فإذا كانت الجهة قد ربحت على المستوى الكمي بالمقارنة مع باقي جهات المملكة، فمن الواضح أنها قد خسرت على مستوى الجودة بما أنه غالباً ما يتراءى أن المغتربين أكثر تسليحاً معرفياً من المهاجرين كما سبق أن أوضحنا. وهذه ملحوظة قد تمكن من تعضيد مبدأ عدم تكافؤ التنمية بين الجهات. وإن هذا التفاوت هو أصل التناقض الحاصل بين سمات المهاجرين الذين تجتذبهم الجهة وبين أولئك الذين تتخلى عنهم لصالح الجهات الأخرى. فإن كانت هذه الملحوظة جائزة بالنسبة لداخل الوطن فهل هي كذلك بالنسبة للمغتربين في دول المهجر والذين يقدر تعدادهم بحوالي 14 000 مهاجر في السنة ما بين 1994 و 2004 ؟

في الواقع، لا توجد معلومات كافية حول الديموغرافيا والمعلومات السوسيو اقتصادية حول المهاجرين باتجاه الخارج، لأنه في غالب الأحيان يكون مصدرها الدول المستقبلية التي تقوم بنشر بعض المعطيات حول المهاجرين الذين يقطنون في حظيرتها في مناسبات القيام بإحصاءات أو إجراء أبحاث أو استثمار إحصائيات أنجزت من قبل الإدارة العمومية (كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعطيات تنشر حسب كل كيان إداري على حدة من كيانات الدولة الأصلية). وبالرغم من هذا الشح في المعلومات، فإنه من الممكن الوقوف مع ذلك على بعض خصوصيات هذه الساكنة وذلك استناداً إلى ما هو متوفر من هذه المعلومات، وبالرجوع إلى المعطيات القليلة التي يُتوفر عليها ديموغرافيا واقتصادياً.

1.2.2 على المستوى الديموغرافي

إن المهاجرين نحو الخارج يشكلون ما يناهز 75% من المهاجرين من صنف الذكور و9 مهاجرين على 10 هم في سن النشاط وهي معطيات تفوق ما كان من الممكن توقعه. أما العمر المتوسط لهؤلاء المهاجرين فيزيد قليلاً عن 28 سنة وبذلك فهي فئة شابة. وبالرجوع إلى الوضعية العائلية، فإن 57% منهم غير متزوجين و43% متزوجون أو مطلوقين. إنه تمظهر يشبه إلى حد ما حالة المهاجرين الداخليين في الجهة لكنه يبتعد كثيراً عن حالة المغتربين .

2.2.2 على مستوى النشاط

44% من بين المهاجرين في سن النشاط كانوا يشتغلون في مهنة ما قبل مغادرتهم التراب الوطني، الأمر الذي قد يعني عدم رضاهم عن الوظيفة التي كانوا يمارسونها قبل الهجرة، و23% منهم كانوا عاطلين، و33% يكونون غير عاملين.

وأخذاً بهذه المؤشرات، فإن معدل النشاط من بين الساكنة المهاجرة إلى الخارج يصل 67% ونسبة البطالة تقارب 34% وهو ما يعادل بقليل النسبة المسجلة على المستوى الساكنة المهاجرة داخل الجهة لكنه يمثل عملياً ضعف ما يقدر بالنسبة للساكنة المغتربة.

وقد ارتفع عمر الذين يشتغلون والعاطلين والذين هم في سن العطاء أثناء الهجرة إلى 32 سنة و27 سنة و23 سنة على التوالي.

الباب الثالث : القوة النشيطة الجهوية

حتى تتمكن من قياس النشاط بالجهة سنقوم عن طريق التناوب بدراسة مظهرات الساكنة النشيطة المشتغلة والعاطلة والفئة غير النشيطة، ولكن قبل هذا وذاك وحتى نتجنب كل تأويل خاطئ للنتائج المقدمة هنا. فإنه من اللائق البدء بتقديم تذكير بالآراء الأساسية المتبناة.

وإن دراسة الوضعية لكل شخص على ضوء النشاط الاقتصادي يسمح بالتمييز بين الساكنة النشيطة وتلك التي يطلق عليها « في سكون ».

وتضم الساكنة النشيطة :

- الساكنة النشيطة التي تشغل مناصبا (مجموع الأشخاص الذين يبلغ سنهم 7 سنوات فما فوق ويشغلون) ؛
- الساكنة النشيطة في عطالة والتي تضم جميع الأشخاص الذين هم في سن 15 عاما فما فوق والذين لا عمل لهم وفي حالة بحث عنه بما في ذلك المعطلون الذين سبق لهم أن عملوا والذين ينتظرون وظيفة لأول مرة.
- فالسكنة التي في سكون تتضمن كل شخص لا يمارس عملا وكذا الذين ليسوا في حالة بحث عن الشغل وتحديدا أمهات البيوت والطلبة والمتقاعدون والذين لهم إيراد والمرضى والمعوزون.
- علاوة على وجود معلومات محددة تهم كل شخص نشيط يشغل مناصبا أو معطل سبق و اشتغل، كما تهم نوعية نشاطه ومهنته الرئيسية ووضعيته داخل وظيفته.

1.3 المساهمة في النشاط الاقتصادي

يرتفع عدد الساكنة النشيطة التي تتكون من الذين يشغلون مناصبا والمعتلين في الجهة الشرقية إلى 643 000 فرد منهم 61,5% قاطنة بالمدار الحضري. أما الساكنة غير النشيطة فيبلغ تعدادها 1 264 000 من السكان ويحدد هذا العدد نسبة الرابط الاقتصادي فيما يقرب 20 في سكون على 10 نشيطين في مقابل 18 غير نشيطين على 10 نشيطين وذلك على الصعيد الوطني. ويسمح هذا المؤشر، مقارنة مع معدل الرابط الديموغرافي المستخرج من نسبة الضغط السكاني لمن هم في سن حالة السكون على الذين هم في سن العطاء وهي نسبة تمثل 6,3%. إذ يسمح هذا المؤشر بالتأكيد على أن الجهة بعيدة عن أن تستفيد من مؤهلها الديموغرافي أي الذين هم في سن العطاء وذلك بسبب الضعف الكبير لمساهمة نساء الجهة في النشاط الاقتصادي على وجه الدقة.

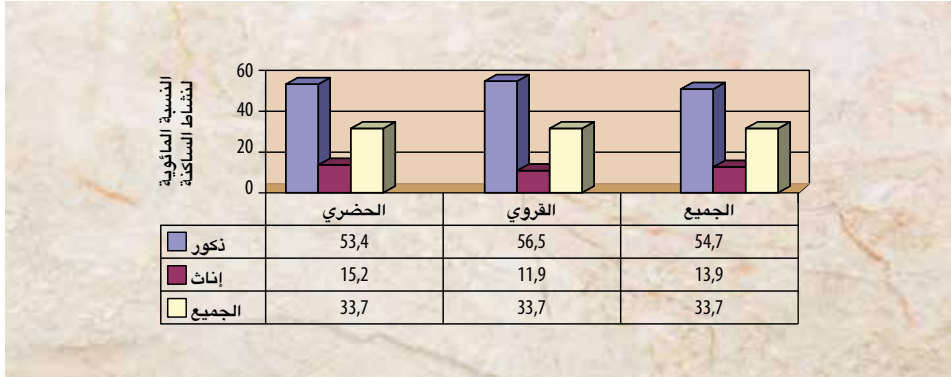
جدول 7 : ساكنة الجهة حسب نوعية النشاط والوسط السكني سنة 2004 (بالآلاف من السكان)

نوعية النشاط	الحضري			القروي			المجموع		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
نشط	303	92	395	203	45	248	507	136	643
غير نشيط	264	513	777	156	332	488	420	844	1 264
المجموع	567	605	1 172	359	377	736	927	980	1 907

وفعلا وكما يستشف من دراسة الساكنة النشيطة للجهة الشرقية حسب الجنس، فإن هيمنة الذكور أمر مؤكد مهما يكن الوسط السكني، إذ أن قرابة 8 نشيطين على 10 هم رجال أي 76,7% في الوسط الحضري و81,9% في الوسط القروي.

وانطلاقا من أعداد السكان النشيطين، فإن نسبة النشاط التي تعبر عن وزن هذه الساكنة مقسم على مجموع سكان الجهة الشرقية يعطي نسبة ترتفع إلى 33,7% أي ما يعادل عمليا المعدل المسجل حسب الوسط السكاني. لكن بحكم أسبقية التشغيل الذكوري، فإن هذا المعدل يمر من 53,4% إلى 15,2% عند الرجال وعند النساء على التوالي في الوسط الحضري، ومن 56,5% إلى 11,9% في الوسط القروي.

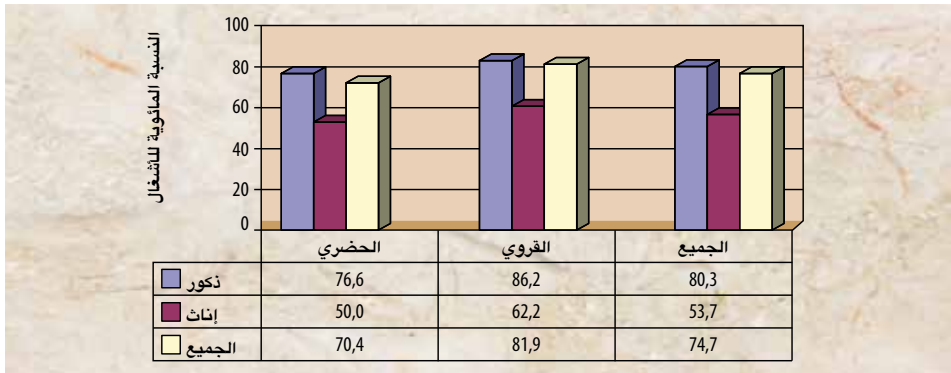
رسم 6: معدل نشاط سكان الجهة حسب الجنس وحسب الوسط السكاني



2.3 تظهري الساكنة النشيطة العاملة

يبلغ تعداد الساكنة النشيطة التي تشغل عملا في الجهة ما يقارب 480 000 شخص، منها 85% من جنس الرجال و 94% من الفئة العمرية ما بين 15 و 59 عاما. أما الذين هم في سن يقل عن 15 سنة والنشيطين الذين لا زالوا يشغلون منصبا وسنهم بلغ 60 سنة أو يزيد فإنهم يمثلون 1,1% و 5,4% على التوالي.

رسم 7: معدل شغل منصب من طرف نشيطين بالجهة حسب الجنس والوسط السكاني

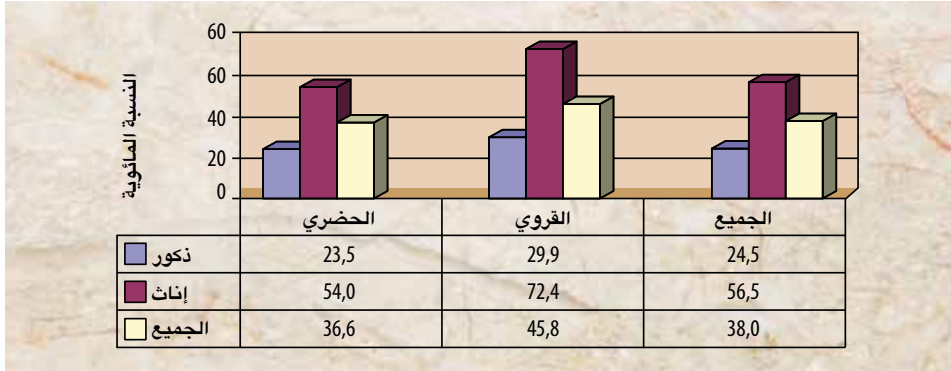


يبلغ معدل شغل منصب مستخرج من قسمة عدد النشيطين الذين يشغلون منصبا على العدد الإجمالي للنشيطين 74,7% على صعيد الجهة بـ 70,4% في الوسط الحضري و 81,9% في الوسط القروي. ويسمح الرسم رقم 7 أعلاه بدراسة التغيير الحاصل حسب الجنس.

1.2.3 محاربة الأمية ومستوى التعليم

تصل نسبة الأمية بين السكان النشطين الذين يشغلون منصبا بالجهة 38,0% بـ 36,6% بالوسط الحضري و45,8% بالعالم القروي.

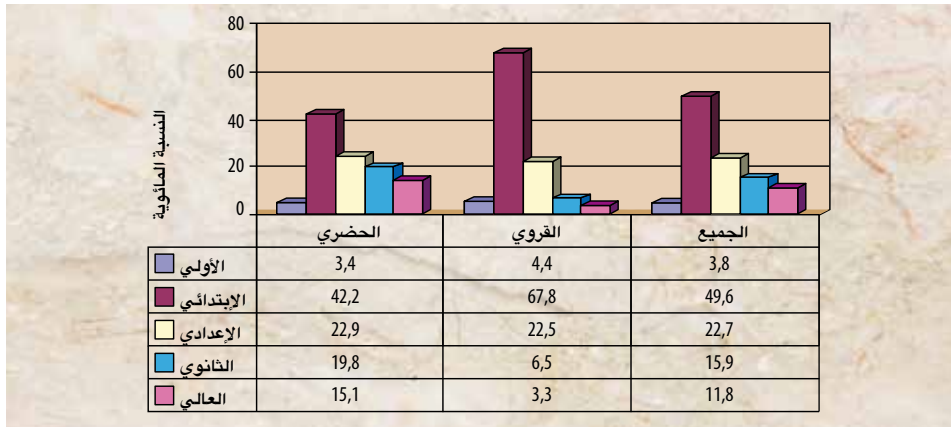
رسم 8: معدل الأمية بين النشطين الشاغلين منصبا حسب الجنس والوسط السكني



وحسب الجنس، فإن هذه النسبة تختلف من 24,5% لدى الرجال إلى 56,5% عند النساء، وهو فارق واضح نجده أيضا في الوسطين الحضري والقروي، إذ نجد في الوسطين السكنيين معا نسبة الأمية لدى الصنف الثاني مرتفعة إلى الضعف عن ما هو لدى الصنف الأول.

وإجمالا فإن مستويات الأمية المرتفعة والتي تدمج إلى المستويات التعليمية المتواضعة إلى حد ما عند الأشخاص النشطين العاملين بالجهة والذين سبق لهم ان ذهبوا إلى مؤسسة تعليمية، تشهد على هشاشة هذه العينة من الساكنة وعلى المستوى التقيفي الذي تملكه. وبالفعل وكما يستنتج من دراسة توزيع الفئة النشطة العاملة التي سبق أن ذهبت إلى مؤسسة تعليمية أن أكثر من نصف الساكنة يكاد لا تتجاوز مستواها التعليمي الابتدائي 45,6% في الوسط الحضري و72,2% في العالم القروي.

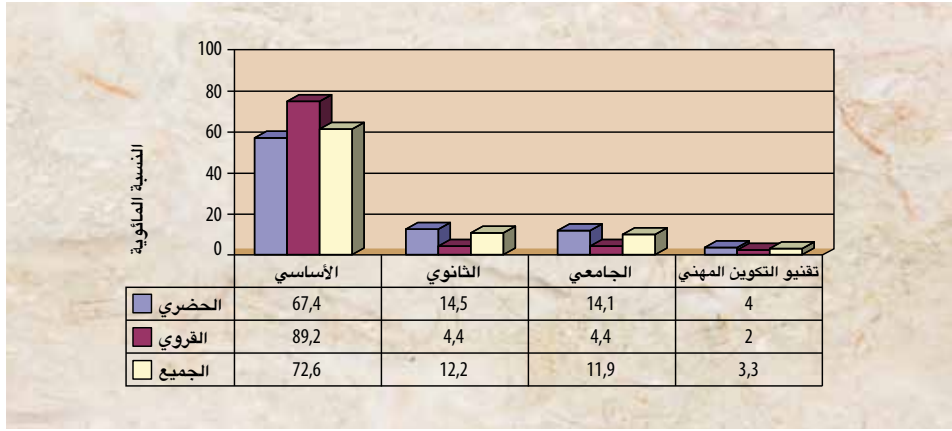
رسم 9: المستوى التعليمي للنشطين العاملين حسب الوسط السكني



لا تتجاوز نسبة النشطين العاملين الذين وصلوا مستوى الثانوي والعالي في دراستهم في الوسط الحضري كما هو الشأن في العالم القروي 15,9% و 11,8% حسب الترتيب. أما الذين بلغوا مستوى الإعدادي فيقارب 23% من النشطين الذين يشغلون منصبا كيفما كان الوسط السكاني.

أما على مستوى الشهادات، فإن ثلثين في المائة من هذه الفئة ليس لديهم أي مستوى تأهيلي إذ إن 62,8% من بينهم غير حاصلين على أية شهادة دراسية (50,6% في المجال الحضري و 79,7% في الوسط القروي). ومن بين 37,2% الباقية نجد 72,6%. لا يتعدى مستواهم شهادة دروس الأقسام الأساسية و 12,2% حاصلون على شهادة الدراسة الثانوية. ويسمح الرسم 10 أسفله بدراسة هذه المؤشرات حسب الوسط السكاني.

رسم 10 : الساكنة النشطة الشاغلة لمنصب حسب أعلا دبلوم محصل عليه



لاتظهر الدبلومات الجامعية وشهادات مؤسسات التكوين المهني والتقني إلا بنسبة 11,9% و 3,3% بالتوالي .

2.2.3 المهن وشعب النشاط

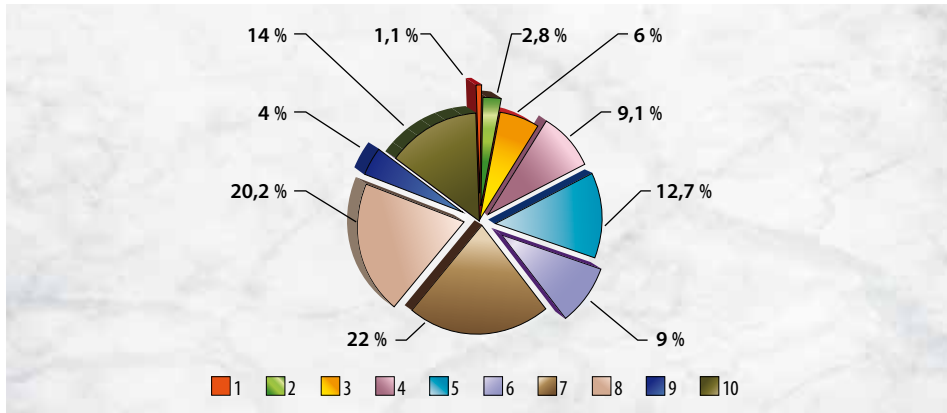
يتراءى من الجدول رقم 8 أسفله أن المهن الفلاحية هي المسيطرة، إذ إن 29,2% من الفئة النشطة العاملة بالجهة تمارس في هذا القطاع. وإن هذه النسبة المئوية قليلة نسبيا في الوسط الحضري وتصل في المجال القروي إلى 70%.

جدول 8: الساكنة النشطة الشاغلة للمجموعات الكبيرة المهنية والوسط السكني

المجموع	القروي	الحضري	المجموعات الكبيرة المهنية
1,2	0,3	1,8	0. الهيئة التشريعية، المسؤولون التراتبيين في الوظيفة العمومية، المديرين وأطر الإدارة والمقاولات
1,8	0,2	2,9	1. الأطر العليا وأصحاب المهن الحرة
6,0	1,1	9,5	2. الأطر المتوسطة
9,1	3,6	13,1	3. المستخدمون
12,7	7,4	16,7	4. التجار والوسطاء التجاريين والماليين
9,0	19,1	1,6	5. المشتغلون الفلاحيون، الصيادون، الغابويين والقناصة وما شابههم
22,0	13,7	28,1	6. الصناع والعمال المؤهلون في الصناعة التقليدية (دون العمال الفلاحين)
20,2	41,9	4,3	7. العمال والمياومون الفلاحيون وعمال الصيد (بما في ذلك العمال المؤهلون)
4,0	3,1	4,8	8. مسيرو الآلات وعمال التركيب والتجميع
14,0	9,6	17,2	9. مياومون غير فلاحيين، الحرفيون اليدويين والحرف الصغرى
1,2	0,3	1,8	10. عناصر لا يمكن تصنيفها حسب المهنة
100,0	100,0	100,0	المجموع

ومن ناحية أخرى فإن 22% من النشطين الذين شملتهم الدراسة يعتبرون صناع تقليديين أو فلاحين مؤهلين في مهن تقليدية و14% مياومين غير فلاحيين و4% سائقين لآليات وعمال التجميع.

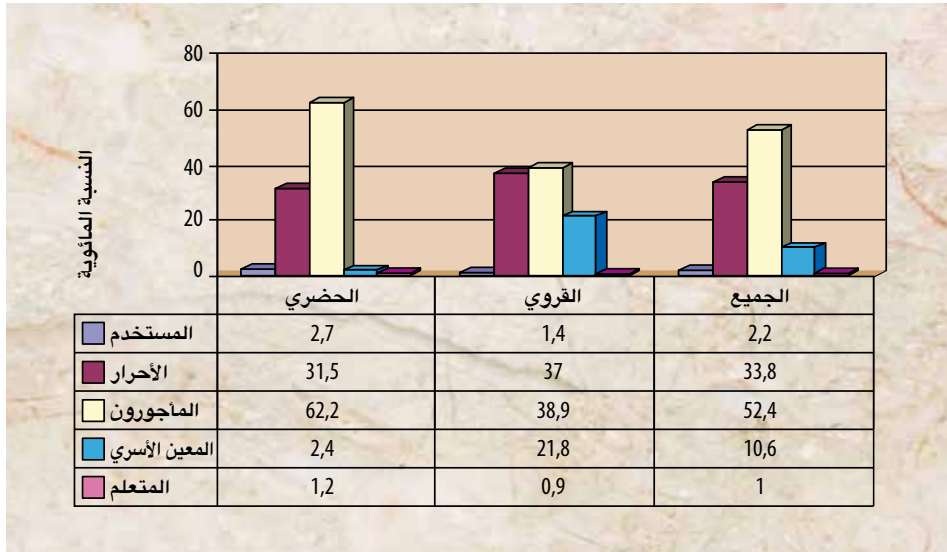
رسم 11: الساكنة النشطة العاملة بالجهة الشرقية حسب المجموعات المهنية الكبرى



ويمثل التجار والوسطاء التجاريين والماليين 12,7% (16,7% وفي الوسط الحضري و 7,4% في الوسط القروي). أما فيما يتعلق بالمسؤولين التراتبيين في الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص والأطر العليا والأطر المتوسطة والمستخدمين، فيمثلون 18,1% بالجهة (27,3% بالوسط الحضري مقابل 5,2% بالعالم القروي).

أما فيما يخص الوضعية داخل المهن فإن دراسة المعطيات في الرسم 12 تكشف عن أن وضع الأجراء من بين النشطين العاملين في الجهة يهيمن بـ 52,4% متبوعا بالنشطين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مستقلين (33,8%) أما مساعدا البيوت والمتعلمون فيمثلون 11,6% وأخيرا المستخدمون (2,2%).

رسم 12 : الساكنة النشيطة التي تشغل منصبا بالجهة حسب الوضعية داخل الوظيفة



تتغير بطبيعة الحال البنية من وسط سكني إلى آخر وذلك بشكل كبير. فبنية الأجراء أكثر حضورا في الوسط الحضري حيث نجد 68,8% من النشطين أجراء منه في العالم القروي حيث تبلغ النسبة 38,9% على أقل تقدير وهي نسبة مائوية ضعيفة إلى درجة أنه لا يجب أن نشرح على ضوء وضعية هيمنة بنية معاوني الأسر التي على الأرجح قروية والتي قد تحتل مكان الأجراء. وبالفعل فإن 21,8% من النشطين المشتغلين في هذا الوسط هم مساعدا الأسر في مقابل 2,4% في الوسط الحضري فقط.

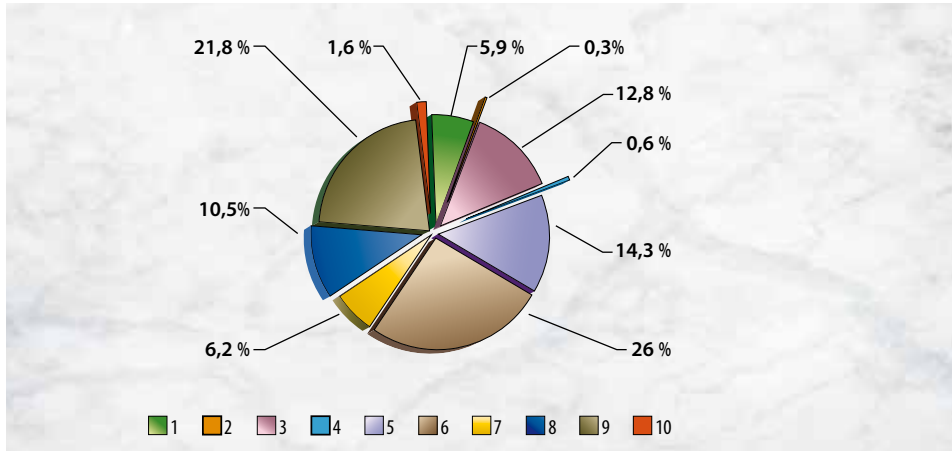
إضافة إلى أن خصوصية النشاط في العالم القروي تجعل بنية المستقلين هي المسيطرة بنسبة 37,0% من النشطين مقابل 31,5% في الوسط الحضري. ونسجل بهذا الصدد أن المستقلين هم الذين يشتغلون مساعدا الأسر وأن هذه الحالة نادرة بالوسط الحضري. أما فيما يخص بنيات المشغلين والمتعلمين فتتواجد بالأحرى في الوسط الحضري أكثر منه في العالم القروي. فهناك 2,7% مقابل 1,4% بالنسبة للبنية الأولى و1,2% مقابل 0,9% بالنسبة للبنية الثانية. وأما ما يتعلق بشعب الأنشطة، فإن الجدول رقم 9 أسفله يقدم التوزيع النسبي للنشطين الذين يشغلون منصبا. كما أنه يظهر أن شعب النشاط الاقتصادي « الفلاحة والغابة والصيد » هي أول شعبة تختزن المناصب بالجهة بنسبة 28,6% من النشطين. ثم تليها شعب « التجارة » و « الإدارة العمومية و التربية و الصحة و الأعمال الاجتماعية » ثم « البناء و الأشغال العمومية » التي تشغل 19% و 14,1% و 12,4% على التوالي. أما شعب الخدمات والنقل والتواصل و « الصناعة العصرية و الصناعة التقليدية » فتعبيء على التوالي 14,2% و 9,6% من ساكنة الجهة النشيطة التي تشغل منصبا.

جدول 9: الساكنة النشيطة العاملة حسب شعبة النشاط والوسط السكني

شعب النشاط الاقتصادي	الحضري	القروي	المجموع
1. الفلاحة وتربية الماشية والغابة والصيد البحري	5,9	59,7	28,6
2. المعادن	0,3	0,6	0,5
3. الصناعة العصرية والصناعة التقليدية	12,8	5,3	9,6
4. الماء والكهرباء والطاقة	0,6	0,1	0,4
5. البناء والأشغال العمومية	14,3	9,8	12,4
6. التجارة	26,0	9,5	19,0
7. النقل والتواصل	6,2	3,0	4,8
8. الخدمات	10,5	7,9	9,4
9. الإدارة العمومية والصحة والأعمال الاجتماعية	21,8	3,5	14,1
10. النشاط الممارس من خارج المغرب وغير المصرح به	1,6	0,6	1,2
المجموع	100,0	100,0	100,0

وهكذا فإذا كانت أغلبية الأنشطة بالوسط القروي تتمركز في المجال الفلاحي (ما ينقص شيئاً عن 6 نشطين على 10 نشطاء) فإن خمسة شعب للنشاط تزيد بكثير في الوسط الحضري ويتعلق الأمر على التوالي وحسب درجة الأهمية بفرع التجارة وفرع الإدارة العمومية وفرع التربية والصحة والأعمال الاجتماعية والبناء والأشغال العمومية والصناعة والصناعة التقليدية والخدمات.

رسم 13: الساكنة النشيطة المشغولة بالمجال الحضري حسب صنف النشاط



فإذا سمح هذا التوصيف بتسليط الضوء على المهن المهيمنة بالجهة وكذا شعب النشاط الأساسية التي تحتل مناصب، فإنه لا يسمح بإبراز التمايز السوسيو ثقافي لهذه الشريحة التي لها علاقة بالقطاع النشط الذي سنتطرق إليه في المقطع الثالث أسفله والذي سيتناول بالمعالجة المستوى التكويني المكتسب عن طريق الشهادة العليا المحصل عليها وشعبة النشاط.

لكل مستوى حسب أعلى شهادة محصل عليها التوزيع حسب القطاعات

3.2.3 التكوين وشعبة النشاط

جدول 10 : الساكنة النشيطة التي تشغل منصبا حسب شعبة النشاط وأعلى شهادة محصل عليها

المجموع	لا شيء	التكوين المهني	التقني	الجامعي	الثانوي	الأساسي	لكل قطاع، المستويات حسب أعلى دبلوم محصل عليه
100,0	84,6	0,1	0,0	0,3	0,4	14,6	الزراعة وتربية المواشي والغابة والصيد البحري
100,0	79,6	0,0	0,0	1,8	0,0	18,6	المعادن
100,0	59,9	1,0	0,2	1,2	1,6	36,1	الصناعة
100,0	24,7	2,2	3,2	5,9	11,3	52,7	الماء والكهرباء والطاقة
100,0	70,7	0,6	0,1	0,6	1,1	26,9	البناء والأشغال العمومية
100,0	59,4	0,5	0,1	2,3	2,8	34,8	التجارة
100,0	57,1	0,8	0,4	2,4	4,7	34,6	النقل والتواصل
100,0	61,9	1,2	0,2	4,7	3,2	28,9	الخدمات
100,0	23,4	0,7	4,1	21,4	20,3	30,1	الإدارة العمومية التربية - الصحة - الأنشطة الاجتماعية
100,0	42,0	1,3	1,8	9,8	11,4	33,8	النشاط الممارس خارج المغرب والغير مصرح به
100,0	62,9	0,6	0,7	4,4	4,5	26,9	المجموع

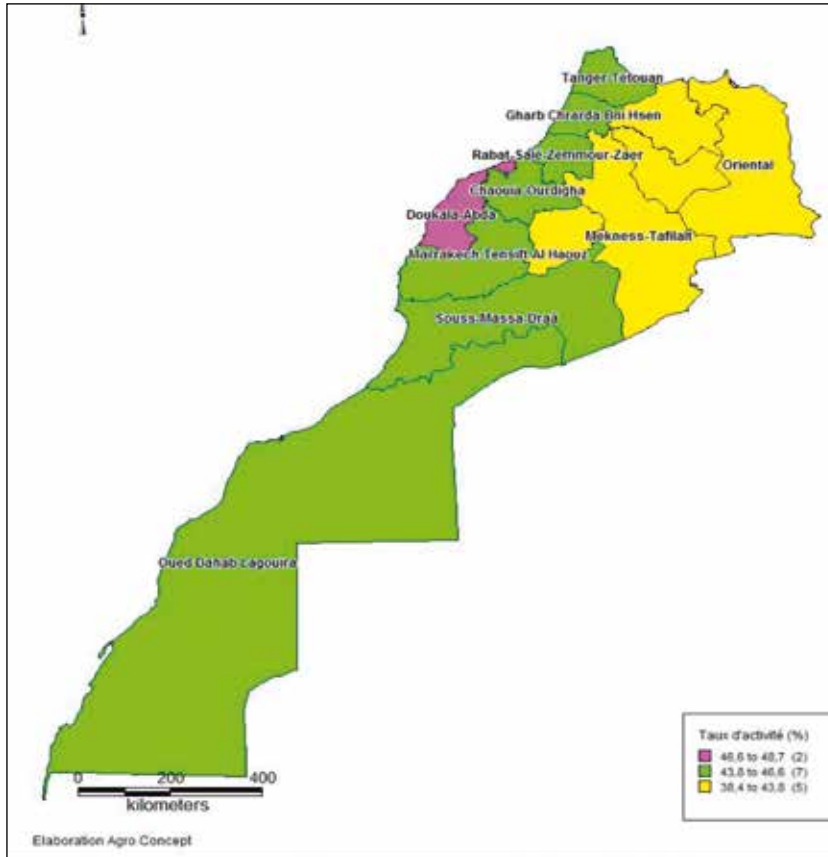
المجموع	لا شيء	التكوين المهني	التقني	الجامعي	الثانوي	الأساسي	لكل مستوى حسب أعلى شهادة محصل عليها التوزيع حسب القطاعات
28,6	38,5	4,4	1,7	1,8	2,3	15,5	الزراعة وتربية المواشي والغابة والصيد البحري
0,5	0,6	0,0	0,0	0,2	0,0	0,3	المعادن
9,6	9,2	16,7	2,9	2,6	3,4	12,9	الصناعة
0,4	0,2	1,5	1,7	0,5	1,0	0,8	الماء والكهرباء والطاقة
12,4	14,0	12,6	2,0	1,7	3,1	12,4	البناء والأشغال العمومية
19,0	18,0	17,8	3,8	9,9	12,0	24,6	التجارة
4,8	4,4	7,0	2,6	2,6	5,0	6,2	النقل والتواصل
9,4	9,3	20,0	2,0	9,9	6,7	10,1	الخدمات
14,1	5,2	17,4	80,3	68,1	63,5	15,7	الإدارة العمومية، التربية، الصحة والأنشطة الاجتماعية
1,2	0,8	2,6	2,9	2,5	2,9	1,4	النشاط الممارس خارج المغرب والغير مصرح به
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع

الباب الرابع : مقارنة المؤشرات فيما بين الجهات

1.4 خصوصيات الساكنة النشيطة بالجهة

يقدر تعداد مجمل ساكنة الجهة سنة 2006 بما يناهز 2 مليون شخص . منها مجموعة نشطة يرتفع عددها إلى ما يفوق 636 000 وهو ما يمثل نسبة نشاط تصل 45,0% مقابل 51,3% على الصعيد الوطني. وتضم الجهة سنة 2006 أكثر من 261 000 شخص نشيط بالعالم القروي أي ما يعادل نسبة نشاط تبلغ 50% مقابل 60,5% على الصعيد الوطني. ويصل هذا المعدل إلى 71,3% بالنسبة للرجال و16,3% للنساء. أما العاطلون فيقدر عددهم بـ 33 000 في الوسط القروي.

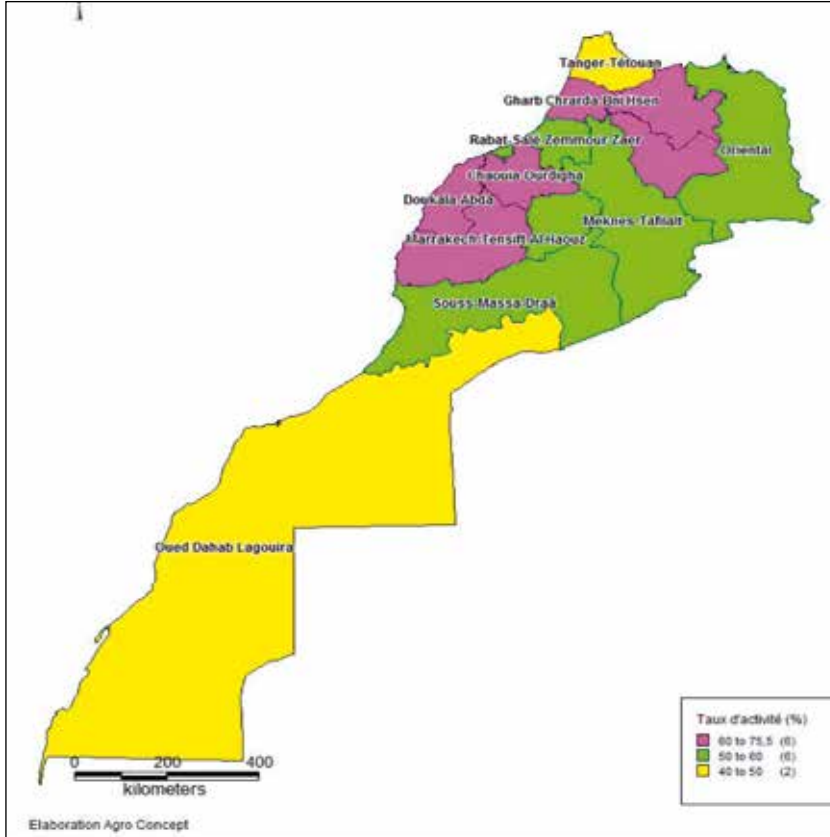
رسم 14 : معدل النشاط الحضري حسب الجهات (بحث قامت به مديرية الإحصاء سنة 2006)



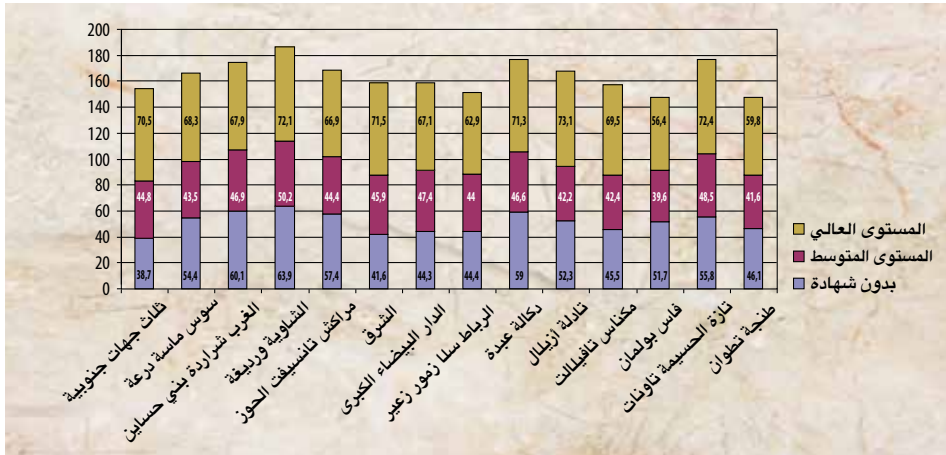
إن تعداد الساكنة النشيطة في الوسط الحضري يقدر سنة 2006 بـ 374 000 شخص أي بمعدل نشاط يستقر في 42,1% في مقابل 44,7% على الصعيد الوطني. إن نسبة 59,6% هاته تخص الرجال يقابلها 8,8% من النساء. هذا وإن العطالة تمس أكثر من 79 000 شخص يقطنون في الوسط الحضري بالجهة. وإن إحدى الخصائص الرئيسية للساكنة النشيطة هي أنها يغلب عليها طابع الفتوة. والواقع أن 56,6% من عمر الساكنة يتراوح ما بين 25 عاما و35 عاما من مجمل النشطين.

علاوة على أن هذه الساكنة تتميز أيضا بتدني مستواها التأهيلي (هذا التقييم ينبني انطلاقا من أعلى شهادة محصل عليها) وبتنوعها على مستوى التأهيل فيما بين الوسطين. وفي سنة 2006 لم تكن نسبة 66,5% من الساكنة النشيطة حاصلة على دبلوم. غير أن هذا المعدل يبلغ 46,0% في الوسط الحضري و 86,8% في الوسط القروي. وقد بلغت الفئات السكانية النشيطة الحضرية الحاصلة على مستوى تعليمي متوسط وعال 32,5% و 21,5% على التوالي. وعلى العكس من ذلك فإن هذه النسب تصل تواليا 11,6% و 1,6% بالمجال القروي.

رسم 15 : معدل النشاط بالوسط القروي حسب الجهات (بحث قامت به مديرية الإحصاء لسنة 2006)



رسم 16 :نسب النشاط للساكنة النشيطة حسب مستوى الدراسة

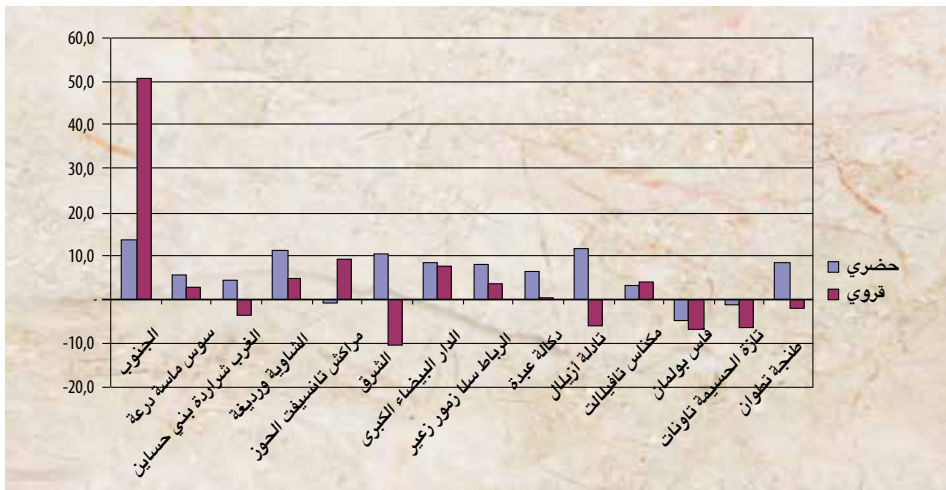


2.4 الساكنة النشيطة : التشغيل والبطالة

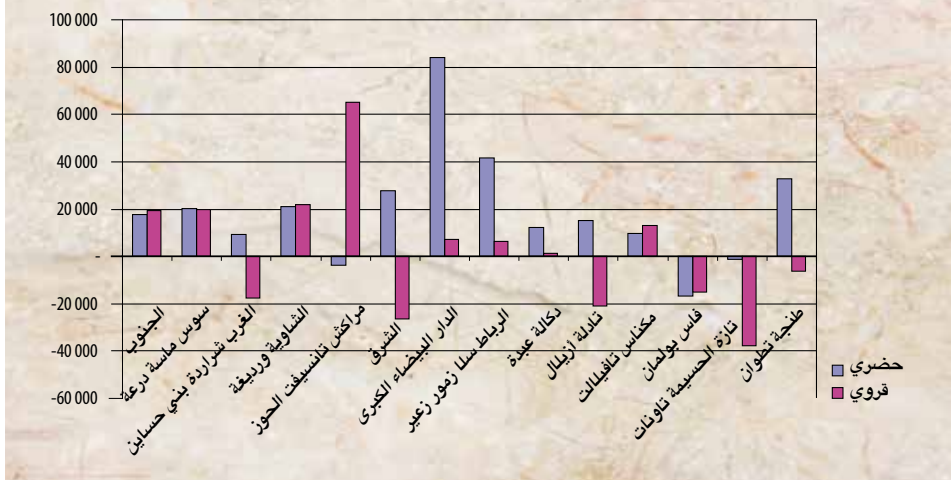
1.2.4 التشغيل بالجهة

في سنة 2006 كانت الجهة الشرقية ذات نشاط اقتصادي يتسم بالضعف مقارنة بالجهات الأخرى باستثناء الجهات الثلاث الجنوبية (نسبة التشغيل في حدود 35%). أما نسبة التشغيل في الجهة الشرقية فتستقر في 37% مقابل 46,3% على الصعيد الوطني. ونحن نلاحظ إضافة إلى ذلك أن هناك نقصا في إدماج النساء النشاطات في الاقتصاد الجهوي، حيث يبلغ معدل التشغيل عند النساء 11,5% في مقابل 24,6% بالنسبة لمجموع الوطن.

رسم 17 : خلق المناصب ما بين 2005 و2006 من أجل النشطين البالغين سن 15 عاما فما فوق حسب الجهات وعلى أسس مائوية (%)



رسم 18 : خلق المناصب ما بين 2005 و 2006 من أجل النشطين البالغين 15 عاما فما فوق حسب الجهات والقيمة المطلقة



يظهر الرسم رقم 19 أسفله المتعلق بتشغيل البالغين حسب شعب النشاط الاقتصادي أن التوظيف بالجهة يعتبر هاما جدا في قطاع الخدمات (أكثر من 250 000 شخص). كما أن الفلاحة تساهم في تشغيل ما يقارب 150 000 فرد. في حين أن قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة يوفر عددا لا يتعدى 100 000 منصب شغل.

رسم 19 : الساكنة النشيطة الشاغلة للمناصب والبالغين من العمر 15 سنة فأكثر حسب الجهات وقطاعات النشاط الاقتصادي



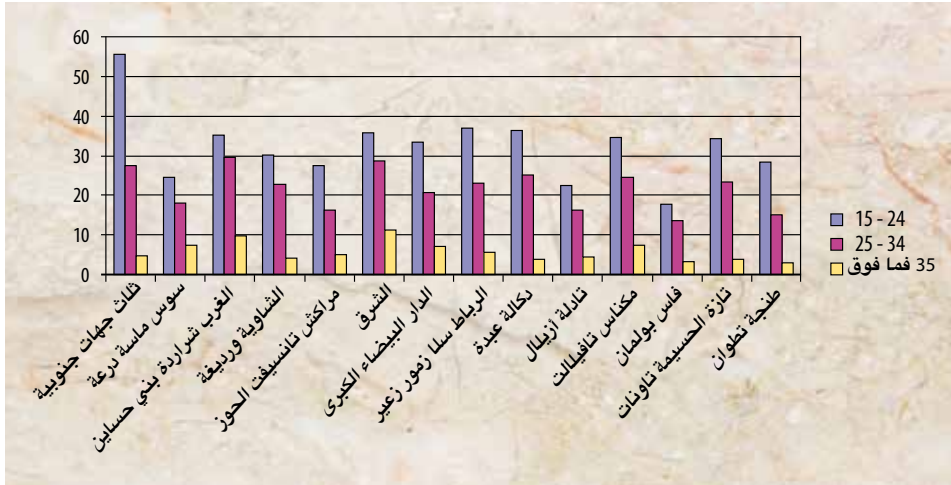
2.2.4 خصوصيات الساكنة التي تعاني من العطالة بالجهة الشرقية

ارتفع عدد العاطلين بالمغرب سنة 2006 إلى ما يفوق مليون شخص (أي 9,7% من الساكنة النشيطة). ويتعدى 93 000 عاطل من الساكنة النشيطة بالجهة الشرقية أي نسبة 17,8%.

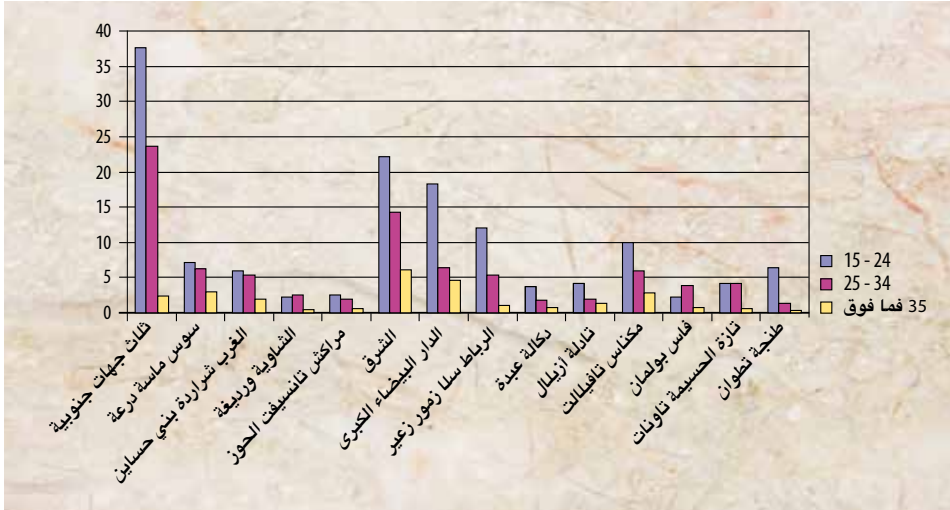
ويصل هذا المعدل في الوسط الحضري إلى 15,5% على الصعيد الوطني مقابل 21,3% بالجهة الشرقية (إنها أعلى نسبة عطالة مقارنة بباقي جهات المملكة). أما في الوسط القروي، فإن هذا المعدل يبلغ 3,7% بالنظر إلى مجموع الوطن في حين يكون في حدود 12,6% بالنسبة للجهة الشرقية (النسبة الأهم بعد الجهات الجنوبية الثلاث). وهنا نلاحظ أن العنصر النسوي بمدن الجهة معرض أكثر من غيره من الذكور للعطالة وذلك بمعدل يصل 31,8% مقابل 19,3% للرجال. وبالنقيض فإن الوسط القروي يحتوي على نسبة عطالة نسائية متدنية مقارنة مع الذكور. فهي تبلغ 7,6% ووسط النساء و13,7% ووسط الرجال .

وكما يكشف عن ذلك الرسمان رقم 20 و24 أسفله، فإننا نلاحظ بأن نسبة العطالة تتدنى تبعاً للأعمار. فبالنسبة للجهة هناك 29,3% من الساكنة تبلغ من العمر ما بين 15 سنة و 24 سنة و 23,1% في عمر يتأرجح بين 25 سنة و 34 سنة و 9,2% من الساكنة النشيطة تفوق 35 سنة. وتبعاً للوسط السكني فمن الملاحظ أن الفئة الشابة بالوسط الحضري هي الأكثر عرضة للعطالة من أقرانهم بالعالم القروي.

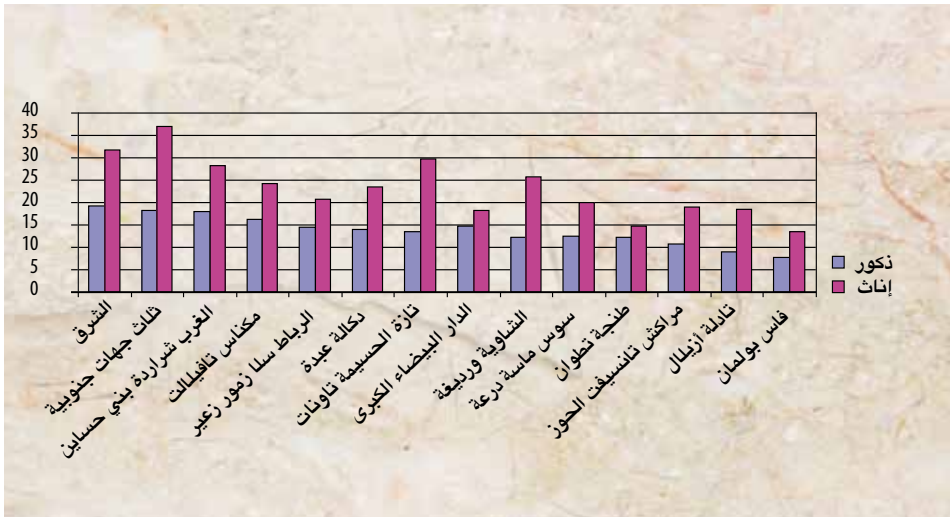
رسم 20 : نسب العطالة حسب الأعمار والجهات بالوسط الحضري



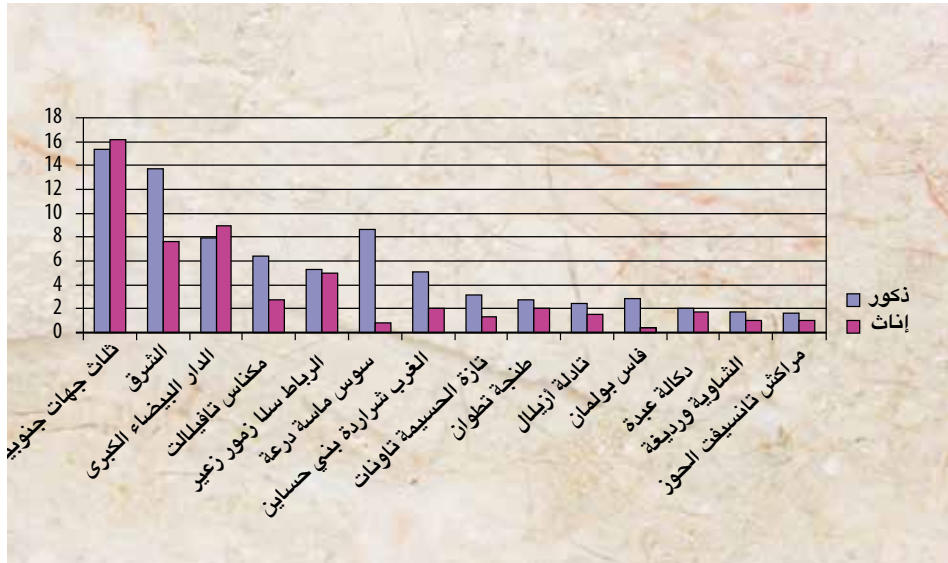
رسم 21: نسب العطالة حسب الأعمار والجهات بالوسط القروي



رسم 22: نسب العطالة حسب الجنس بالوسط الحضري

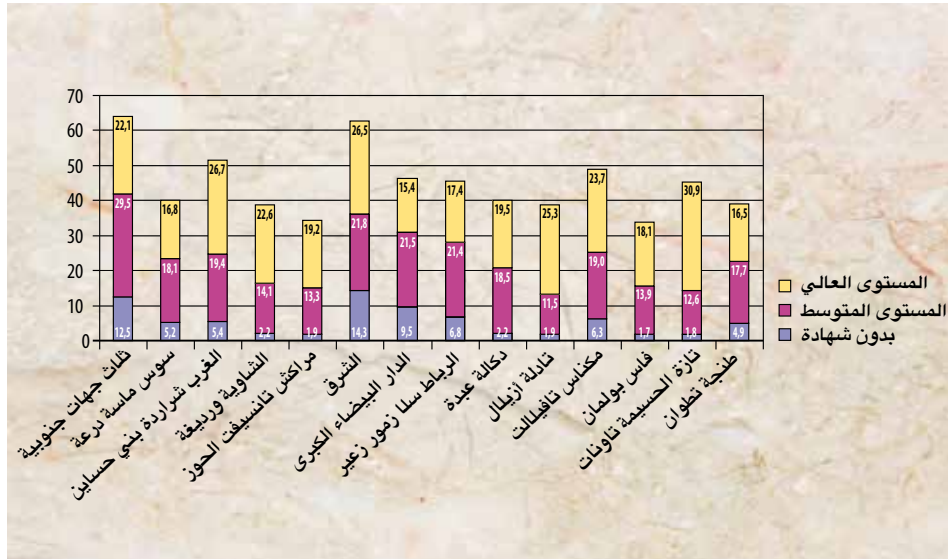


رسم 23 : نسب العطالة حسب الجنس بالوسط القروي



يلاحظ أن نسبة العطالة ترتفع بارتفاع مستوى التكوين بجهة الشرق. فنسبة عدد العاطلين النشطين الحاملين لشهادات عليا تصل 28,5% وإلى 21,8% بين الحاصلين على مستوى تكويني متوسط. وهذا المعدل ينخفض كثيرا بين النشطين غير الحاصلين على دبلوم (14,3%).

رسم 24 : نسب العطالة بين الساكنة النشطة حسب المستوى التكويني



الباب الخامس : تكوين الرأسمال البشري

1.5 الموارد العلمية والتكنولوجية

إن الجزء الكبير من البحث العلمي بالمغرب بحث منجز من قبل المؤسسات العمومية. إنه يجري اليوم في حظيرة المؤسسات التالية :

150 جامعة موزعة على 18 مدينة وتتضمن 81 مؤسسة جامعية (مدارس وكليات) إضافة إلى 4 معاهد جامعية للبحث العلمي ؛

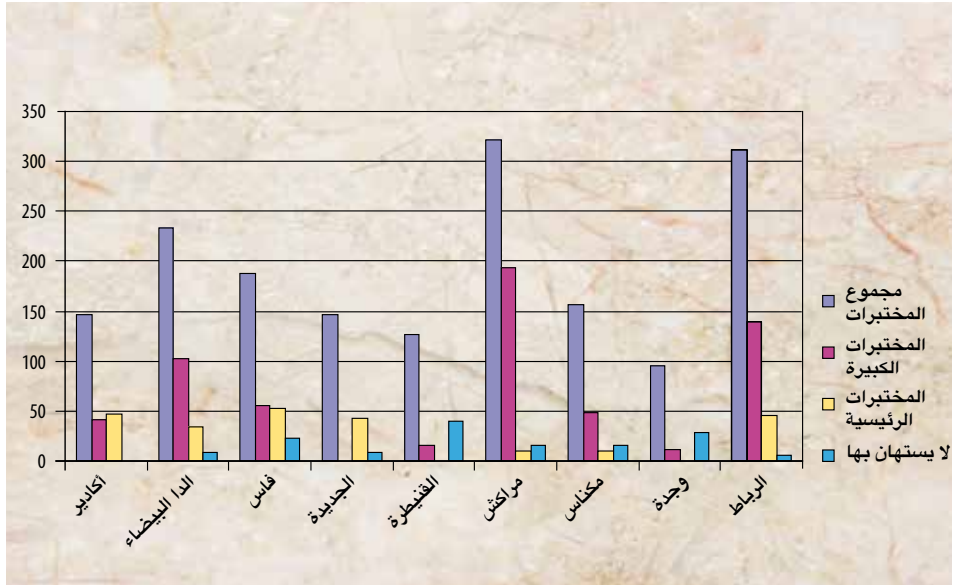
41 مؤسسة لتكوين الأطر في الميادين العلمية والتقنية إضافة للقانونية والاقتصادية والبيداغوجية ؛

15 مؤسسة عمومية للبحث موضوعة تحت تصرف مختلف المصالح الوزارية.

ففي سنة 1997 قامت دراسة أنجزها المركز الوطني للتنسيق والتخطيط للبحث العلمي والتقني الذي يتكفل بتصنيف المختبرات بجدد 910 وحدة متفرقة في 118 مؤسسة منها العمومية والخصوصية. ويمثل القطاع العمومي وحده 90% في حين يصل نصيب القطاع شبه العمومي 9% ولا يحصل القطاع الخاص سوى على 1% لا غير. كما يستحوذ قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر على 79% من هذه الوحدات التي تهتم بالبحث والتي خضعت للتعداد.

ويوجد بوجدة 96 مختبر للبحث منها 11 وحدة مصنفة «كبيرة» إضافة إلى 29 وحدة مصنفة « ذات قيمة » حسب تصنيفات المركز الدولي للبحث من أجل التنمية.

رسم 25 : تصنيف المختبرات الرئيسية المهتمة بمجال العلوم الأساسية وعلوم الهندسة وذلك حسب مكانتها



المصدر : العلوم الأساسية وعلوم المهندسين. باسكال 2001

جدول 11 : مجالات تخصص مختبرات البحث الرئيسية

الرباط	وجدة	الجديدة	فاس	الدار البيضاء	أكادير	
16	10	5	8	9		الرياضيات العامة
6		1	3	5		الاحتمالات والإحصاء
5	4	1	7	5		التحليل الرقمي
6			2	4		رياضيات التدبير
9	10	5	4	19		الأدوات النظرية
4	1	4	1	1		الفيزياء النووية
1	2	8	3	3		البصريات والسمعيات
7		3	5	23		الميكانيك الحرارية
41				8		البلازما
22	4	20	16	21		علم البلوريات
7	1	2	4	19		الميكانيك الصلب الحراري
	5	5	1	3		السطح والسطح البيئي
8	3	8	5	3		النقل الإلكتروني
8	11	3	23	1		شبهه الموصلات
		4	1			التوصيلة الفائقة
38		10	32	42		الإلكترونيك الصلب والمغناطيسي
19	1	3	9			علم التحليل الطيفي
2	5	4	9	7		علوم المادة
		1	1			علم التيارات
2	1	12	2	8		نظرية المراحل
4		1		8		الإلكتروكيميا والكيمياء الصناعية
6	3	7	14	1		الكيمياء الفيزيائية
1	1	2	9	3		الكيمياء المعدنية
7			1			الكيمياء الحيوية
	3					الكيمياء التحليلية
3	4		7	1		البرمجيات
8	5	5	11	6		الأوتوماتيك
2	3	9	6	13		الإلكترونيك
3	3	1	12	1		الاتصالات
13	2	1	7	2		الهندسة الطاقة
10	9	1	11	7		الهندسة الكيميائية
13	1	5	6	9		الهندسة المدنية
20	9	8	2	1		الحديد والصلب
10	1	4	7	6		علم التكنولوجيا الحياتية
1				2		الهندسة الميكانيكية
311	96	146	188	233	147	مجموع المختبرات
140	11		55	103	41	المختبرات الكبيرة
46		42	53	34	47	المختبرات الرئيسية
6	29	8	23	8		لا يستهان بها

جدول 12 : مجالات تخصص المعاهد الرئيسية (ما عدا العلوم الطبية)

جامعة فاس	المدارس العليا للأستاذة	مركز الاستفتاء الاسيئاء	جامعة الدار البيضاء	مستشفيات الرباط	مركز الاستفتاء الرباط	جامعة الرباط	معهد الزراعة والبيطرة	جامعة مراكش	م. س ابن رشد	مجالات/المعاهد التخصص
63	117	122	136	143	153	182	188	281	505	النتيجة الإجمالية
6	1		1			11	67	25		الفاحة والتربة
2			1			2	5			تربية المواشي
1			4			6	66	6		الصناعة الغذائية
9	1		6			23	148	17		التقنيات البيولوجية الفلاحية
3			6			6	19	9		الفاحة
5	3	1	9		2	20	24	33		البيولوجيا الأساسية
40	30		16			1	4	6		البيولوجيا الحيوانية
						70	16	146		البيولوجيا النباتية
						1				علوم الأرض
						1	2			علوم البحار
										جيوفيزيائية
										علم الفلك
1	3		18			24		9		الفيزياء العامة
2	59		6			16		9		الفيزياء النووية
24	10		55			64		52		البارزما
4	10		8			7		26		الكيمياء المعينية
1			1			6		3		الكيمياء الحياتية
2	14		7			3	1	38		الرياضيات
4			4			1		5		الإعلاميات والإحصاء
86	129	1	130	2		220	66	336		العلوم الرئيسية
7	49		58			45	26	107		علوم المهندس
	ميكانيك		مادة			طاقة	طاقة	طاقة		اختصاصات مشهورة
	طاقة		هندكيم مك			هندكيم		ميكانيك		

جدول رقم 12 : تابع

مدرسة المعادن	معهد باستور	المدرسة الحسنية الأشغال العمومية	جامعة الجديدة	مركز الاستشفاء ابن رشد الدار البيضاء	جامعة تطوان	المدرسة المحمدية المهندسين الرباط	جامعة القنيطرة	جامعة أكادير	جامعة وجدة	جامعة مكناس	مجلات/معاهد التخصص
14	20	32	35	46	46	46	47	48	49	59	التجربة الإجمالية
							17	8	2	8	الفاحة والتربة
											تربية المواشي
			2			2	3		2		الصناعة الغذائية
			2			2	2		2	1	التقنيات البيولوجية الفلاحية
	4				1		22	8	6	9	الفاحة
		11		1	6		1	1	3	3	البيولوجيا الأساسية
					2		3	8	18	4	البيولوجيا الحيوانية
16		20	20		2	26	1	10	28	26	البيولوجيا النباتية
		4					22				علوم الأرض
1											علوم البحار
											جيو فيزيائية
											علم الفلك
		1	2		2	24	1	2		1	الفيزياء العامة
			5				2	1		3	الفيزياء النووية
			5		5		6	24	3	15	البلازما
2		1	6		3	4	4	7	3	10	الكيمياء المعدنية
2			2		4		1	1		5	الكيمياء الحياتية
			4		9	1	1	4	2	2	الرياضيات
					1	6					الإعلاميات والإحصاء
21	4	37	44	1	33	61	42	58	57	71	العلوم الرئيسية
3		9	11		5	6	13	10	7	3	علوم المهندسين
		تلوث	هند كيم				ميك	ميك			اختصاصات مشهورة

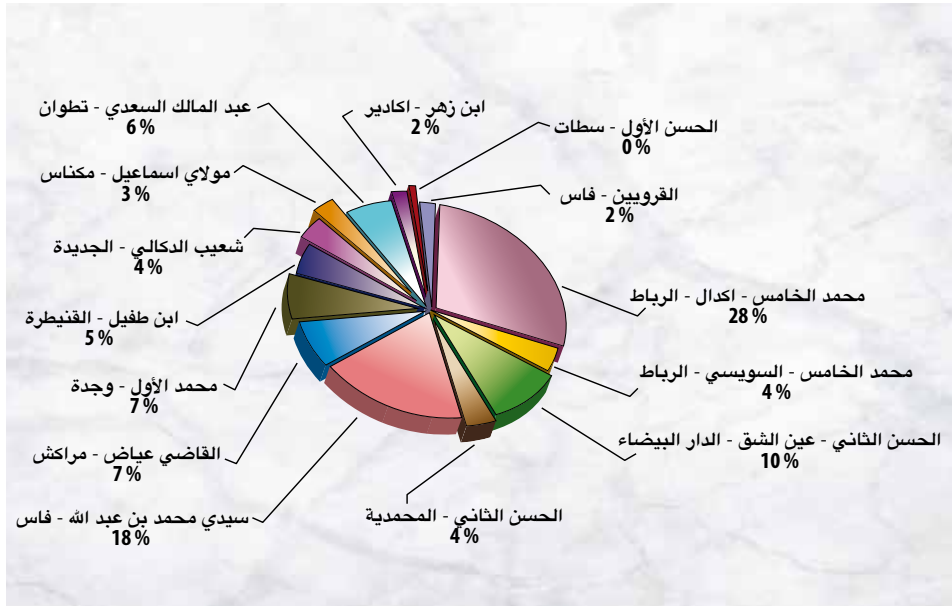
إن البحث العلمي المغربي يجري بالجامعات على الخصوص. وحسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة التعليم العالي فإن مجالات البحث في المؤسسات الجامعية يتوزع على الشكل التالي :

- الآداب 20% ؛
- القانون والاقتصاد 16% ؛
- العلوم 15% ؛
- التكنولوجيا والعلوم التقنية وعلوم المهندس 30% ؛
- الطب والصيدلة وطب الأسنان 8% ؛
- التجارة والتسيير 4% .

2.5 التعليم العالي

تستقبل الجهة الشرقية 7% من العدد الإجمالي لطلبة السلك الثالث الذي يبلغ 17 424 أي 1 148 طالبا (برسم السنة الجامعية 2003 – 2004)

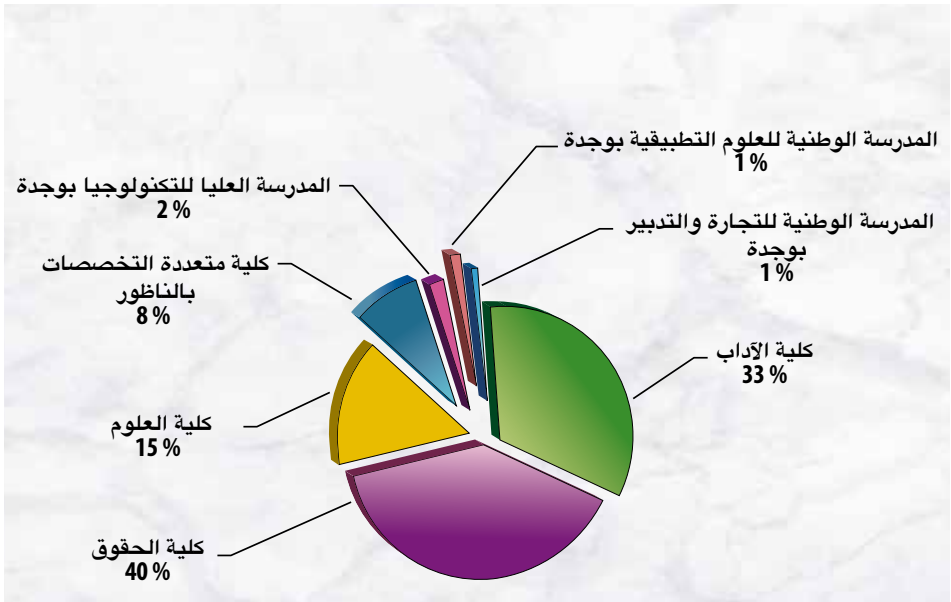
رسم 26 : تعداد طلبة السلك الثالث حسب كل جامعة (2003 – 2004)





مقر رئاسة جامعة محمد الأول بوجدة

رسم 27 : توزيع طلبة جامعة محمد الأول

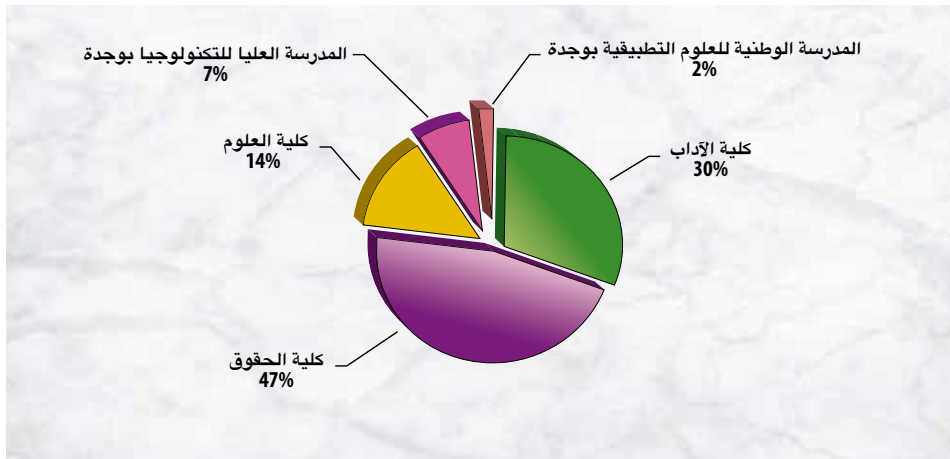




جامعة محمد الأول بوجدة تقدم تكوينا في تخصصات تتلائم وحاجيات السوق الجهوية

- نحصى من بين 24 572 طالبا جامعيًا بالجهة الشرقية النسب التالية :
- 40% من الطلبة بالعلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية ؛
 - 33% من الطلبة يتابعون دراستهم بشعبة الآداب ؛
 - 8% من الطلبة يتابعون دراستهم بشعبة العلوم ؛
 - 8% يتابعون دراستهم بالكلية المتعددة الاختصاصات بالناظور ؛
 - 4% المتبقية موزعة على المدارس العليا (المدرسة العليا للتقنيات، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، المدرسة الوطنية للاقتصاد والتسيير).

رسم 28 : توزيع المتخرجين (2004 – 2005)



3.5 التكوين المهني

يبلغ عدد مؤسسات التكوين المهني في القطاعين العمومي والخصوصي على الصعيد الوطني سنة 2006، 2 267 مؤسسة منها أكثر من 78% في القطاع الخاص أي 1 773. ويتطابق هذا العدد من المؤسسات 186 601 طالبا متدربا لا يستحوذ منها القطاع الخصوصي سوى على 36% فقط.

هكذا وفي سنة 2006 لم يكن يبلغ عدد مراكز التكوين العمومية سوى 494 مركزا منها 213 تحت وصاية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. كما أن التكوين المهني العمومي تسهر عليه بالوصاية مختلف المصالح الإدارية (وزارات الفلاحة والنقل والسياحة والصحة إلى جانب مكتب التكوين المهني). وقد كان عدد المكونين في القطاع العمومي على الصعيد الوطني يصل سنة 2006، 120 331 عنصرا منهم 82% تكفل بتكوينهم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل و6% تكفلت بهم وزارة الشباب والرياضة و3% لكل من وزارة الفلاحة ووزارة السياحة.



المعهد التخصصي للتكنولوجيا التطبيقية ببركان من مؤسسات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (400 مقعد) خاص بقطاع الصناعة الغذائية

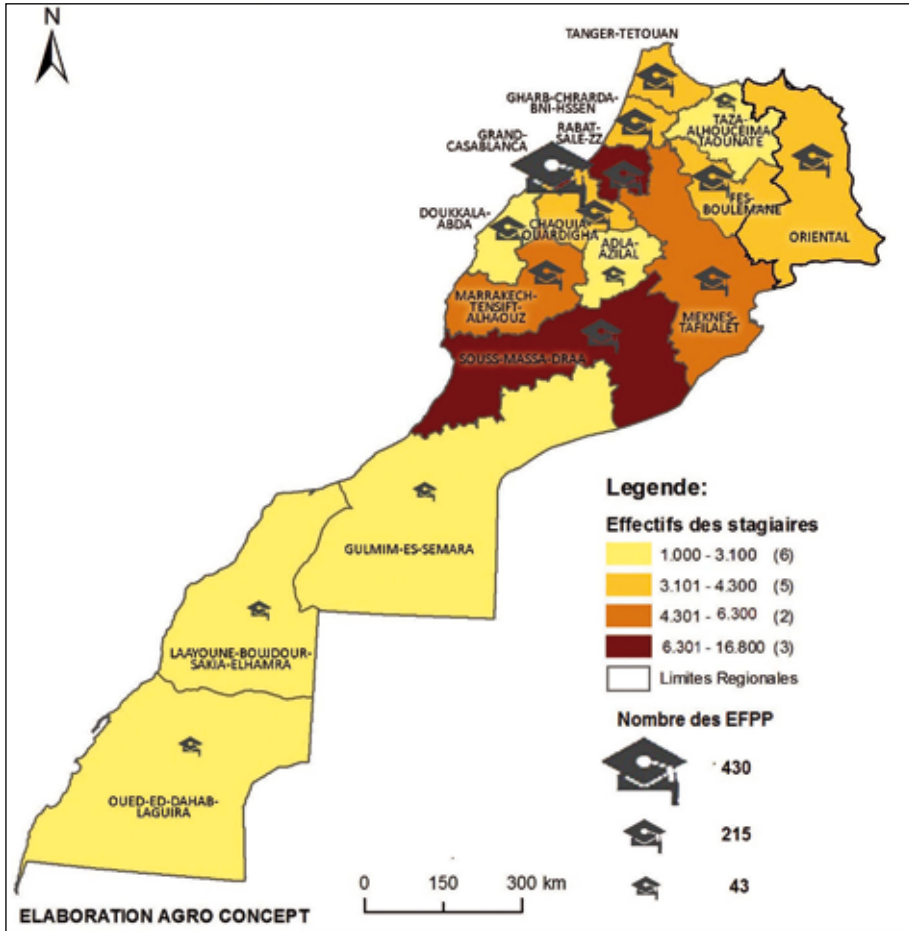
كانت النسبة بين أعداد المتدربين على مجموع المؤسسات في القطاع الخصوصي أقل بست مرات عنه في القطاع العمومي وبأثني عشر مرة عن مكتب التكوين.

جدول 13 : عدد المؤسسات وأعداد من هم في طور التكوين بالمغرب

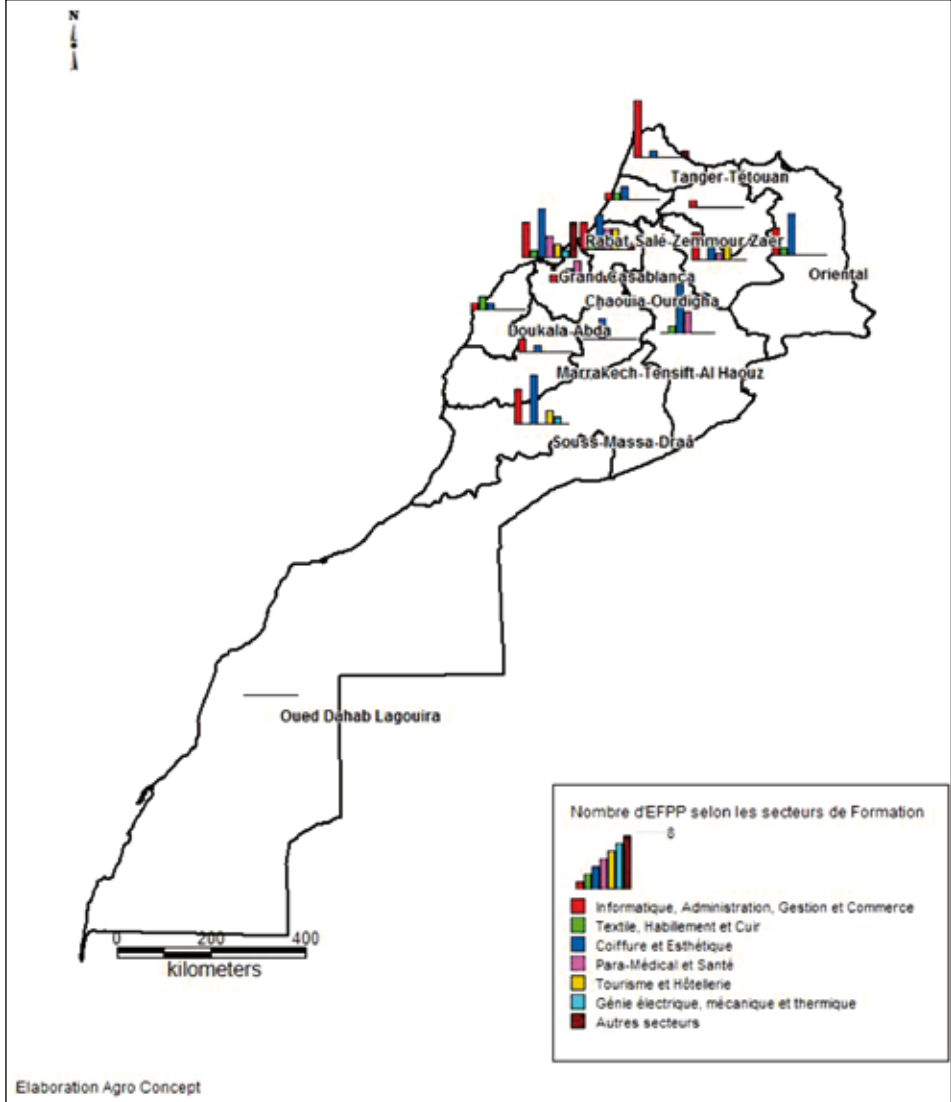
المجموع	الخصوصي	العمومي		عدد المؤسسات (1)
		مكتب التكوين وإنعاش الشغل	المجموع	
2 267	1 773	213	494	
186 601	66 270	99 054	120 331	أعداد المتدربين (2)
82	37	465	244	(1) / (2)

إن الرسم رقم 29 أسفله، يكشف عن تموضع الجهة الشرقية في إطار المقارنة فيما بين جهات المملكة، أخذاً بالاعتبار عدد المؤسسات وعدد المتدربين المنخرطين في التكوين.

رسم 29 : توزيع مؤسسات التكوين المهني الخصوصية وأعداد المتدربين حسب الجهات برسم سنة 2005 / 2006



رسم 30 : توزيع مؤسسات التكوين المهني الخصوصية حسب قطاعات التكوين بالجهات
برسم سنة 2005 / 2006

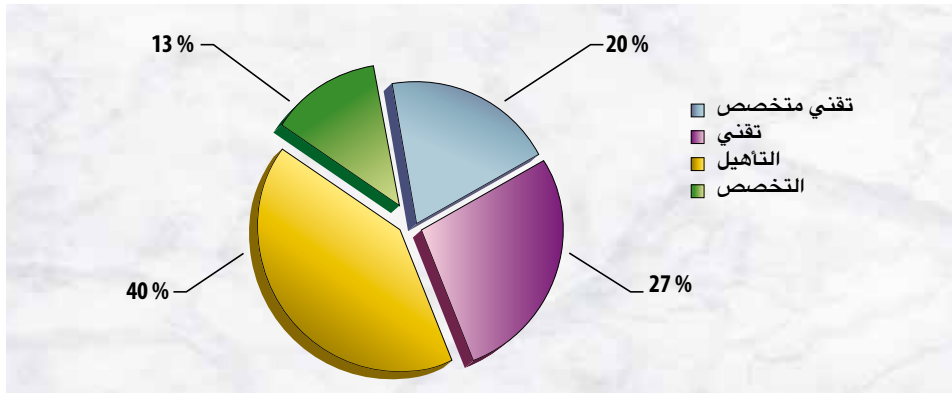


لقد وصل عدد المتدربين بالمغرب إلى ما يفوق 120 000 شخص سنة 2006. أما بالجهة الشرقية فيبلغ العدد أكثر من 7 000 فرد أي 6% من الرقم الإجمالي الوطني. وعلى المستوى التكويني، فإن عدد المتدربين الذين هم في طريق التأهيل يبلغ 2 839 على الصعيد الجهوي أي ما يعادل 40% من الرقم الإجمالي للجهة. أما التقنيون المتخصصون فيمثلون 1 372 متدربا أي بنسبة 20% من إجمالي المتدربين بالجهة.

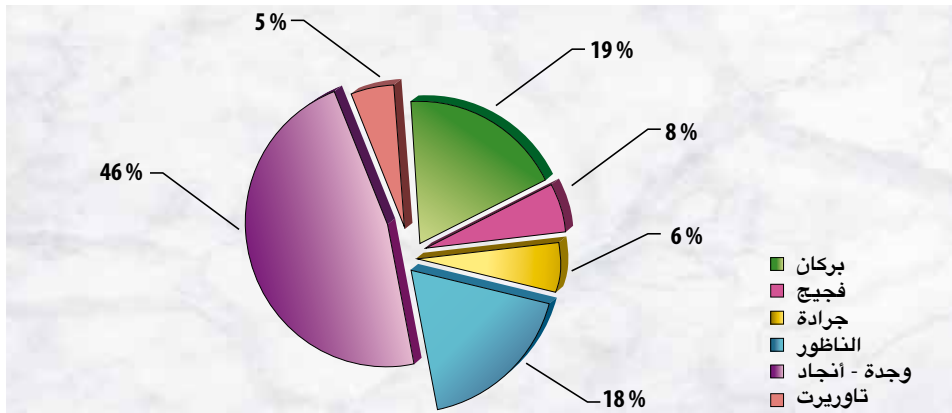
جدول 14 : أعداد الذين في طور التكوين حسب المستوى والإقليم بالقطاع العمومي وذلك برسم السنة التكوينية 2005/2006

تخصص	تأهيل	تقنيون	تقنيون متخصصون	المجموع	
	443	497	233		بركان
	195	87	-	401	فجيج
	223	86	-	389	جرادة
	525	309	328	1 290	الناظور
	1 173	886	811	3 295	وجدة-أنكاد
	280	52	-	354	تاويرت
	2 839	1 917	1 372	7 034	الشرق

رسم 31 : توزيع المتدربين حسب مستوى التكوين بالجهة (2005 / 2006)



رسم 32 : توزيع المتدربين في طور التكوين المهني حسب الأقاليم



4.5 تطور التكوين المهني بالجهة

إن أعداد الذين كانوا في طور التكوين بالقطاعين العمومي والخصوصي بالجهة بلغ 8 846 برسم سنة 2002/2003 ثم انتقل سنة 2005/2006 إلى 10 336 أي بزيادة ما يعادل 5% سنويا. ففي القطاع العمومي انتقل الرقم من 5 092 متدربا سنة 2003/2002 إلى 7 034 سنة 2006/2005 أي ما يمثل زيادة 11% سنويا. أما في القطاع الخصوصي، فإن هذا الرقم كان في حدود 3 754 متدربا سنة 2003/2002 فهبط سنة 2006/2005 إلى 3 302 متدربا أي بنسبة تدن سنوية وصل 4%.

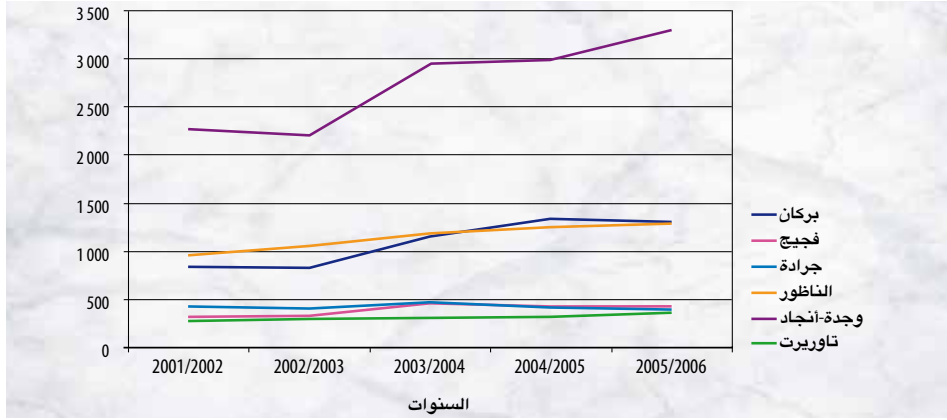
وتحتوي الجهة الشرقية على 122 مؤسسة تكوينية مهنية خصوصية. وفي سنة 2005 حصلت 118 مؤسسة حديثة على رخص الممارسة في مختلف الجهات، 11 منها بالجهة الشرقية بطاقة استقبال تصل إلى 345 متدربا. وتتوزع هذه الأخيرة على النحو التالي :

- 6 مؤسسات تكوينية مهنية خصوصية في شعبة الحلاقة والتجميل ؛
- 4 مؤسسات في الإعلاميات و الإدارة والتسيير والتجارة ؛
- 1 مؤسسة واحدة في النسيج والألبسة والجلد.

رسم 33 : تطور الأعداد في التكوين بالجهة الشرقية



رسم 34 : تطور الأعداد بالتكوين العمومي بالجهة الشرقية



5.5 طلبات الترشح للتكوين

ترتبط طلبات التكوين باهتمامات حاملي البكالوريا الجدد وذلك حسب ما يورده المسؤولون عن التكوين المهني. وترتكز طرق إعلام وإرشاد التلاميذ لاختيار توجيههم على العلاقات الشخصية (بواسطة أحد الأقرباء بالخارج أو عن طريق السماع والإخبار). وتشكل المهن التي ينصب عليها الاختيار بأوروبا الهدف المفضل لدى التلاميذ وذلك بأسباب عدة. « فالتكوينات التي تستند إلى التحصيل الكمي في أمد قصير (ما بين 6 أشهر وسنة) هي الأكثر طلبا من غيرها وبذلك تتجاوز بكثير عدد المقاعد المتوفرة حيث سبق للطلبة الذين يقبلون على التسجيل أن حصلوا على فكرة تخص الهجرة إلى إسبانيا » كما يذكر بذلك مدير مركز التأهيل المهني بجرادة. وإن السمات المستقبلية للهجرة قد أفضى إلى بروز الرغبة في إعادة التكوين لدى حاملي الإجازات في القانون وفي الآداب وفي الدراسات الإسلامية. ونجد من بين المهن التي تحظى بالطلب عند الهجرة تلك التي لا تخضع للترحيل والمرتبطة بالخدمات والبناء وخاصة إصلاح السيارات والصناعة الحديدية والإلكترونيك وكهرباء البنائيات. وخلاف ذلك، فإن مهن من قبيل الرصاصة والنجارة يكون الإقبال عليها ضعيفا، بالرغم من أنه يوجد طلب ملح محليا على هذه الخدمات من أجل إنشاء المقاولات تحديدا كما جاء على لسان مدير التكوين بمركز التأهيل المهني ببوعرفة.

جدول 15 : طلبات الطلبة حول التكوينات بمركز التأهيل المهني بجرادة

الناجحون	المسجلون	السلسلة
28	59	تقني محاسباتي بالمقاولات
33	72	إصلاح هياكل السيارات
32	56	عامل متعدد المهام في صناعة الحديد
60	60	عامل متعدد المهام في التلحيم
28	35	كهرباء الصيانة الصناعية
26	37	الإلكترونيك
8	8	عامل مؤهل في النجارة
60	60	كهرباء البنائيات

لسد حاجيات الاقتصاد، فإن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بكل الجهة أطلق مخططا لهذا الغرض. لكن المخطط المديرى الوحيد الذي رأى النور هو مخطط جهة الدار البيضاء الكبرى كما يشرح ذلك مدير النيابة الجهوية لمكتب التكوين وإنعاش الشغل بوجدة. ويمكن تفسير ذلك بانعدام الخبرة في حقل هندسة الموارد البشرية على حد قوله.

6.5 التعليم الابتدائي والثانوي

1.6.5 التعليم الابتدائي بالقطاع العمومي

يمثل تعداد التلاميذ بالتعليم الابتدائي خلال السنة الدراسية 2006/2005 بالوسط الحضري بالجهة الشرقية نسبة 8% من مجموع الرقم الوطني. أما في العالم القروي، فإن نسبة عدد التلاميذ لا تتعدى 6% من المجموع الوطني.

هذا وإن النسبة المئوية من الفتيات بالوسط الحضري اللواتي يلجن المدارس الابتدائية يبلغ 48% على الصعيد الوطني و47% على صعيد الجهة الشرقية. وفي الوسط القروي، فإن هذه النسبة المئوية من الفتيات بالابتدائي تستقر في 45% على مستوى البلد كله مقابل 45% بالجهة الشرقية.

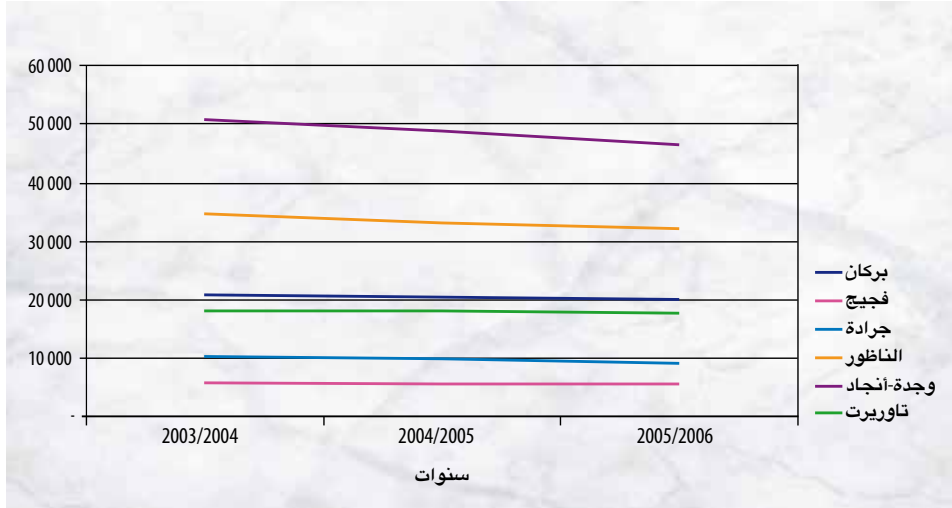
جدول 16: نصيب الفتيات من عدد المتمدرسين بالتعليم الابتدائي برسم السنة الدراسية 2006/2005

قروي	حضري	
45%	47%	بركان
42%	47%	فجيج
44%	46%	جرادة
46%		الناظور
45%	48%	وجدة أنجاد
42%	47%	تاويرات
45%	47%	الشرق
45%	48%	المجموع

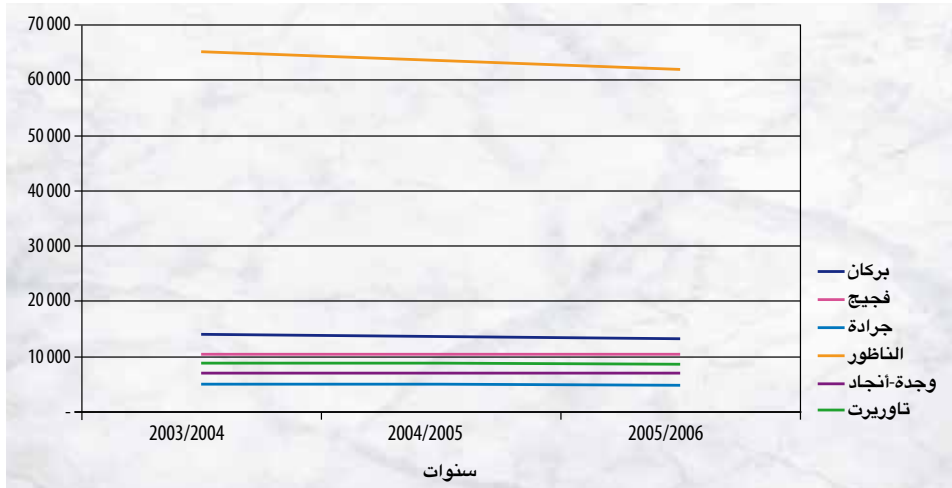
تطور الأعداد

لقد انتقل عدد التلاميذ بالمجال الحضري بالجهة من 139 598 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 131 867 تلميذا برسم السنة الدراسية 2006/2005 مسجلا نسبة تراجع سنوي بلغ 2%. كما انتقلت أعداد التلاميذ بالنسبة للعالم القروي من 109 848 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 105 933 سنة 2006/2005 بتراجع سنوي يبلغ 1%.

رسم 35 : تطور الأرقام العددية لتلامذة التعليم الابتدائي حسب الأقاليم وبالوسط الحضري



رسم 36 : تطور أعداد التلاميذ بالابتدائي حسب الأقاليم وبالعالم القروي



2.6.5 التعليم الثانوي الإعدادي بالقطاع العمومي

بعكس ما نلاحظ من تراجع في عدد تلامذة التعليم الابتدائي، فإن التعليم الثانوي الإعدادي قد عرف ارتفاعا في الأعداد بالوسطين الحضري والقروي بالمنطقة الشرقية. وهكذا، ففي الوسط الحضري انتقل العدد من 57 278 تلميذا في سنة 2004/2003 إلى 61 358 تلميذا برسم السنة الدراسية 2006/2005 أي بنسبة ارتفاع سنوي بلغت 2%. أما في الوسط القروي (21% من تلامذة الجهة)، فقد انتقل العدد من 14 759 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 16 591 سنة 2006/2005 وهو ما يمثل نسبة ارتفاع سنوي وصلت 4%.

جدول 17 : تطور أعداد التلاميذ بالمجالين الحضري والقروي بالمنطقة الشرقية

السلسلة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	نسبة التغيير 2006/2004
الشرق (حضري)	57 278	59 249	61 358	2%
الشرق (قروي) (1)	14 759	16 017	16 591	4%
المجموع بالجهة الشرقية (2)		75 266	77 949	3%
المجموع بالتراب الوطني (3)	1 134 223	1 198 141	1 274 748	4%
(2)/(1)	20%	21%	21%	
(3)/(2)	6%	6%	6%	

3.6.5 التعليم الثانوي التأهيلي العمومي

يتسم عدد التلاميذ في الوسط الحضري بالجهة بالاستقرار النسبي في الثانوي التأهيلي. فقد مر من 35 928 تلميذا سنة 2004/2003 إلى 35 501 تلميذا سنة 2006 في حين عرف بعض التدني في الوسط القروي إذ يلاحظ انخفاض بنسبة بلغت 4% (ما بين 2004 و2006).

وهكذا، فإن حصة التلاميذ في العالم القروي بالنسبة لإجمالي الجهة الشرقية انتقل من 12% سنة 2004 إلى 10% سنة 2006. في المقابل، نجد بالنسبة لمجمل التراب الوطني فإن أعداد التلاميذ في الثانوي التأهيلي العمومي زاد ب 3% ما بين 2004 و2006.

جدول 18 : التطور الحاصل في الأعداد بالوسطين القروي والحضري بالجهة

السلسلة	2004-2003	2005-2004	2006-2005	نسبة التغيير 2006/2004
الشرق (حضري)	35 928	35 563	35 501	0%
الشرق (قروي) (1)	4 670	4 296	4 070	-4%
المجموع بالجهة الشرقية (2)	40 598	39 859	39 571	-1%
المجموع بالتراب الوطني (3)	573 648	599 549	618 871	3%
(2)/(1)	12%	11%	10%	
(3)/(2)	7%	7%	6%	

نجمت الأسباب الرئيسية للهدر المدرسي على حد قول مختلف المسؤولين بالنيابات التعليمية الوطنية (مصلحة التخطيط) فيما يلي :

- الوضعية السوسيو اقتصادية لغالبية الأسر ؛
 - ابتعاد مقار السكنى من المؤسسات التعليمية وصعوبة المسالك ؛
 - عدم كفاية المنح المخصصة لتلامذة التعليم الثانوي الإعدادي و التأهيلي ؛
 - ضعف الطاقة الاستيعابية للداخليات ؛
 - انعدام وسائل النقل المدرسي في بعض الجماعات بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.
- ولقد بلغ الهدر المدرسي في الناظور عند متم شهر نونبر 2006، 5 465 تلميذا منهم 3 021 تلميذا بالتعليم الثانوي الإعدادي و 1 932 بالابتدائي و 512 تلميذا بالثانوي التأهيلي. وهناك جماعات تعرف هدرا مدرسيا هاما وهي : تروغوت وتمسمان وتسافت وحسي بركان و بودينار و لعزان.

الجزء الثالث : البنس التحتية

الباب الأول : البنى التحتية للري

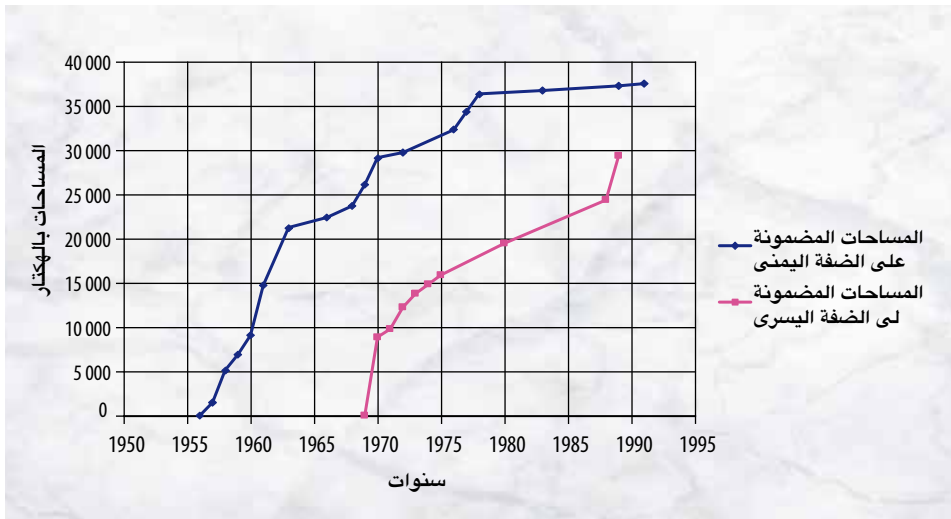
1.1 عموميات

تعرف الجهة الشرقية صنفين من الأراضي المسقية :

- المنطقة المسقية الكبرى وتدخل تحت الوصاية الحصرية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية وهو مكون من أربعة سهول (طريفا و زبرا و غرات و بوعارك). وهذه السهول تضم ما مجموعه 65.400 هكتار ؛
- المنطقة المسقية المتوسطة والصغرى، وتحتوي في مجملها على 32 800 هكتار وهي تحت الرعاية لثلاث مديريات إقليمية للفلاحة (الناظور وفجيج و وجدة) إضافة إلى مشروع « مشرع حمادي » من المنطقة الخاضعة لنفوذ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لحوض ملوية.
- وقد شرع في تهيئة مساحة ملوية السفلى في مطلع سنوات الخمسينات. وهو مزود بالمياه من سد الموازنة لمشرع حمادي (دخل حيز التشغيل المائي سنة 1955).
- وسد محمد الخامس (في الأعلى لمشرع حمادي) يعتبر أهم مشروع في التهيئة، إذ إنه يستطيع أن يؤمن سقي أكثر من 73 000 هكتار من أراضي المنطقة المسقية الكبرى وذلك نظرا لقدرته على تخزين أكثر من 700 مليون متر مكعب مبدئيا.

وإن ظروفًا من قبيل ضعف الحمولات وتغيراتها مع حجم التوحد في السد وارتفاع المساحات المزروعة (ما يناهز 20 000 هكتار حاليا مقابل المساحة التي كانت منتظرة أوليا والمحددة في 11 000 هكتار) كلها عوامل تؤدي إلى مراجعة الأهداف الأولية نحو الأسفل. وأخيرا، فإن 65 000 هكتار هي التي جهزت مقسمة إلى 36 060 هكتار على الضفة اليمنى (طريفا) و29 340 هكتار على الضفة اليسرى (زبرا وبوعارك وغارت). وقد تويعت عملية التجهيز والتزويد بالمياه لمختلف القطاعات حتى أواخر سنوات الثمانينات. ويقدم الرسم 1 أسفله للتطور الذي عرفه تجهيز مختلف أجزاء الدائرة.

رسم 1 : توسع المساحات المجهزة في محيط ملوية



لقد أُجريت أشغال تهيئة الفلاحة السقوية على امتداد سنوات الخمسينات من 1950 إلى 1960، ثم تبعتها تهيئة سهول الضفة اليسرى. ونمط الري المتبع والمهيمن هو طريقة الانحدار (السواقي). وحدها بعض القطاعات من الضفة اليمنى (عين شباك وبوغربية) إضافة لمحيط « غرات » بالضفة اليسرى جهزت بنظام الري بالرش. ويبين الجدول الآتي تواريخ إيصال المياه لمختلف القطاعات بأسفل ملوية.

جدول 1 : تواريخ تجهيز المساحات وإيصال المياه إليها

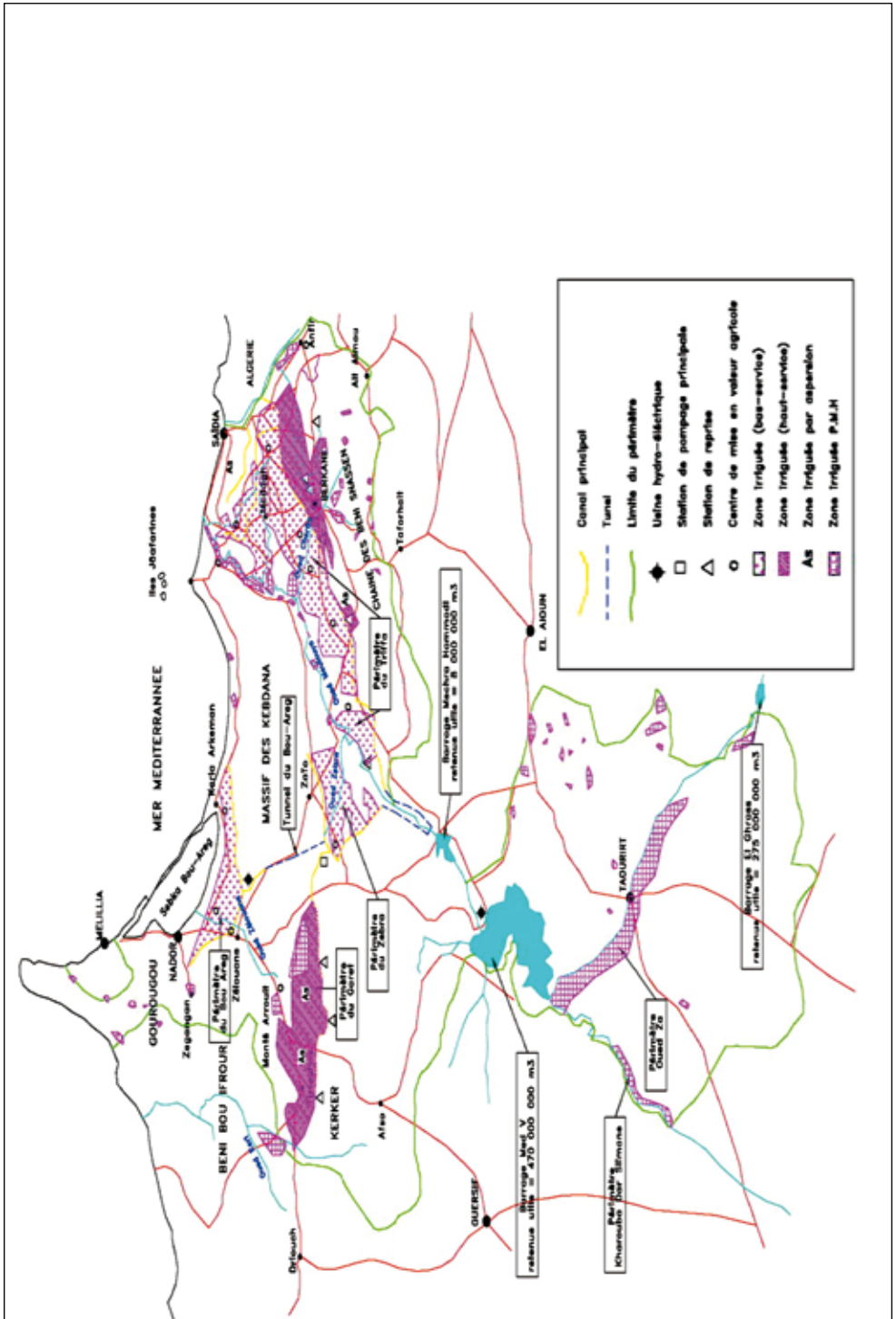
الدائرة	نظام الري	تاريخ إيصال المياه	المساحة المجهزة بالهكتار
طريف (السواقي)	نظام السواقي	83-1952	35 285
طريف (المرشوشة)	نظام الرش		775
زبرا	نظام السواقي	75-70	5 660
غرات	نظام الرش	90-81	13 487
بوعارك	نظام السواقي	73-70	10 214
المجموع	-	-	65 421

- الوضعية المتوقعة لعملية الري عند المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي تتميز بما يلي :
- إمكانيات التخفيض من بعض المساحات المسقية تبعا لامتداد مدن بركان والناظور ؛
- مخاطر صعود الملوحة « بطريفا » مما يجعل التربة غير صالحة للمزروعات التي لا تتحمل الملوحة.



وضع حلول لتزويد الجهة الشرقية بالماء الشروب في الحالات الصعبة والحادة

رسم 2 : البنية الهيكلية للشبكة الرئيسية للمساحات



2.1 توصيف القنوات الرئيسية وحالتها

إنها قنوات مصنوعة من الإسمنت تأخذ شكلا شبه منحرف وأصنافها مختلفة من حيث طلاء التقوية. فيظهر الجدول رقم 2 أسفله خصوصيات القنوات الرئيسية.

جدول 2 : خصائص القنوات الرئيسية بمحيط ملوية

القناة	الطول (كلم)	السعة الدنيا والقصوى م ³ في الثانية	عدد المعدات الضابطة	صنف الضبط
طريفا القناة الموزعة الرئيسية	83 300	18	26	المنبع العلوي
طريفا الفرع A	15 330	3/0,9	9	م ع : 9 مدفقات مسطحة
طريفا الفرع B	8 985		11	م ع : 9 مصرفات 3 محولات
طريفا الخدمة العليا الطابق الأول	15 935	4/1	6	مصب سفلي 6 صمات AVIS
طريفا الخدمة العليا الطابق الثاني	1 870	1,1		مصب سفلي طابق الثالث SP
طريفا الخدمة العليا الطابق الثالث	4 686	0,55/0,25	2	مصب سفلي : صمات AVIS
طريفا الخدمة العليا الطابق الرابع				
زبرا موصلة	28 575	17/17	6	منبع علوي 5 صمات AMIL+ مدفق مسطح
زبرا قناة زاير	13 519	4,5/1,5	13	منبع علوي 4 صمات منظمة 8 مصرفات مسطحة
جرات	37 088	6/2,16	8	مصب سفلي 8 صمات AVIS
بوعارق قناة D	21 740	4,5/0,8		منبع علوي عتبات ثابتة
بوعارق قناة G	9 110	5,5		منبع علوي عتبات ثابتة
المجموع	240 138			

إن أغلبية القنوات ترجع إلى سنوات 1950-1970 وقد بدأ مفعول الزمان يتراءى من خلال تدهور الطلاء إلى درجة أن مظهره أصبح باد للعيان أصف إلى ذلك الشقوق الغائرة على الجدران. ومن هنا تأثرت الفعالية تأثرا كبيرا. كما أن حد التدفق الأقصى للقناتين الرئيسيتين انخفض تبعا لذلك من جراء الأحوال المترسبة وخاصة في المقاطع عند المصب العلوي . كما نلاحظ عملية التوحد في القناة الرئيسية التي تتسبب في ازدياد النباتات المائية مما يقلص علادة على ذلك من سرعة حمولة القناة ويؤدي إلى فيضان المياه. إن قدرة الإيصال تبلغ 14,5 م³ في الثانية على أكبر تقدير. بالنسبة للضفة اليمنى (مقارنة ب 18 م³ في الثانية في الحالة الطبيعية الأصلية) و 14 م³ في الثانية بالنسبة للضفة اليسرى (مقابل 17 م³ في الثانية أصلا).

وحسب « دراسة لتحسين واستغلال أنظمة الري وصرف المياه » (1996) BCEOM-MP، فإن ما بين 80 و90% من تجهيزات المحركات المائية تعاني من التلف ومن كونها مهترئة وذلك بسبب قدمها ونتيجة انعدام الصيانة.

وتتلخص أشكال التدهور الرئيسية والأعطاب الوظيفية تتلخص فيما يلي : تراكم الأوحال والأجسام العائمة والتاكل والتلف وسوء الإحكام والضبط و التخريب وغير ذلك كثير. زيادة على أن طريقة تنظيم القنوات ليست منسجمة ولا متجانسة.

وإن هذه المشاكل كلها تؤدي إلى هدر المياه وإلى سوء الاشتغال ولا تسمح بضمنان تدبير مرض للمياه في الشبكات.

وقد ساهمت حملة هامة قام بها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بحوض ملوية في إعادة تأهيل التجهيزات الأساسية ورد الاعتبار لها .



مصب ملوية،
النهر الرئيسي للجهة والوحيد
الدائم تدفق بكمية كبيرة
وهو مفتاح سقي المناطق
الفلاحية الرئيسية

3.1 شبكات القنوات المحمولة

يتعلق الأمر بشبكة مكونة من 337,3 كلم من القنوات الفرعية وبقطر يتراوح ما بين 800 و1460 مم و807,9 كلم من القنوات الثالثة بقطر يتراوح ما بين 700 و390 مم، مع تفرعاتها الملحقة ومخرجاتها ولوازمها المحركة المائية المرتبطة بها في سهول طريفا، زبرا وبوعارق.

4.1 شبكات تحت الضغط

إن الشبكة تحت الضغط مكونة ومقسمة إلى موصلات مطمورة تحت الأرض (من الخرسانة بالنسبة لقنوات بقطر من 500 إلى 1200 مم ومصنوعة من الأمانت والإسمنت بالنسبة لذات القطر من 80 إلى 450 مم) مزودة بأنابيب وتجهيزات مناسبة لها. وهذه الشبكة تجهز القطاعات الثلاث لسهل غرات و قطاعين بطريفا (بوغربية وعين شباك).

وهذه هي المشاكل الرئيسية التي نصادفها هنا :

- في محطات الضخ، أعطاب في الآليات والتصفية ومجموعة الضخ ؛
- تسربات وخلل وانعدام ضبط حافات السقي وذلك بسبب الكسور التي يتسبب فيها المزارعون (هناك برنامج ساري المفعول لإعادة إصلاح هذه الجوانب) ؛
- مشاكل تتعلق بالآليات الري المتحرك والتي تبدو غير مصانة من لدن الفلاحين.

5.1 نجاعة الشبكة

جدول 3 : نجاعة شبكة السقي وتطورها

النسبة المئوية للنجاعة % en	الحجم بمليون متر مكعب		السنوات
	الحجم المحصي	الحجم المقدوف	
64	322	502	1980
56	204	362	1981
64	137	213	1982
66	202	307	1983
68	109	161	1984
69	116	167	1985
71	170	241	1986
69	257	371	1987
67	188	282	1988
65	170	263	1989
73	263	361	1990
75	258	343	1991
75	240	319	1992
72	95	132	1993
70	230	328	1994
80	220	274	1995
81	279	345	1996
80	290	361	1997
81	248	308	1998
77	156	203	1999
63	72	114	2000

تمثل هذه النجاعة معدل الأحجام المرسلة عند المصب بالسد طبقا لحاجيات الفلاحين المعلنة على أحجام المياه المسجلة في حساب المستعملين.

الباب الثاني : التزود بالماء الصالح للشرب

1.2 التماظهر المؤسساتاتي

تتدخل كثير من المؤسسات في التزود بالماء الشروب : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والبلديات والوكالات والجماعات. وتدير الماء الشروب بالمراكز الحضرية يمكن أن يسير على النهج التالي :

- تدبير الإنتاج والتوزيع الذي يتكفل به المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ؛
- تدبير الإنتاج دون التوزيع المتكفل به من قبل المكتب الوطني للماء الشروب في حين تترك مهمة التوزيع للبلدية أو توكل لوكالة بلدية ؛
- الإنتاج والتوزيع تؤمنهما البلدية أو وكالة تابعة لها.

أما وجدة والناظور فقد أوكلا مهمة تدبير مشاريع الإنتاج والتوزيع إلى وكالات مستقلة لتوزيع الماء (و.م.ت.م.ك.م بوجدة، و.م.ت.م.ك.م بالناظور).

ومنذ يناير 2004 أصبح الربط بالماء الشروب من اختصاصات المكتب الوطني للماء الشروب الذي حدد استراتيجية من أجل تعميم تزويد العالم القروي بالماء والتي يمكن أن نلخص عناصرها الأساسية على النحو المبين أسفله.

1.1.2 السياق

إن قطاع التزويد القروي بالماء الشروب بالمغرب قطاع معقد. فخلافا لعملية توزيع الماء في المجال الحضري، فهو يفرض تحكما في مفايس من صنف اجتماعي واقتصادي وطبيعي ولو كانت المشاكل المعترضة على المستوى التقني أقل تعقيدا في المجال الحضري.

2.1.2 الأهداف الجديدة وتطلعات القطاع

إن الهدف المسطر من طرف برنامج التزود الجماعي القروي بالماء الشروب القديم (PAGER) المتجلي في بلوغ معدل 80% سنة 2010 في الحصول على الماء الشروب، قد روجع من أجل رفعه نحو الأعلى. وقد وضعت العارضة في مستوى عال من أجل تدارك التأخير الملاحظ مقارنة مع الوسط الحضري. والهدف الجديد للسلطات العمومية هو بلوغ نسبة لوج الماء تفوق 90% سنة 2007.

3.1.2 عناصر الاستراتيجية

- المبادئ الموحدة :
- الحق في الماء وفي إرضاء متطلبات الخدمة العمومية ؛
- تطور منسجم للتزويد بالماء الشروب ؛
- تخفيض تكلفة التدخل بالعالم القروي ؛
- التنمية المحلية.
- المحاور الاستراتيجية لتدخل المكتب الوطني للماء الشروب من أجل تعميم الماء الصالح للشرب :
- تطوير برنامج تعميم إيصال الماء الشروب (يهم هذا المحور تعبئة إقامة استثمارات بغية بلوغ الأهداف المحددة) ؛
- تأمين وضمان التدفق بصفة دائمة وذلك باتباع أفضل أنماط التدبير التي توصل إلى تخفيض تكاليف التدخل من جانب المكتب الوطني للماء الشروب مع ضمان استمرارية نظام وكالة الماء الشروب القائمة أو المستقبلية.

4.1.2 إجراءات التتبع والمصاحبة من أجل تفعيل هذه الاستراتيجية

لقد اتخذت تدابير كثيرة من أجل تفعيل برنامج التعميم وذلك في أفضل الظروف. وتقوم هذه التدابير بالتدخل على المستوى التنظيمي والمالي والتشريعي.



الحقينة المائية لسد الحسن الثاني
أخر مولود من السدود الكبرى
بالجهة الشرقية

2.2 الطلب على الماء الشروب

1.2.2 الطلب على الماء الشروب بالمجال الحضري

1.1.2.2 سمات الاستهلاك القديم

لقد صنفت المراكز الحضرية إلى ثلاثة أصناف : المدن الكبرى (وجدة والناظور) والمدن المتوسطة والمراكز الصغرى. ويجمع الجدول الآتي إحصائيات الطلب على الماء حسب صنف المركز الحضري.

جدول 4 : تطور الاستهلاك من الماء الشروب والاستهلاك الصناعي حسب صنف المركز (بالألف متر³)

صنف المدينة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	%	المتوسط السنوي
المدن الكبرى	29 266	27 311	26 552	25 234	27 935	29 019	28 183	27 824	29 228	29 959	31 702	54.3	3.67
المدن المتوسطة	11 535	11 453	14 153	14 259	15 192	16 826	15 705	16 559	16 489	17 668	19 598	33.6	5.44
المراكز الصغرى	4 276	4 364	4 730	4 389	4 388	4 886	5 160	5 461	5 791	6 380	7 097	12.1	5.20
المجموع	45 077	43 128	45 435	43 882	47 515	50 732	49 048	49 844	51 508	54 007	58 397	100	

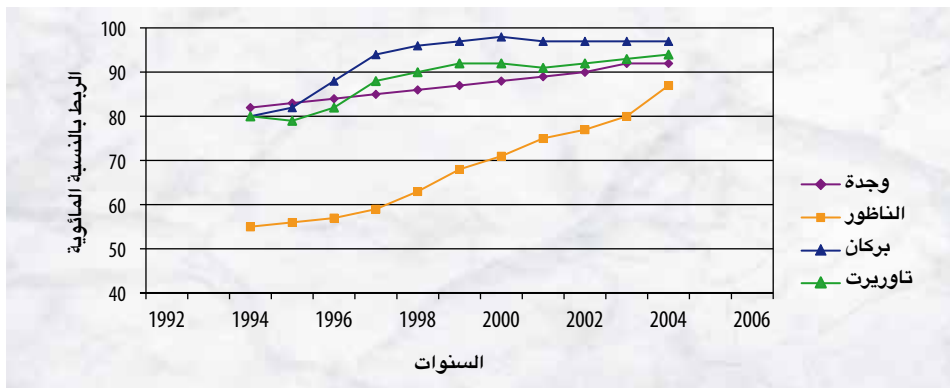
تمثل وجدة والناظور أكثر من النصف (54%) من الاستهلاك الحضري . أما المدن المتوسطة والمراكز الصغرى فتسجل معدل نمو سنوي يتجاوز 5% مقابل 1,6% بالنسبة للمدينتين الكبيرتين.



الحقينة المائية لسد محمد الخامس، مفتاح التنمية الفلاحية في حوض ملوية

وهناك سمة أخرى تميز الاستهلاك ألا وهي هيمنة استهلاك المساكن المزودة بالربط وذلك بما يقدر بقرابة 84,2% من الحجم الإجمالي. كما يمثل استهلاك الإدارات والوحدات الصناعية على التوالي 8,4% و 4,4%. ويظهر الرسم رقم 3 أسفله التطور الحاصل في معدل الربط في المدينتين الكبيرتين والمدينتين المتوسطتين الذي يحظى بأهمية الدراسة.

رسم 3 : تطور معدل الربط بالمدن الرئيسية





بالجنوب ما بعد « تالستنت » تكتسي مجاري المياه طابع أودية صحراوية

يمكن أن يستنتج ما يلي :

- إن مدينة بركان تسجل أقوى معدل من حيث الربط (98%) ؛
- معدل الربط بالناظور ازداد ويايقاع متسارع وصل 2% سنويا ليبلغ سنة 2004 قيمة 89% ؛
- كانت مدينة الناظور أقل تزويدا من حيث الربط الخصوصي (بدأ التطور سنة 1997 ليصل إلى معدل ربط يقارب 90%).

جدول 5 : تطور استهلاك الخواص المرتبطين بالشبكة (بالمتر المكعب في اليوم)

صنف المدينة	1994	2004	المتوسط السنوي
المدن الكبرى	33 723	38 187	1,3%
وجدة	27 668	29 770	0,7%
الناظور	6 055	8 417	3,3%
المدن المتوسطة	15 444	26 975	5,7%
بركان	6 419	8 622	3,0%
سيدي سليمان شرع	935	1 645	5,8%
بوعرفة	879	1 270	3,7%
جرادة	0	2 211	-6,8%
العروي	872	1 860	7,9%
بني انصار		1 830	7,6%
زايسو	1 008	1 925	6,7%
زغنغن	546	1 181	8,0%
إحدادن	104	551	18,1%

إن تطور معدل نمو الاستهلاك بالنسبة للخواص الموصولين بالشبكة يحدث بصفة تختلف حسب أصناف المدن :

- نمو مهم وبنفس أهمية بالمدن المتوسطة (5,7% سنويا) والمراكز الصغيرة (4,9%) ؛
- معدل أكثر ضعفا بالمدن الكبرى (1,3%) ؛
- وعلى صعيد الجهة، فإن نمو متوسط الاستهلاك عند الخواص يبلغ ما يقارب 3,1%.

ولقد أظهرت دراسة تطور تزويد الخواص الموصولين بالشبكة ميلا هاما نحو انخفاض هذا التزود بالمدن الكبرى التي تستقر حول 75 ليترًا يوميًا لكل ساكن وذلك ابتداء من سنة 2000. وفي المقابل، فإن هذا التزود متغير بشكل كبير في المدن المتوسطة مع استقرار نسبي ابتداء من 2002.

جدول 6 : التزويدات المستقبلية للخواص الموصولين بالشبكة

2004	2002	2000	1998	1995	1994	
75	76	83	84	87	90	وجدة-أنجاد
77	82	84	86	91	98	الناظور
61	62	62	64	65	70	المدن المتوسطة

2.1.2.2 توقعات الطلب المستقبلية

بالنسبة للأسقاطات المستقبلية لمختلف يناسب الاستهلاك، احتفظ المخطط المديرى للتعبة المندمجة للموارد المائية (PDAIRE)، كفضية أولية، بالقيم المقدمة من طرف المكتب الوطني للماء الشروب. وتأخذ هذه القيم بعين الاعتبار أهداف المكتب الوطني ومرامي مختلف الوكالات. وجدادات الحاجيات المقدمة في إطار ملحق تلخص القيم المحتفظ بها لتقدير الحاجيات المستقبلية من الماء بالخواص (المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة).

تزود الخواص الموصولين

وهكذا، فإن المخطط المديرى يحتفظ بتزويدات الخواص الذين يستفيدون من الربط والذي يتماشى وتوقعات المكتب الوطني وذلك بغاية بناء تقديرات تخص الحاجيات المستقبلية من المياه. كما هو مبين في جداول المتضمنة للطلب على الماء والواردة في الملحق. وإن مستويات التزود كالتالي : من 80 إلى 85 لتر لكل ساكن في اليوم على التوالي بالنسبة لمدينتي وجدة والناظور، كما يتأرجح هذا التزود ما بين 50 و70 لتر لكل قاطن في اليوم الواحد بالنسبة للمدن المتوسطة باستثناء بركان حيث يستقر المستوى في ارتفاع ليصل إلى 95 لتر لكل قاطن في اليوم.

الاستهلاك الإداري

تخضع مستويات التزود الإداري المأخوذ بها في توقعات الحاجيات للتغيرات حسب كل مركز إداري على حدة. وتحدد هذه التزودات في 10 لترات لكل ساكن في اليوم داخل المدينتين الكبيرتين (وجدة والناظور) كما تتغير من 3 إلى 15 لترات لكل ساكن في اليوم بالنسبة للمراكز المتوسطة. أما فيما يخص المراكز الصغرى، فإن التزود ضبط عند قيمة وسطى بلغت 6 لترات للساكن الواحد في اليوم.

الاستهلاك الصناعي

يوجد هناك صنفان من الاستهلاك الصناعي : الصناعات المنتشرة والصناعات المتمركزة في قطب التنمية الصناعية. فبالنسبة للصناعات المتفرقة، فإن تزويد المكتب الوطني للماء الشروب قد التزم بها (من 3 إلى 8 لترات في اليوم لكل فرد) على التوالي فيما يخص وجدة والناظور (ومن 2 إلى 5 لترات للساكن في اليوم بالنسبة للمدن المتوسطة). وهناك تزويد أقوى يهيم مدينتي بركان (8 لترات لكل ساكن في اليوم) وتاوريرت (10 لترات للقاطن في اليوم الواحد).

أما فيما يتعلق بقطب التنمية الصناعية بالجهة الشرقية (PDIRO) فإن حاجيات المحطات الصناعية قد حددت على أساس مستويات التزويد التالية :

- المجمع الصناعي بسلوان : 40 م³ في اليوم للهكتار ؛
 - المجمع الصناعي بوغربية في بركان : 40 م³ في اليوم للهكتار ؛
 - القطب التكنولوجي بوجدة : 40 م³ في اليوم للهكتار ؛
 - المنطقة الحرة الحدودية (مفترق الداخل والخارج) : 20 م³ في اليوم للهكتار.
- إن هذا المعطى يحدد الحاجة من المياه في حدود تطوير هذه المجمعات الصناعية.

جدول 7 : الحاجيات المستقبلية للمجمعات الصناعية

المجمع	المساحة بالهكتار	متوسط التزود م ³ /هكتار / اليوم	الطلب على الماء بمليون م ³ في السنة
سلوان	72	40	1,1
بوغربية	58	40	0,8
قطب التكنولوجيا بوجدة	34	40	0,5
المنطقة الحرة (20+45)	65	20	0,5
المجموع			2,9

3.1.2.2 تركيبة الطلب على الماء

لقد تمكنا من وضع رؤية مستقبلية للطلب على المياه وذلك إلى أساس نسب الاستهلاك الواردة أدناه. ويقدم الجدول رقم 8 النتائج الرئيسية للتطور التوقعي.

جدول 8 : تطور الطلب على الماء بالمجال الحضري حسب نوعية المدينة (1 000 متر مكعب في السنة)

النوعية	2004	2005	2010	2015	2020	2025	2030	المعدل السنوي
المدن الكبرى	31 702	31 778	30 106	31 040	32 163	34 674	37 382	0,64%
المدن المتوسطة	19 598	20 043	19 933	21 039	23 096	25 461	28 082	1,39%
المدن الصغيرة	7 097	10 324	9 980	10 679	11 892	13 073	14 379	2,75%
المجموع	58 397		60 019	62 758	67 150	73 208	79 843	1,21%

2.2.2 الطلب على المياه الشروبة بالوسط القروي

1.2.2.2 المعطيات الديموغرافية

جدول 9 : الساكنة القروية

الأسر 2004		السكان القرويون (المحصيون)			عدد الدواوير / النواحي			الأقاليم
السكن / الأسرة	العدد	2004	1994	1982	1994 (دواوير)	1990 (*) (نواحي)	1982 (دواوير)	
			169 273		409	-	-	بركان - تاويرت
4,6	24 934	114 183						بركان
6,7	12 976	87 431						تاويرت
6,5	6 361	41 030	66 050		206	-	-	جرادة
5,8	11 420	66 292	52 479	301 843	179	863	692	وجدة-أنكاد
5,6	64 613	359 532	436 990	478 193	780	1 194	745	الناظور
5,7	11 590	66 271	65 912	64 907	223	189	166	فجيج
5,6	87 623	492 095	555 381	844 943	1 182	2 246	1 603	المجموع العام
0,9	4%	4%	4%	7%	4%	6%	5%	./ الوطنية
6,0	2 225 455	13 428 074	12 624 713	11 689 156	31 915	39 302	31 473	المجموع الوطني

* بحث وطني أنجز من طرف المديرية الجهوية للماء الشروب في إطار المخطط المديرية الوطني للتزويد القروي بالماء الشروب

2.2.2.2 خصوصيات الخدمة الحالية المتعلقة بالماء الشروب

يمكن أن تتميز وكالة الماء الصالح للشرب بالمجال القروي بما يلي :

- عدد أنظم وضعية التزويد بالماء الشروب (خدمات التزويد بالماء الشروب) ؛
 - عدد البنايات المزودة بهذه الخدمات ؛
 - السكان القرويون المزودون بالربط الفردي (حتى المنزل) وتقدير بالتالي نسبة الربط.
- يجمل الجدول رقم 10 أسفله المعطيات المستخرجة من البحث الوطني الذي قام به المكتب الوطني للماء الشروب (سنة 2004) في إطار الدراسة التشخيصية لقطاع التزويد بالماء الصالح للشرب القروي.

جدول 10 : وضعية التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي بالجهة الشرقية

المكتب الوطني للماء الشرب	بما في ذلك		نسبة الربط		عدد الجهات المزودة				السكينة المزودة بالماء الشرب نهاية 2004		عدد الدواوير		الإقليم		
	المكتب الوطني للماء الشرب	الجماعات القروية	نسبة الربط	السكان الموصولون	المجموع	غيرها	الجماعات القروية والمعالجة	المكتب الوطني للماء	العديدية العامة للمياه	السكينة المزودة	نسبة الولوج (%)	الإحصاء العام 1994		عدد الدواوير 1990 (التواحي)	
												409	-	بركان تاوريرت	
47,4%	54 088	3,5%	3 943	7,7%	8 737	59%	67 012	175	11	68	65	31	111 899	114 183	بركان تاوريرت
5,1%	3 370	3,9%	2 582	9,5%	6 274	18%	12 226	271	30	122	13	106	74 111	87 431	تاوريرت
5,2%	2 141	0,1%	60	4,0%	1 660	26%	10 471	115	67	4	6	38	34 706	41 030	جرادة
5,6%	19 973	3,0%	10 695	0,0%	170	10%	34 760	99	7	13	12	67	30 196	66 292	وجدة أنكاد
0,0%	0	7,2%	4 796	4,9%	3 248	12%	8 064	316	63	123	15	115	181 131	359 532	الناظور
0,6%	497	0,1%	131	3,2%	2 756	13%	11 387	142	27	19	16	80	26 529	66 271	فخيج
	80 069		22 207		22 845	20%	143 920	1 118	205	349	127	437	237 856	734 739	المجموع
	11%		3%		3%		20%		18%	31%	11%	39%			

يُوحى هذا الجدول بالتعليقات التالية :

• إن المراكز القروية التي تشكل نواة تنمية الجماعات مزودة بالمقام الأول بشبكات التوزيع والإيصال الفردي. والخدمة غالبا ما تكون مضمونة من طرف الجماعة لكنها خدمة ناقصة (انعدام العناصر البشرية والوسائل المادية) ؛

• نقف حاليا على الضغط الكبير الذي تمارسه الجماعات على المكتب الوطني للماء الشروب من أجل تفويت خدمة الماء إلى هذا الأخير في إطار عقد تدييري. لكن الوثيرة الحالية لتدخل المكتب لا تسمح بالاستجابة لهذا الطلب (زد على ذلك أن هذه العملية متبوعة بمجموعة من الإجراءات القبلية ومنها تحديدا تعبئة 30% من تكلفة الاستثمار من طرف الجماعات مع تطبيق أسعار البيع الجاري بها العمل عند التوزيع بمراكز المكتب الوطني للماء الشروب) ؛
• لقد بذلت مجهودات معتبرة على مستوى الدواوير من أجل إيصال الماء الشروب للعالم القروي. الأمر الذي رفع نسبة تزود الساكنة القروية إلى 48,3% سنة 2004 وهو ما يوافق تزويد 237 856 قاطن موزعة على ما يعادل 1 118 مسكن ؛

• لكن التقييم الجغرافي لنسبة الولوج لخدمة التزود بالماء يظهر نقصا في التوازن بين مختلف الأقاليم (من 98% بإقليم بركان إلى 40% بإقليم فجيح) ؛

• فبالرغم من معدل الولوج إلى خدمة الماء والمقدر ب 48,3% (الساكنة المستفيدة من الخدمة / الساكنة الإجمالية). فإن عدد المباني التي شملها البرنامج لا تمثل سوى 49% من عددها الإجمالي الأمر الذي يفسر كون المشاريع التي تتحقق همت أساسا المباني الأكبر حجما وسعة ؛

• أما المباني المتبقية التي تنتظر التزود فإنها دون شك أكثر صعوبة من حيث الإيصال مقارنة بتلك التي استفادت من الخدمة والتي تبسط شروطا اجتماعية وتقنية وجيولوجية مائية أكثر تكلفة بكثير. ومن هنا تبرز ضرورة تحديث معايير التخطيط مع الأخذ في الحسبان بالظروف الخاصة بكل حالة (المساكن المتفرقة، ضعف الكثافة السكانية، الموارد البعيدة أو الغائرة والمنابع السطحية، الخ.).

3.2.2 تزايد الطلب على الماء بالعالم القروي

1.3.2.2 معايير حساب الطلب على الماء

نسب الولوج إلى خدمة التزود بالماء الشروب

على ضوء المعطيات التي تمنحها الوضعية الحالية والأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية من أجل عملية تعميم الماء الشروب في الوسط القروي (90% في أفق 2007)، فإن الأهداف المرسومة على أساس نسب الولوج من حيث ارتباطها بهذه النسب سنة 2004 تتجلى في الجدول رقم 11 أدناه.

جدول رقم 11 : نسب التزود بالماء الشروب

نسب التزود / في أفق 2030	نسب التزود 2004	أهداف نسب التزود على الصعيد الإقليمي (%)
95%	<70%	
100%	≥70	

نمط خدمة التزود

لقد حددت الأهداف حسب نوعية السكن ومعدل الإيصال الملحوظ سنة 2004. كما يظهر ذلك الجدول رقم 12 أسفله.

جدول 12 : المعدلات المراد بلوغها في الإيصال والربط الفردي حسب نوعية السكن

معدلات الولوج / أهداف 2030			معدل الربط الملاحظ 2004	
المقسم	السكن المشتت	السكن المتمركز		
%60	%60	%85	0%	أهداف نسب الولوج وخدمة التزود على الصعيد الإقليمي (%)
%70	%65	%85	%10-0	
%75	%65	%85	%20 - 10	
%80	%70	%90	%30 - 20	
%80	%70	%90	%50 - 30	
%80	%70	%95	%70 - 50	
%80	%70	%95	%70<	

التزود بالماء بالنسبة للسكان القروية

تأخذ عملية التزود المقترحة من أجل استهلاك الساكنة الموصلة بالشبكة وغير الموصلة في الحسابان الاستهلاك الفعلي انطلاقا من المنشآت المنجزة وخصوصيات كل إقليم على حدة (التنافس حول مصادر المياه البديلة، مداخيل الأسر، عادات الساكنة، الخ.).

• تزويد السكان الموصلين :

- 50 لتر لكل ساكن في اليوم بالنسبة لإقليمي بركان والناظور

- 45 لتر لكل ساكن في اليوم بالنسبة لأقاليم فجيح، جرادة، وجدة-أنجاد وتاوريرت

• تزويد الساكنة غير الموصلة :

- 25 لتر لكل ساكن في اليوم بإقليمي بركان والناظور .

- 20 لتر لكل ساكن في اليوم بأقاليم فجيح، جرادة، وجدة-أنجاد وتاوريرت.

نتائج الحسابات

إن النتائج المستخلصة من الحسابات الواردة بالجدول رقم 13 أدناه تظهر تزايدا في الطلب على الماء الشروب من طرف الساكنة القروية ما بين 2010 و2030.

جدول 13 : تزايد الطلب بالعالم القروي في الجهة الشرقية

متوسط الطلب على الماء (المتر المكعب / اليوم)					التوقعات الديموغرافية (السكان)					الإقليم
2030	2025	2020	2015	2010	2030	2025	2020	2015	2010	
8 206,1	7 774,9	7 364,3	6 120,9	4 928,9	132 031	127 189	122 525	118 032	112 303	بركان
5 055,2	4 063,4	3 599,6	2 580,9	2 006,5	93 784	89 232	84 901	80 780	74 985	فجيح
4 052,7	3 180,3	2 509,5	1 740,9	1 333,5	73 778	68 485	63 572	57 579	52 151	جرادة
22 632,0	20 915,6	15 390,6	13 044,6	9 377,6	384 884	380 109	375 393	370 736	361 605	الناظور
2 095,4	1 756,5	1 615,8	1 099,3	919,8	40 356	39 855	39 361	38 873	37 916	وجدة-أنجاد
5 438,1	4 480,1	4 060,4	2 744,1	2 251,6	102 230	99 712	97 256	94 861	91 382	تاويريرت
47 479,5	42 170,8	34 540,2	27 330,7	20 817,9	827 063	804 582	783 008	760 861	730 342	مجموع
17,33	15,39	12,61	9,98	7,60	4,91	المجموع بالمليون متر مكعب في السنة				

4.2.2 مختزل للطلب على الماء الشروب والصناعي

1.4.2.2 إقليم الناظور

سيرتفع الطلب على التزود بالماء الشروب الصناعي على صعيد إقليم الناظور سنة 2030 إلى 50 مليون متر مكعب في السنة الواحدة مما يعادل 1 590 لتر في الثانية عند الإنتاج وذلك من أجل ساكنة قد يصل تعدادها إلى ما يناهز 1,02 مليون ساكن. ويلخص الجدول رقم 14 حسب الوسط السكاني السكان والطلب على الماء بالمليون متر مكعب في السنة وبالتتر في الثانية عند الإنتاج ما بين 2004 و2030.

جدول 14 : مختزل للطلب على التزويد بالماء الشروب والصناعي بإقليم الناظور

الطلب (لتر في الثانية)				الطلب (مليون متر مكعب في السنة)				الساكنة (1 000 / الساكن)				
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	
1 242	1 111	776	489	39,2	35,0	24,5	15,4	639,0	533,0	432,9	377,7	الحضري
258	173	104	61	8,15	5,47	3,28	1,92	384,9	375,4	361,6	350,9	القروي
1 501	1 284	880	550	47,32	40,49	27,76	17,33	1 023,9	908,4	794,5	728,6	المجموع الجزئي
86	80	74	72	2,72	2,52	2,34	2,26					القطيع
1 587	1 364	955	621	50,0	43,0	30,1	19,6					المجموع

2.4.2.2 إقليم بركان

يبلغ الطلب على الماء الشروب في البلديات والمراكز والداوير وكذا بالمحطات السياحية للإقليم 26,3 مليون متر مكعب في السنة أي ما يعادل 834 لتر في الثانية وهو إنتاج من أجل 394 811 ساكن. الجدول رقم 15 أسفله يلخص الطلب على الماء بإقليم بركان.

جدول 15 : مختزل للطلبات على الماء في إقليم بركان

الطلب على الماء (لتر في الثانية)			الطلب (مليون متر ³ في السنة)			الساكنة (1 000 / الساكن)			
2030	2020	2010	2030	2020	2010	2030	2020	2010	
95,2	85,7	57,1	3	2,7	1,8	132	122,5		الداوير والمراكز
425,4	358,7	327,0	13,4	11,3	10,3	262,8	220,9		البلديات (مليون متر مكعب)
130,8	130,8	82,5	4,12	4,12	2,6				المحطة السياحية الجديدة للسعيدية (مليون متر مكعب)
16,8	14,3	12,7	0,53	0,45	0,4				4 000 مستخدم بفاديسا بالسعيدية (مليون متر مكعب)
116,5	116,5	0,0	3,67	3,67					توسعة محطة السعيدية
27,0	27,0	8,9	0,85	0,85	0,28				المجمع الصناعي بوغربية ببران
22,2	22,2	19,0	0,7	0,7	0,6				حاجيات القطيع
834,0	755,2	507,3	26,3	23,8	16,0	394,80	343,4	296,5	المجموع

3.4.2.2 عمالة وجدة-أنجاد

ستقترب ساكنة عمالة وجدة أنجاد سنة 2030 من 693 600 ساكن كلها تقريبا حضرية. وسيرتفع الطلب على الماء آنذاك إلى ما يناهز 30 مليون متر مكعب سنويا أي 950 لتر في الثانية عند الإنتاج.

جدول 16 : يلخص الطلب على التزود بالماء الشروب والصناعي

الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)				الطلب على الماء (مليون متر ³ في السنة)			الساكنة (1000 / نسمة)			
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2030	2020	2010	
876,3	755,0	743,5	829,7	27,6	23,8	23,4	633,9	546,2	470,6	وجدة-أنجاد
17,1	13,4	10,8	9,6	0,5	0,4	0,3	17,7	13,8	10,6	بني درار
4,7	4,1	3,5	3,1	0,1	0,1	0,1	1,7	1,5	1,3	الزعيمة
7,9	7,9	7,9		0,2	0,2	0,2				المنطقة الصناعية بني خالد
3,3	2,6	1,5	0,9	0,11	0,08	0,05	5,6	5,4	5,2	عين الصفا
4,7	3,6	2,1	1,2	0,15	0,11	0,06	7,8	7,6	7,3	بني خالد
1,3	1,0	0,6	0,3	0,04	0,03	0,02	2,1	2,1	2,0	بصارة
7,2	5,5	3,2	1,9	0,23	0,17	0,10	11,9	11,7	11,2	إيسلي
3,2	2,5	1,4	0,8	0,10	0,08	0,04	5,3	5,2	5,0	مستفركي
2,3	1,8	1,0	0,6	0,07	0,06	0,03	3,9	3,8	3,6	سيدي بونوار
2,3	1,7	1,0	0,6	0,07	0,06	0,03	3,8	3,7	3,5	سيدي موسى لمهاية
906,0	780,4	765,7	842,5	28,6	24,6	24,1	653,3	561,5	482,5	المناطق الحضرية
24,3	18,7	10,6	6,4	0,8	0,6	0,3	40,4	39,4	37,9	المناطق القروية
930,2	799,1	776,4	848,9	29,3	25,2	24,5	693,6	600,8	520,4	المجموع
19,3	17,8	16,5	15,8	0,61	0,56	0,52				حاجيات القطيع
950	817	793	865	30	26	25				مجموع الطلب على الماء

4.4.2.2 إقليم تاوريرت

سيبلغ الطلب على الماء الشروب في أفق سنة 2030 بإقليم تاوريرت ما يناهز 10 ملايين متر³ في السنة وذلك لتلبية حاجيات الساكنة التي يبلغ تعدادها قرابة 323 000 نسمة، يمثل فيها القرويون الثلث.

جدول 17 : يلخص الطلب على الماء بإقليم تاوريرت

الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)				الطلب على الماء (مليون متر ³)				السكان (1000 / ساكن)				المدن - المراكز والجماعات القروية
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	
184,3	142,6	122,8	110,0	5,8	4,5	3,9	3,5	162,8	125,9	95,6	80,0	تاوريرت
42,3	36,4	32,7	28,6	1,3	1,1	1,0	0,9	51,2	44,1	38,0	34,8	العيون
8,7	7,5	6,4	5,8	0,3	0,2	0,2	0,2	6,8	5,8	5,0	4,6	دبدو
1,8	1,3	0,7	0,5	0,056	0,042	0,023	0,015	2,9	2,8	2,6	2,5	العاطف
1,6	1,2	0,6	0,4	0,05	0,04	0,02	0,01	2,5	2,4	2,3	2,2	اولاد محمد
10,0	7,5	4,1	2,7	0,31	0,24	0,13	0,08	16,2	15,4	14,5	13,9	سيدي علي بن قاسم
7,0	5,2	2,9	1,9	0,22	0,17	0,09	0,06	11,4	10,9	10,2	9,8	سيدي لحسن
6,6	5,0	2,7	1,8	0,21	0,16	0,09	0,06	10,8	10,3	9,6	9,2	عين لحجر
5,4	4,0	2,2	1,4	0,17	0,13	0,07	0,05	8,7	8,3	7,8	7,4	مشرع حمادي
4,6	3,4	1,9	1,2	0,14	0,11	0,06	0,04	7,5	7,1	6,7	6,4	مستغمر
5,4	4,0	2,2	1,4	0,17	0,13	0,07	0,05	8,7	8,3	7,8	7,5	تنشرفت
10,2	7,6	4,2	2,7	0,32	0,24	0,13	0,09	16,6	15,8	14,9	14,2	أهل وادي زا
4,8	3,6	2,0	1,3	0,15	0,11	0,06	0,04	7,9	7,5	7,0	6,7	قطيطر
5,5	4,1	2,3	1,5	0,17	0,13	0,07	0,05	9,0	8,6	8,1	7,7	ملغ الودان
235,2	186,5	161,9	144,5	7,4	5,9	5,1	4,6	220,8	175,9	138,6	119,4	الحضري
62,9	47,0	26,1	16,8	2,0	1,5	0,8	0,5	102,2	97,3	91,4	87,4	القروي
298	233	188	161	9,4	7,4	5,9	5,1	323	273	230	207	المجموع
23,6	21,7	20,0	19,2	0,74	0,68	0,63	0,60					حاجيات القطيع
322	255	208	180	10	8	7	6					مجموع الطلب على الماء

5.4.2.2 إقليم جريدة

سيشتمل إقليم جريدة في أفق 2030 على 173 000 ساكن منها 92.000 حضري (57%). أما الطلب على التزود من الماء الشروب والصناعي فيكون في حدود 15,2 مليوناً متر³ في السنة وهو ما يمثل صيبيا يبلغ 480 لتراً في الثانية عند الإنتاج .

جدول 18 : الطلب على التزود بالماء الصالح للشرب والماء الصناعي لإقليم جريدة

الحاجيات عند الإنتاج (لتر في الثانية)				الطلب على الماء (مليون متر ³)				السكان (1000 / نسمة)				المدن - المراكز والجماعات القروية
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	
184,3	142,6	122,8	110,0	5,8	4,5	3,9	3,5	162,8	125,9	95,6	80,0	تاويريت
42,3	36,4	32,7	28,6	1,3	1,1	1,0	0,9	51,2	44,1	38,0	34,8	العيون
8,7	7,5	6,4	5,8	0,3	0,2	0,2	0,2	6,8	5,8	5,0	4,6	دبدو
1,8	1,3	0,7	0,5	0,056	0,042	0,023	0,015	2,9	2,8	2,6	2,5	العاطف
1,6	1,2	0,6	0,4	0,05	0,04	0,02	0,01	2,5	2,4	2,3	2,2	اولاد محمد
10,0	7,5	4,1	2,7	0,31	0,24	0,13	0,08	16,2	15,4	14,5	13,9	سيدي علي بن قاسم
7,0	5,2	2,9	1,9	0,22	0,17	0,09	0,06	11,4	10,9	10,2	9,8	سيدي لحسن
6,6	5,0	2,7	1,8	0,21	0,16	0,09	0,06	10,8	10,3	9,6	9,2	عين لحجر
5,4	4,0	2,2	1,4	0,17	0,13	0,07	0,05	8,7	8,3	7,8	7,4	مشرع حمادي
4,6	3,4	1,9	1,2	0,14	0,11	0,06	0,04	7,5	7,1	6,7	6,4	مستقمر
5,4	4,0	2,2	1,4	0,17	0,13	0,07	0,05	8,7	8,3	7,8	7,5	تتشرفت
10,2	7,6	4,2	2,7	0,32	0,24	0,13	0,09	16,6	15,8	14,9	14,2	أهل وادي زا
4,8	3,6	2,0	1,3	0,15	0,11	0,06	0,04	7,9	7,5	7,0	6,7	قطيطر
5,5	4,1	2,3	1,5	0,17	0,13	0,07	0,05	9,0	8,6	8,1	7,7	ملغ الودان
235,2	186,5	161,9	144,5	7,4	5,9	5,1	4,6	220,8	175,9	138,6	119,4	الوسط الحضري
62,9	47,0	26,1	16,8	2,0	1,5	0,8	0,5	102,2	97,3	91,4	87,4	الوسط القروي
298	233	188	161	9,4	7,4	5,9	5,1	323	273	230	207	المجموع
23,6	21,7	20,0	19,2	0,74	0,68	0,63	0,60					حاجيات / القطعان
322	255	208	180	10	8	7	6					مجموع الطلب على الماء

6.4.2.2 إقليم فجيج

سيتوفر إقليم فجيج على 170.000 ساكن في أفق 2030 يمثل القرويون منها 55%. وتبلغ حاجيات السكان من التزود بالماء الشروب والماء الصناعي حوالي 7,1 مليون متر مكعب، منها 38%. كحاجيات للقطيع، مما يبين الطابع الرعوي وتربية الماشية للإقليم.



عملية تزوية القطعان تبقى عملية حاسمة ودقيقة في إقليم فجيج وخاصة في الهضاب العليا لبني كيل



يعتبر جلب المياه بواسطة أنواع مختلفة من الصهاريج وانطلاقا من آبار بعيدة أحيانا من الإكراهات التي تحد من تنمية تربية المواشي

جدول 19 : الطلب على الماء بإقليم فجيج

الحاجيات عند الإنتاج (تر في الثانية)				الطلب على الماء (مليون متر ³)				السكان (1000 / نسمة)					المدن الكبرى والجماعات القروية
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	2030	2020	2015	2010	2004	
57,6	45,9	35,6	31,8	1,8	1,4	1,1	1,0	48,9	39,0	34,4	30,4	25,9	بوعرفة
16,1	13,9	11,2	0,0	0,5	0,4	0,4	0,0	18,5	16,0	14,8	13,8	12,6	فجيج
8,0	6,9	6,7	0,0	0,3	0,2	0,2	0,0	9,2	7,9	7,4	6,8	6,3	تندراة
9,2	6,6	3,7	3,1	0,29	0,21	0,12	0,10	14,8	13,4	12,7	11,8	10,8	بوعنان
9,6	6,8	3,8	3,2	0,30	0,22	0,12	0,10	15,4	13,9	13,2	12,3	11,2	بوشاون
6,4	4,5	2,5	2,2	0,20	0,14	0,08	0,07	10,2	9,3	8,8	8,2	7,5	بومريم
12,5	8,9	5,0	4,2	0,39	0,28	0,16	0,13	20,0	18,1	17,3	16,0	14,7	تالسننت
1,3	0,9	0,5	0,4	0,04	0,03	0,02	0,01	2,0	1,9	1,8	1,6	1,5	عبو لكل
7,7	5,5	3,1	2,6	0,24	0,17	0,10	0,08	12,4	11,2	10,7	9,9	9,1	بني كيل
6,9	4,9	2,7	2,3	0,22	0,15	0,09	0,07	11,0	9,9	9,5	8,8	8,0	معطاركا
5,0	3,5	2,0	1,7	0,16	0,11	0,06	0,05	7,9	7,2	6,8	6,3	5,8	تندراة
81,7	66,7	53,5	31,8	2,6	2,1	1,7	1,0	76,7	62,9	56,6	51,0	44,8	الحضري
58,5	41,7	23,2	19,8	1,8	1,3	0,7	0,6	93,8	84,9	80,8	75,0	68,6	القروي
140	108	77	52	4,4	3,4	2,4	1,6	170	148	137	126	113	المجموع
85	78	74	71	2,69	2,46	2,35	2,24						حاجيات القطيع
226	186	151	123	7,1	5,9	4,8	3,9						مجموع الحاجيات

5.2.2 تركيبة الطلب على الماء على صعيد الجهة الشرقية

سيقتل إجمالي الساكنة الجهوية من 1,91 مليون فرد من سنة 2004 إلى 2,78 مليون فرد سنة 2030. وسيطور المعدل الحضري من 64% سنة 2004 إلى 70% سنة 2030.

جدول 20 : الزيادة في الطلب على الماء حسب الإقليم

الطلب على التزود بالماء الشروب والماء الصناعي (مليون متر ³)												المدن الكبرى والجماعات القروية
المجموع بالجهة الشرقية				الحضري				القروي				
2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	2030	2020	2010	2004	
50,0	43,0	30,1	19,6	39,2	35,0	24,5	15,4	10,9	8,0	5,6	4,2	الناظور
26,3	23,8	15,5	12,5	22,6	20,3	13,1	10,7	3,7	3,4	2,4	1,8	بركان
29,9	25,8	25,0	27,3	28,6	24,6	24,1	26,6	1,4	1,2	0,9	0,7	وجدة
10,1	8,0	6,6	5,7	7,4	5,9	5,1	4,6	2,7	2,2	1,5	1,1	تاويريرت
15,2	14,1	13,4	9,1	12,9	12,4	12,2	8,0	2,3	1,7	1,2	1,2	جرادة
7,1	5,9	4,8	3,9	2,9	2,1	1,7	1,0	4,5	3,8	3,1	2,9	فجيج
139	121	95,4	78,1	114	100	80,7	66,3	25,5	20,3	14,7	11,9	المجموع

سيمر الطلب العام من 78,1 مليون متر³ في سنة 2004 إلى 139 مليون متر³ سنويا في أفق 2030 مع هيمنة لإقليم الناظور بحوالي 50 مليون متر مكعب أي ما يعادل 36% من الطلب الإجمالي. أما أقاليم الناظور وبركان ووجدة، فتمثل مجتمعة ما يفوق ثلاثة أرباع الطلب الجهوي.

3.2 حصيلة الموارد والحاجيات

1.3.2 إقليم الناظور

يلخص الجدول رقم 21 الآتي الطلبات من الماء حسب الموارد المستغلة حاليا والموارد التي يمكن أن تعبأ

جدول 21 : الطلب على الماء حسب الموارد

2030	2025	2020	2015	2010	الأفق
متوسط الحاجيات عند الإنتاج (مليون متر مكعب في السنة)					
2,89	2,65	1,96	1,66	1,18	جماعات قروية تجاور مركز التزويد الحسيمة (12 جماعة)
0,96	0,93	0,90	0,87	0,85	القطيع : 12 جماعة قروية
0,66	0,58	0,50	0,41	0,35	الجماعة القروية رأس الماء
12,66	11,56	9,64	8,23	6,59	باقي الدواوير والمراكز / الناظور
1,75	1,69	1,62	1,56	1,50	الحاجيات وما يناسبها من قطعان
18,92	17,41	14,61	12,72	10,46	المجموع
17,01	15,59	14,29	12,81	11,83	البلديات
36	33	29	26	22	مجموع الناظور
14,1	14,1	14,1	14,1	7,8	المحطات السياحية و المجمعات الصناعية
50,0	47,1	43,0	39,6	30,1	مجموع الناظور (مليون متر ³ في السنة)

ينوي المكتب الوطني للماء الشروب القيام بما يلي :

- تزويد الجماعات القروية المحادية لمزود الحسيمة انطلاقا من المياه السطحية لنظام سد محمد بن عبد الكريم الخطابي (SMBK)، وتقدر حاجة جماعته بالشمال الغربي لإقليم الناظور بما يناهز 2,9 مليون متر³ عند الإنتاج سنة 2030 (ويتعلق الأمر ب 12 جماعة قروية : أيت معيط وتزارين من دائرة دريوش وابن الطيب وبني مرغيت وبودينار ولجرماوس ومهاجر ووردانة وولد أمغار وتليت وتسمان وتروغوت من دائرة الريف) ؛
- ربط السعيدية-رأس الماء وهو الآن في طور الإنجاز وسيسمح بتزويد مجموع المجموعات السكانية بالجماعة القروية رأس الماء بمجرد تشغيل هذا الربط الجديد.
- ومن المرتقب أن تبلغ حصيلة قائمة الحاجيات - الموارد في أفق سنة 2030 حسب الجدول رقم 22 أسفله.

جدول 22 : قائمة الحاجيات والموارد بالنسبة للناظور

2030	2025	2020	2015	2010	2004	الأفق
الموارد مليون متر مكعب في السنة عند الإنتاج						
26,5	26,5	26,5	26,5	26,5	13,2	محطة المعالجة الناظور (توسعة)
1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	محطة المعالجة زاويو
1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	1,9	محطة المعالجة وكالة الناظور
0,5	0,5	0,5	0,5	0,5		حفر الآبار عين زهرة
1,3	1,3	1,3	1,3	1,3		حفر آبار زاويو
4	3	3	2	2		سد محمد بن ع الكريم الخطابي (محطة المعالجة الحسيمة)
1	1	1	1	1		موارد بركان (الجماعة القروية رأس الماء)
36,5	35,9	34,9	34,5	33,8	16,7	مجموع الموارد
35,9	33,0	28,9	25,5	22,3	19,6	الطلب الإجمالي الناظور باستثناء المحطات السياحية
36,5	35,9	34,9	34,5	33,8	16,7	موارد بالمليون متر ³
0,6	2,9	6,0	9,0	11,5	-2,9	الحصيلة باستثناء المحطات السياحية
14,1	14,1	14,1	14,1	7,8		طلبات السياحة والمجمع الصناعي
13,5	11,2	-8,1	5,1	3,7	-2,9	الحصيلة بما في ذلك المحطات السياحية
0,9	1,4	4,5	7,5	3,7	-2,9	توسعة محطة الناظور (400 لتر في الثانية)

بدون رأس الماء وموارد نظام سد محمد بن عبد الكريم الخطابي المزود ل 12 جماعة قروية محادية لمزود الحسيمة، ستكون الحصيلة سلبية في أفق 2030. ومع ذلك، فإن الحصيلة ستكون سلبية كثيرا رغم (13,5 مليون متر³ سنة 2030) رغم اللجوء إلى الموارد الأنفة الذكر، أمام طلب التهيئات السياحية والصناعية المقررة في الإقليم. ولا يمكن أن يتقلص هذا العجز إلا بتوسيع محطة المعالجة بالناظور لتصل 400 لتر في الثانية (12,6 مليون متر³ عند الإنتاج) أو عن طريق اللجوء إلى موارد غير تقليدية من قبيل تحلية مياه البحر.

وسترتفع الطلبات على الماء في إقليم الناظور في أفق 2030 إلى 50 مليون متر³ مكعب عند الإنتاج. ولن تستطيع المياه الباطنية سد الحاجيات إلا في حدود 2 مليون متر³ في السنة وما تبقى ستغويه مياه السطحية :

- التزود الجهوي ببركان ب مليون متر³ سنويا ؛
- التزود الجهوي للحسيمة ب 4 ملايين متر³ سنويا ؛
- التزود الجهوي للناظور بما تبقى أي 43 مليون متر³ في السنة. وإلا فلا بد من إيجاد مورد آخر من قبيل تحلية ماء البحر لسد حاجيات المناطق الصناعية على الأقل.

2.3.2 إقليم بركان

إن مدينة بركان والمراكز التابعة لها تتزود حاليا من الماء الشروب الذي يجلب من المياه السطحية لنهر ملوية والمخزونات الجوفية. ويصل الصبيب الإجمالي المجهز إلى 294 لتر في الثانية منها 260 لتر في الثانية تتحملها محطة المعالجة ببركان و34 لتر في الثانية عن طريق موارد المياه الباطنية. ولتغطية الطلب المستقبلي، فإن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ينوي توسيع محطة بركان على مرحلتين حسب تطور محطة السعيدية الشاطئية: المرحلة الأولى ب 520 لتر في الثانية سنة 2010 والمرحلة الثانية ب 610 لتر في الثانية سنة 2015.

وتمثل الموارد المائية العميقة صبيبا اجماليا يبلغ 317 لتر في الثانية. ومن الممكن أن يرتفع إنتاج فرشة بني يزناسن إلى 295 لتر في الثانية عن طريق استغلال بئرين جديدين (2× 50 لتر في الثانية). وبالتالي، يمكن للفرشات المائية العميقة لإقليم بركان أن تؤمن صبيبا إنتاجيا في حدود 417 لتر في الثانية .

جدول 23 : المصادر المائية بإقليم بركان (بالمليون متر مكعب

الأفق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
محطة المعالجة بركان		16,40	19,24	19,24	19,24	19,24
فرشة طريفا (بركان)		0,95	0,95	0,95	0,95	0,95
فرشة بني يزناسن (أحفير)	9,30	9,30	9,30	9,30	9,30	9,30
آبار تافوغالت	0,22	0,22	0,22	0,22	0,22	0,22
آبار سيدي بوحرية	0,16	0,16	0,16	0,16	0,16	0,16
آبار ألكيم		1,01	1,01	1,01	1,01	1,01
آبار عين الركادة	1,14	1,14	1,14	1,14	1,14	1,14
آبار رسلان	0,38	0,38	0,38	0,38	0,38	0,38
مجموع المصادر (بالمليون متر ³)	21,3	29,5	32,4	32,4	32,4	32,4

جدول 24 : حصيلة الموارد - الحاجيات لإقليم بركان (بالمليون متر³)

الأفق	2004	2010	2015	2020	2025	2030
الطلب	12,5	15,5	20,2	23,8	25,0	26,3
مجموع الموارد		29,5	32,4	32,4	32,4	32,4
الحصيلة		14,1	12,2	8,6	7,4	6,1
الجماعة القروية لراس الما (إقليم الناظور)		0,5	0,5	0,6	0,7	0,9
الحصيلة	8,8	13,6	11,6	8,0	6,7	5,2

وستتيح توسعه محطة المعالجة لبركان سد حاجيات الطلب في أفقي 2004 و2030.

3.3.2 عمالة وجدة-أنكاد

لقد أبانت الدراسات على أن الموارد المائية القريبة محدودة في المياه الجوفية، ومنها بالأساس جبل حمزة جنوب المدينة الذي يستغل بوتيرة تتجاوز ما تتحملة الفرشة. أما ما تبقى، والموجود ببني وكيل وكنفودة، فلم تسفر التنقيبات الهيدرولوجية العديدة على نتائج مشجعة. وحسب توجيهات المديرية الجهوية للماء الشروب، فإن الاستخراجات انطلاقا من الفرشة لا يجب أن تتجاوز 15,8 مليون متر³ سنويا (500 لتر في الثانية) حتى تتاح لهذا المصدر فرصة التجدد. وفي هذا السياق، وحتى يواجه المكتب الوطني للماء الشروب الحاجيات من الماء التي لا فتننت تتزايد بالنسبة لمدينة وجدة، فقد وضع برنامجا يضمن تزودا جهويا وذلك اعتمادا على سد مشروع حمادي. وهكذا، ففي المستقبل القريب، سيتم تزويد مدن وجدة وتاوريرت والعيون بالماء الشروب انطلاقا من المياه السطحية بواسطة الربط الجهوي لوجدة واعتمادا على سد مشروع حمادي.

جدول 25 : قائمة بموارد وحاجيات عمالة وجدة أنجاد (بالمليون متر³)

2030	2025	2020	2015	2010	2004	الأفق
29,9	27,7	25,8	24,7	25,0	27,3	الحاجيات بمليون متر ³ (عمالة وجدة)
15,8	15,8	15,8	15,8	15,8	26	الموارد : فرشاة جبل حمزة (توقع 500 لتر في الثانية)
18	18	18	18	18		موارد مشرع حمادي
3,9	6,1	8,0	9,1	8,8	-1,3	الحصيلة

إن الربط الجهوي وجدة - مشروع حمادي سيتدخل لتلبية الطلب على الماء لصالح وجدة أنجاد حتى أفق 2030 .

4.3.2 إقليم تاوريرت

يظهر الجدول رقم 26 بأن الموارد المائية الجوفية المتواجدة وصلت أقصاها .

جدول 26 : الموارد المائية الجوفية بإقليم تاوريرت

2030	2025	2020	2015	2010	2004	الأفق
1,3	1,2	1,1	1,1	1,0	0,9	حاجيات مدينة العين الشرقية
5,8	5,1	4,5	4,2	3,9	3,5	حاجيات مدينة تاوريرت
7,1	6,3	5,6	5,2	4,9	4,4	الحاجيات
1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	الموارد (الجوفية) للعين
1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	1,2	الموارد (الجوفية) تاوريرت
2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	2,8	الموارد
-4,3	-3,5	-2,5	-2,4	-2,1	-1,6	الحصيلة
6	6	6	6	6		مورد مشرع حمادي
1,7	2,5	3,2	3,6	3,9		

سيغوض تفعيل عملية الربط والتزويد من مشرع حمادي العجز الحاصل في الموارد المائية الجوفية التي بلغت حدها الأقصى.

5.3.2 إقليم جرادة

بالنسبة لإقليم جرادة، فإن المياه الجوفية تشكل المصدر الوحيد.

الموارد الأساسية :

- الفرشة الغائرة لعين بني مطهر : مصادر المياه لـ «كفايت» تتضمن سلسلة من الينابيع موزعة على كيلومترين أو ثلاث كيلومترات (بصبيب إجمالي يتراوح ما بين 300 و700 لتر في الثانية) ؛
- عين المياه براس العين وعين بني مطهر، والتي بها صبيب بيدي تآرجا ملموسا وتجمع حاليا 500 لتر في الثانية في فترة الفيض و200 لتر في الثانية حينما يصير مستوى الماء منخفضا في شهر شتنبر (إن عملية حفر الآبار الارتوازية التي تجري على هضبة عين بني مطهر أو على الضفاف فهي تقدم صبيبا إجماليا في حدود متر³ واحد في الثانية).

جدول 27 : الموارد المائية المتوفرة بإقليم جرادة

الموارد	الكمية المختبرة لتر في الثانية	مليون م ³
المحطة الحرارية جرادة + جرادة	6 ثقب مائبة مكتب الوطني للماء + 4 آبار	15,8
لبخانة	2 ثقب مائبة	0,2
راس عصفور	8 ثقب مائبة	2,3
كنفودة	21 ثقب مائبة	11,3
كفايت	4 ثقب مائبة	1,3
مريجا	15 ثقب مائبة	2,6
أولاد غزبل	7 ثقب مائبة + 2 آبار	0,7
بني مطهر + المحطة الكهربائية	46 ثقب مائبة	72,3
أولاد سيدي عبد الحكيم	14 ثقب مائبة	2,1
تولي، تويسيت، الحيمر وسيدي بوبكر	12 ثقب مائبة	2,3
لعوينات وجرادة	10 ثقب مائبة	1,1
سيدي بوبكر	4 ثقب مائبة	0,4
المجموع	3 064	97

يظهر من خلال هذا الجدول أن الطلب على الماء بإقليم جرادة مستجاب بشكل كاف انطلاقا من المصادر المائية الجوفية وذلك في أفق سنة 2030 .

6.3.2 إقليم فجيح

تمثل المياه الجوفية المصدر الوحيد القابل للتعبئة محليا وهي كافية لتغطية الطلب على الماء الشروب والماء الصناعي في أفق 2030 وذلك بكمية تتفوق 30 مليون متر مكعب.

جدول 28 : المصادر المائية المتوفرة بإقليم فجيح

الجماعات القروية	المصادر	
	بالمتر في الثانية	بمليون متر ³
شواطر	11,6	0,4
بني تيجيت	152,1	4,8
تالسينت	143,1	4,5
بوشاون	17,3	0,5
بوميم	20,3	0,6
بوعنان	139,6	4,4
معطاركا	57,4	1,8
عبو الكحل	13,2	0,4
تندراة	196,8	6,2
بني جيل	263,0	8,3
	1 014,3	32,0

المصدر : دراسة شاملة لعملية التزويد بالماء الشروب لدواوير ومراكز إقليم فجيح : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب 2007

4.2 مخططات لعملية التزويد بالماء الشروب

1.4.2 مخططات لعملية التزويد بالماء الشروب لأقاليم الناظور وبركان

- إن مخطط عملية التزويد بالماء الشروب المقترحة من قبل دراسة التصميم المديرى للسكانة القروية والحضرية لأقاليم بركان والناظور يميل في خطوطه العريضة إلى ما يلي :
- عملية تزويد الشمال الغربي لإقليم الناظور بالماء الشروب انطلاقا من موارد الحسيمة ؛
 - هناك اختياران مقترحان من أجل تقوية موارد إقليم الناظور (باستثناء منطقة الشمال الغربي) لسد العجز الذي سيعاني منه الإقليم في أفق 2015 :
 - توجه يقضي بتحلية مياه البحر (المحطة التحلية بقرية أركمان المسماة SDKA) ؛
 - اختيار ثان يرى ضرورة الرفع من حصة التزود من الماء الشروب وماء الصناعة وذلك اعتمادا على السدود لمولية السفلى (محطة معالجة بحسي بركان انطلاقا من سد مشرع حمادي المسماة محطة المعالجة بحسي بركان) ؛
 - خيار محطة المعالجة بتاوريرت انطلاقا من سد الحسن الثاني (المسماة محولة المعالجة بتاوريرت) ؛
 - تأمين أخذ المياه الخام والتي تنجز حاليا على مستوى قنوات الري لأجل محطات المعالجة ؛
 - الناظور وزايو عن طريق جر المياه في رأس القناة الرئيسية زبرا ؛
 - بركان عن طريق جر المياه من الجزء الأعلى للقناة الرئيسية طريفا ؛
 - إنجاز نظم جديدة لتقديم خدمات التزود بالماء الشروب إلى النواحي التي لازالت لم تستعد من خدمة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

2.4.2 التزود بالماء الشروب في منطقة الشمال الغربي انطلاقا من موارد الحسيمة

- ستصبح المنطقة الشمالية الغربية من إقليم الناظور محولة انطلاقا من نظم الإنتاج المتوفرة أو المبرمجة مستقبلا في منطقة الشمال الشرقي لإقليم الحسيمة (سد سيدي محمد بن عبد الكريم الخطابي ومحطة المعالجة بالحسيمة). وإن برامج التزويد بالماء الشروب للجماعات القروية بمنطقة الشمال الغربي يتطلب تحقيق المد عن طريق المنحنى (السواقي) وذلك على امتداد الطريق الساحلي للبحر الأبيض المتوسط وانطلاقا من خزانات بسعة 3 500 متر³ مقامة عند مصب محطة المعالجة بالحسيمة وصولا إلى خزان قاذف للماء نحو مداخل الجماعات القروية (نهاية المنحنى). وانطلاقا من هذه المداخل يقذف بصبيب على شكل حصص يومية من نظم خدمة التزويد التي تقذف بها هي الأخرى نحو الخزانات التي تمد مخارج نظم الخدمة هاته.
- إن تعبئة الموارد المائية في منطقة الشمال الشرقي للحسيمة من أجل برنامج التزويد بالماء الشروب لمنطقة الشمال الغربي لإقليم الناظور يستند إلى المسببات التالية :
- العامل الأول هو القرب الذي يجمع منطقة الشمال الغربي لإقليم الناظور بموارد شرق الحسيمة (إن كل دراسة لإشكالية مصادر المياه لمنطقة الحسيمة يجب أن تدرج في حساباتها حاجيات منطقة الشمال الغربي للناظور (160 لتر في الثانية). وفي حالة حدوث مشكلة ما تتعلق بوفرة موارد المياه فإنه ينصح بإنشاء مركز للإنتاج على مستوى إمزورن مدعم بمحطة تحلية ماء البحر تقام على مستوى السواني أو محطة لإزالة المعادن ؛
 - العامل الثاني يتمثل في بعد منطقة الشمال الغربي لمحطة المعالجة بالناظور (تلك المحطة التي توجد على بعد 90 كلم من الجهة الشرقية للمنطقة).
- وإن نُظم الشمال الغربي لتسمح في المستقبل بإمداد 266 موقعا تنتمي إلى الدوائر الريفية (11 جماعة قروية و199 مدرش) ودرويش (4 جماعات قروية و67 مدرش) وكلها تضم 103 873 ساكنا وذلك سنة 2004 و388 138 قاطن في أفق 2030.

3.4.2 تقوية موارد الناظور

1.3.4.2 خيار محطة تحلية مياه البحر قرية أركمان

إن خيار محطة تحلية مياه البحر يهدف إلى إنشاء محطة لتحلية ماء البحر على مستوى مركز قرية أركمان بسعة 450 لتر في الثانية من المياه المعالجة موزعة كالتالي :

• 430 لتر في الثانية من أجل تقوية محطة المعالجة بالناظور بواسطة المد والدفع لمسافة 29 كلم (مد محطة التحلية قرية أركمان ومحطة المعالجة بالناظور) ؛

• 20 لتر في الثانية مخصصة لمنطقة رأس الما عن طريق المد لمسافة تبلغ 37 كلم تقريبا (مد محطة التحلية رأس الما). وتهم محطة التحلية لقرية أركمان 569 موقعا تنتمي إلى منطقة الناظور (479 ناحية و 5 بلديات) ومنطقة الجنوب (48 ناحية) ومنطقة حاسي بركان (26 ناحية) ومنطقة رأس الما (16 ناحية) وكلها تضم 624 753 ساكن سنة 2004 و967 764 في أفق 2030.

وهناك العديد من الملاحظات التي تسير في اتجاه إبراز مميزات هذه المحولات ومنها على الأخص :

- تخفيض من الحصول على الماء الشروب انطلاقا من سد مشرع حمادي على حساب عملية الري وخاصة بعد ما دخل حيز التطبيق برنامج مد وجدة من هذا السد ؛
- التطور الحاصل في التكنولوجيا الخاصة بالتحلية والذي ساعد على تقليص تكلفة محطة التحلية ؛
- بُعد سد الحسن الثاني عن إقليم الناظور الأمر الذي يعتبر حاسما في إزاحة كل حل أو للتزود بالماء انطلاقا من هذا السد ؛
- إن التحلية تعتبر حلا تعويضا مستقبليا يفرض نفسه بعدما وصلت عملية المد استنادا إلى السدود إلى حدها الأقصى مع نذرة المصادر الجوفية في إقليم الناظور.

2.3.4.2 خيار محطة المعالجة حاسي بركان

خيار إقامة محطة معالجة حاسي بركان تتطلب إنشاء محطة للمعالجة على مستوى مركز حاسي بركان من أجل صبيب من الماء المعالج يبلغ 430 لتر في الثانية مخصص لـ :

- تقوية محطة المعالجة المقامة بالناظور عن طريق الإيصال بواسطة السواقي المنحدرة التي يبلغ طولها 24 كلم ؛
- سد حاجيات الجماعة القروية حاسي بركان بشكل مباشر اعتمادا على محطة المعالجة المنتظر إقامتها بحاسي بركان دون اللجوء إلى نظام الإنتاج بزايو ؛
- دراسة إمكانية تزويد زايو (70 لتر في الثانية) مباشرة انطلاقا من محطة المعالجة المنتظر إنشاؤها بحاسي بركان دون اللجوء إلى التزود من محطة المعالجة المقامة بالناظور .

وستغذى محطة المعالجة بحاسي بركان انطلاقا من سد مشرع حمادي بواسطة التزود بقذف 450 لتر في الثانية من الماء غير المعالج في قنوات من الخرسانة لما يقارب 14 كلم.

وستغطي محطة المعالجة هذه 553 ناحية تنتمي إلى منطقة الناظور (479 ناحية و 5 بلديات) ومنطقة الجنوب (48 ناحية) ومنطقة حاسي بركان (26 ناحية) بساكنة تقدر ب 614 865 فردا سنة 2004 و945 695 في أفق 2030.

3.3.4.2 خيار محطة المعالجة تاويريرت

يقضي خيار محطة المعالجة إقامة محطة في محيط سد الحسن الثاني بإقليم تاويريرت على بعد 54 كلم إلى الجنوب الشرقي من مدينة تاويريرت وذلك من أجل صبيب من المياه المعالجة يصل إلى 430 لتر في الثانية موجهة إلى تقوية محطة المعالجة المتواجدة بالناظور، عن طريق قنوات اسمنتية أو قنوات حديدية بمسافة إجمالية تصل إلى 130 كلم. والظاهر أن هذا الحل لم يؤخذ به.

4.4.2 التزود بالماء الشروب لمنطقة جنوب إقليم الناظور

ستغذى منطقة جنوب إقليم الناظور انطلاقا من محطة المعالجة بالناظور بواسطة مخرج عبارة عن ثقب بقنوات التزويد المتواجدة أي محطة المعالجة الناظور- بتيزتوتين على بعد 20 كلم من محطة المعالجة وذلك بصبيب يبلغ 41 لتر في الثانية. إن هذا المد (مد الجنوب) يسمح بتغذية عدد من الخزانات ، ترسل انطلاقا منها نظم خدمة التزويد بمعدل سلسلة من 9 محطات الإعادة بعد الالتقاط (إن عملية تسوية الأراضي بشكل كبير بين مخرج الثقب في المزود المتواجد على أساس م 249 م حسب مقياس المسح الطبوغرافي المغربي (NGM) والدواوير الأكثر ارتفاعا المراد تزويدها التي يصل ارتفاعها عن السطح إلى 1 000 حسب المقياس نفسه).

إن نظم الجنوب ستمكن من خدمة 48 موقع تنتمي إلى دائرة لوطا (2 جماعات قروية و15 ناحية) ودريوخ (3 جماعات و33 ناحية) وتجمع كلها 25 990 ساكن سنة 2004 و 34 897 قاطن في أفق سنة 2030. وإن الاقتراح من أجل إيصال الماء الشروب إلى المنطقة الجنوبية من إقليم الناظور ليعرف إكراهات منها :

- الطبوغرافي : إذ إن الحاجز الجبلي على امتداد الحد الفاصل لشرق هذه المنطقة عن الجماعة القروية حاسي بركان يقطع الطريق عن إيصال الماء لهذه المنطقة الجنوبية انطلاقا من المياه السطحية لسد مشرع حمادي ؛
- ندرة مصادر المياه المحلية بهذه المنطقة تلك المصادر المكونة فقط من الآبار المحفورة بعين زهرة (حالة التجريب) والذي سيؤمن صبيبا لا يتعدى 15 لتر في الثانية ولا يكفي سوى لتغطية حاجيات الجماعة القروية لعين زهرة لا غير وذلك في أفق سنة 2015.

5.4.2 تأمين أخذ المياه غير المعالجة إلى محطات المعالجة

إن تصريف المياه الخام من مأخذ القناة الرئيسية للسقي بزبرا (إقليم الناظور) وبطريفا (إقليم بركان) عوض صرفه من المآخذ الحالية يمكن أن يتبنى من أجل تأمين التغذية من المياه الشروب انطلاقا من محطات المعالجة للناظور وزايو وبركان وذلك للغايات التالية :

- ضمان وفرة مسترسلة من الموارد المائية دون توظيف استثمارات إضافية من أجل تخزين المياه الخام في محيط هذه المحطات ؛
- تجنب المخاطر والأحداث المباغثة التي قد تؤدي إلى اضطرابات في التزويد بالماء على المستوى الكمي وعلى مستوى الجودة (قناة الري موقوفة ومياه عكرة وتلوث) ؛
- ضمان استقلالية بين برنامج التزويد بالماء الشروب وبرنامج الري.

1.5.4.2 إيصال المياه الخام إلى زبرا

إن إيصال زبرا يقتضي اللجوء إلى أخذ المياه الخام عند بداية القناة الرئيسية زبرا بصبيب يبلغ 940 لتر في الثانية موزعة كالتالي :

- 880 لتر في الثانية من الماء الخام مخصصة لمحطة المعالجة بالناظور لتعويض المياه المأخوذة حاليا من قناة التوصيل ببوارغ ؛
- 60 لتر في الثانية موجهة إلى محطة المعالجة بزبو لسد الكمية التي تؤخذ حاليا من وسط قناة زبرا.

2.5.4.2 إيصال الماء الخام إلى طريفا

إن إيصال الماء الخام إلى طريفا يقتضي اللجوء إلى أخذ الماء غير المعالج من رأس القناة الرئيسية طريفا في حدود صبيب يبلغ 640 لتر في الثانية من الماء الخام موجهة إلى محطة المعالجة ببركان وذلك لتغطية ما يؤخذ حاليا من مصب قناة طريفا.

6.4.2 منظومة التزود من الماء الشروب بعمالة وجدة-أنكاد

تعتبر المياه الباطنية المصدر الوحيد المائي المتوفر في الضاحية المباشرة لمدينة وجدة . وهي متواجدة بجبل حمرة على بعد 7 كلم إلى الجنوب من المدينة ويخضع للاستهلاك منذ مدة من أجل التزويد بالماء الشروب وذلك بمعدل استخراج يفوق الوثيرة الضرورية لتطعيم الفرشة المائية. وتتواجد الموارد المائية السطحية الكفيلة بتزويد مدينة وجدة لتتواجد بحوض ملوية.

وحتى تغطي حاجيات هذه المدينة من الماء مع ضمان استرجاع الفرشة لحمولتها الأصلية التي تتعرض للاستنزاف، فإن المديرية العامة للماء تتطلع في إطار مخطط التهيئة لمياه ملوية إلى ما يلي :

- تحديد كمية المياه المستخرجة من الفرشة في 15,8 مليون متر مكعب سنويا ؛
- تخصيص 40 مليون متر³ سنويا نصيب وجدة، وتاوريرت والعيون على مستوى سد مشرع حمادي، موزع ب 24 مليون متر³ لوجدة و16 مليون متر³ لتاوريرت والعيون. وفي هذا السياق، شرع المكتب الوطني للماء الشروب في تحقيق مد جهوي انطلاقا من سد مشرع حمادي وذلك حتى تتنسى مواجهة حاجيات مدينة وجدة من الماء . هذه الحاجيات التي لا تقنأ تتزايد، حتى يتسنى استثمار المخصصات التي قررها المخطط المديرية لتهيئة مياه حوض ملوية.

7.4.2 نظم تموين إقليم تاوريرت من الماء الشروب

إن مدينتي تاوريرت والعيون تتزودان حاليا من الآبار من أجل توفير صبيب إجمالي للاستهلاك يصل 100 لتر في الثانية.

8.4.2 نظم تموين إقليم جرادة من الماء الشروب

تمثل المياه الجوفية المصدر الوحيد لإقليم جرادة (فرشة غائرة بعين بني مطهر : ينابيع كفايت بصبيب يتراوح ما بين 300 و700 لتر في الثانية ثم ينابيع راس الما بصبيب 500 لتر في الثانية).

ويتزود مركز عين بني مطهر انطلاقا من بئرين. أما في الوسط القروي، فإن نسبة الولوج إلى الماء الشروب تصل إلى 65% وهو تمويل تضمنه الينابيع والآبار الجماعية أو مخارج من منظومة التزويد.

9.4.2 منظومة تزويد إقليم فجيح

هناك العديد من أنماط التمويل من الماء الشروب بالنسبة لمراكز ودواوير هذا الإقليم. وتستند هذه الأنماط إلى الينابيع والوديان والآبار الخاصة والجماعية وتتجه الآن نحو نظام التزويد بالماء الشروب الذي وضع رهن الخدمة بواسطة السقايات الجماعية أو الربط الفردي. وقد بلغ معدل الولوج إلى خدمة الماء الشروب بالوسط القروي ما يقارب 53%.

10.4.2 التوليف الإجمالي لمختلف منظومات المد بالماء الشروب

الجدول رقم 29 أدناه يلخص أشكال الطلبات على نظم الموارد المتوفرة أو المنتظرة تجهيزها (الامدادات الجهوية والفرشات).

جدول 29 : أنواع الطلب على الماء منظومات الموارد المتوفرة أو المنتظر تجهيزها

الإقليم	الناظور	بركان	وجدة	تاويريرت	جرادة	فجيج	المجموع
المياه السطحية							
التزويد الجهوي لوجدة			14,2	7,28			21,48
التزويد الجهوي للناظور (محطة زاوي، الناظور - و م م ك)	44,4						44,4
التزويد الجهوي بركان	0,9	13,2					14,1
التزويد الجهوي SNBK	3,8						3,8
المياه الجوفية							
بئر عين زهرة	0,5						1,3
بئر زاوي	1,3						0,95
فرشة طريفا (بركان)		0,95					9,3
فرشة بني يزناسن (أحفير)		9,3					0,22
بئر تافوغالت		0,22					0,16
بئر سيدي بوحرية		0,16					1,01
بئر أكليم		1,01					1,14
بئر عين الركادة		0,14					0,38
أبار رسلان		0,38					15,8
فرشة جبل الحمراء			15,8				1,64
مصادر المياه الباطنية لتاويريرت			1,64				1,23
مصادر المياه الباطنية علوان			1,23				15,2
منبع رأس الما وفرشة بني مطهر					15,2		7,1
الفرشة الجوفية لفجيج (تملات وزوزفنا)						7,1	139,7
المجموع	50,9	26,36	30	10,15	15,2	7,1	139,7

الباب الثالث : شبكة الإنارة

1.3 الطلب على الطاقة الكهربائية

1.1.3 هدف التوقعات المستقبلية لهذا الطلب

تسمح هذه التوقعات المستقبلية بتدبير تطور الشبكة بشكل يأخذ بعين الاعتبار احترام التوازن بين معايير جودة الخدمات والتجاعة المحددة من طرف الشركة والإكراهات الاقتصادية وكذا إمكانيات الاستجابة للطلب.

2.1.3 عنصر التخطيط

إن المعطيات الإحصائية وكذا التوقعات المستقبلية مستخرجة من التصميم المديرى لشبكات التيار المتوسط بجهات وجدة وتاوريرت وجراة وبوعرفة . ويتعلق الأمر بوثيقة مهيأة من لدن المصالح التقنية الجهوية للجهة الشرقية والتي تُتخذ أداة اتصال ومرجعية تسمح لكل متدخل في انجاز الشبكة بالاطلاع على المحاور الرئيسية لتطور شبكة التيار المتوسط وضمان رؤية على المدى المتوسط وكذا البعيد لتطوير شبكة التيار المتوسط. ويقدم بذلك التوجهات العريضة للشبكة التي تسمح بإرضاء الطلب مع ضمان خدمة جيدة. هذا وقد حددت الرؤية البعيدة للمخطط المديرى في خمسة عشر سنة (ما بين 2005 و2020) وذلك حتى يُمكن من الرفع من جودة اختيار الاستثمارات. ويرتكز مسار التخطيط على ثلاث محاور :

- محور « التصديق والتوقع » وهو مخصص لبلورة خصوصيات الحملات بالنسبة للمدة الزمنية المحددة ؛
 - محور « التحليل والتصور » ويهم بلورة الحلول وتحسين الاستثمارات على المدى المتوسط كما البعيد مع تقليص الخسائر ؛
 - محور « الوثوقية والتدبير » للمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار كل احتمالات التخطيط .
- وينجز التخطيط حسب مراحل العملية الآتية :
- تحديد وقت الاستهلاك القصوى للشبكة مع مراقبة حالتها عند التوزيع مقارنة بالحمولة الطبيعية للأسلاك الناقلة للتيار المتوسط والمنخفض ؛
 - تحديد السنوات الحرجة (سنوات الطلب القصوى وسنة بلوغ المنشأة حدها الأقصى).

3.1.3 فرضيات تحديد الطلب

الفرضيات التي احتفظ بها المخطط المديرى من أجل تحديد الطلب هي :

- نسبة 10% مقبولة في انخفاض التيار ؛
- قدرة الموصّلات محددة في 80% ؛
- قدرة تجهيزات مراكز الانطلاق محددة في 80% ؛
- التيار المتوفر عند مركز الانطلاق محدد في 22 كيلو فولت ؛
- عامل الغزارة محدد في 0,9 ؛
- قوة مضمونة في مراكز التيار المرتفع والتيار المتوسط ؛
- كهربية العالم القروي (تحديد قوة التيار في 400 واط لكل مسكن) ؛
- الأخذ بعين الاعتبار اهتراء الشبكة ؛
- الأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمات .

4.1.3 وضع نموذج للطلب

إن النموذج يجب أن يسمح بتوقع قوة ذروة استهلاك الجهة وذلك باستعمال علاقة وظيفية بين المتغير المتعلق (قوة الذروة) ومتغير أو متغيرات مستقلة (أشكال مختلفة من الاستهلاك) :

- استهلاك التيار المتوسط ؛
- استهلاك التيار المنخفض الذي يتضمن الإنارة الخصوصية والإنارة المؤدى عنها والإنارة الإدارية والإنارة العمومية (لاستعمال البيوت والقوة الدافعة). وهو نموذج على الشكل التالي :

$$i = 0, 1, 2, \dots, 8 \quad \sum a_i * C_{ii} = \text{قوة نروة الاستهلاك}$$

ai : المعاملات التي يجب تحديدها

ci : أنماط الاستهلاك

إن تحليل المعطيات الإحصائية للاستهلاك المسائي تسمح بتحديد المعاملات المختلفة للنمط المتوخى.

5.1.3 تحليل الاستهلاك المسائي

- 87% لجهة وجدة ؛
 - 77% لجهة جرادة ؛
 - 75% لجهة تاويريت وبوعرفة.
- لقد سمح التحليل الإحصائي لهذه المعطيات للمصالح التقنية لمكتب الوطني للكهرباء بتحديد مختلف عناصر النماذج المتوخاة للجهة الشرقية.

جدول 30 : معايير نموذج التوخي

الإقليم	استهلاك حسب الوحدة (كيلواط / ساعة / السنة)	عدد المنخرطين
السنة المعتمدة في التوقع	2004	
جهة وجدة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع	314 568 1 288	187 93 239
التيار المتوسط المساكن	5% 4%	3% 6%
جهة تاويريت : التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي للتوقع	121 60 968	44 19 543
التيار المتوسط المساكن	4% 2%	5% 5%
جهة جرادة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع	131 807 826	33 13 465
التيار المتوسط المساكن	2% 2%	1% 3%
جهة بو عرفة التيار المتوسط المساكن معدل النمو السنوي بالنسبة للتوقع	114 153 776	37 15 272
التيار المتوسط المساكن	1% 2%	2% 4%

إن تطبيق النموذج على كل جهة يكشف عن تطور القوة المطلوبة المقدمة في الجدول رقم 31 أسفله.

جدول 31 : تطور القوة المطلوبة

السنة	وجدة	تاويرت	جرادة	بوعرفة
2004	57 968	10 176	8 875	7 551
2005	63 070	11 041	9 278	7 825
2006	68 622	11 981	9 699	8 110
2007	74 666	13 001	10 139	8 406
2008	81 244	14 110	10 600	8 714
2009	88 405	15 315	11 081	9 035
2010	96 199	16 625	11 584	9 369
2011	104 683	18 048	12 110	9 716
2012	113 919	19 594	12 659	10 079
2013	123 974	21 275	13 234	10 456
2014	134 919	23 103	13 835	10 849
2015	146 836	25 090	14 463	11 259
2016	159 810	27 250	15 119	11 686
2017	173 936	29 598	15 806	12 132
2018	189 317	32 152	16 524	12 596
2019	206 064	34 930	17 274	13 080
2020	224 299	37 950	18 058	13 586

6.1.3 برنامج الكهرباء القروية الشمولي

لقد عرف برنامج الكهرباء القروية الشمولي الذي رأى النور سنة 1995، نجاحا ملموسا بشكل سريع وذلك من خلال طلب الساكنة المتزايد . و حتى يواجه المكتب الوطني للكهرباء هذا الإقبال لجأ في أواخر سنة 2002 إلى الرفع من وثيرة هذا البرنامج الذي اتخذ تعميم ولوج خدمات الإنارة في العالم القروي غاية له يحققها في أفق 2007 عوض 2010 التي كان مخططا لها في الأصل .

وقد تمكنت أكثر من 35 000 قرية من ولوج خدمات الإنارة أي ما يمثل 12 مليون مواطن بالوسط القروي وذلك تنفيذيا لبرنامج تعميم كهربة العالم القروي في أواخر 2007. وسيحقق هذا الهدف قرابة 91% وذلك باللجوء إلى الكهرباء بواسطة الربط بالشبكة في حدود 7% انطلاقا من الكهرباء اللامركزية وخاصة بواسطة طواقم من اللوحات الضوئية. وقد تم ربط 1 538 قرية بالجهة الشرقية بالكهرباء منذ انطلاقة برنامج التعميم سنة 1996 مما فتح مجال الولوج إلى الكهرباء في وجه 114 000 منزل . وهكذا تجاوز معدل الكهرباء القروية 90% سنة 2007.

وحسب الأقاليم عند انطلاق البرنامج سنة 1996، فإن معدل الكهرباء يتراوح ما بين 9% بتاويرت و24% بوجود أنجاد و32% بجرادة و53% بفجيج . وقد ارتفع هذا المعدل إلى ما يفوق 95%. وقد حقق برنامج تزويد مجموع البيوت بالعالم القروي بالإنارة هدفه بشكل شبه تام.

ويبين الجدول رقم 32 تطور معدل الكهرباء القروية سنويا وحسب كل إقليم.

جدول 32 : معدل الكهرباء القروية

السنة	وجدة-أنجاد	جرادة	تاويرت	فجيح	الناطور	بركان
1996	24	32	9	53	43	
1998	30	39	23	57	56	
2002	62	41	29	64	69	
2003	70	41	32	67	74	
2004	70	50	36	74	81	
2007	88	56	66	88	92	95

جدول رقم 33 : تنفيذ برنامج تعميم الكهرباء القروية بجهة الشرق

الإقليم	وجدة-أنجاد		تاويرت		جرادة		فجيح		الناطور		بركان		المجموع الشرقي	
	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير	عدد التبروت	عدد الواوير
البرنامج 1 و 2	17	439	44	6 621	17	439	44	2 389	151	29 353			451	49 701
البرنامج 3		14	935				42	3 207	104	13 849			160	17 991
البرنامج 1 المرحلة 4	19	910	9	652	19	910	8	1 251	145	11 607			200	15 330
البرنامج 2 المرحلة 4	17	695	53	2 817	17	695	7	662	222	13 645			316	18 514
البرنامج الشمسي	67	2 014	171	6 105	67	2 014	106	2 313					44	12 490
المجموع	120	4 058	291	17 130	120	4 058	207	9 822	622	68 454	178	10 504	1 538	114 026

2.3 إنتاج الكهرباء

1.2.3 الإنتاج الحالي

يتحقق هذا الإنتاج بواسطة ثلاثة مراكز يقدمها الجدول أسفله.

جدول 34 : مراكز الكهرباء القائمة حاليا.

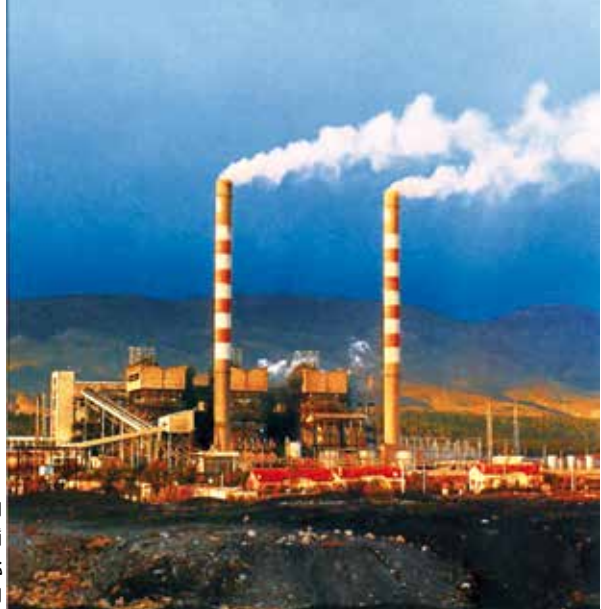
المقر	النوع	الطاقة (مليون وات)
جرادة	طاقة حرارية	165
سد محمد الخامس	طاقة مائية	20
بوعارك	طاقة مائية	3



لقد خلق سد محمد الخامس القوي حقينة تبلغ 6 500 هكتار من مياه واد ملوية

نظرة مختصرة عن المحطة الحرارية لجرادة

لقد بنيت محطة التوليد الكهربائي بجرادة سنة 1971 للاستفادة من فحم منجم المدينة ذي الجودة المتدنية.



المحطة الحرارية لجرادة
أقيمت بشراكة روسية،
تعمل بالفحم الحجري
المنتج محليا

تتلخص المميزات الأساسية لهذه المحطة فيما يلي :

عدد المولدات : 3

الطاقة الإنتاجية = 3×55 ميغا وات .

الوقود = الفحم

تجلى بالطاقة الكهربائية المنتجة إلى الشبكة الوطنية بواسطة أسلاك التيار العالي (225 كيلو فولت) التي تربط المحطة بالمراكز وجدة و بورديم .

وتلعب محطة جرادة دورا أساسيا في الشبكة الوطنية عن طريق القدرة الطاقية التي توفرها ويفضل تعديل واستقرار التوتر بالجهة الشرقية. وقد كانت تؤمن في البداية قرابة 30% من الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية. إلا أن مساهمتها حاليا لا تتعدى 6% وتلعب المحطة دورا سوسيواقتصاديا هاما بالنسبة لإقليم جرادة وذلك عن طريق مناصب الشغل التي توفرها مباشرة أو بواسطة المقاولات المناولة وكذا عبر تطوير أنشطة موازية.

وقد استعملت المحطة الفحم المحلي المستخرج من منجم جرادة الذي أخذ إنتاجه في التنازل ابتداء من 1996 ليتوقف مع إغلاق المنجم سنة 2000 .

وفي سنة 1999، شرعت الأطر التقنية للمحطة في تجارب تخص مدى احتراق الفحم البترولي والفحم البخاري من أجل إيجاد حلول تجعل تكلفة الكيلوات ساعة منافسة وملائمة مع المنشآت القائمة.

وقد كانت النتائج جد مهمة :

- جعل وحدة الإنتاج الكهربائي تنتعش من جديد بعدما كانت مهملة تماما وأوشكت على الإغلاق ؛
 - المساهمة في ديناميكية تطوير المجال الذي لا يحتوي حسب المعطيات الحالية على أي مورد اقتصادي هام.
- وهذه العملية تظهر على الخصوص أنه من المحتمل أن تكون التنمية البشرية أحد الموارد الرئيسية للتطور المجالي.

2.2.3 المستقبل

1.2.2.3 المحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر

يتواجد موقع المحطة الحرارية الشمسية ذات الدورة المركبة بالغاز لتوفير طاقة تصل إلى 472 ميغاوات (منها 20 ميغاوات من أصل شمسي) بالقرب من عين بني مطهر. ويهدف هذا الإنجاز إلى تنويع الموارد الطاقية وإلى ضمان تزويد البلاد بمحطة تلبي الطلب على الطاقة الكهربائية والتي تسجل تزايدا بنسبة تبلغ 6% سنويا حتى حدود عام 2010. وستسمح بالرفع من القدرة الإنتاجية للمكتب الوطني للكهرباء وذلك بتزويد نظام الربط المتبادل بـ 3 538 ميغاوات ساعة في السنة منها جزء من مصدر شمسي. وتمثل مساهمة المحطة زهاء 10% من الاستهلاك الكهربائي السنوي بحلول عام 2010. والطاقة المنتجة من طرف المحطة ليست موجهة بشكل خاص نحو استهلاك منطقة المشروع من الطاقة الكهربائية ولكنها ستضخ في منظومة الربط الكهربائي للمكتب الوطني للكهرباء.

وهناك خاصية هامة لهذا المشروع وهي تأثيره على البيئة. فهناك في واقع الأمر جزء من الإنتاج المؤسس على الطاقة الشمسية يساهم في التقليص النسبي لمعدل انبعاثات الغاز المسبب للاحتباس الحراري في الجو حسب الكيلوواط ساعة المنتج. وفي هذا الصدد، هناك منحة تبلغ 43,2 مليون دولار أميركي من طرف الصندوق الدولي من أجل البيئة لتمول بشكل مشترك الاستثمار في المكون الشمسي.

2.2.2.3 إعادة تأهيل المحطة الحرارية لجرادة وتوسيعها

إعادة تأهيل المحطة

ستسمح إعادة التأهيل هذه بإطالة عمر المحطة لمدة عشر سنوات على أقل تقدير.

توسيع المحطة

إنه تصور لازال في مرحلة دراسة الجدوى مع ثلاثة أصناف من الإكراهات :

• القدرة على استيراد الفحم، لأن قدرة الاستقبال لميناء الناظور محدودة لمواجهة الطلبات الحالية المختلفة (المحطة الحرارية بجرادة، الشركة الوطنية للحديد والصلب، شركة الإسمنت CIOR) إضافة إلى التوسعات المتوقعة مستقبلا ؛

• توفير المياه الكافية للاشتغال المحطة إذ إن هذه الأخيرة تتغذى في الوقت الراهن من الماء انطلاقا من فرشة عين بني مطهر وذلك بصبيب متوسط يقدر ب 200 لتر في الثانية . ويتم استغلال هذه الفرشة بشكل كبير وستظل كذلك في المستقبل من طرف مختلف المستخدمين (الزراعات والمد بالماء الشروب ومحطة بني مطهر). وبالنظر إلى التنافس الشديد على هذه الفرشة، فإن تحكيما من طرف السلطة العليا سيكون ضروريا ؛

• الاعتبارات البيئية والمقارنات بالمواقع المنافسة.

فإذا تم الأخذ بالحل، فإن الطاقة ستنقل إلى ما يقارب 300 إلى 400 ميغا وات. وسيستمر انجاز التوسيعات خمس سنوات تقريبا.

3.3 شبكة النقل الكهربائي

تخدم الشبكة الكهربائية من التيار العالي مجمل الجهة الشرقية.



تعتبر الشبكة الجهوية من التيار العالي طريقا سيارا كهربائي حقيقي انطلاقا من محطة جراداة

شبكة التيار العالي جدا (225 كيلو فولت) تزود منطقة شمال جرادة، لأن طلب هذه المنطقة تمثل أكبر طلب بالوسط الحضري (مدن وجدة والناظور وبركان وتاوريرت، الخ.) والصناعي SONASID وميناء الناظور ووحدة الإسمنت ومعمل السكر) والسياحي (السعيدية ثم مستقبلا مارشيك) وكذا الصناعات المتوسطة والصغيرة لمختلف المناطق الصناعية للمدن، إضافة إلى الصناعة الغذائية في المحيط السقوي لحوض ملوية السفلى.

وتزود شبكة التيار (60 كيلو فولت) المنطقة الجنوبية لإقليم فجيح. ويأتي الطلب على الكهرباء في مجمله من الوسط الحضري والمدن الصغيرة والمراكز (بوعرفة، وفجيح وتندرارة، الخ.) وليس مخططا إقامة وحدة صناعية تتطلب إضافة هامة من الطاقة الكهربائية. وشبكة التيار العالي يكمل تزويد حاجيات المنطقة الشمالية كما يسمح بربط شبكة (وجدة بركان وسلوان وتاوريرت) بالشبكة الوطنية عبر كرسيف وتازة.

فتأتي شبكة التيار العالي (60 كيلو فولت) للمنطقة الجنوبية من مركز الراشيدية. وستدخل هذه الشبكة في ربط متبادل مع شبكة الناظور عبر رابط بين تندرارة وعين بني مطهر. وأخيرا هناك شبكة للتيار العالي جدا في ارتباط متبادل مع الشبكة الوطنية.

4.3 الحصيلة الطاقية

تأتي حصيلة الإنتاج الحالي والمبرمج على الصعيد الجهة الشرقية كالتالي :

- المحطة الحرارية لجرادة = 165 ميغا وات
- سد محمد الخامس = 20 ميغا وات
- المحطة المائية لبورك = 3 ميغا وات
- المحطة الحرارية الشمسية عين بني مطهر = 472 ميغا وات
- مجموع الإنتاج سنة 2009 = 660 ميغا وات

يلبي هذا الإنتاج بشكل يسير حاجيات الطلب الجهوي كما برمجه المكتب الوطني للكهرباء، وكما يظهر ذلك الجدول رقم 35 أدناه.

جدول 35 : القائمة الطاقية للجهة الشرقية

السنة	2009	2010	2020
الإنتاج ميكائوات	188	660	660
الطلب (كيلو فولت امبير)			
منطقة وجدة	88 405	96 199	224 299
منطقة تاوريرت	15 315	16 625	37 950
منطقة جرادة	11 081	11 584	18 058
منطقة بوعرفة	9 035	9 369	19 586
منطقة الناظور	98 084	107 465	269 118
منطقة بركان	58 584	64 716	175 989
مجموع الطلب	280 504	305 958	745 000

لن تستعمل الطاقة المنتجة خصيصا من قبل مختلف الوحدات من أجل تزويد المنطقة من الطاقة الكهربائية، ولكنها ستضخ في المنظومة الوطنية للربط للمكتب الوطني للكهرباء. وفي هذه الحالة، فإن الحصيلة على المستوى الوطني ستأخذ في الحسبان الإنتاج الإجمالي الوطني.

الباب الرابع : الشبكة الطرقية

1.4 مقدمة

تعتبر الطرق إحدى البنى التحتية التي لا محيد عنها في التنمية الاقتصادية لأنها تسمح بتثمين المنتجات الفلاحية والتطور المنجمي والسياحي . علاوة على أن من بين مجمل الحاجيات الساكنة القروية نجد الولوج إلى باقي جهات ومناطق الوطن بواسطة الطرق القروية، التي تعتبر من الأولويات بالنسبة لكل بالعديد من المناطق المعزولة، بتسهيل اقتناء المواد الفلاحية أو تسويق المنتجات. وترافق الطرق سياسة فك العزلة التي تؤمن الاندماج السوسيو إداري، خاصة للمناطق المحرومة.

وتعتبر الطرق أيضا عاملا بنويا ومهيا للمجال الترابي وذلك بتوفير توزيع جيد للاستثمارات وخاصة لصالح المجالات الترابية المعزولة.

2.4 عناصر السياسة الطرقية

1.2.4 التوجهات العامة

إنها توجهات القطاع الطرقي على امتداد العشرية المقبلة.

1.1.2.4 المحافظة على الموروث

إن المحافظة على الموروث تمثل أولوية في السياسة الطرقية وذلك بضمان ما يلي :

- صيانة سنوية ؛
- تدخلا مرحليا (تحديد طبقات السطح وإعادة هيكلة البنى الحاملة المتضررة من جراء تراكم المحمولات.

2.1.2.4 تكيف الشبكة

إن تزايد الجولان (بتضاعف كل عشر سنوات) مع البحث عن الرفع من مستوى جودة وسلامة المسارات الأكثر استعمالا وكذا التقليل من تكاليف السير . وهذا كله يتطلب تكييفا دائما للشبكة بالأمر التالي :

- توسعة الطرق الضيقة ؛
- الرفع من مستوى المرور وتحسينه ؛
- المدارات في التجمعات السكنية الكبيرة ؛
- برامج الطرق السيارة ؛
- السلامة الطرقية.

3.1.2.4 تمديد الشبكة

يتعلق الأمر بتنمية الشبكة الطرقية وذلك بخلق طرق تفك العزلة حتى يتسنى تحفيز التنمية في العالم القروي. وهناك برنامج طموح لهذه الغاية دخل حيز التنفيذ.

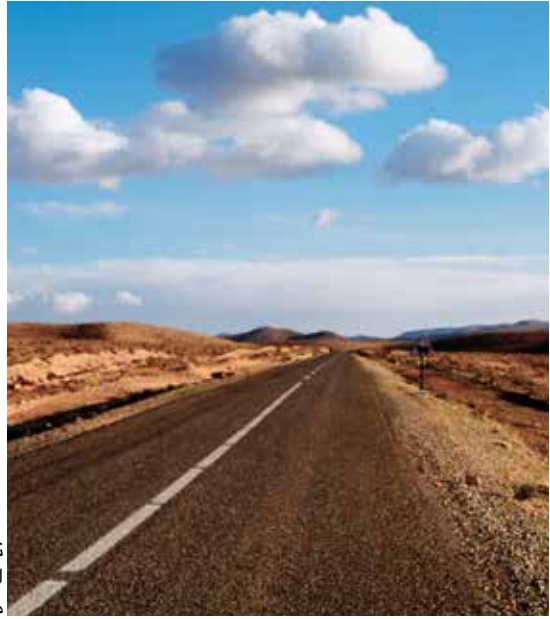
2.2.4 تدبير الشبكة الطرقية

يتطلب تدبير الشبكة الطرقية وضع استراتيجية محكمة ومحددة للصيانة الطرقية. وهناك صنفان من أشغال الصيانة المطبقة :

- أشغال الصيانة المرورية والمتكررة عبر السنة وهي مرتبطة بالصيانة البنيوية والتبليط السطحي ويملاء الجنبات والتشوير الأفقي وما إلى ذلك ؛
- الأشغال الخاصة بالصيانة الدائمة المنجزة طيلة السنة.

1.2.2.4 الصيانة الطرقية العادية

- تجري أشغال الصيانة المسترسلة كل عام : ردم الحفر مع خدمات التطهير وأعمال الاصلاح والتشوير العمودي.
- وإن كل مديرية إقليمية للتجهيز تمتلك فرقا خاصة ضرورية :
 - فرقة لردم الحفر وترميمها ؛
 - فرقة متعددة المهام ؛
 - فرقة التدخل في الوقت المناسب.
- أما على المستوى الجهوي، فكل مديرية إقليمية للتجهيز لديها فرقة جهوية مجهزة من أجل التبليط والترميم بالآليات من قبيل : الرافعة والمسطحة والمعمر وأربع شاحنات وآلة للدك وصهريج متحرك وكل ما يعمل على استقرار العمال في الورش. وتساهم هذه الفرق في بناء وتنقية المسالك بالعالم القروي.
- والموارد المتوفرة من أجل الصيانة الطرقية العادية (من حيث الميزانية والآليات والعمال) غير كافية لهذه المهمة.



تمثل الشبكة الطرقية
المكبسية أو المعبدة أكثر
من ثلثي شبكة جهة الشرق

2.2.2.4 الصيانة الطرقية المرورية

- تهم الصيانة المرورية الخدمات التالية :
 - تقوية وتوسعة وتعبيد الطرقات ؛
 - معالجة جوانب الطريق ؛
 - التشوير الأفقي.
- وتستند مهمات تنفيذ أعمال الصيانة المرورية هذه إلى مقاولات القطاع الخاص.

3.2.4 آثار الميزانيات على حالة الشبكة

لقد ساعدت الدراسات المنجزة من طرف المديرية الجهوية للطرق على إبراز أثر الميزانيات المخصصة لصيانة الشبكة الطرقية. فهناك وضعيتان مختلفتان عن بعضهما :
• ففي حالة الرفع من الغلاف المالي المخصص للصيانة بمقدار 10% في السنة من الميزانية المرصودة حاليا من أجل ترميم وصيانة الشبكة الطرقية المعبدة، فإن ذلك يعتبر إجراء يقود إلى تحسين سنوي بمقدار 7% من حالة الشبكة ؛
• في حين أنه في حالة تخفيض من ميزانية الصيانة، فإن 85% من شبكة الطرق ستوجد في حالة ما بين سيئة وسيئة جدا وذلك في غضون ثلاث سنوات.

4.2.4 تمويل القطاع الطرقي

تعتمد استراتيجية تمويل البنى التحتية الطرقية على :
• تعميم الأداء على المقاطع الفرعية للطريق السيار ؛
• الرفع من الموارد المخصصة للصندوق الطرقي حتى يتسنى له ضمان كافة مصاريف الصيانة وتحسين السلامة الطرقية ؛
• الرفع من موارد الميزانية العامة التي تغطي تمويل القسط الكبير من الممولين الماليين الدوليين.



على الهضبات العليا لبني كيل خاصة، تبقى المسالك، وسيلة الربط الرئيسية والأكثر رواجاً

3.4 معطيات حول القطاع الطرقي المصنف

تمتد الشبكة الطرقية لجهة الشرق على طول 4 964,5 كلم تقريبا منها 3 352,5 معبدة ومنها 1 612 كلم في حالة مسالك. ويعكس تصنيف الشبكة الطرقية سياسة تكييف الشبكة مع المناخ المؤسساتي (اللامركزية وخلق جماعات جديدة) والاقتصادي للبلاد (خلق أقطاب جديدة للتنمية).

وتتكون الشبكة من ثلاثة أصناف :

• الوطنية: 1 507,4 كلم منها 381,7 معبدة ؛

• الجهوية : 913 كلم منها 649,7 معبدة ؛

• الإقليمية : 2 544,1 كلم منها 1 321,1 معبدة ؛

• المجموع: 4 964,5 كلم منها 3 352,5 معبدة .

التوزيع الخطي للشبكة الطرقية حسب المحور والمسار الملحق.

جدول 36 : الشبكة الطرقية بالجهة الشرقية (بالكلم)

مجموع الأقاليم	المجموع		الطرق الإقليمية		الطرق الجهوية		الطرق الوطنية		أقاليم / عمالة
	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	
384,2	95,7	288,5	95,7	180,0				108,5	وجدة - انكاد
390,6	19,3	371,3	19,3	253,5		46,5			بركان
846,3	227,8	618,5	167,3	299,4	19,5	106,7	41,0	212,4	تاوريرت
660,5	292,4	368,1	258,0	160,2	34,4	112,9		95,0	جرادة
891,7	10,0	881,7	10,0	241,5		223,2		417,0	الناظور
1 791,2	966,8	824,4	672,7	186,5	209,4	160,4	84,7	477,5	فجيج
964,5 4	1 612,0	3 352,5	1 223,0	1 321,1	263,3	649,7	125,7	1 381,7	مجموع الجهة
	4 964,5		2 544,1		913		1 507,4		

إن دراسة الجدول رقم 36 تستدعي التعاليق التالية :

• 68% من الشبكة الطرقية المصنفة في الجهة الشرقية معبدة ؛

• تمثل الطرق الرئيسية أكثر من نصف مجموع الطرقات ؛

• إن الطرق المعبدة تهم أكثر من ثلثي الطرق المصنفة ؛

• 36% من الخط الطرقي يتواجد بإقليم فجيج الأمر الذي يفسر من خلال مساحته الكبيرة .

• هناك خاصية مميزة للشبكة الطرقية بالجهة الشرقية تتجلى في كثافتها :

• 1,75 كلم / 1 000 ساكن من حيث الكثافة الاجتماعية ؛

• 40,5 / 1 000 كلم² من حيث الكثافة الخاصة .

• هذه القيم المتوسطة تخفي تفاوتات عظيمة بين أقاليم الجهة كما يبين ذلك الجدول 37 أسفله .

جدول 37 : الشبكة الطرقية بالجهة الشرقية (بالكم)

الكثافة ساكن/ كلم ²	نسبة الشبكة المعبدة		نسبة المجموع للمسار		المساحة بالكلم ²	السكان 2004	المسار بالكلم			أقاليم / عمالة
	1000/كلم ²	1000/كلم ساكن	1000/كلم ²	1000/كلم ساكن			المجموع	غير معبدة	معبدة	
192	116,10	0,60	154,61	0,81	2 485	477 100	384,2	95,7	288,5	وجدة-انكاد
139	191,49	1,37	201,44	1,44	1 939	270 328	390,6	19,3	371,3	بركان
21	62,38	2,99	85,36	4,09	9 915	206 762	846,3	227,8	618,5	تاويريرت
17	58,14	3,48	104,33	6,24	6 331	105 840	660,5	292,4	368,1	جرادة
119	144,09	1,21	145,73	1,22	6 119	728 634	891,7	10,0	881,7	الناظور
2	14,72	6,37	31,99	13,84	55 988	129 430	1 791,2	966,8	824,4	فجيج
23	40,50	1,75	59,97	2,59	82 777	1 918 094	4 964,5	1 612,0	3 352,5	المجموع

تتراوح الكثافة ما بين 0,6 كلم / 100 ساكن (عمالة وجدة-أنكاد) و 6,37 كلم / 1000 ساكن (إقليم فجيج)، بينما تبلغ الكثافة الخاصة 191,5 كلم / 1000 كلم² (بإقليم بركان) مقابل قرابة 14,7 كلم / 1000 كلم² (بإقليم فجيج). وإن هاتين النسبتين لتعكسان الطابع الجهوي للجهة : كثافة سكانية متغيرة من إقليم لآخر.

4.4 البرنامج الوطني للطرق القروية

1.4.4 وضعية البنى التحتية القروية عشية صدور البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR)

إن الوصول إلى باقي مناطق البلاد بواسطة الطرق القروية يمثل أولوية قصوى من بين مجموع الحاجيات السكانية للقرويين كما تظهر ذلك مختلف الدراسات القروية المنجزة .

ويظهر الخصائص من الطرق القروية ضرورة وضع سياسة استباقية للتنمية. وهذا الأمر يفرض نفسه أكثر لأن :
• للعالم القروي دورا تتضاعف أهميته أكثر فأكثر. كما أن التوازن داخله يعتبر ضرورة قصوى في للعمل المتنام
لفضاء الوطني كله ؛

• إن استقرار الساكنة القروية بمناطقها شرط ضروري في التدبير الجيد لكل من الفضاء القروي والفضاء الحضري ؛
• إن الخصائص الذي يمس البنى التحتية للطرق بالعالم القروي يعيق بشكل كبير المبادرات التي تروم تنميته وخاصة تطوير الزراعات الجديدة التي تنتج قيمة مضافة قوية والتي لا يمكن أن تحدث دون فك العزلة.

يتعلق الأمر بمشاكل حقيقية تعيشها الساكنة المحلية والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وخصوصة القول فإن مديرية الطرق والجولان الطرقي برمجت إنجاز ما يقارب 2 000 كلم وذلك من خلال برامجها الوطنية للطرق القروية في الجهة الشرقية.

وقد قامت المديرية الجهوية بجرد على امتداد الوطن كله لـ 38 000 كلم من الممرات غير المعبدة بالعالم القروي خاصة. وقد أظهر تشخيص هذه المسالك ما يلي :

- 82% منها في حالة متردية و30% غير قابلة للاستعمال لمدة تفوق 30 يوما سنويا وتؤدي بالتالي إلى جعل الساكنة في حالة عزلة تامة ومعها المناطق التي توصل إليها ؛
- 16% منها في حالة لا بأس بها ؛
- 2% في حالة جيدة .

علاوة على :

- 22% من النواحي غير قابلة لتلج إليها العربات في جميع الأوقات . فهي إذن محاصرة بشكل كامل ؛
- 35% من الأماكن يمكن أن تصل إليها بصعوبة مع المعاناة من عزلة موسمية ؛
- 43% من النواحي لديها إمكانات المداخل بسهولة على طول الموسم .

وأخذا بالاعتبار الحاجة الملحة والكبيرة من الطرق لكسر العزلة، فإن الإرادة السياسية تحملت مسؤولية إطلاق برنامج وطني للطرق القروية سنة 1995.

2.4.4 البرنامج الوطني الأول للطرق القروية (PNRR-1)

لقد انطلق البرنامج الوطني الأول سنة 1995 وذلك بهدف إنجاز 11 200 كلم من الطرق وبويرة 1 000 كلم في السنة. وقد سمح هذا البرنامج برفع نسبة وصول الساكنة القروية إلى التجهيزات السوسيو إدارية بـ 36% سنة 1995 إلى 54% سنة 2005 وهي السنة التي اكتمل فيها البرنامج.

وقد حققت العمليات التي انطلقت منذ 1995 إلى غاية متم شتنبر 2004 إنجاز مسافة 9 654 كلم من الطرق موزعة كالتالي : 5 494 كلم للبناء و160 4 كلم للتهيئة. وهكذا فإن العمليات المنجزة همت 8 900 كلم منها 8 557 كلم دخلت حيز الخدمة.

يجمع الجدول رقم 38 أنداها البرنامج الوطني الأول للطرق القروية بالجهة الشرقية.

جدول 38 : البرنامج الوطني الأول : توزيع المسافات في الجهة الشرقية بالكلم

النوعية	وحدة	الناطور	فجيج	المجموع
الإنشاء والبناء	144	77	153	374
الإصلاح والترميم	248	199	135	582
مجموع البرنامج الوطني الأول	392	276	288	956

3.4.4 البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PNRR2)

لقد دفع النجاح الذي حققه البرنامج الوطني الأول بوزارة التجهيز والنقل إلى الانخراط في إنجاز برنامج وطني ثان وذلك ما بين 2005 و2010. وقد اتخذ هدفا ومؤشرا ما يلي :

- استثمار مُقدر بـ 10 مليار من الدراهم ؛
- إنجاز 15 000 كلم من الطرق القروية ؛
- خدمة 80% من الساكنة القروية في أفق 2015.

وقد خطط البرنامج الوطني الثاني لإنجاز 960 كلم بالجهة الشرقية منها 552 كلم من الطرق الجديدة و408 كلم تخضع للإصلاح كما يجمل ذلك الجدول رقم 39 أسفله.

جدول 39 : البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية بالجهة الشرقية (بالكم)

المجموع	الإقليم / العمالة						النوعية
	فجيج	الناظور	جرادة	بركان	تاويرت	وجدة-أنجاد	
البرنامج المتوخى							
552	153	211			188		البناء
408	135	69			204		الإصلاح
960	288	280			392		المجموع المتوقع
البرنامج في طريق الإنجاز							
685	182	281	37	40	75	70	البناء
441	226	66	66	3	80		الإصلاح
1 125	408	347	103	43	155	70	المجموع

5.4 مشاريع مهيكلة

لقد تمت برمجة كثير من المشاريع الطرقية المهيكلة أو هي في طريق الدراسة بالجهة الشرقية .

1.5.4 الطريق السيار وجدة-فاس

وهو عبارة عن امتداد للطريق السيار الموجود بين الدار البيضاء وفاس والذي يربط بالخصوص وجدة أي شرق البلاد وجنوبه وربما مستقبلا بالجزائر. وقد أطلقت شركة الطريق السيار مجموع المقاطع دفعة واحدة من وجدة إلى فاس قبل سنة 2010.



يعتبر الطريق السيار فاس-وجدة رابطا سيارا مع وسط المغرب ومن تم مع جميع المدن الكبرى

2.5.4 تثنية الطريق أحفير-السعيدية

انتهت الأشغال ودخلت الطريق حيز الخدمة . وقد نجم عن هذه الأشغال تثنية المحور وجدة-أحفير . وستكسب هذه الطريق أهمية متزايدة مع المحطة الشاطئية الجديدة بالسعيدية.

3.5.4 تثنية الطريق أحفير-سلوان

إن هذا المحور يتجزأ إلى مقاطع كثيرة : أحفير - بركان، بركان - قنطرة ملوية، قنطرة ملوية - زاو، زاو - سلوان.

4.5.4 الطريق الساحلي المتوسطي

جاءت الطريق الدائرية المتوسطة بطول 550 كلم تقريبا تربط بين السعيدية وطنجة . وينعكس تأثير هذه الطريق على تهية المجال الترابي والتنمية السوسيو اقتصادية والسياحية لشمال المملكة.

6.4 الطرق الالتفافية حول مدينتي بركان والناظور

إن جعل من بركان والناظور مدينتين متطورتين يقتضي إنجاز طريقين إلتفافين يصل طولهما 15 كلم و17 كلم على التوالي.

7.4 خاتمة

على الشبكة الطرقية أن تضمن من بين ما تضمنه الربط والإرساليات بين الجهات الأخرى للمملكة وكذا تقديم الخدمات الداخلية وكسر العزلة.

فالجهة الشرقية مرتبطة مع باقي المجال الترابي الوطني بواسطة محورين طريقيين كبيرين يحققان عملية وسق البضائع :

• الطريق الوطنية رقم 6 تعتبر المحور الرئيسي للربط وهو بمثابة الحبل السري بالنسبة للجهة فهو يضمن التبادلات البرية مع المراكز الكبرى لغرب البلاد (فاس والرباط والدار البيضاء) ؛

• الطريق الوطنية رقم 19 وقويت ووسعت سنة 1997 عند مقطع الناظور وتاوريرت وهي تلعب دور الرابط بين الشمال كله (إقليم الناظور) ومن الشرق إلى غرب البلاد ومع الربط بالطريق الوطنية رقم 6 قرب تاوريرت.

وعكس ذلك، فإن الجنوب كله (جنوب السلسلة الجبلية لهورست مع جزء من إقليم جرادة وكل إقليم فجيح) يجد نفسه محاصرا ومعزولا لأن عند الدخول إلى الغرب (فاس والرباط والدار البيضاء) يقتضي ذلك المرور عبر وجدة إلى الشمال عبر الطريق الوطنية رقم 17 ، أو عبر الراشيدية إلى الغرب من الطريق الوطنية رقم 10.

وإن الجولان حاليا في هذه المنطقة الجنوبية للجهة الشرقية لا زال متواضعا . والحقيقة أن هذه الحركية تقتصر على فترة العطل الكبرى وخاصة الصيفية حيث نعاين حركية متوسطة باتجاه تندرارة وبوعرفة وفجيح . وفي واقع الأمر، فإن الجزء الأوسط للهضبات العليا تعاني من انعدام فاضح لمسالك الجولان.

وستخفف الطريق السيار فاس وجدة العبء عن الطريق الوطنية رقم 6 كما ستسهل تنقل الساكنة وكذا نقل البضائع والسلع . وستشكل رافعة حقيقية من أجل تنمية الجهة الشرقية والاندماج الاقتصادي في النسيج الوطني.



الطريق السيار
فاس-وجدة رافعة
اندماج الجهة في
الاقتصاد الوطني

هناك محور آخر يتجلى في الطريق الساحلي المتوسطي . وتتجلى أهميته المزدوجة فيما يلي : ضمان فك العزلة عن الجهة الشمالية للجهة الشرقية من جهة وانفتاحها على أنشطة سياحية من قبيل المركب السياحي للسعيدية من جهة أخرى. هكذا وإن هذا المحور يتيح ربط الشرق بشمال البلاد (الحسيمة وتطوان وطنجة) جالبا تطورا في التبادلات مع هذه المناطق وبالتالي مع أوروبا وبلاد الأندلس على وجه الخصوص.

أما بالنسبة للخدمات الداخلية للجهة، فهناك محوران يتطلبان اهتماما خاصا. ازدواجية الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين وجدة وسلوان عبر أحفير وبركان وستخفف هذه العملية الازدحام الذي تعرفه الطريق وكما ستساهم أيضا في تنمية أقاليم الجهة. وأما المقطع وجدة-أحفير فقد أنجز حاليا وستحسن التثنية بين أحفير وسلوان على مسافة 97 كلم من مستوى الخدمة عبر إزالة الاحتقان عن الطريق الوطنية رقم 2.

وسيحسن ربط السهول الفلاحية لأنجاد والمحيط السفوي لملوية السفلى (سهل طريفًا بإقليم بركان وسهل زبرا وغالب وبوعارغ في إقليم الناظور). كما ستسهل حركية الإنتاج الفلاحي وإرساله نحو المناطق الاستهلاكية الكبيرة في الجهة (وجدة وبركان والناظور والسعيدية)، وإلى داخل البلاد (فاس والدار البيضاء والرباط). وإن الولوج إلى الواجهة المتوسطية انطلاقًا من وجدة والناظور سيصبح سهل المنال أكثر من ذي قبل مما سيرفع من قيمة المركبات السياحية التي توجد حاليًا رهن الإنجاز أو البرمجة.

كما أن اتمام تهيئة الطريق الوطنية رقم 19 عند المقطع دبدو - تندرارة انطلاقًا من « العطوف » سيفتح منطقة الهضبات العليا على المحور الرئيسي (الطريق الوطنية 6) للربط بغرب البلاد ثم مع الطريق السيار فاس-وجدة. وإن هذه الخطوة تمكن من إضفاء خصوصية أساسية من أجل التنمية الاقتصادية للجهة، والتي من أنشطتها الرئيسية تربية المواشي (الأغنام والماعز) بكمية وافرة. زد على ذلك أن الانفتاح على السوق الغربية باعتبارها القطب الرئيسي للاستهلاك الوطني يعتبر فاعلًا في ديناميكية تربية المواشي. وموازة لهذه المحاور المهيكلية فإن الشبكة الطرقية الجهوية أو الإقليمية تعاني من خصائص في الصيانة وذلك بسبب النقص الحاصل في الميزانيات المخصصة لهذه العملية.



إقليم فجيج أكبر مساحة
مزودة بأطول شبكة غير أن
حاجياتها إلى خدمة طرقية
حاجيات صارخة

وإن شبكة الخدمة الداخلية في الجهة تكتمل بواسطة البرنامج الوطني للطرق القروية الأول والثاني والذي دخل حيز الإنجاز.

الجزء الرابع : الأنشطة الاقتصادية

يصف هذا الجزء الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للجهة الشرقية من خلال عدد من المؤشرات. وتستند الحالة الراهنة في المؤسسات الاقتصادية الممارسة، على صعيد التراب الجهوي الشرقي، إلى نتائج الإحصاء الاقتصادي الذي أُجري خلال المرحلة الممتدة ما بين 2001 و2002 من طرف مديرية الإحصاء التابعة للمندوبية السامية للتخطيط. فهذا التعداد يمثل أول مسح للمؤسسات الاقتصادية الخصوصية والعمومية بالمغرب. وقد غطى جميع التراب الوطني واستهدف جميع المؤسسات الاقتصادية الممارسة في حيز مكاني محدد، باستثناء الاستثمارات الفلاحية والمؤسسات التي لم تنطلق بعد أنشطتها والورشات المؤقتة والوحدات الممارسة خارج إطار الأماكن القارة (الباعة المتجولون والصيادون غير المستقرين ، إلخ). وعلى امتداد فترة ما بين سنة 2001 وسنة 2002 فإن جهة الشرق كانت تضم قرابة 53 400 مؤسسة اقتصادية وهو ما يعادل 7% من العدد الإجمالي الذي أُجري عليه الإحصاء على المستوى الوطني.

جدول 1 : عدد المؤسسات الاقتصادية بالجهة الشرقية (2001 / 2002)

القطاع	عدد المؤسسات		البنية	
	الشرق	الوطني %	الشرق	الوطني
الصناعة	9 112	5,9%	17,1%	20,5%
البناء والأشغال العمومية	628	7,2%	1,2%	1,2%
التجارة	31 052	7,5%	58,2%	54,9%
الخدمات	12 594	7,2%	23,6%	23,4%
المجموع	53 386	7,1%	100,0%	100,0%

لقد حققت المؤسسات الاقتصادية بالجهة في الفترة نفسها التوظيف القار لقرابة 120 000 شخص أي ما يعادل مستخدمين اثنين نشطين قارين لكل مؤسسة وهو رقم ما دون المتوسط الوطني الذي يبلغ 3 مستخدمين. وإن القطاع الأكثر استخداما ليد العاملة هو التجارة وذلك بنسبة 44% من العدد الإجمالي للمستخدمين في القطاعات الأخرى مجتمعة بالجهة متبوعة بقطاع الخدمات بأكثر من 28%.

جدول 2 : عدد المستخدمين من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجهة (2001 / 2002)

القطاع	عدد المناصب		البنية	
	الشرق	الوطني %	الشرق	الوطني
الصناعة	920 30	3,8%	25,8%	36,7%
البناء والأشغال العمومية	396 2	4,4%	2,0%	2,4%
التجارة	579 52	6,9%	44,0%	34,0%
الخدمات	735 33	5,6%	28,2%	26,9%
المجموع	119 630	5,3%	100,0%	100,0%

وسنخصص ما تبقى من هذا الجزء للقطاعات الفلاحية والصيد والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والمعادن.

الباب الأول : الفلاحة

تحتل الفلاحة والرعي مكانة معتبرة في اقتصاد الجهة الشرقية. فالفلاحة تعتبر أساسية في الجزء الشمالي بينما الرعي يهيمن بالجزء الجنوبي. أما فيما يتعلق بالإنتاج النباتي فنلاحظ تنوعا كبيرا مع هيمنة واضحة لغراسة الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب والأشجار.

1.1 الوضعية العامة للفلاحة

يعتبر محيط ملوية واحدا من بين الجهات الفلاحية المغربية الأكثر أهمية. فمجموع المساحات المجهزة حاليا تبلغ 65 400 هكتار منها 36 600 هكتار على الضفة اليمنى (طريف) و29 340 هكتار على الضفة اليسرى (زبرا ويوعارق وكارت). فالمضاربات الرئيسية الممارسة تخص غرس الأشجار (من 35% إلى 40% من المساحات) والحبوب (من 26% إلى 38%) وزراعة البقول والخضر، الخ. ويبدو أن الفوارق بين أنظمة الإنتاج في مختلف السهول ناتجة عن السياق السوسيو اقتصادي والعادات والتقاليد المحلية.

2.1 الإنتاج النباتي

1.2.1 الزراعات المتبعة على صعيد الدائرة الخاضعة لنفوذ

المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية

يرجع تاريخ التهيآت الأولى للمحيط إلى سنوات الخمسينات . فمنذ تلك الحقبة عرف هذا الفضاء انطلاقا غرس الأشجار وزراعة الخضر.

رسم 1 : دائرة ملوية - تطور استغلال التربة ما بين 1998 - 2006 .



نعان ارتفاعا ملحوظا في المساحات المغروسة واستقرارا نسبيا في زراعة العلف وفي الزراعة الموجهة للصناعة. كما نلاحظ تقلبا كبيرا في المساحات المخصصة للحبوب والقطناني وزراعة الخضر. وتعرف هذه الأخيرة تأرجحا يخضع لوفرة المياه. وهكذا فإن المساحات المزروعة بالحبوب والقطناني تخضع لقيمة المخصصات المالية المقدمة.

والرسم رقم 2 يقدم معدلات التكتيف الزراعي في المساحة والذي يتنوع كثيرا (ما بين 80% و 97%) الأمر الذي يمكن شرحه على ضوء المخصصات المقدمة غير المرضية.

رسم 2: دائرة ملوية - تطور معدلات التكتيف الزراعي

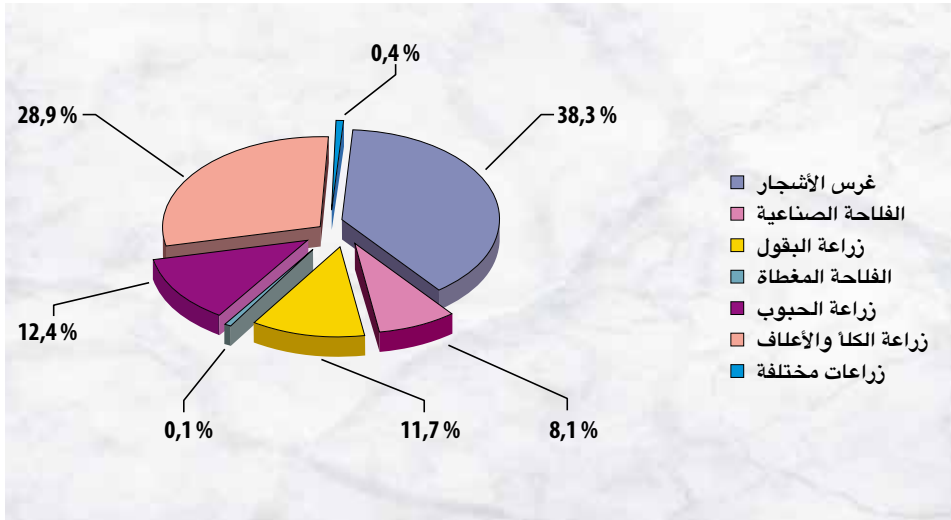


نلاحظ أن معدل التكتيف الزراعي المتوسط بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بملوية ضعيف إلى حد ما (86%).

2.2.1 استغلال التربة

يظهر الرسم أدناه نوعية الزراعات التي يمارسها المكتب الجهوي.

رسم 3: استغلال التربة حسب النوعية



3.2.1 النواعيات المستعملة في السقي الصغير والمتوسط

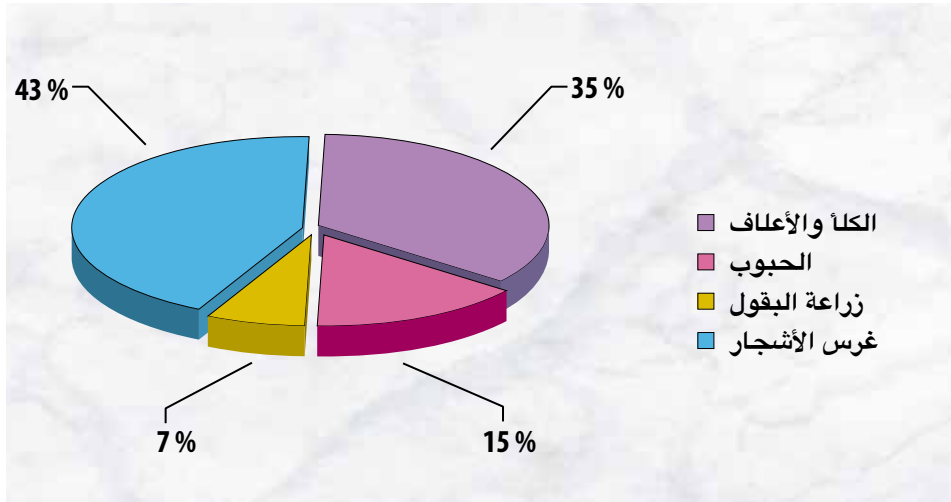
يشكل السقي الصغير والمتوسط قطبا هاما في الفلاحة إلى جانب السقي الكبير. فهي تحتل 32 800 هكتار. ويهم جزء لا يستهان به من هذه المساحات غرس الأشجار وزراعة الحبوب.

جدول 3: النواعيات المستعملة في السقي الصغير والمتوسط

المجموع	المساحة المخصصة بالهكتار				الزراعة
	وجدة	الناطور	فجيح	المكتب الجهوي	
11 406,02	3 290,09	3 430,07	143,25	4 542,62	الحبوب
5 073,49	1 410,04	1 470,03	246,58	1 946,84	العلف
2 408,89	658,02	686,01	156,33	908,52	الخضر والبقول
13 966,49	3 641,54	3 796,47	1 675,50	4852,98	غرس الأشجار
3 2854,89	8 999,69	9 382,58	2 221,67	1 2250,95	المجموع بالتناوب بالهكتار
3 0305,70	8 468,70	8 829,00	1 722,00	1 1286,00	المساحة المسقية بالهكتار
108,41	106,27	106,27	129,02	108,55	معدل تكثيف الزراعة (%)

4.2.1 استغلال التربة بالسقي الصغير والمتوسط

رسم 4: استغلال التربة في السقي الصغير والمتوسط



يحتل غرس الأشجار المرتبة الأولى في السقي الصغير والمتوسط حسب المساحة المستعملة. إنها تمثل 43% من المساحة. أما الحبوب فتأتي وراءها بنسبة 35%.

3.1 الإنتاج الحيواني

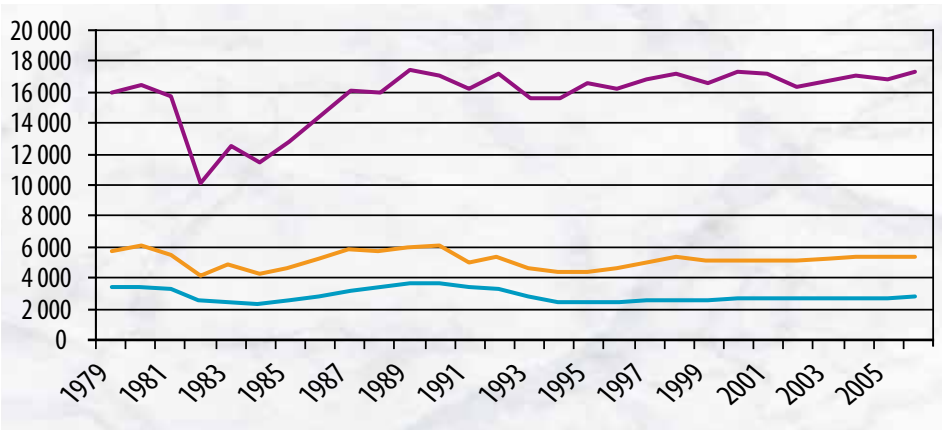
تضم الجهة الشرقية قطيعا هاما مؤلفا أساسا من الأبقار والأغنام والماعز منها المربي ومنها الرعوي.



الإنتاج الحيواني الأكثر شهرة بالجهة الشرقية: أغنام من فصيلة بني كيل

ييدي قطيع الجهة نفس طريقة التطور التي يبيديها غيره من الأصناف في جميع جهات البلاد.

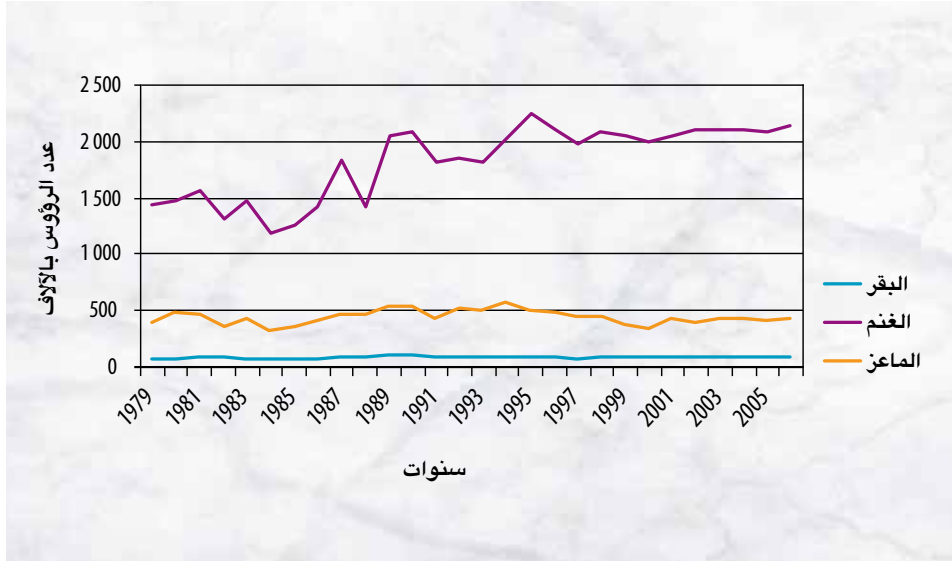
رسم 5: تطور أعداد قطيع المواشي المربي في المغرب



إن قطيع الأبقار بالجهة يمثل 3% من مجموع قطيع البلاد الأمر الذي غير ذي دلالة فعلا بالمقارنة مع جهات أخرى.

وأما قطعيع الأغنام فيممثل تقريبا 11% من مجموع قطعيعان المغرب، في حين تصل أعداد الماعز حدود 8%. فالشرق إذن يعتبر من بين الجهات التي تعرف نشاطا رعويا نسبيا منطور.

رسم 6: تطور أعداد قطعيع المواشي المرعى بالجهة



عرف قطعيع الأغنام ارتفاعا بينا وخصوصا في مناطق فجيج ووجدة هناك حيث المراعي متوفرة . أما على صعيد فجيج فإن أعداد الأغنام تمثل حاليا قرابة 35% من أعداد الأغنام بالجهة مع ارتفاع متوسط سنويا يبلغ 4%. وفيما يتعلق بأعداد الأغنام والماعز نلاحظ بأنها تعرف نفس التطور بالنسبة للجهة كلها.

وختاما، يتجلى أن الجهة تمتلك مؤهلات هامة من حيث الموارد من أجل تغذية القطيع. فعلى ضوء هذه العوامل، فإن تربية الماشية يمكن أن تتحسن على مستوى الأعداد والإنتاج لكن هذا يتطلب استثمارات تتعلق بتحديث هذا المؤهل وبتثمينه. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تكثيف زراعة العلف ؛
- ضمان تدبير جيد وتثمين المراعي والإسطلبات ؛
- التشجيع على استعمال المواد العلفية المركزة.

الباب الثاني : الصيد

1.2 الأصناف والكميات المصطادة

كانت كمية الأصناف المصطادة بالناظور سنة 2005، تبلغ 12 671 طن وذلك بقيمة 115 560 كيلو درهم. أما كمية « راس كبدانة » فتصل 3 370 طن (أي 11 808 كيلو درهم). أما في 2001 فإن الكمية بلغت بالتتابع 6 009 طن (أي 103 442 كيلو درهم) و1 414 طن (أي 7 971 كيلو درهم). وقبل ذلك كان ميناء الناظور الميناء الوحيد الذي سجل 8 779 طن (أي مقابل 58 865 كيلو درهم) في سنة 1990، و9 521 طن (ما يعادل 12 043 كيلو درهم) في سنة 1982.



السفن وميناء الصيد براس الما، ميناء مشابه لموانئ الجهة الشرقية

جدول 4: تفريغ منتجات الصيد البحري الساحلي بالميناء

2005	2001	1990	1982		
12 671	7 971	8 779	9 521	الناظور	الكمية (بالطن)
3 370	1 414			راس كبدانة	
115 560	103 442	58 865	12 043	الناظور	القيمة (بالآلاف الدراهم)
11 808	6 009			راس كبدانة	

إجمالاً، تبلغ التفريغات السنوية من الأسماك في الموانئ الشرقية حوالي 14 000 طن بقيمة تصل 140 مليون درهم. أما التفريغات بميناء الناظور، فتمثل قيمة أعلى بمرتين أو ثلاث مرات من التفريغات التي تتم بميناء رأس كبدانة.

رسم 7: تفريغات المنتجات السمكية للصيد الساحلي بالشرق (بالطن)



إن هذا الصنف من الصيد لا يمثل على الصعيد الوطني قدراً مهماً (أقل من 2% من مجمل تفريغات الصيد الساحلي) بهذا القطاع. ولكن الجهة تعرف تنوعاً في العمق يمنحها مكانة هامة داخل سوق الأصناف السمكية ذات القيمة العالية في سوق الاستهلاك الراقى (مطاعم، رجال الأعمال والسياحة على وجه التحديد).

إن الأصناف المصطادة عادة هي سمك القرموط والجريث والحبار والسردين والأبرميس والهامور وسمك موسى وبنذور والإخطبوط والغار والصويا وغيرها. أما الأنشوية، فلا تظهر إلا في شهري نونبر ويناير وهكذا تكون بوفرة تسمح باصطياد 800 كيلو غرام في كل خرجة. إلا أن جمع القفالة والقشريات والصدفيات وصوجا البحر، فقد تدنى محصولها بشكل ملفت وذلك منذ قرابة 20 عاماً.

جدول 5: تطور إنتاج الصيد السمكي وقيمته التسويقية

الأشهر	ماكرو	الانتشار	السربين	التونة	بونيت ملفا	أنواع أخرى	الصدفيات	الرخويات	القشريات	أسماك بيضاء أخرى	باجو	جراندان	سمك الغريو	الكمية والقيمة
														2005
175	84	2 658	2 875		2	602	0	1 218T	543	4 191	163	16	114	T
1 219	244	9 231	7 993		14	11 752	0	14 158	30 067	35 523	2 148	92	2 985	1000 درهم
														1990
49	38	1 428	5 214	4	166	483	1 481 خلال 1988، 10 خلال 1989	104	141	1 842	399		51	T
593	162	7 564	13 601	137	724	6 376	3 (156)	1 964	13 579	20 755	5 311		2 245	1000 درهم
														1982
2 319	0	1 739	1 942	0	20	762	0 مواتى أخرى بما فيها كبدانة (240)	0	26	1 887	328		498	الوزن بالطن
798	0	1 818	1283	0	100	246	0 (1150)	0	751	3 785		1 698	1 564	1000 درهم

2.2 تسويق المنتج

تأخذ منتجات الصيد طريقها نحو محلات البيع بالمحطات والأسواق والمطاعم المجاورة ومصانع التحويل والتصدير. وأغلبية كمية الأخطبوط تستهلكها مصانع التحويل ببنينا نصار بواسطة العمال الذين يجمعونها ويتاجرون حولها مع بائعي السمك بالجملة بالجوار. أما الأخطبوط من الحجم الصغير فيأخذ وجهته نحو مطاعم الناظور. وما يتبقى من الأصناف الأخرى فيتجه صوب الأسواق المجاورة لمحطات الصيد. أما القرموط (نوع من الجمبري ذي اللون الوردي والأحمر يستخرج من الأعماق) والذي يعتبر الساحل ما بين طنجة والناظور المنطقة الرئيسية التي تتوفر عليه على الصعيد الوطني فهو الصنف الأكثر قيمة تجارية والأكثر تصديرا في مجمله. إما عن الطريق مليليا أو مباشرة نحو الأسواق الإسبانية وذلك بعد تدخل المجمعين وخاصة بالمضيق وطنجة والذين تربطهم علاقة بالوكلاء بـ « فيكو » بإسبانيا. وقد نقصت الكمية المصطادة بشكل كبير في العقدين الأخيرين.

ويصل عدد بائعي السمك بالجملة إلى 28 تاجرا (لكل واحد منهم معاون أو اثنان) كلهم من أبناء الجهة وأغليبتهم من الصيادين القدامى، 18 منهم يمتلكون سيارة و7 منهم يمتلكون دراجات نارية. أما الآخرون فراجلون أو يستعملون النقل العمومي ويبيعون محصولهم بأماكن التفرغ. والصيادون يفضلون بيع الأصناف ذات القيمة العالية ليرفعوا من مردودياتهم ، واستهلاكهم الذاتي لا يتجاوز 2 كيلوغرامات كل خرجة والجزء الذي يبيعهون بأنفسهم في الأسواق القريبة يبقى ضئيلا.

والتكاليف التي يتحملها بائعو السمك بالجملة متنوعة : الأجر والبنزين والتلج على وجه الخصوص. فبائع السمك بالجملة الذي يمتلك أماكن للبيع يتحمل مصاريف قارة ومعروفة فالمكسب الذي يحققه البائع الذي يمتلك سيارة ومحلا في الموقع فيصل إلى 57 000 درهم. أما الذين يستعملون الدراجات النارية فيصل مدخلهم إلى 29 000 درهم. وهؤلاء الباعة هم الذين يحددون الأثمان حسب سعر السوق والصنف والحجم ويرتبطون بالصيادين عن طريق تعاقدات شفوية تقضي بيعهم الكمية المستخرجة دون غيرهم. ويمكن الباعة بالجملة أن يقدموا مساعدات للصيادين مثل تزويدهم بالبنزين أو صيانة تجهيزات الصيد. وهناك بعض بائعي الجملة من يبيع سمكه إلى مضاربيين آخرين بموقع الصيد.

3.2 أنواع الصيد

هناك خمسة أنواع من الصيد كلها تقليدية وهي تمارس بشكل قد يزيد أو ينقص من حيث أهميته في هذا الجزء من الساحل المتوسطي. فهناك صيد الجنبري ذي الحجم الكبير بالمياه العميقة (الكراموط) وبعض من سمك أبوسيف (إسبادون) وصيد آخر يخص السردين. ثم الصيد الساحلي بواسطة ما يقارب ألف قارب يعمل بكل واحد منها صيادان أو ثلاثة. وأخيرا وبشكل محلي جمع الصدفيات (وهو نوع غير معلن عنه). أضف إلى ذلك أن تربية الأسماك على بحيرة الناظور قد توقف بما يربو عن عشرة أعوام. ومن بين سبعة وأربعين موقعا للصيد بالجهة هناك :

- موقعان (2) فقط (بني انصار وراس كبدانة) مهيبان على شكل مرافئ وظيفية ؛
- وهناك عشرة (10) بجانب بحيرة الناظور ولديها هيئة شاطئ وقريبة من أماكن الاستهلاك والإزاحة ؛
- توجد تسعة (9) منها وهي المتواجدة في غرب الناظور مكونة من مخارج صغيرة سهلة الولوج عبر الطريق ولها منطقة رطبة متسعة بما فيه الكفاية بالرغم من صغرها ؛

• ومنها (25) تتواجد تحت الجرف الصخري وهي صعبة المسلك إن لم يكن مستحيلا إلى درجة أن بعضا من المنتوج يتخلى عنه أحيانا.

جدول 6: الأسطول الصغير التقليدي بالجهة الشرقية

الإقليم	عدد المواقع	عدد القوارب	بما في ذلك غير المستعملة	عدد البحارة
الناظور	45	925	(63)	2 835
بركان	2	100	(17)	170
المجموع بالساحل المتوسطي	93	2 693	(146)	8 034

1.3.2 الصيد التقليدي

في سنة 1961 كانت بحيرة الناظور تضمن العيش ل 182 أسرة أي ما يعادل 728 شخص وتستهلك بها 76 زورق. أما في سنة 1982 فقد زاد عدد القوارب وكان عدد الصيادين يبلغ 700 صيادا، وشرعت منشآت تربية الأسماك في نشاطها. وفي سنة 1999 وصل عدد الزوارق 300 زورق تتواجد باثني عشر موقعا وتشغل 800 بحار. والصيادون جميعهم ينحدرون من الجهة ويقطنون بجوار موقع الميناء الذي يرتبطون به. ومهنة الصيد نشاطهم الرئيسي، ونادرا ما يصاحب هذه المهنة نشاط الزراعة القوتية وذات مردود ضئيل أو تصحبها تجارة صغيرة أو إعانات من أحد أفراد العائلة ممن يعملون خارج الجهة. ويناhez الرأسمال الإجمالي المستثمر في البحيرة 20 مليون درهم. وتمثل القوارب 50% من الرأسمال هذا لكل صياد تقليدي. وتمثل أجهزة الصيد 40% ويمثل المحرك 10%.

2.3.2 صيد السردين

تعد الناظور من بين الموانئ السبعة المرتبطة ب 146 قاربا متخصصا في صيد السردين بالساحل المتوسطي المغربي. وبامتلاكه لـ 35 قاربا سنة 2002، فهو يأتي بعد المضيق (بـ 43 وحدة سنة 2002). وقبل الحسيمة التي بها 28 قاربا دائما بنفس السنة كما الشأن بالنسبة لطنجة. كما أن هناك 42 قاربا يصيد السردين بطرق أخرى إضافة إلى الشباك التي تجر من الأعماق الرملية في حالة ما كانت الظروف ملائمة. ويتألف الطاقم من عدد من العناصر يتراوح ما بين 9 و 40 بحارا في كل سفينة. ويكون الإبحار انطلاقا من الناظور والحسيمة في جزئه الكبير من القوارب المتخصصة في صيد السردين (70%). فبالضيق هناك تنوع يضم (42%) فقط خاصة بالسردين و(23%) بالاستمري (الماكرو) و21% بالاسقمري (الشنشار) و(13%) بسلك البوق. وتغادر طيلة عدد من الأشهر 50% من قوارب صيد السردين ميناء الناظور باتجاه الحسيمة أو الموانئ الأطلسية (وخاصة نحو ميناء العرائش) حيث تفرغ حمولتها حينما يصبح نشاط الصيد بها مربحا أكثر وتكون الحمولة ناقصة القيمة في مناطق نشاطها الأصلية. وتسجل الناظور امتيازاً يتجلى في الخسائر الأقل ارتفاعا حيث الجهود المبدولة أثناء الصيد تكون مقبولة وحيث هجومات الدلفين الكبير تكون ناقصة مما يجعل الخسائر لا تتعدى 9% وهو ما يعادل قيمة 1,8 مليون درهم (أما في الحسيمة والمضيق فتتراوح الخسائر ما بين 16% و19% أي ما يعادل ما بين 7,5 ملايين من الدراهم و 10 ملايين درهم).

3.3.2 صيد أبو سيف (الأسبدون)

تهتم الجهة أيضا بطريقة مباشرة إلى حد ما بصيد « أبو سيف » وهذه النوعية يتكفل بها زهاء 330 سفينة صيد منها 75% راسية بميناء طنجة، إذ يمثل مضيق جبل طارق الممر الوحيد لعبو « أبو سيف » من الأطلسي إلى المتوسط . ويُمارس هذا النشاط أساسا ما بين شهر أبريل وشهر شنتنبر في مدار جبل طارق وطيلة الأشهر الأخرى في الجهة الشرقية ما بين « رأس كيلاطا » و « السعيدية » (في الشرق وفي مناطق الصيد الثلاثة المتواجدة على التوالي : الأولى فيما بين راس الما والجزر الجعفرية والسعيدية، أما الثانية ما بين « رأس ورك » و « رأس كيلاطا » وعلى سطح « توفينيو » وخصوصا في منطقة « سيكو » التي تقع على بعد ثلاث ساعات من الإبحار من ميناء الحسيمة وأخيرا جزر « ألبوران »).

وهكذا فإن 90% من « أبو سيف » المصطاد تستخرج من البحر المتوسط . وإن هذه العينة من الصيد لم تعرف تغيرات تذكر في السنوات الخمس الماضية مع متوسط في حدود 3 300 طن سنويا وطفرة إنتاج من 35% في شهر ماي وحده. ويتراوح الربح الصافي المتوسط لكل سفينة ما بين 44 000 و 117 000 درهم، مما يدفع بالسفن القادمة من الجهات الأخرى المغربية للتوافد على الساحل المتوسطي لاصطياد « أبو سيف » وخاصة على امتداد موسم الذروة. ويُشغل هذا النوع من الصيد 3 500 بحار منهم 72% بميناء طنجة وحده.

ويبلغ الرأسمال المستثمر من طرف المصايد التي تستعمل الصنابير في التقاط سمك « أبو سيف » 400 مليون درهم أي ما قدره 35% من إجمالي الاستثمار في قطاع الصيد بالبحر الأبيض المتوسط المغربي وذلك بمتوسط عن كل قارب صيد 1,2 مليون درهم . وقد ارتفع رقم المعاملات الإجمالي الذي يقارب 234 مليون درهم ب 10% ما بين سنة 2002 وسنة 2005 . ويبلغ الربح الصافي لسفينة صيد بالصنابير تلتقط سمك « أبو سيف » ما بين 44,35 و 117,430 درهم.

ويصدر 98% من الإنتاج (إلى إسبانيا بالأساس) منها 75% توجه إلى إيطاليا و20% إلى السوق الإسبانية و56% ونحو البرتغال وألمانيا وسويسرا وفرنسا واليونان وكندا. ثم 2% تباع بالتقسيط في المدن المغربية الكبرى، ويهيمن اثنان أو ثلاثة من بائعي السمك بالجملة، الذين يملكون سفن صيد بالصنابير ووحدات التجميد والشاحنات، على السوق حسب ظروف السوق الإسبانية .

4.3.2 جمع الصدفيات

لقد أصبح استغلال الصدفيات غير ذي أهمية . ففي سنة 1970 أدمج هذا النوع من الصيد من طرف صيادين أتوا من جهة تطوان متبوعين بـ 400 طاقم من الجهة الشرقية. وقد كان الإنتاج يتراوح آنذاك ما بين 500 و 1 000 كيلوغرام لكل قارب يوميا . أما في سنة 1980 حيث بلغ عدد وحدات القوارب التي تجمع الرخويات 1 000 وحدة، فقد تدنت الكمية المجمعة إلى ما بين 50 و 100 كيلوغرام للقارب الواحد في اليوم الواحد. وفي أواخر سنوات التسعينات تسببت جائحة أصيب بها القطاع في تدن سريع للإنتاج، وانخفض عدد القوارب وتحولت إلى صيد الأخطبوط.

أما في سنة 2007 فقد أصبح جمع الصدفيات ممنوعا لكن إعادة الرفع من كمية المخزون سمح باصطياد ما بين 15 و 25 كيلو غرام للقارب في اليوم. غير أن صيد الأخطبوط استمر رغم التعارض الذي كان يحصل بين السفن. وقد كان يساعد جمع الصدفيات على ضمان وسائل العيش للعديد من الأشخاص حيث كانت تبلغ مداخلم غير الصافية السنوية قدرا يتراوح ما بين 240 000 و 300 000 درهم مقابل ما بين 13 300 و 72 300 درهم في محيط طنجة وتطوان. وقد كان يحدث جمع الصدفيات ما بين فبراير ويوليوز على الشاطئ الواقع بين راس كبدانة والسعيدية حيث الأرصد الطبيعية وافرّة.

جدول 7: التقديرات السنوية طيلة الفترة ما بين 1993 و1999

منطقة الصيد	الأنواع	الإنتاج الوطني بالطن	القيمة بالدرهم (الثلث عند التفريغ)	عدد القوارب	عدد البحارة
راس كبدانة	المحار الصغير	1 038	2 594 000	86	172
	فصوليا البحر	21	210 000		20
السعيدية	المحار الصغير	717	17 931 375	77	154
	فصوليا البحر	82	820 152		30
الشرق	مجموع ذوي الصدفتين	1 858	44 903 527	163	386
المجموع الأطلسي	مجموع ذوي الصدفتين	5 138	53 762 177	334	735

كانت الغنائم من فصوليا البحر والصدفيات والمحار الصغير والورنيش (فرنّي) كانت تباع لتجار الجملة مباشرة ولتو عند التفريغ، بمبلغ 100 إلى 170 درهم للكيس من 50 إلى 60 كيلوغرام من الصدفيات. وكان الجزء الهام يرسل في أكياس من البلاستيك تحتوي على ما بين 50 و60 كيلوغرام داخل شاحنات التبريد وجزء منها نحو المستوردين الإسبان (خاصة بمليانيا) والإيطاليين والفرنسيين حيث تصل المنتوجات في حالتها الطرية. وفي بعض الحالات القليلة توجه نحو معاميل تجميد المحار الصغير والتصبير النصفي أو الكامل للصدفيات والتخزين داخل أحواض سمك الورنيش بالمضيق و«قاع سراس» والناظور وتطوان. ويبيع جزء بسيط من الكميات للمصطادة في حالته الطرية إلى المطاعم والفنادق المحلية. وقد كانت القصيبة (كوتو) ولوزة البحر (تستعمل بمثابة طعم عند صيد الأسماك بالصنارة) تصطاد في الحين نفسه الذي تجمع فيه الصدفيات الأخرى بواسطة الشباك أو اليد أو بالمخطاف أو بالمعزف.

وإن جمع أكلة الحجارة (ليطوفاج) التي تؤخذ ما بين الناظور وراس كبدانة وذلك عن طريق تكسير الصخور فتباع بـ 200 درهم للكيلوغرام للباعة بالجملة الإسبان من أجل الاستهلاك الطري. وقد كانت ممنوعة من أجل الحفاظ على الصخور من التحطيم والتكسير.

أما صدفية سان جاك (14,5 طن في السنة) والتي تباع بـ 200 درهم للكيلوغرام إلى الباعة بالجملة الإسبان وكذا المحار المروحي (بوزروك) فيصطاد حسب المواسم من قبل الغواصة بميناء المضيق وفي محطات تربية التونة الحمراء.

وهناك المحار القفال (كلوفيس) وهو مؤشر على أن الوسط ملوث. ويصطاد بشكل كثيف من بحيرة الناظور حتى سنة 1990 وذلك بواسطة الشبكة الكاسحة من على القوارب أو بالكسح باليد ويسوق في حالته الطرية.

ويتتبع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حالة الجودة الصحية للشاطئ. وعلى ضوء التسممات الحاصلة، فإن الصيد وتسويق الصدفيات يصبح ممنوعا في مراحل معينة من السنة منذ 1993 في منطقة الفينديق وقاع سراس، ومنذ 1997 في منطقة الناظور والسعيدية بالنسبة لمرحل غير محددة على طول الشاطئ ويهم ذلك الأصناف كلها وحتى بالنسبة لتلك التي لا يلاحظ أنها تحمل آثار التسمم. وإن الصدفيات هي الوحيدة التي تتعرض باستمرار إلى التسمم كما أن المحار الصغير والورنيش أو فاصوليا البحر لا يصيهاها التسمم إلا في مراحل معينة من السنة. وأثناء مراحل منع صيد الرخويات، فإن صيادي الجهة بتطوان وقاع سراس يشتغلون في الفلاحة وتربية الماشية وصيد أنواع أخرى بصفة تقليدية أو بالتجارة وبالأنشطة المرتبطة بالسياحة. وفي جهة الناظور والسعيدية قليل من المجمعين للصدفيات كانوا يعملون أثناء الفترة السياحية. وقليل منهم باعوا قواربهم منذ إيقاف عملية جمع الصدفيات وغالبيتهم توجهوا نحو صيد الأخطبوط والجنبري الملكي وسمك موسى والحبار .

5.3.2 تربية الأسماك

لقد انطلقت تربية سمك الذئب والأبرميش (الدوراد) بالمغرب سنة 1986 حسب نظام مكثف ببحيرة الناظور. كانت تنتج 1 000 طن منها 50% تباع في الأسواق المغربية و 8% من الصادرات توجه نحو إيطاليا و10% إلى إسبانيا و7% إلى فرنسا و3% إلى البلدان الأخرى. وتشغل تربية الأسماك 200 شخص منهم 150 عاملا في غالبيتهم أرباب أسر الصيادين المحليين وقد تخطى عنها سنة 1990.

4.2 الأفاق السلبية للصيد

إن الحد الرئيس للتنمية التامة لصيد السمك هي ندرة أو اختفاء مخزونات بعض الأصناف الذي تتسبب فيه الآليات والضغط الممارس على الصيد ومشاكل التلوث المحدثة داخل البحيرة وعلى جوانب الجهة الشرقية للساحل بسبب ما يلي :

- التفريغ المباشر للمياه العادمة ؛
- النفايات المحمولة على ظهر مياه الأنهار الجارية ؛
- آثار تربية الأسماك على البحيرة ومحيطها (مخلفات أحواض تربية الأسماك، فائض الأطعمة والنقص الموسمي الحاصل في جريان المياه وضخها).



ميناء الصيد ما بين تيبودا ورأس ورك

ويستفيد الصيد من الظروف الملائمة للسوق. فبالرغم من الانخفاض الكبير لأسعار الأسماك المرباة في بلدان البحر الأبيض المتوسط والمرتبطة بالازدياد المتواصل في هذا النشاط، فهناك مكانة هامة للإنتاج. فالسوق الإيطالية تبقى المنفذ المفضل. ففي تونس مثلاً يحدث صيد الجنيري بالمياه العميقة في « رأس بون » أما في الجزائر فيحدث ذلك في الجزء الأوسط للساحل. وتعتبر المياه الإسبانية والإيطالية الفضاءات الأرحب حيث يمارس هذا النشاط. إلا أن الطلب على « أبوسيف » (إسبادو) يبقى الأكثر قوة وهو ما يمنح فائدة تفضيلية للصيد.

علاوة على ذلك، لا يبدو أن هناك تنافس بين الصيد التقليدي بالجهة الشرقية للمغرب وبين الجهة الغربية للجزائر، حيث يمارس في 23 موقعا من أصل 64 ويستعمل فيه 418 قارب (من أصل 646) وكما يعمل به 993 بحارا (من أصل 4012). والواقع أنه لا يمتلك التوجهات نفسها إذ يهتم بصيد السباريدي (باجو - باروق - باجر) وبصيد أسماك الفرخ (الميرو - الباديش) وبصيد السمقرات (بونيت المخطط الظهر - بونيت مخطط البطن - ميلفا - باكوريت - التونة الحمراء) والرخويات (روجي - روجي الصخر) عقارب البحر (راس كاس الأحمر والبنّي) والشيمييات (ساوريل - ليمون). و135 ميناء للصيد بالساحل الجنوبي لإسبانيا حيث يعمل 5402 بحارا محمولين على ظهر 2820 قاربا يمتلكون شعاع عمل ويستهدفون أصنافا هامة من السمك.

إضافة إلى هذا، فإن أفاق التنمية السياحية والسكانية الجهوية تمنح فرصة نمو الطلب على المنتجات البحرية بكمية كبيرة وفرصة تنظيم الأنشطة والترفيه والثقافة والصيد بالقصبة مع الخروج إلى البحر بصحبة الطواقم، إلخ.

وقد سطرت الدراسات لمدة 20 عاما التوجهات نحو مشاريع تكثيف كل سلاسل الصيد. وقد هُيأ ميناء أثناء فترة ما بين 1997 و1999 بالسعيدية فهو اليوم يضم 150 وحدة للصيد لتطوير السياحة والصيد. ذلك المرفأ الذي خطط له منذ 1920 فهو اليوم يضم 150 وحدة للصيد كانت موزعة من ذي قبل على امتداد السواحل المجاورة. ومن شأن المقاولتين في ميدان تربية الأسماك أن تشكل أولى المحطات الموجهة حسب الدراسات التي أطلقت سنة 1982 نحو التوسعة المدعمة.

ويوجه المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري جهوداته المتعلقة بتطوير التربية السمكية من خلال مشاريع تطوير الدراسات وزراعة الطحالب والصدفيات، وخاصة على امتداد السواحل الأطلسية المغربية وفي مرحلة ثانية نحو بحيرة الناظور ومنطقة راس كبدانة - السعيدية.

غير أن هذه التصورات الجديدة تبدو وكأنها تزيح من حساباتها الصيد باعتباره أولوية جهوية. وهكذا، فإن مخطط العمل الساحلي بالناظور أخذ على عاتقه حماية الطبيعة والإنعاش السياحي، وذلك من أجل التخفيض من التصادمات التي يُضغَط بوزنها على الموارد الطبيعية الساحلية لجهة الناظور. وقد أعطيت انطلاقة هذا المخطط في إطار مشاريع التدبير المندمج للمناطق الساحلية والذي رسم هدفها في الحد من التدهور الذي يصيب الثروات الطبيعية للسواحل بالناظور مع ضمان وسائل العيش للسكان من خلال وضع خطة عمل تهدف إلى تدبير مندمج للمناطق الساحلية مع الانخراط الواسع لجميع الأطراف الفاعلة، لكنه لم يضع أي خطة تخص قطاع الصيد البحري.

الباب الثالث : الصناعة

القطاع الصناعي بالجهة لا يزال ضعيفا مقارنة بالمجمعات الصناعية الوطنية، وذلك بالرغم من المؤهلات العديدة التي تزخر بها الجهة الشرقية وخاصة فيما يتعلق بتحويل المواد الفلاحية والحيوانية والنباتية وكذا منتوجات الصيد إضافة إلى التحويل المعدني ومواد المقالع. ويبلغ الإنتاج الصناعي للجهة الشرقية 8,3 مليار درهم موزعة ضمن الجدول أدناه كما يلي.

جدول 8 : بنية الإنتاج الصناعي بالجهة الشرقية

شعبة	الإنتاج (بالمليار درهم)	%
أدوات البناء (بما في ذلك الحديد والصلب)	5,2 (3,8)	63% (46%)
مواد معدنية أخرى	1,4	17%
الصناعات الغذائية	1,5	18%
صناعات أخرى	0,2	2%
المجموع	8,3	100%

وعملية تصدير المواد الصناعية عملية محدودة (734 مليون درهم) فهي مكونة أساسا من سبائك الرصاص (416 مليون درهم) ومصبرات السمك والفواكه والخضر (276 مليون درهم).

أما الاستيراد، فيشمل أساسا المواد الأولية (الحبوب - قضبان الحديد - الفحم). وتمثل الاستثمارات الصناعية بالجهة 7% من الإجمالي الوطني سنة 2005 أي ما يعادل 918 مليون درهم تقريبا. ويشغل أعدادا من المستخدمين يصل إلى 7 735 شخصا استنادا إلى مؤسستين كبيرتين رائدتين : معمل الأسمنت (HOLCIM) والشركة الوطنية للحديد والصلب بعدد من العاملين يبلغ على التوالي 310 و505 عاملا.

والمؤسسات الصناعية المتواجدة هي من حجم صغير (ثلاث شركات برقم معاملة يفوق 500 مليون درهم وثمانية شركات برقم معاملات يفوق 100 مليون درهم). ومن ضمن 291 وحدة صناعية أحصيت بالجهة هناك 85% تستقر بوجدة والناظور).

وهذه أهم المنشآت الصناعية بالجهة :

- الشركة الوطنية للحديد والصلب (SONASID) تتموقع على بعد 18 كلم من مدينة الناظور أنشئت سنة 1974 وتحدد مهمتها في تلبية الطلب الوطني على مواد الحديد والصلب (قضبان البناء وأسلاك المحركات) ؛
- شركة تكرير السكر بالشرق (SUCRAFOR) أنشئت سنة 1971 في إطار السياسة الوطنية لتطوير صناعة السكر وهو مصنع لديه قدرة على معالجة 210 000 طن من الشمندر السكري في المحصول الواحد وبطاقة إنتاجية تبلغ 30 000 طن من السكر ؛
- شركة (HOLCIM) ووجدة فرع من (HOLCIM) المغرب وهي مختصة في صناعة الإسمنت بوجدة . وقد انطلق العمل بها سنة 1978 وهي تشغل 305 شخص وتبلغ طاقتها الانتاجية 1 280 000 طن من الأجر و1 600 000 طن من الأسمنت. وهي مرتبطة بسكة حديدية وتتموقع بجوار الطريق الوطنية الدار البيضاء ووجدة على بعد 45 كلم من هذه المدينة ؛

• COLAIMO : تعاونية الحليب للمغرب الشرقي بوجدة. ودخلت مجال الإنتاج سنة 1953 تحت إسم (SOCOLMO) (الشركة التعاونية للحليب بالمغرب الشرقي بوجدة) والتي كان لها إشعاع محلي (ضواحي وجدة)، بقدرة إنتاجية اسمية للمعالجة لا تتجاوز 15 000 لتر يوميا. وفي 1993 أنشئ معمل جديد بطاقة إنتاجية تصل إلى معالجة 70 000 لتر يوميا (قابلة للتوسع لتبلغ 140 000 لتر يوميا). وتضم التعاونية عند انطلاقة دراسة الجدوى 17 861 متعاوننا ينتمون إلى منطقة تدخلها. فهي تُجمَع كمية من الحليب تصل سنويا إلى ما يناهز 30 مليون لتر.



تعتبر تعاونية COLAIMO واحدة من أعمدة
الصناعات الغذائية بالمغرب الشرقي
ولها علامة تجارية عصرية متميزة

هكذا تمثل مواد البناء والصناعات الغذائية الأعمدة الأساسية للصناعات بالجهة.

1.3 مواد البناء

- إن شعبة الحديد والصلب هي الشعبة الأكثر أهمية بالجهة برقم معاملاتها وعدد مناصبها الصناعية :
• رقم معاملاتها يبلغ 3,8 مليار درهم منها :
- 2,2 مليار درهم حققتها الشركة الوطنية للحديد والصلب SONSAID ؛
- 0,5 مليار درهم حققتها معمل الرصاص والزنك « زليجة » (F.P.Z) ؛
• ما يقارب 30% من عدد المستخدمين يعملون بالقطاع الصناعي.
أما سلسلة (الأسمنت ومواد البناء الأخرى) فتتواجد بقوة أيضا ضمن النسيج الصناعي الجهوي. كما تعرف تطورا هاما على الصعيد الوطني :
• 1,2 مليار درهم كرقم المعاملات، منها 0,8 مليار درهم حققتها شركة HOLCIM.
• 25% من أعداد العاملين في القطاع الصناعي بالجهة.

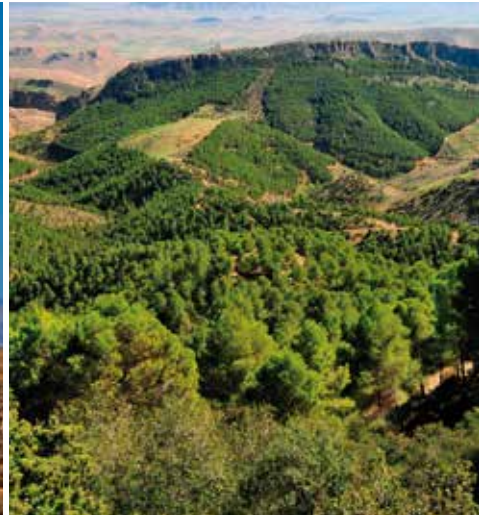


2.3 الصناعات الغذائية

- إنها سلسلة لا محيد عنها بالنظر إلى المؤهلات الفلاحية التي تزخر بها الجهة الشرقية (سلاسل الأغنام والزيوت والحوامض، وغيرها) :
• رقم معاملات يصل 1,5 مليار درهم مما يجعل منها القطاع الصناعي الثاني بالجهة ؛
• قرابة 30% من أعداد المناصب الصناعية ؛
• توفر الأراضي الفلاحية، وخاصة 10 000 هكتار تابعة لشركة التنمية الفلاحية SODEA توجد قيد التفويت ؛
• شهرة بركان على الصعيد الدولي (الليمون والكيمانتين، والكروم، إلخ.) ؛
• يد عاملة مرنة ومتوفرة بتكلفة منافسة ؛
• تشجيعات جبائية للسلسلة (على الصعيد الوطني).

الباب الرابع : السياحة

تتميز الجهة الشرقية بمؤهلات سياحية متنوعة، تدعمها واجهتها الحدودية المزروجة : الساحل المتوسطي على امتداد 200 كيلو متر وواجهة مكونة من الجبال والسهوب والصحاري. وهذا التنوع في المؤهلات السياحية يزود الجهة بمنتج سياحي متكامل. وبالفعل، فهي الجهة الوحيدة بين جهات المملكة التي يمكن للزائر أن يتمتع فيها خلال يوم واحد بالبحر ورماله ثم بالجبل وهوائه العليل المنعش، وأخيرا بصحرائه وشمسه. وتتوفر الجهة على شواطئ و غابات ونخيل ونباييع حرارية ومعالم تاريخية ومعمار قديم وعلى كهوف أركيولوجية، إضافة إلى المناخ الملائم الذي يمنح أكثر من 300 يوم مشمس في السنة .



الجهة الشرقية بهضابها العليا وجبالها وواحاتها وساحلها المتوسطي و غاباته

1.4 الطاقات الفندقية

لاستقبال الزوار المحليين والأجانب، تتوفر الجهة الشرقية إبان الدراسة 44 فندقا مصنفا يتضمن 1 670 غرفة تتطابق والمعايير الدولية. كما تحتوي على 3 340 سريرا وذلك بهدف استقبال سياح داخليين وأجانب. إضافة إلى 116 فندق غير مصنف بها 2 360 غرفة مقابل 4 500 سرير، أي بطاقة استيعابية تفوق 7 800 سرير. وتتمركز الفنادق بمدينة تيجي وجدة والناظور بـ 27 و 16 فندقا مصنفا و62 و49 بالنسبة للفنادق غير المصنفة على التوالي.

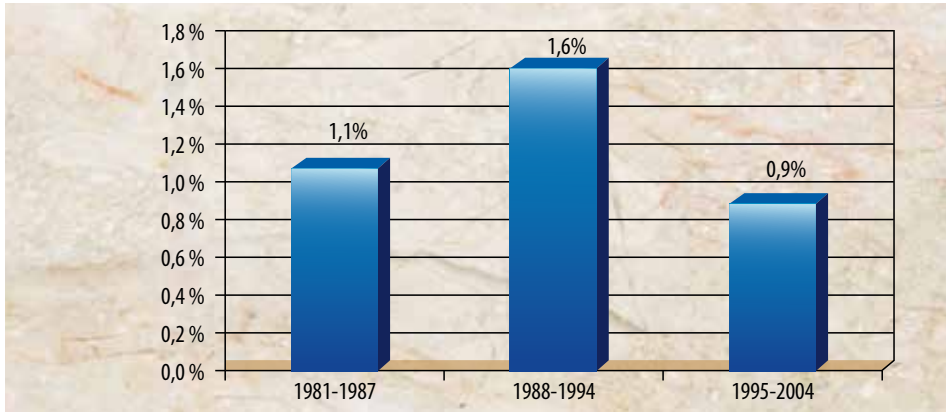


أحد الشواطئ الرائعة للجهة الشرقية

2.4 الأنشطة الفندقية

يتجلى من الإحصائيات المرتبطة بالأنشطة الفندقية، بأن تطور لياالي المبيت السياحية في الفنادق المصنفة لجهة الشرق تأثر بالظروف الدولية وخاصة بالوضع التي تعيشها الحدود مع الجزائر.

رسم 8 : نصيب الجهة من لياالي المبيت السياحية (الفنادق المصنفة)



ومن جانب آخر، فإن معدل الملاء في الفنادق المصنفة بالجهة الشرقية في الفترة ما بين سنة 2002 و2005 كان يعد من بين المعدلات الأضعف بالمقارنة مع المتوسط الوطني الذي يتراوح ما بين 40% و50% في الوقت الذي يحتل فيه معدل الجهة مكانة تتأرجح ما بين 13% و17%.

جدول 9 : تطور عدد ليالي المبيت السياحية التي حققتها الفنادق المصنفة

ملاحظات	النصيب	المجموع	الشرق	
	1,1%	7 590 006	82 653	1981
	1,0%	8 236 068	85 885	1982
	1,1%	8 562 847	90 122	1983
	1,2%	9 051 414	105 771	1984
	1,1%	9 641 691	110 593	1985
				1986
فتح الحدود مع الجزائر	0,9%	10 241 599	94 196	1987
	1,3%	10 548 783	139 142	1988
	1,5%	10 749 907	163 420	1989
				1990
	2,6%	7 788 116	203 880	1991
	1,6%	10 669 919	174 786	1992
	1,5%	11 592 863	170 772	1993
إغلاق الحدود مع الجزائر	1,3%	11 535 672	154 736	1994
	0,7%	9 941 340	73 599	1995
	0,9%	10 073 206	93 453	1996
	1,0%	10 908 443	103 967	1997
	0,9%	11 980 914	107 847	1998
	0,9%	13 063 998	112 926	1999
	0,8%	13 539 567	112 247	2000
	0,8%	12 695 227	99 099	2001
	0,9%	11 320 882	100 624	2002
	1,0%	11 173 119	117 236	2003
	0,9%	13 164 870	119 839	2004
	0,9%	15 215 589	129 338	2005



منذ سنوات مضت والرحلات الصحراوية في تزايد في جنوب الجهة الشرقية

جدول 10 : معدل الملاء في المؤسسات المصنفة حسب الجهات

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الجهة
34	16	12	21	-	-	وادي الذهب - لكويرة
15	16	27	27	16	16	العيون - بوجدور - الساقية الحمراء
14	15	12	12	12	15	كلميم - اسماطة
49	46	41	45	54	59	سوس - ماسة - درعة
44	39	35	35	37	38	الغرب - اشراودة - بني احسن
34	25	24	30	31	31	شاوية - ورديغة
66	56	50	54	62	67	مراكش - تانسيفت - الحوز
17	15	15	13	14	13	المنطقة الشرقية
51	50	49	54	56	64	الدار البيضاء الكبرى
45	41	39	38	45	45	الرباط - سلا - زمور - زعير
23	21	23	30	30	30	دكالة - عبدة
16	14	14	14	20	20	تادلة - أزال
20	20	19	20	25	26	مكناس - تافيلالت
33	31	32	36	43	51	فاس - بولمان
30	34	28	40	48	49	تازة - الحسيمة - تاوانات
39	36	35	33	35	34	طنجة - تطوان
47	43	39	42	48	52	المجموع

3.4 الإمكانات المتوفرة لإعادة الديناميكية للأنشطة السياحية

رغم التطور الغير مرضي الذي عرفته الجهة الشرقية، فإن هذه الأخيرة تمتلك مؤهلات ذات أهمية من أجل إعادة الديناميكية للأنشطة المتعلقة بالسياحة ومن أجل إيقاف النزيف المنتظم للوجهة وذلك بفضل الترويج والاستثمارات الموظفة طيلة السنوات الأخيرة. وهذه الاستثمارات ستسمح بتعديل واضح للعرض السياحي بالجهة سواء على المستوى الكمي أو الكيفي.

1.3.4 سياحة الاكتشاف

المحطات

- الواحات : واحة سيدي يحي بوجدة واحة فجيح ؛
- الجبال : بني زناسن وتفوغالت ؛
- الينابيع : دبدو وغيرها ؛
- المنحوتات الصخرية : فجيح ؛
- المناطق الرطبة : بحيرة مرشيك - مصب ملوية ؛
- القنص : أكثر من 500 000 هكتار من المحميات غنية بالوحيش ؛
- الصيد الرياضي : بني زناسن.

ثقافة وتقاليد

- الموسيقى والطرب الأندلسي الغرناطي ؛
- الأهازيج الشعبية المنتشرة بالجهة، وتحديدًا « لعلاوي » وتفرعاته (منكوشي - نهاري وما إلى ذلك) إضافة إلى أحيادوس والفروسية ؛
- منتجات الصناعة التقليدية : خصوصيات بعض المنتجات، منها بالخصوص (الأغطية والزرابي والبرانس، والجلابيب والفساتين الوجدية والقفطان المنسوج والمنتجات النباتية والقصبية. كما نجد أيضا جل منتجات الصناعة التقليدية التي تصنع بالمدن الأخرى بالمملكة).



جبال بني زناسن، أحد أهم الأماكن السياحية لاكتشاف المناظر الخلابة

2.3.4 محطة السعيدية الشاطئية

المكونات

- تسعة فنادق، مساكن وفيلات سياحية ؛
- شقق وفيلات سكنية وقرى سياحية ؛
- ثلاث ملاعب للكولف (18 الحفرة) ومرمراً (مارينا ب 740 حلقة من أجل السفن) ؛
- 17 تجهيزاً (نادي بحري - مراكز تجارية - منتزهات - مطاعم) ؛
- حمامات معدنية وتجهيزات مختلفة.

المساحة

869 هكتار.

الطاقة السريرية

39 000 سرير (5 564 سرير فندقى و33 436 سرير سكنى).

توفير مناصب الشغل

56 000 منصب (9 000 مباشر و 47 000 غير مباشر).

الاستثمار

15,8 مليار درهم.

جدول 11 : مشاريع سياحية أخرى (شاطئية)

المبلغ (مليار درهم)	توفير مناصب الشغل	الطاقة السريرية	المساحة بالهكتار	المشروع
12,6	39,345	35,229	903	راس الما
2,2	9,000	9,950	200	بوكانا
10,8	39,950	22,000	581	بني شيكر
11,0	39,900	40,411	1,026	الكلا
52,4	184,195	146,590	3,579	المجموع بما فيه السعيدية



جانب من القطاع السكنى لمحطة السعيدية الشاطئية

الباب الخامس : الصناعة التقليدية

1.5 المنتجات الرئيسية للصناعة التقليدية

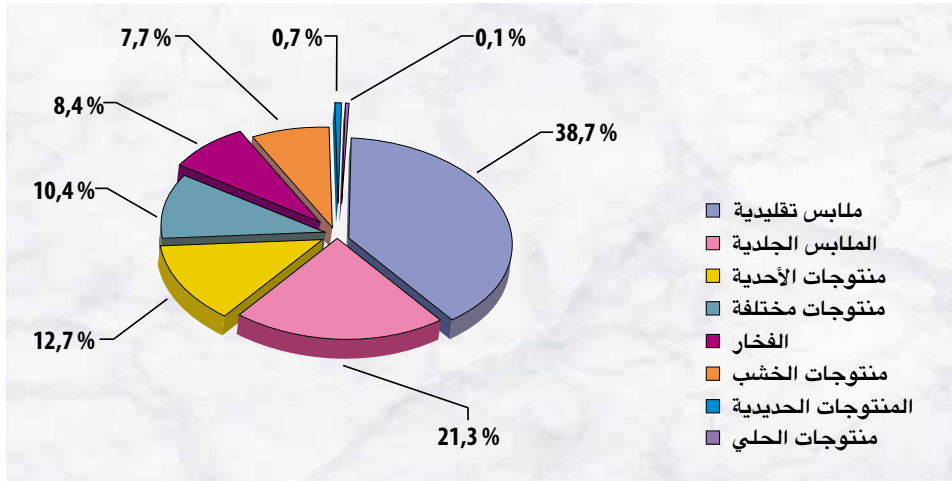
تتميز منتجات الصناعة التقليدية بالجهة الشرقية بخصوصيات بعض الأصناف مثل الأغطية والزرابي والبرانس والجلابيب والفساتين الوجدية والقفطان (المنسوج) ومنتجات القصب. كما نجد أيضا أغلبية أصناف الصناعة التقليدية المصنوعة بالمدن المغربية الأخرى. ويشكل إنتاج الزرابي الصنف الرئيسي. وتتوفر الجهة على المواد الأولية الأساسية من أجل تطوير الصناعة التقليدية (الصوف، والحلفاء والجلد، إلخ). أما فيما يتعلق ببنية قيمة المصدرات من منتجات الصناعة التقليدية بالمنطقة الشرقية، فإنها تبرز أهمية الألبسة التقليدية بما يعادل (39%) وكذا المنتجات الجلدية (21%).



جلالة الملك وهو ي دشّن المركب الجديد للصناعة التقليدية بجرادة (سنة 2010)

يحتل قطاع الصناعة التقليدية مكانة متميزة في الجهة الشرقية باعتبار عدد المناصب التي يوفرها : أكثر من 000 50 صانع تقليدي مؤطرين من طرف 34 تعاونية و83 جمعية. ويعمل المسؤولون المهتمون على إحياء مجموعة من المهن قيد الاندثار مثل البرانس وصناعة السروج باعتبارها منتجات ذات إشعاع في الصناعة التقليدية المحلية.

رسم 9 : البنية القيمية لتصدير منتجات الصناعة التقليدية بالجهة (2004)



2.5 المؤشرات الرئيسية والمقارنة الجهوية

تبقى مساهمة الجهة الشرقية في قطاع الصناعة التقليدية هامشيا بالنسبة للجهات الأخرى للبلاد كما يُظهر ذلك الجدول اسفله باستثناء القروض الممنوحة للصناع التقليديين من طرف البنك الشعبي حيث بلغت حصة الجهة الشرقية 17,4% سنة 2004.

جدول 12 : الزرابي مختومة بخاتم المركز - مساحة الزرابي (بالمتر المربع)

المراكز	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أكادير	698	335	675	224	-	-
الدار البيضاء	2 188	1 875	1 661	2 444	831	809
فاس	119 331	86 418	66 168	49 682	30 762	43 384
القنيطرة	175 818	168 631	96 716	91 751	73 208	72 979
الخميسات	118	119	103	-	-	-
مراكش	14 652	11 206	8 607	4 865	7 780	5 341
مكناس	18 329	17 355	16 777	12 793	10 982	9 479
ورزازات	781	456	137	-	-	113
وجدة	256	188	237	102	32	32
الرباط وسلا	257 346	258 545	216 019	222 239	207 057	180 333
طنجة	4 711	1 234	72	8	-	142
تازة	109	66	76	15	46	63
المجموع	594 337	546 428	407 248	384 123	330 698	312 643
نصيب وجدة	0,04%	0,03%	0,06%	0,03%	0,01%	0,00%

جدول 13 : تصدير منتجات الصناعة التقليدية حسب المندوبية الجهوية (1 000 درهم)

المندوبية	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مراكش	254 956	266 069	307 018	309 660	334 675	366 177
الدار البيضاء	216 075	200 292	221 876	201 435	191 498	190 957
الرباط	153 151	141 021	107 227	101 279	91 141	80 761
فاس	30 921	24 017	23 690	22 267	22 352	30 370
طنجة	17 797	9 666	7 528	8 703	5 635	8 077
مكناس	8 485	8 355	8 020	6 281	5 443	4 503
أكادير	6 898	5 429	6 406	6 451	6 556	6 223
وجدة	495	704	1 156	863	1 400	5 184
المجموع	688 778	655 553	682 921	656 939	658 700	692 252
نصيب وجدة	0,07%	0,11%	0,17%	0,13%	0,21%	0,75%

جدول 14 : القروض الممنوحة للصناع التقليديين حسب المندوبية الجهوية(*) - سنة 2004

عدد المستفيدين	القروض المطلوبة (1 000 درهم)	القروض الممنوحة (1 000 درهم)	
أكادير	142	8 831	5 852
الدار البيضاء	9	300	210
فاس	16	1 295	735
العيون	180	6 917	3 465
مراكش	203	13 846	4 920
مكناس	48	2 052	1 035
وجدة	226	5 697	3 850
الرباط	57	2 367	1 137
طنجة	33	1 561	924
المجموع	914	42 866	22 128
نصيب وجدة	24,7%	13,3%	17,4%

(*) القروض الممنوحة للصناع التقليديين من طرف البنك الشعبي.

الباب السادس : المعادن

1.6 التمويع

لقد تم التعرف على مناجم بمساحات وامتدادات مختلفة وبأشكال سطحية أو عميقة، وتتوفر على معادن مختلفة بالعديد من مناطق الجهة. فالمناطق الداخلية للناظور تحتوي على معدن الحديد وأطيان التنظيف، وخاصة البانتونيت بحدو عمار (بني سيدل) وإبوغردا يان (بني سيدل) وأزوزط (أولاد ستوت) وأفرحة (بني شكر) وإحاماش وإيكاسميون وواد زمور وتاغزوت وجبل تيدنيت. وتوجد البارتين بكمية وافرة ب زلمو، وكذا الرصاص والزنك المتواجد بمحاداة تاويريرت بتويسيت إلى الجنوب الغربي من إقليم فجيح ما بين بني تجيت وتلسينت، إضافة إلى المنغنيز والحديد بالقرب من بوعرفة.



بقايا آثار مناجم سيدي بوبكر (إلى اليمين) وقريبا منها منجم الحديد بمحاداة الناظور (إلى اليسار)

2.6 الإنتاج

كان الإنتاج من أطيان التنظيف سنة 2005 (حسب النشرة الإحصائية السنوية 2006) لا يتعدى 29 060 طن (لكن حسب الدراسة التي أجريت على إقليم الناظور، فإن هذا الإنتاج بلغ سنة 2006، 79 283 طن من الإنتاج الخام و44 760 طن من البانتونيت المعالج، وفي سنة 2005 بلغت الكمية الخام 85 548 طن و51 996 طن من البانتونيت المعالج). وقد استخرج 169 474 طن من البانتونيت من زلمور. جنوب غرب إقليم فجيح ما بين بني تاجيت وتالسنت، كان إنتاج الرصاص يبلغ 4 064 طن، وإنتاج الزنك 2 992 طن. وقد كان مصهر واد الحيمر يستخرج من الرصاص المعالج 18 515 كيلوغرام من الفضة.

3.6 أشكال الاستغلال

من بين 290 مقالة مستغلة لأطيان التنظيف بالمغرب ستة توجد بإقليم الناظور. وواحدة منها فقط تقوم بتركيز وتحويل المواد الخام. وفي نفس الإقليم، أوقفت شركة استغلال المعادن بالريف والتي كانت تستخرج الحديد موقع ويشان نشاطها سنة 1990. وقد لجأ آنذاك بعض المساهمين إلى شراء حصص الذين فضلوا المغادرة وذلك على أساس تقديري للمخزون المتبقي والمقدر بـ 10 ملايين طن وعلى نية مشروع استئناف الاستخراج

بمجرد تطهير الوضعية. وبمحيط بوعرفة، أقفلت في الثمانينيات مناجم المنغنيز الكيمياء بجبل كلاخ، ومناجم حديد شركة SOMAVAL بمضرار.

ولم تنتشر أية معلومات حول ما آلت إليه قرار تقوية استغلال منجم الذهب بتمالت (إقليم فجيج) عن طريق طلب العروض سنة 2006، هذا المنجم الذي يصل مخزونه إلى مليون طن بنسبة 3,76 غرام من الذهب في الطن. والشركة المغربية للباريت التي تستغل المنجم الباريتين المجاور لزلمو تتواجد أيضا بجهات أخرى من المملكة. لم يعد منجم الفحم الحجري لجرادة يشتغل منذ أواسط سنوات 1990. وإن استغلال هذا المنجم استمر رغم كل شيء بطريقة تقليدية. ومن بين رخص الاستغلال الثلاثة عشر حيز الخدمة، هناك أربعة أو خمسة أكثر نشاطا وتجمع نتاج ألف عامل شبه تقليدي يقومون بحفر آبار قليلة العمق.



سقيفة ومنشآت أخرى تُستخدم في استغلال معدن الفحم الحجري لجرادة متخلى عنه حاليا

إن هذا الإنتاج لا يؤخذ في الحسبان عند نشر الإحصائيات ولا يظهر له أثر ضمن مشتريات المحطة الحرارية للمكتب الوطني للكهرباء .

ويعتبر هذا النوع من الاستخراج غير مطابق لمعايير السلامة وجودة المعدن التي يقدمها هذا الأخير والتي تعتبر بعيدة كل البعد عما يفرضه الاستعمال المحلي والإنتاج الكهربائي.

وهناك مشكل يطرح من قبل أولئك الذين يدافعون عن إعادة فتح منجم الفحم الحجري ألا وهو أن المخزونات، والحالة هذه، بلغت حدا أقصى من الانخفاض وأن الجودة المتدنية للمعدن تجعل على عاتق المحطة الحرارية الكهربائية، باعتبارها الزبون الوحيد للمنجم، تكاليف باهظة للمعالجة، وتفرض عليها اختيار سبيل استيراد المادة الأولية من الخارج. وهذا الاقتراح ليس بالجديد، ولأنه كان ينظر إليه كإقتراح قابل للتفعيل خلال سنوات 1990، فإن المسؤولين، الذين تحملوا ديونا كبيرة، وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تدبير الأزمة المالية والاجتماعية والبيئية والتي لم يتمكنوا من الخروج منها مستهل 2008.

وقد أوقفت الشركة المنجمية لتوسيت نشاطها سنة 2003 بإقليم جرادة الذي تعمل به أيضا شركة مصهر الرصاص لزليجة بواد الحيمر في معالجة المعادن التي تأتي من مناجم أخرى بإقليم خنيفرة على وجه الخصوص . فهي تنتج الرصاص الفلزي والفضة الفلزية ومط نحاسي والأملاح الأتميدية.

ومستغلو المناجم يتمتعون باستقلالية. فصاحب الامتياز السابق هو الذي تخلى لهم بطريقة التراضي عن حصصه الشخصية وغير المحددة وعن الحق في الاستغلال الأمر الذي يعتبرونه حاليا مكسبا عائليا. وقد التحق بهم مستغلون صغار جدد مباشرة بعد فترة المطالبة بالاستقلال. وهكذا تتابع عملية استخراج الرصاص من طرف عدد كبير من الأسر قد يصل الألف والتي ورثت حقوق الاستغلال وبأحجام متفاوتة ومعهم أصحاب امتياز يناهز عددهم المائة يعملون بنشاط.

ويستفيد استغلال الرصاص من الظروف الملائمة لأسعار المعادن المرتفعة عالميا. وهكذا وجد المستغلون أنفسهم مندمجين في سياق تنظيمي لفرع يُحسنون التعامل معه ، وفي علاقات مع المجمعين الذين يدخلون في تنافسية فيما بينهم (سعر المنتج منخفض كثيرا بالنسبة للمقاولات التجارية وأجال الأداء طويلة الأمد بالنسبة لتعاونية تافيبالت) مما يدفع بهم إلى تبني استراتيجية فردية. وفي واقع الأمر، فإن موقع المقاولات الخصوصية التي تضمن أجال أداء قصيرة في مقابل أثمان أكثر انخفاضا من تلك التي تمنحها مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيبالت وفجيج (CADETAF)، يسير بوضوح وفق المنظور المسطر من قبل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستغلال التقليدي يشكل 39% من الإنتاج المعدني الوطني و18% من القيمة الإجمالية للمواد المعدنية دون احتساب الفوسفاط. وقد اعترفت وزارة الطاقة والمعادن بدوره وقامت بـ :

- تسجيل برنامج لتنمية المعادن الصغرى في إطار استراتيجية للتطوير وذلك بواسطة المساعدة التقنية وتكوين مستخدمي المواقع المعدنية الصغيرة وكذا بصيغ للتمويل ؛
- بإقرار إجراءات مناسبة من أجل عملية تنظيمية في إطار القانون المعدني.



الاستغلال التقليدي غالبا عائلي وغالبا غير مهيكلي، يعرض حياة المنجمين للخطر

4.6 جرد تاريخي

شرع في استغلال المعادن بما فيها الألبان والفلزات والفحم الحجري في مرحلة مبكرة، وهو اليوم يعاني من تدهور بين. فاستخراج الرصاص من طرف الزكارة في أراضي بني يعلة بضواحي تاويريت والذي سجل سنة 1880 لم يعد كافيا .

شرع في عملية التنقيب عن الحديد واستغلاله في المناطق الداخلية للناظور وفحم جرادة ورصاص وزنك سيدي بوبكر وتويست وبني تاجيت وتالسنن ومنغنيز جبل كلاخ ببوعرفة وأطيان التنظيف والبارتين والبانتونيت بالناظور وبزلمو، في أواخر العشرية الأولى من القرن الماضي. وقد دامت التنقيبات الهيدروكربونية من 1912 حتى أواخر 1952.

واليوم لم يتبقى سوى منجم زلمو بالجنوب الشرقي لبوعرفة من الحجم المتوسط . لكن المناجم الكبيرة من قبيل منجم الحديد بزغغفن ووشان ومنجم الفحم لجرادة ومنجم بوعرفة، قد أغلقت أبوابها بصفة نهائية أواسط سنة 1990.

5.6 الإنتاج والتسويق والاستعمالات

إذا كانت التشكيلة المنجمية المتوفرة بالجهة تبدو واسعة، فإنها لا تساهم إلا بجزء ضئيل في الإنتاج الوطني.

جدول 15 : إنتاج المناجم حسب الأقاليم بالمغرب سنة 2001 (بالطن)

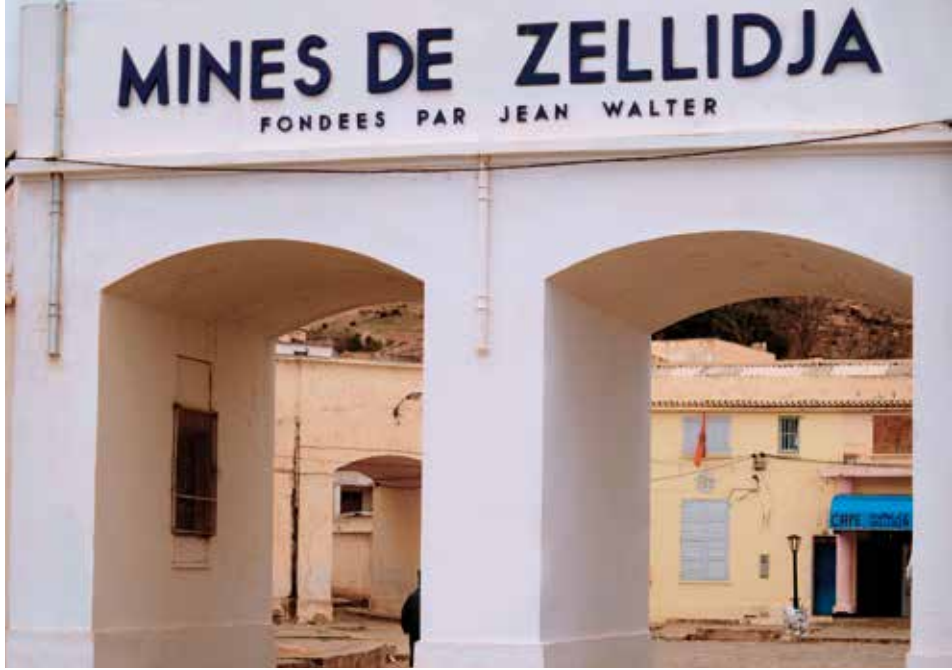
الإقليم	البارتين	الرصاص	المنغنيز	الكلس الطبيعي	النحاس	الزنك
الحوز	18 231					
أزيلال	9 257					891
الرشيدية	166 837	291				2 421
فجيج	117 501	3 593				1 955
جرادة		49 794				
الخميسات				97 000		
خنيفرة	31 803	30 621				3 785
مراكش	58 944	26 610			19 120	165 780
ورزازات	8 459		13 000			
أسفي	13 808					
تارودانت	5 195					
تازة	9 155					
تزنيت	625					
زاكورة	5 973					
المجموع	445 788	110 909	13 000	97 000	19 120	174 832

المصدر : مصير 2005

الحديد

بعدما صدر جميع إنتاجه من الحديد إلى إسبانيا، أصبح إقليم الناظور المصدر الرئيسي المغربي للمتاشيات نحو الدول الأوروبية لبحر الأبيض المتوسط الغربي. والمتاشيات عادة ما تنجم عن السيارات المستعملة المحطمة وبقياء صفائح الورشات وهدم المصانع والآلات والأواني المنزلية وبعبارة أشمل كلما فضل من المنتجات الحديدية. ويعتبر ميناء الدار البيضاء الميناء الرئيسي المعبأ من أجل تصدير المتاشيات بالمنطقة المغربية.

إضافة إلى ذلك، فإن إقليم الناظور يستورد منتجات غير مكتملة. فقد استورد 138 000 طن من المسطحات والصفائح والقطع الحديدية والمعدنية بقيمة سنة 2005 بقيمة 1,018 مليون درهم و260 000 طن من الأسلاك والقضبان والدعامات والقضبان الطويلة ذات حافة من الحديد أو المعدن وكلها يقدر ثمنها بـ 1,377 مليون درهم.



مدخل مناجم زليجة القريبة من جماعة تويسيت

الرصاص

سنة 2004، مثلت البطاريات الرصاصية في العالم والمستعملة للسيارات وفي الصناعة نسبة 72% مما يُستهلك من الرصاص (53% من المستعمل في السيارات و19% من أجل الصناعة). أما المواد الكيميائية ومنها الصبغة فتبتلع 12% منه. كما أن تطبيقات أخرى (الخليط والمزيج المستعمل في اللحام والقنوت والصفائح الخاصة بالأسقف والترصيص والمواد التكميلية للوقود والدخيرة وما إلى ذلك) تستهلك 16%.

وتمثل 4 064 طن من الرصاص المنتجة سنة 2005 بالجهة ما يناهز 7% من 59 921 طن المنتجة في المغرب كله، منها ما يفوق بقليل 5 000 طن صدرت (800 4 طن نحو دول البنيلوكس). وأما على الصعيد الدولي، فإن المواد الأولية التي تستخدمها الأفران تأتي إما من المصاهر (ركاز المعادن) أو من عملية التدوير (البطاريات المستعملة خصوصا). فمن بين 6,8 مليون من عملية الإنتاج، فهناك 3 ملايين مصدرها المعادن المركزة زائد 3,8 مليون من عملية التدوير. فهي اليوم إذن المصدر الأول لمادة الرصاص. وتوجد أكبر المناجم للرصاص بالولايات المتحدة وأستراليا ومجموعة الدول المستقلة وكندا وأوروبا والسويد وبولونيا. وتضاعفت في العالم المطالب بمنع استعمال الرصاص وذلك بسبب ما ينتج عن ذلك من تسمم. وقد كان من المفروض أن يؤثر ذلك على الأسعار، إلا أنه بالعكس، أدى هذا الإكراه (الذي أجبر المناجم والمصاهر على الإغلاق) إلى ارتفاع قوي في الأسعار. وخلال السنوات

العشر الأخيرة تغير السعر بما بين 400 دولار أمريكي للطن الواحد ليلعب 3 665 دولار للطن. كما ارتفع الطلب العالمي بـ 2% في السنة إلى غاية سنة 2004 (80% منها لصناعة البطاريات) وفي 2007 قدرت الزيادة بـ 20%.

الزنك

يمثل الزنك على شكل معدن ما يقارب 50% من العرض العالمي الإجمالي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، ثلثي الزنك منتج بالاعتماد على المعدن الخام في حين أن الثلث الباقي مصدره عملية تدوير البقايا والمنتاشيات. وارتفاع العرض من الزنك تدعمه المنافذ الكامنة والنمو القوي لقطاع البناء بالدول الصناعية منذ سنوات السبعينيات. وقد استعمل 47% من الزنك في العالم سنة 2005 في مجال الكلفة و19% في صناعة النحاس و16% في عمليات المزج. وخلال السنوات الأربعين الأخيرة تجاوزت الأسعار في متوسطها 1 360 دولارا للطن، وقد تميزت بعدم استقرار كبير، حيث انتقلت على سبيل المثال من 1 224 4 دولارا للطن في شهر شتنبر سنة 2000 إلى 798,5 دولار للطن بعد سنة من هذا التاريخ. وهكذا تأرجحت الأسعار عند الدفع نقدا ما بين 725 دولار للطن و1 760 دولار للطن وذلك للفترة المتراوحة بين سنة 1994 وسنة 2005. أما في سنة 2006 فقد تجاوز 3 000 دولار للطن. وبهذا يظهر بأن السعر خلال هذه المدة عرف تراجعا ملحوظا. وبالسعر الجاري، خسرت الأسعار 17% سنة 2000 بالمقارنة مع متوسط 1960 / 2000، و8% على أساس المتوسط المعد على امتداد الفترة نفسها. فعلى أساس الرقم الثابت (مع الاستناد إلى 2000 باعتبارها قاعدة)، فإن الأثمان قسمت على أكثر من ثلاثة ما بين منتصف سنوات السبعينات ومستهل الألفية.

وإن منطقة بني تاجيت وتالسننت تقدم 2 992 طن من بين 15 123 طن من الزنك وهو الرقم الإجمالي الذي يُنتج على الصعيد الوطني. ويصدر الإنتاج نحو كل من فرنسا وإيطاليا ودول البنيلوكس. كما تعتبر كمية الزنك الأكثر أهمية بالمغرب هي تلك التي تنتج بجهة مراكش (95%) وتصدر عن طريق أسفي.

وإن منطقة بني تاجيت وتالسننت تقدم 2 992 طن من بين 15 123 طن من الزنك وهو الرقم الإجمالي الذي يُنتج على الصعيد الوطني. وتتخذ الصادرات وجهة لها كلا من فرنسا وإيطاليا ودول البنيلوكس. كما تعتبر كمية الزنك الأكثر أهمية بالمغرب هي تلك التي تنتج بجهة مراكش (95%) وتصدر عن طريق أسفي.

الباريتين

للباريتين استعمالات متعددة في قطاعات المنتوجات الكيميائية كالأصبغ والمواد التي تدخل في الصناعات وكذا كوحل للحفر. وتشكل 169 474 طن المنتجة في إقليم فجيج أكثر من ثلث 475 575 طن (أو ثلثي 265 000 طن حسب كل سنة) المنتجة على صعيد المغرب. فالقسط الكبير منه مصدر نحو النرويج وبريطانيا العظمى وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا واللكسمبورغ وفنزويلا. ويحتل المغرب رتبة هامة في السوق العالمية التي يصل فيها الإنتاج الإجمالي إلى 4 460 000 طن تمنح الصين منه 1 500 000 طن، والولايات المتحدة 662 000 طن والهند 500 000 طن وكازاخستان والمكسيك 250 000 طن لكل واحدة منهما وألمانيا وإيران وتركيا 150 000 طن لكل واحدة منها وأخيرا كندا 103 000 طن.

البنتنويت

يتميز البنتنويت باستعمالين مشهورين على نطاق واسع أولهما لإنتاج الوحل الطيني المستعمل في الحفر وثانيهما تكوير مركزات معدن الحديد. أما استعمالاته الأخرى فتتعلق بخصائصه مثل كونه ينفع في عملية الضم والمزج وكونه مادة السد والملء ومستحلب ومفكك ومبعر وكذا قدرته على الامتصاص. والجزء الأكبر من البنتنويت المعالج وكذا من الطين المنظف المنتج بالمغرب يصدر إلى الخارج.

الفضة

تمثل 18 515 كيلو غرام المنتجة من الفضة في أفران وادي الحمر 10% من الإنتاج المغربي من هذا المعدن. فبعدما كان يصدر إلى فرنسا لمدة طويلة ها فهو اليوم يأخذ وجهة سويسرا.

6.6 التنقيب والآفاق المستقبلية

إن مخطط التنقيب الذي سطره المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن ما بين سنتي 2005 و2009 منح أهمية أولى للجنوب الغربي ولجهات الصويرة والغرب من أجل الهيدروكربونات تحديدا. أما بنسبة لجهة الشرق، فإن الأشغال تنصب على مواد البنتونيت للأحواض الثالثة بالناظور بشراكة مع مقاولة إسبانية. كما تنصب على المواد الطينية من أجل الخزف بشراكة مع مقاولة إيطالية.

وفيما يتعلق بالرصااص والزنك، فقد تم اكتشاف منجم هام في دائرة "ميسيونيا" ما بين توبسيت بالمغرب (حيث المخزونات من الرصااص تقدر بـ 2 297 000 طن ومخزونات الزنك المقدر بـ 770 000 طن) وبين العابد الجزائرية حيث يبلغ الاحتياطي 38 000 طن و 1 300 000 طن على التوالي. أما في مناطق بوظهار وبوعروس وقصر موغال بجهة بني تاجيت فهي مناطق غير مستكشفة وتستحق أن يولي البحث أهمية لمناجمها التي على ما يبدو ذات قيمة. غير أن الاهتمام ينصب في مجال البحث على جهة مراكش وإقليم خنيفرة أكثر من غيرهما. وإن عملية التنقيب ومشاريع استغلال الذهب موجهة نحو الجنوب الشرقي للبلاد مع الاستمرارية في تطوير المناجم الواعدة أكثر من غيرها لتمالالت (إقليم فجييج) ولكن أيضا حد إمامون (إقليم تارودانت) ودرعا السفلى (إقليم طان طان).

يشكل الإنتاج المعدني أفقا يجب أن يحظى بالاهتمام من قبل مؤسسات التنمية. وحالة الموارد المعدنية ومؤهلاتها تقدم من طرف جميع الفاعلين العاملين في الحقل بشكل يسمه التعارض. فهناك من يعتبرها ناضبة وأن الطبقات الغائرة والمتكسرة والمشققة وذات انغماس كبير ومسالكها وعرة وغير قابلة للولوج، فلا سبيل إذا ولا داعي للتفكير في إعادة استغلالها ولا حتى إعادة الاعتبار لوضعيتها. وآخرون، مغاربة وأوروبيون، خواص وعموميون، ينظمون إعادة انطلاقة المناجم المتواجدة وخاصة منجم الحديد بويشان ومناجم جرادة أو تلك التي لها علاقة بارتفاع الأسعار العالمية والتنقيب بمناجم الرصااص والمنغنيز بناوحي بوعرفة. فالقضية في واقع الأمر لا تبدو واضحة المعالم. وقد سبق وضع تخريط للجهة ويكفي الرجوع إليه للحسم في المنظور المستقبلي لهذا المورد.

وفي أفق تحسين مكانة الاستغلال المنجمي بالجهة الشرقية لا بد من بذل مجهود من أجل تطهير وتنقية المواقع التي أصابها الخراب والتلف بعدما تعرضت لتوقيف الأشغال بها، ثم بعد ذلك تفعيل عملية تدبير للمعادن مع الأخذ بعين الاعتبار ما خلفته هذه الأخيرة من آثار على صحة العمال وعلى عائلاتهم وكذا الأضرار التي أصابت البيئة المحيطة بها. إنها لضرورة من شأنها أن تحث الفاعلين جميعا على الانخراط في العملية. وتعتبر هذه الخطوات مستعجلة بالنسبة لجرادة وقنفوذة حيث مخلفات استغلال الفحم الحجري والرصااص والزنك ومزيج الحديد بالكربون كلها مترسبة ومكدسة من دون أن تخضع للمعالجة، كما هو الشأن بالنسبة لمتلاشيات الرصااص التي تعرف وضعية متشابهة بضواحي بني تاجيت .

الجزء الخامس : المحيط الجوي

الباب الأول : مظهرات أساسية

- ستعالج مسألة المحيط الجهوي من زاويتين أساسيتين :
- الجهوي الصرف (الوطنية والأورومتوسطية) ؛
 - المحيط القطاعي (الاقتصاد السكني - الاقتصاد المنتج - اقتصاد المعرفة).

1.1 الموارد رهان أساسي

تحليل دراسة مكامن القوة ومواطن الضعف بالجهة الشرقية على المخططات المحلية والجهوية وبعبارة أكثر دقة فإنها تحليل على كل ما باستطاعة الجهة أن توظفه أو أن تعدله.

فالمراد تتألف من خمسة أبعاد : البشرية والطبيعية والفيزيائية والاجتماعية والمالية. ويكشف كل صنف من الموارد الجهوية ومع تعبئته لفائدة الجهة رهانا حاسما في مستقبلها :

- الموارد البشرية: رهان مراقبة التدفقات وتنظيم التكوين ؛
- الموارد الطبيعية: رهان تدبير الإيرادات ؛
- الموارد الاجتماعية: رهان تمثيلية المؤسسات ؛
- الموارد الفيزيائية: رهان ملائمتها للمشاريع العمومية ؛
- الموارد المالية: رهان يأخذ بعين الاعتبار الابتكار .

2.1 المحيط الوطني والأورومتوسطي

إن المخاطر والفرص الكامنة يلخصها الجدول أسفله.

جدول 1 : مصفوفة المحيط الوطني والأورومتوسطي

المخاطر	الفرص الكامنة
عامل التجمعات السكنية بالحواضر الوطنية	الانفلات من اللامهيكيل مجالية البرامج الوطنية التبادل الحر (التقليص من السلع المهربة)
ولوج تركيا وبلدان شرق أوروبا	منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي (الذي أدى إلى فتح الأسواق المغاربية)
الطلب على المواهب والكفاءات الحماية الانتقائية	طلب استقرار متقاعد الشمال برامج التعاون الأورومتوسطي: النقل، الطاقة، البحث، التوأمة

3.1 عامل التجمع للحواضر الوطنية الكبرى

قد تجد الجهة الشرقية نفسها بمعزل عن التطور الحاصل بوسط المغرب فلا تستفيد إذن من المؤثرات الإضافية التي تجر الجهات الوسطى نحو النمو.

والمغرب في طور التطور وذلك حسب المحاور التالية :

- محور الجديدة - طنجة في امتداد ارتباط مدينتي الرباط والدار البيضاء ؛
 - محور أكادير - مراكش ؛
 - محور فاس - الدار البيضاء .
- فبعد مدن الدار البيضاء والرباط، تعتبر طنجة والجديدة مدنا رائدة في المجال الترابي والأكثر ديناميكية وتأتي بعدها مدن مراكش ومكناس وفاس.

جدول 2 : تطور ترتيب الجهات (حسب المؤشر التركيبي للتنمية الجهوية)

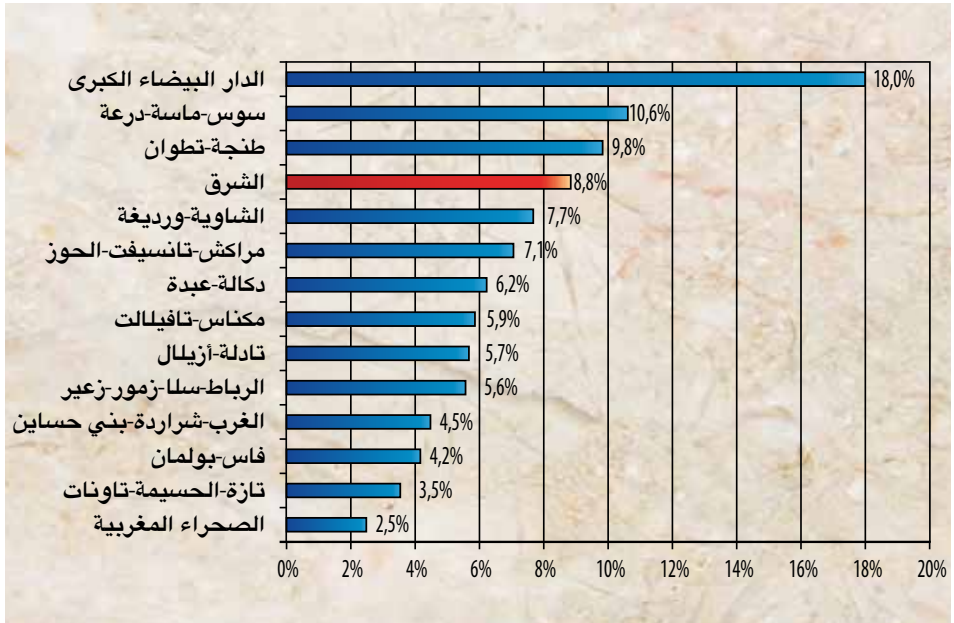
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1994		
1	1	1	1	1	1	1	1	1	الدار البيضاء الكبرى	مجموعة 1
2	2	2	2	2	2	2	2	2	الرباط-سلا-زمور-زعير	مجموعة 2
3	3	3	3	3	3	4	4	4	سوس-ماسة-درعة	مجموعة 3
4	5	4	5	5	6	5	8	5	مراكش-تانسيفت-الحوز	
5	6	6	6	6	5	3	3	3	مكناس-تافيالت	مجموعة 4
6	4	5	4	4	4	6	5	6	طنجة-تطوان	
7	7	7	7	7	7	7	6	7	المنطقة الشرقية	
8	8	8	8	8	8	8	7	8	فاس-بولمان	
9	10	9	9	9	9	10	10	9	دكالة - عبدة	مجموعة 5
10	9	10	10	10	10	9	9	10	شاوية - ورديفة	
11	11	11	11	11	11	11	11	11	الغرب-شراردة-بني احسن	
12	12	12	12	12	12	12	15	13	تازة-الحسيمة-تاويرت	
13	13	13	13	13	13	13	12	12	تادلة-أزيلال	
14	14	14	14	14	15	14	14	15	كلميم-اسمارة	مجموعة 6
15	15	15	15	15	14	15	13	14	العيون-بوجدور-الساقية الحمراء	
16	16	16	16	16	16	16	16	16	وادي الذهب-لكويرة	

المصدر : خطاطة تنمية الجهات الاقتصادية للمغرب. مديرية الدراسات والتوقعات المالية (وزارة المالية) شتبر 2006

4.1 الانفلات من اللامهيكل

- إن الأنشطة غير المهيكلية تبعد الموارد البشرية والمالية بما في ذلك عدم اندماج مواد التعبئة في باقي مكونات الاقتصاد الجهوي، من حيث :
- تراكم الرأس المال المنتج (وذلك بتوظيف الأشكال الاجتماعية وأنماط الاقتصاد المهيكل) ؛
 - الرسوم وإعادة التوزيع.
- والأنشطة غير المنظمة تضعف المؤسسات والمجتمع. كما لا تسمح بتمويل البنى التحتية الجماعية لأنها لا تساهم في إنجازها. وعلى العكس من ذلك فإن الانفلات من اللامهيكل يطلق العنان لمسارات النمو الفاضلة.

رسم 1 : التوزيع الجهوي التقديري بأرقام المعاملات للقطاع غير المنظم



الباب الثاني : المحيط الوطني والأورو متوسطي

1.2 تأقلم البرامج مع المجال الترابي

إن تطور البرامج المتأقلمة مع المجال الترابي (المخططات التعاقدية للبرامج التنموية الجماعية التشاركية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - الربط بين الأعمال التنموية والاقتصاد القروي وما إلى ذلك). تشكل الفرص المتاحة من أجل الفاعلين الجهويين وذلك بغية بلورة استراتيجيات خاصة تهتم بالتنمية وتتبعها وتزويدها بالموارد والمشاريع. وذلك إجراء مفعول في السياسات الوطنية ومثال ذلك تحرير قطاع النقل. كما هي الحالة بالنسبة للمبادرات اللامركزية التي تسيير على منوال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (إنعاش المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة والمتوسطة وغيرها). ويقدم الجدول أسفله رقم 3 التفعيل الترابي للمخطط الأزرق.

جدول 3 : التفعيل الترابي للمخطط الأزرق

المحطة	الاستثمار (بملايير درهم)	الطاقة الاستيعابية (الأسرة)
السعيدية (بركان)	9,3	28 000
ليكسوس (العرائش)	5,5	12 000
مركان (الحوزية - الجديدة)	11	8 000
موكادور (الصويرة)	8	10 600
تاغزوت (أكادير)	8	21 000
الشاطئ الأبيض (كلميم)	في طور الإتمام حسب آجال العقدة	



أول محطة شاطئية منبثقة من المخطط الأزرق منظر جانبي للعرض السكني من الفيلات

2.2 التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

1.2.2 التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

لقد رفعت الحواجز الجمركية على المنتجات الصناعية في إطار التبادلات مع الاتحاد الأوروبي بدء من سن 2010. وسيغير هذا التبادل الحر من اقتصاد التهريب المنتعش مع مليبية. وقد فرض إعادة تنظيم الإنتاج بالجهة وتوجيهه نحو أنشطة مهيكله وأكثر اندماجا وأكثر تشجيعا لتحولات اجتماعية واقتصادية. وإن فوائد الانفلات من اللامهيكل تتجلى في تطوير عملية التراكم حسب المقاييس الاجتماعية والاقتصادية القميئة بجر الجهة إلى الأمام . واليوم فإن الأدوات متوفرة والفرص متاحة لمرافقة هذه الحركية.

2.2.2 الحمائية « الانتقائية »

تسلك أوروبا على المستوى الفلاحي سياسة الاندماج دون الأخذ بعين الاعتبار المنتجات الرئيسية للصادرات المغربية. وتتمثل المواد المستثناة من التداول الحر من طرف الاتحاد الأوروبي وفي إطار خارطة طريق في المنتجات التالية : الطماطم والثوم والخيار والفاصوليا والكوسة والليمون واليوسفي والعنب والشمام والبطيخ والمشمش والخوخ والفراولة والمجمدة وزيت الزيتون والسكر والطماطم المركزة وعصير الليمون . وتمثل هذه كلها 70% من صادرات المنتجات الفلاحية للمملكة.

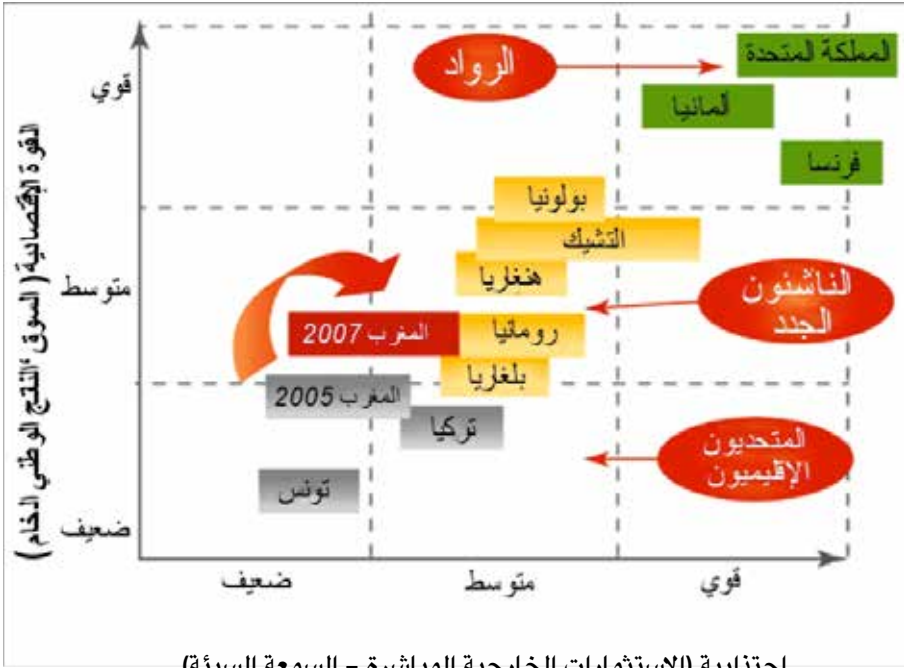


تشتهر الجهة الشرقية بوفرة الموارد الغذائية وخاصة مدينة بركان. في الصورة المندرين والمزاح

3.2 داخلون جدد لسوق الاتحاد الأوروبي

إذا كانت كل من تونس وتركيا المنافسين التقليديين للمملكة المغربية، فإن دول الكتلة السوفيتية القديمة وأوروبا الوسطى والشرقية (المسماة دول الشرق إبان الاتحاد السوفيتي) تشكل حاليا المنافس الجديد للمغرب على أكثر من صعيد. والتهديد واضح . فانضمام هذه الدول جعلها تساهم في السوق الداخلية كما أتاح لها فرص الاستفادة من الأرصدة المحلية والصناديق الجهوية . وبهذا المعنى أصبحت أكثر اجتذابا للاستثمارات المباشرة البنوية.

شكل 2 : رسم الخرائط التنافسي



اجتذابية (الاستثمارات الخارجية المباشرة - السمعة السيئة)

المصدر : مقياس التنافسية بالمغرب حول الاستثمارات الخارجية المباشرة

4.2 مشروع الأورو متوسطي EURO-MED

إنه مشروع يضع الأسس لإنشاء منطقة تبادل حر تكون تحت تسمية الأورومتوسطي. وسيفتح نجاح المشروع الباب واسعا للتبادلات مع الدول المغاربية الأخرى وخاصة الجزائر. فبرنامج التعاون لمشروع الأورومتوسطي يتضمن المحاور التالية بل ويتأسس عليه :

- شبكات النقل ؛
- شبكات الطاقة ؛
- سياسة الطاقات المتجددة ؛
- المخطط الأزرق ؛
- التعاون العلمي .

- وتعتبر الفوائد المفترض جنيها من مشروع الأورومتوسطي تحديات كبيرة لا مناص للمغرب من النجاح في رفعها والتي يمكن اختزالها فيما يلي :
- النجاح في الاندماج داخل الفضاء الأوروبي :
 - بواسطة استغلال الفرص المتاحة من البرامج الجهوية للبنى التحتية ؛
 - استغلال الفرص المتاحة من التبادل الحر ؛
 - حسن استثمار الفرص التي يقدمها النمو المرتبط بالتبادل الحر مع أوروبا وفي العاجل مع منطقة البحر الأبيض المتوسط :
 - بمشاركة الجزائر أو بدونها ؛
 - خلق فضاء للتجارة والرواج .



مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة كلها يقظة ونشاط وخاصة لمحاربة اللامهيكل والتخريب

5.2 خاتمة

- المسألة الشمولية للموارد التي عالجهما الباب الفأنت، بتقاطع مع تحليل المحيط الوطني والأورومتوسطي والملخص بهذا الباب، يبرز رهانات رئيسية أربعة تهتم المملكة عموما والجهة الشرقية على وجه الخصوص :
- وقاية الجهة من أن تسقط ضحية العزلة على هامش المحور الديناميكي الشمال / جنوب غربي ؛
 - جعلها تنخرط في الانفلات من اللامهيكل وذلك بالاعتماد على البرامج المتأقلمة مع المجال الترابي ؛
 - توظيف لا مناص لشروط التحول عند إرساء دعائم التبادل الحر مع أوروبا ؛
 - وضع الإطار المؤسساتية لاسترجاع الموارد التي يستنزفها القطاع غير المنظم .

الباب الثالث : المحيط القطاعي

1.3 الموارد البشرية

1.1.3 الطلب على المواهب والكفاءات

إن الرساميل في حالة وفرة ورواج. ولكن المورد الأكثر ندرة في خضم التنافسية الحالية التي ولجتها الجهات والشركات التجارية يتمثل بالأحرى في المواهب. فالأسواق تتسع وتتقارب بفعل العولمة. لكن الخطر المداهم يتجلى في مخططات الهجرة الانتقائية (أو المختارة) التي تفرغ الجهة من نخبها. وإن الشغل الشاغل يكمن في كيفية الاحتفاظ بهذه الموارد البشرية خدمة للتنمية الجهوية.

وبغض النظر عن كون الجهة الشرقية موطناً للهجرة سواء الداخلية منها أو الخارجية (خارج الجهة أو بالاتجاهات جهات أخرى من جهات المملكة أو إلى خارج الوطن). وإن هذه الحركية تعتبر خاصية تنفرد بها الجهة الشرقية. وبالرجوع إلى الأعداد الإجمالية للجهة، فإن ذلك يمنح نسباً مئوية في حدود 18% مقابل 12% على الصعيد الوطني.

جدول 4: لائحة تركيبية للحركية

الأصل	الوجهة	
	الشرق	جهات أخرى
الجهة الشرقية	161 280	80 330
جهات أخرى	103 540	-
المجموع	264 820	80 330

جدول 5: نمو أعداد الساكنة الجهوية

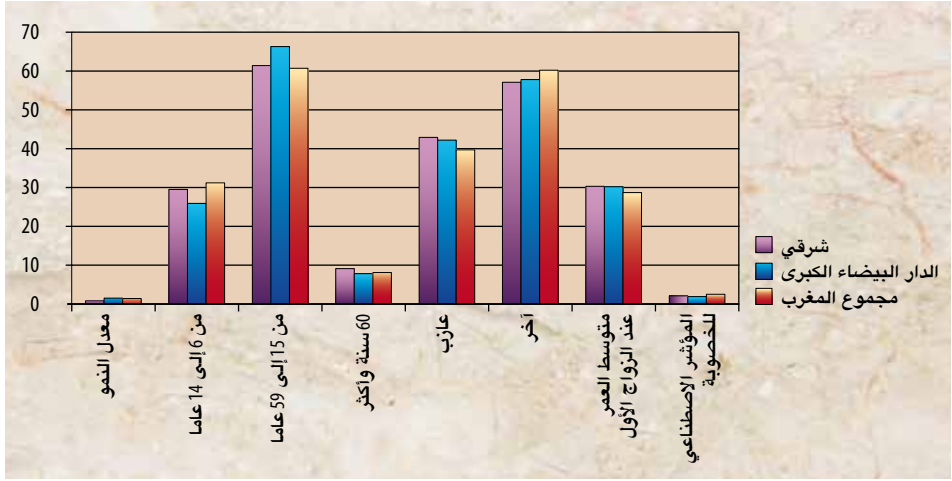
نسبة النمو (%)	نمو الأعداد		الأصل
	حسب السنة	2004-1994	
1,4	26 381	263 814	(N - D)
0,1	2 321	23 210	(I - E) داخلي
-0,7	-13 762	-137 621	(I - E) خارجي
0,8	14 940	149 403	النمو الإجمالي

لقد قدرنا تدفق المغادرين إلى خارج الجهة بما يتراوح من 13 000 (مقابل عدد وطني يبلغ 65 000 شخصاً). وإن كثافة الهجرة بالجهة قد تبلغ ضعف المتوسط الوطني. وهذه الخاصية، التي تنفرد بها الجهة، تسمح بالحديث عن «مغادرة السواعد» وعن «مغادرة الكفاءات». تلك الكفاءات التي تتقوى بواسطة المجهودات المبذولة بهدف تطوير التكوين. مما يكشف عن مفارقة تعيشها الجهة التي لا تستفيد من هذه المجهودات. وهناك ثلاث ملاحظات تلخص هذه المعاينة:

- جميع أصناف المؤسسات التكوينية متواجدة بالجهة (العمومية والخصوصية والمهنية والأكاديمية)؛
- معدلات الإدماج في الجهة معدلات ضعيفة؛
- يصب هذا العرض في صالح تكوين المغادرين أكثر من غيرهم.

إن التمثيل الديمغرافي المجسد في الرسم أدناه رقم 3 لسكانة الجهة الشرقية يترجم هذه الملاحظات أو يثبت عنها حسب المعيار الذي وقع عليه الاختيار.

رسم 3: التمثيل الديمغرافي لسكانة الجهة



2.1.3 لأئحة الرهانات المرتبطة بالسكان

تتبنى الرهانات الأساسية الديمغرافية على الشكل التالي :

- تنظيم تدفق المهاجرين والمغتربين ؛
 - توجيه التكوين (المهن الشمولية أو المهن الوطنية) ؛
 - تمويل التكوين ؛
 - مكانة القطاع غير المنظم.
- ومواجهة لهذه الرهانات، فإن ميزان مكان القوة/مواطن الضعف الجهوية فيما يتعلق بالموارد البشرية يلخص الوضعية الراهنة عشية إطلاق المبادرة الملكية السامية لتنمية الجهة الشرقية.

جدول 6: مكان القوة/مواطن الضعف الجهوي في مجال الموارد البشرية

الموارد البشرية	مكان القوة	مواطن الضعف
الديمغرافية	- حركية مكثفة	- شيخوخة السكان
التكوين	- عرض التكوين المتنوع - الطلب على التكوين المندمج	- ضعف المردودية الداخلية للتكوين
سوق الشغل	- مؤهل نمو السكان النشيطة	- معدل الهجرة المرتفع - هجرة السواعد - هجرة الكفاءات - تكلفة اليد العاملة مرتفعة نسبيا

2.3 الموارد الطبيعية

تتلخص الرهانات الرئيسية المرتبطة بالموارد الطبيعية فيما يلي :

- استباق المواجهة الأساسية بين الطلبات والاستعمالات المتعددة ؛
- تدبير الربيع ومراقبتها لصالح التنمية الجهوية.

إن مكان القوة مواطن الضعف الخلل لدى الجهات متنوعة ومتغيرة، أخذاً بالاعتبار المواد الطبيعية، حسب كل جهة من الجهات. ثم، بعد ذلك، تدرس الحالات منفردة، حالة حالة.

جدول 7 : مكان القوة ومواطن الضعف بالجهة في مكونات الموارد الطبيعية

المكون المستهدف بالدراسة	مكانم القوة	مواطن الضعف
أراضي الشمال باعتبارها فضاءات	- تشجيعات الدولة للتهيئة الصناعية والسياحية - طلب متزايد من طرف المستثمرين الأجانب عن الجهة	- قليلة وقريبة من النفاذ - بلغت حدها في الملء - ملوثة
الساحل	- محاد لأسبانيا - مرمل ما بين الناطور والسعيدية - تشجيعات الدولة على تهيئة من أجل السياحة - الطلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- يتموقع بمحور زلزالي كبير - صخري ما بين نكور والناطور - معرض للتلوث المتعاقب - بين الناطور والسعيدية
تربة الشمال	- سهول وهضاب - مهياة من طرف الدولة بشبكات مائية كبيرة - وأخرى صغيرة	- صغيرة المساحة - فائقة الاستغلال وملوثة
أراضي السهبية	- مؤهلات من ناحية الموارد المعدنية ينظر إليها باعتبارها غير مكتشفة بما فيه الكفاية - مساعدات تقنية ومالية من طرف الدولة من أجل تربية المواشي الرعوية - برامج حكومية من أجل حماية الطبيعة - طلب متزايد من طرف المستثمرين الخارجيين	- شاسعة ويابسة - تربة ضعيفة وخشنة مع تراكم قشرة ممتدة - نباتات منهوكة - وحيش غير مراقب بما فيه الكفاية - قانون الموارد غير واضح مع تراكم القوانين المتناقضة
الماء	- متوفر بما فيه الكفاية بالمقارنة مع ما يوجد من أراضي فلاحية مع حاجيات الأنشطة المتواجدة والمتوقعة على المدى القريب	- باستثناء الفرشة العميقة للوسط (بني مطهر وركام) هناك ملوحة إما بنيوية أو موسمية - يطالب بها الفاعلون الذين لا يتفرون على أراضي قابلة للحرث
الفحم	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- قريب من مرحلة النفاذ ومن الرداء مما يبعد استغلاله بشكل كبير - استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
معادن أخرى	- أسواق المعادن في ارتفاع	- استغلال تقليدي وفي ظروف غير ملائمة
الطاقة الشمسية	- الطلب على الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء	- تبدو أقل فاعلية من الغاز

3.3 الموارد المادية

1.3.3 الشبكات اللوجستية

الشبكات الطرقية والسكك الحديدية تخدم المحاور الرئيسية باتجاه الوسط والجنوب والشمال. وستدعمها المشاريع المبرمجة. كما ستساهم في جعل المحاور اللوجستية تنتشعب وتأخذ مسارها انطلاقاً من الشرق/الغرب في اتجاه الشمال/جنوب وهو تطور سبق ودخل حيز التطبيق. وهكذا يكون بالاستطاعة الحديث عن انفتاح مجالي.



غير أن الشبكات المتوفرة تعاني من نقص في التشبيك والربط، مما ينقص من قيمتها. فالمرمهما كانت جودته يفضي إلى طريق مسدود. مثال ذلك الجهة الشرقية ليست سوى أرض عبور بين الشرق والغرب. وسيسمح تطوير الناظور بإدماج كثير من الحلقات وبإنشاء ممرات جديدة :

- « حلقة إسبانية » (الطريق الدائري الساحلي + السفن) ؛
- حلقة فرنسية (الوسط والجهة + السفن) متعددة الوسائل بواسطة الربط السككي ؛
- حلقة المساحة باتجاه طنجة المتوسطي.

تحليل المسألة اللوجستية إلى عجز في التحديث ملاحظ بالجهة مرتبط بانعدام كثير من المكونات الأساسية :

- انعدام الربط الرسمي المنظم من أجل البضائع مع ميناء مليبية ؛
- انعدام مرفأ للحاويات ؛

• انعدام منصة لوجستكية للنقل متعدد الوسائل ؛

• انعدام مستوردين بالجملة انطلاقا من الناظور ؛

• انعدام مقاولات اللوجستيك على تراب الجهة.

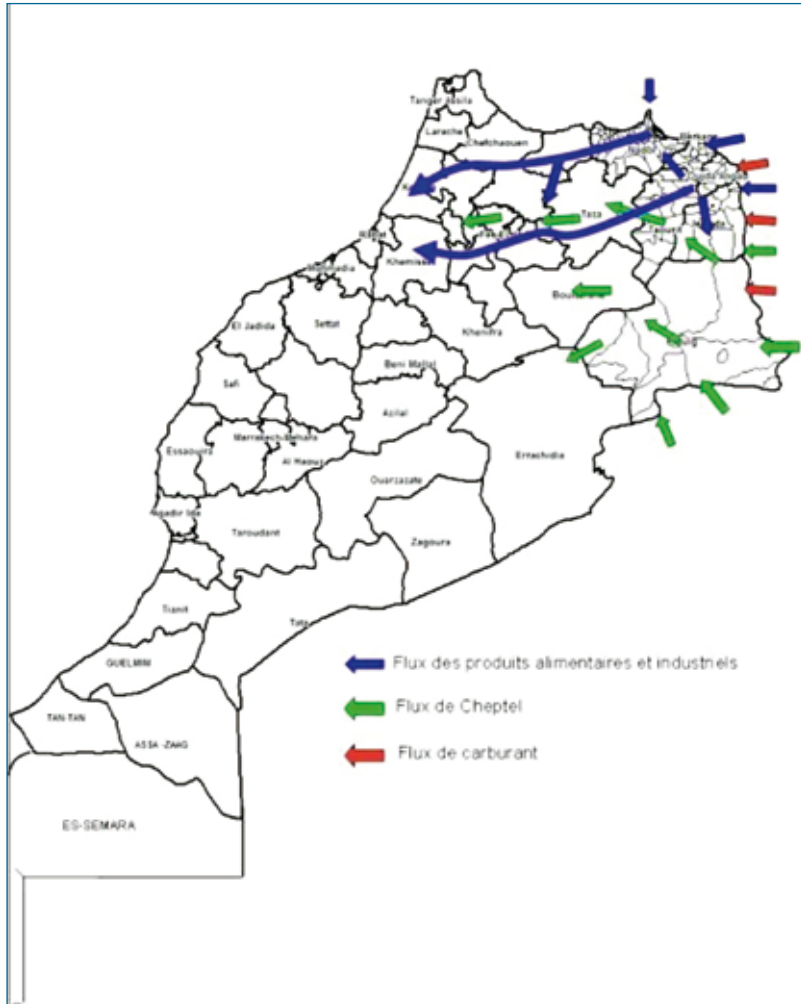
إن أنشطة التهريب تشكل تجمعا للمؤهلات غير المنظمة وتمثل مدرسة لوجستكية حقيقية مؤلفة من ثلاث شعب رئيسية :

• من الحاوية إلى عنصر العبور ؛

• من الحاوية إلى عنصر التوزيع ؛

• توزيع المنتجات الطرية والدائمة.

رسم 4: تدفق التهريب بالجهة الشرقية



جدول 8: اليد العاملة النشيطة في التهريب

بالجهة الشرقية

جدول 9: رقم المعاملات المقدر لعمليات التهريب

بالجهة الشرقية

الأقاليم	اليد العاملة الممارسة للتهريب	المواد الغذائية والبضائع الصناعية	24 675 إلى 1 037.5
وجدة-أنجاد	1 650 إلى 2 000	البنزين	482
بركان	400 إلى 650	بيع الحيوانات	31,5
تاويرت	250 إلى 400	مواد أخرى	166
الناظور	2 600 إلى 3 395	المجموع	25 355 إلى 1 717
مناطق أخرى	300 إلى 455	مواد أخرى	455 إلى 300
المجموع	5 200 إلى 6 000	المجموع	6 000 إلى 5 200

المصدر : تقرير غرفة التجارة والصناعة والخدمات بوجدة سنة 2004 تحت عنوان : « التهريب وانعكاساته على الاقتصاد بالجهة الشرقية »

إن رهانات تطور الشبكات اللوجستكية عن طريق سد الثغرات المبينة أعلاه يتلاءم والهدف من السعي وراء تغيير جذري للناطاق المستقبلية للوجستيك . الأمر الذي يدور حول خصوصيات ثلاث :

- الانتقال من منطوق العبور باتباع محور الشرق باتجاه الغرب إلى منطوق محور شمال - جنوب ؛
- الاستثمار ، إلى أبعد حد ممكن ، في بوابة المنفذ الجهوي الذي يشكله ميناء الناظور ؛
- تطوير التبادلات من خلال هذا التحول .

2.3.3 الموارد الطاقية

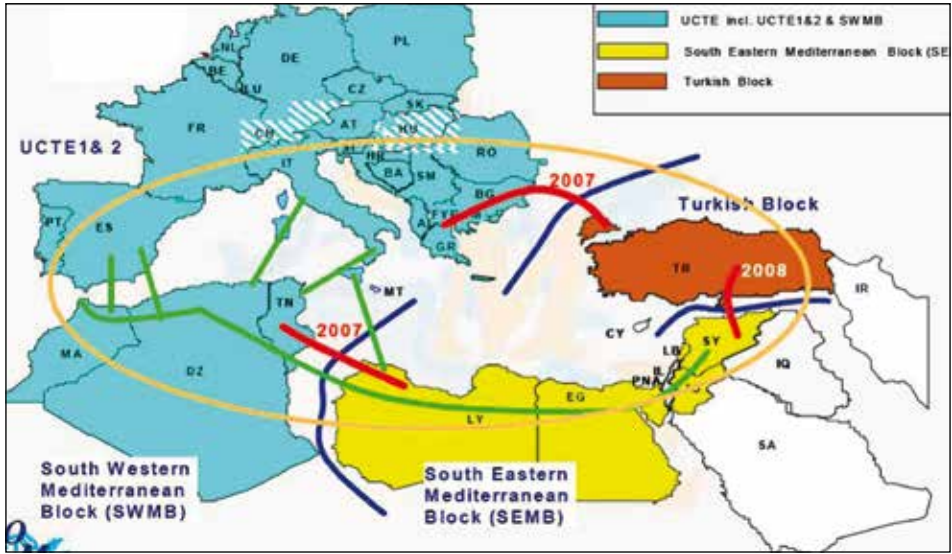
إن الأفق الطاقية للجهة يقدم مؤهلا متنوعا يتلخص في الرسوم المتتالية أسفله : الخامس والسادس والسابع.

رسم 5 : مؤهل الشبكة الغازية الأوروبية ومتوسطة بالجهة



توضح صورة البنية التحتية الغازية هذه التوزيع الجغرافي للمحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر.

رسم 7: الربط بواسطة التيار العالي جدا لجهة البحر الأبيض المتوسط



تفرض عملية الاستفادة من هذا المؤهل الطاقوي خلق إطار مؤسساتي وسياسي غير ضيق أومقيد يسمح بملء الخصاص في عدد المتدخلين في الحقل . ويتعلق الأمر بمواجهة الصعوبات التالية:

- احتكار عملية النقل (وكذا الاقتناء) من طرف المكتب الوطني للكهرباء ؛
- فقدان التحفيز على توليد الكهرباء المتجددة (الحرارية الشمسية - الفوطولتائية) ؛
- سياسة أسعار الطاقة دون مستوى حاجيات التنمية ؛
- الخلافات حول الغاز الجزائري.

وهكذا، فإن الرهان الرئيسي للطاقة من أجل الجهة الشرقية يتجلى في إعطاء الأهمية للآفاق المستقبلية التي ترسم على النحو التالي :

- استغلال البيئة الطاقوية الجديدة بالجهة ؛
- الدور المتزايد للغاز الطبيعي (باعتباره مادة أولية وكونه مصدرا طاقيا أساسيا) ؛
- الدور المتزايد للطاقة المتجددة (الشمسية لتوليد الكهرباء) ؛
- استغلال الفرص المتاحة التي يمكن أن تنبثق عن الاندماج مع أوروبا.



المحطة الطاقة الشمسية الحرارية الجديدة لعين بني مطهر التي دشنت يوم 12 مايو 2010

3.3.3 الماء

تتلخص نقاط قوة الجهة بالنسبة للتزود بماء السقي فيما يلي :

• هنا شبكة مدبرة بشكل جيد ومتطور ؛

• هناك مواد معبأة بشكل جيد.

وهذه نقاط الضعف التي تثقل كاهل مستقبل الجهة.

• قد تصير الشبكة مترهلة فيصعبها التلف ؛

• استعمال تكنولوجيا متجاوزة مع فقدان المواكبة ؛

• خزانات ذات سعة في طريق التدهن بسبب التوحد ؛

• التحديات القائمة أو المتوقعة التي يجابهها المورد المائي.

4.3.3 لأئحة مكان القوة ومواطن الضعف

إن الموارد المادية تقدم مجموعة من مكان القوة ومواطن الضعف التي يمكن إجمالها في الجدول أدناه.

جدول 10 : مكان قوة الموارد المادية ومواطن ضعفها

مواطن الضعف	مكان القوة	
صبيب ربط غير كاف	تغطية جيدة على المستوى المجالي	الشبكات
انعدام اللوجستيك الحديث	الكفاءات غير مهيكلة	اللوجستيك
غياب الفاعلين	مؤهل متنوع	الطاقة
شبكات الري	برامج للتطهير	الماء

وعلى مستوى التطهير فإن الجهة تتميز بما يلي :

• تمتلك خاصية رائدة (بركان ووجدة) ؛

• تتبنى تدبيرا « تحافظ » من خلاله على الموارد وذلك بالاتجاه صوب تنمية مستدامة للساحل من خلال البرامج

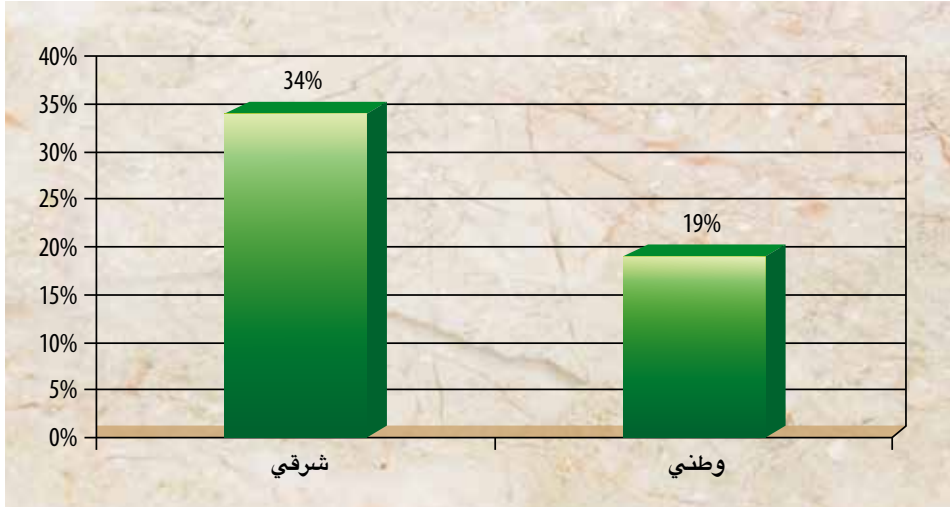
المقدمة (محطة معالجة الماء بالسعيدية ،معمل تحلية المياه).

4.3 الموارد المالية

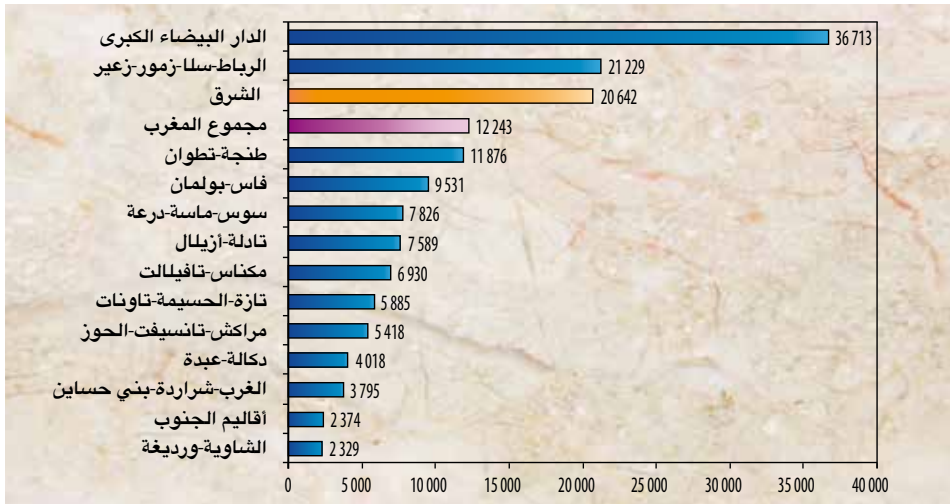
1.4.3 الودائع والإيداع

يبدو أن الجهة « مدخرة » بشكل خاص، بطاقة ادخار كبيرة، ومعدل توفير مرتفع لكن مع أصول قليلة السيولة. فالادخار المرتفع مرتبط بشكل مباشر، إلى حد ما، بالأموال المودعة في الحسابات البنكية والتي تضع الجهة الشرقية ضمن الجهات الثلاث التي تحتل الطليعة. (الجهات الوحيدة التي تفوق ودائعها المعدل المتوسط الوطني) فهي تتساوى تقريبا وجهة الرباط سلا زمور زعير).

رسم 8: الادخار



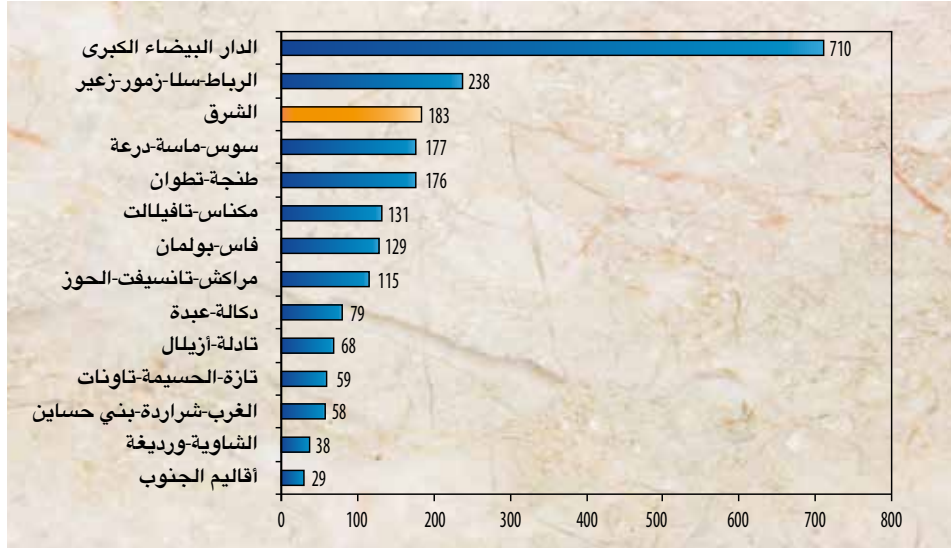
رسم 9: متوسط الودائع (بالدرهم لكل ساكن)



2.4.3 التعامل مع الأبنك

يتعلق الأمر بالقرار الشخصي الخالص للأفراد، وليس نتيجة عرض بنكي مكثف ومشجع بشكل خاص. إذ إن الجهة الشرقية، بالرغم من كونها شاسعة جدا إلا أنها لا تتوفر سوى على 183 شبك بنكي. وهو عدد ينقص قليلا عن عدد شبائيك جهة الرباط سلا زمور زعير. ويزيد قليلا عن عدد شبائيك جهة سوس ماسة درعة.

رسم 10: عدد شبائيك البنوك



3.4.3 مكامن القوة ومواطن الضعف لدى الجهة

إن مكامن القوة ومواطن الضعف الأساسية في الجهة تتلخص في الجدول أدناه.

جدول 11: تركيبة القوة/الضعف الجهوية من حيث الموارد المالية

مواطن الضعف	مكامن القوة	
الأصول قليلة السيولة	القدرة على الادخار	الادخار
أفضلية للسيولة	شبكة بنكية	البنوك
ثقل اللامهيكل	مرتبط بالقاطنين بالخارج	استعمال القروض

5.3 الموارد الاجتماعية

إن الحالة الراهنة، أي قيمة هذا المكون، تنبثق عن وزن وقيمة الشبكات التي من الممكن أن يتموضع داخلها دوره ومشاريعه وتعاونونه المحتمل ودعمه المنتظر وتشاركه المتوخى...
ويتضمن الجدول رقم 12 مكان القوة ومواطن الضعف الجهوية في هذا المجال. وذلك بشكل مقتضب.

جدول 12: مكان القوة لشبكات الموارد الاجتماعية ومواطن ضعفها

مواطن الضعف	مكان القوة	
المضاربة العقارية	الارتباط بالفاعلين الخارجيين	شبكات مرتبطة بالمجالات الترابية
السكن السري التهريب	صناعات المواد الصناعات الغذائية	شبكات تتمفصل حول الشعب
	تواجد الجمعيات	شبكات مرتبطة بالفاعلين بالخارج



التعاونيات والجمعيات كثيرة بالجهة وهي تعبئ النساء على الخصوص. وهذه صورة تظهر حصة تكوينية على احترام البيئة مع معرض لبيع منتوجات النساء الصانعات التقليديات

6.3 الإقتصاد السكني

يعتبر ميدان السياحة، من دون شك، المحور الرئيسي والأكثر شهرة من بين فروع الإقتصاد السكني. حيث تكشف الأرقام، جميعها، عن ازدهاره عالميا. أما بالنسبة للمغرب وخاصة شرقه، فإن الأمر يتعلق بجعله في مصاف المجالات الترابية المربحة أي تلك التي تجتذب قسطا معتبرا من هذا التدفق الهائل (راجع المتصدر) من أجل إقامة إقتصاد سياحي خلاق ومنتج للثروة وموفر للشغل، وخاصة على المستويين المحلي والجهوي بالجهة الشرقية وبصفة دائمة ومربحة.

الطلب هام ومتزايد على السياحة العالمية

• لقد عرفت الصناعة السياحية تطورا دالا في السنوات الخمسين الأخيرة. حيث انتقل عدد السياح من 25 مليون إلى 800 مليون زائر وبرقم معاملة بلغ 500 مليار دولار أمريكي. ويتحققها لقرابة 50 مليون سائح، وهو ما يعادل 6,6% من السوق العالمية، فإن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط تحتل مرتبة متدنية وراء رواد السياحة العالمية. إن التراكم العالمي للقادمين من السياح العالميين خلال فترة الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2007 تؤشر على أن استقرار النمو المسجل خلال السنوات الأخيرة سيستمر. وبالرجوع إلى ما نشر بالعدد الأخير لمقياس OMT للسياحة العالمية، فإنه كان من المحتمل أن تتواصل هذه الوتيرة طيلة سنة 2007، وذلك لتزداد بنسبة 5,7 بنهاية السنة حسب التوقعات، الأمر الذي سيجعل أعداد الوافدين يستقر ما بين 880 مليون و900 مليون.

التطور العام للوافدين من السياحة الدولية (بالملايين).



• وبموازاة مع الزيادة في أعداد الوافدين الدوليين، فإن مصاريف السفر في ارتفاع والأسواق الصاعدة تعرف نموا مطردا (برقمين).

• ولقد أضحت السياحة المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بالنسبة للمغرب. هذا وقد بلغ دخل القطاع من العملة الصعبة 41 مليار من الدراهم سنة 2006.

غير أن الإقتصاد السكني لا يتوقف عند القطاع السياحي، بل إن الجهة باستطاعتها أن تمتلك طموحا على مستوى فروع أخرى.

ومفهوم الاقتصاد السكني ينسحب أيضا على أنشطة أخرى مثل تطوير المساكن الثانوية أو استقرار المتقاعدين الأجانب الذين يأتون للاستمتاع بالظروف المناخية الجيدة والامتيازات الجبائية والأمنية للمملكة، راغبين في الاستفادة من الخدمات (خاصة الصحية منها) ومن مستوى عيش أكثر جودة بدخل مماثل. وهكذا فبالنسبة للمتقاعدين الأوروبيين، فإن الأجهزة الصحية المتطورة والعرض الثقافي والترفيهي كلها أشياء محفزة بشكل كبير، إذ إنهم غالبا ما يكونون في كامل قواهم الصحية (مع إدراكهم بأن الشيخوخة آتية لا محالة). وأنهم يمتلكون، أحيانا كثيرة، موارد مالية جيدة ومستوى ثقافي وتكويني أفضل.

الطلب على السكن من قبل المتقاعدين الأوروبيين

يعيش مليون متقاعد فرنسي خارج الديار الفرنسية منهم 46 000 اختاروا الاستقرار بالمغرب مستغلين وجود اتفاقية جبائية إيجابية جدا.

إن الجهات التي تحمل همَّ إرضاء هذه الطلبات الملائمة، ينبغي أن تطور العرض مناسبا بواسطة الإجراءات المصاحبة الضرورية.

غير أن المنافسة شرسة حول هذا الجزء من السوق وخاصة أن هناك مناطق بأوروبا تعمل أيضا على إنشاء اقتصاد سكني مؤسس على عرض على المقاس لزبائن مفضلة. وحتى بداخل المغرب، فإن جهات مختلفة تطور، دون تردد، طرقها لتصير منافسا قويا لبعضها البعض داخل هذا المجال.

جدول 13: المخاطر والإمكانات المتاحة من أجل تطوير الاقتصاد السكني بالجهة الشرقية

التحديات	الإمكانات المتاحة
- التنافسية وجودة العرض السياحي الإسباني - الرفع من عدد المشاريع السكنية على الصعيد الوطني	- أهمية الطلب - الموارد المالية متوفرة



« المدينة » فضاء تجاري للقرب بالجزء السكني لمحطة السعيدية

1.7.3 الرهانات

لا يأخذ تطور الاقتصاد المنتج دلالاته ومساره إلا في إطار آلية النظام المعولم وفي السياق الأورومغاربي على وجه التحديد، باعتبار الروابط التفضيلية التي تجمع المغرب بالاتحاد الأوروبي. فمن خلال هذه المقاربة ومن هذه الزاوية، فإن السؤال الرئيس بالنسبة للجهة، باعتبارها جهة مغربية، بهدف تحديد الرهانات وضبطها، سيكون: ما هي التمهصلات التي تجمع بين ما هو محلي وما هو دولي؟

إن التوجهات القطاعية المنتظرة تتميز باستمرارية تكييف أنشطة إنتاج الثروة والخدمات تحت تأثير:

- تقوية نظام العولمة الناجمة بالخصوص عن الصعود الصاروخي لدول جديدة (مثل الصين والهند وبلدان الشرق وأمريكا الجنوبية وغيرها)؛
- التطورات التكنولوجية التي لا تتوقف سواء على مستوى المنتجات والخدمات التي يجب تحقيقها أو على مستوى آليات الإنتاج التي تتطلب توظيف استثمارات ضخمة؛
- المسؤوليات المتزايدة، الملقاة على عاتق الفاعلين جميعا من أجل تنمية مستدامة، كل في حدود مهامه، وعلى الأصعدة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- تقوية القوانين والنظم الدولية والوطنية والمحلية الهادفة إلى حماية المصلحة الفردية مع مراعاة مصالح الجميع؛
- متطلبات الزبائن التي تتزايد وبدون توقف.

وحتى تتم مواكبة هذه التغيرات القطاعية لا بد للمقاولات المحلية من أن تكون قادرة على التأقلم بل وأن تمتلك القدرة على:

- تدبير إعادة الهيكلة التي باتت لا محيد عنها بسبب هذه التغيرات؛
- ابتكار نموذج جديد للتنظيم الداخلي؛
- إنشاء آلية جديدة تضبط تضافر الجهود من أجل تقوية النجاعة الشاملة للنظام على مختلف الأصعدة والمستويات (العلاقات بين مقاولات قطاع واحد - العلاقات بين المتناولين ومانحي الصفقات - العلاقات بين البحث العلمي العمومي والبحث العلمي الخصوصي والتعليم العالي والشركات - العلاقات بين الفاعلين المؤسساتيين والمقاولات).

2.7.3 التهديدات والفرص المتاحة

جدول 14: المخاطر والفرص المتاحة للاقتصاد المنتج الجهوي.

الفرص المتاحة	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> - الترحيل (الازدحام والتكديس على مستوى المواقع والتجمعات الصناعية في المحيط المتوسطي) - الترحيل (المناولة الصناعية) - الترحيل (بصفة مباشرة بالنسبة للفلاحة) 	<ul style="list-style-type: none"> - السبق الذي يمتلكه طنجة المتوسطي - الامتيازات الجبائية لجهة طنجة - تحديث ديناميكية قطب فاس (الرأسمال الاجتماعي المنتج)

8.3 اقتصاد المعرفة

يفسر المفهوم بمعناه الواسع، ويشمل الثقافة تحت كل أصنافها أو الإعلام أو كثير من أشكال الترفيه أو البحث أو أشكال أخرى من الإنتاجات الفكرية كيفما كانت حمولتها مادية أم افتراضية. وإن اقتصاد المعرفة ليستند إلى المحتويات (ما هو ممارس) كما يتكىء على البنى التحتية التي تتيح فرص الولوج والانتشار حتى لا نقول الاستهلاك. (ما هو ثابت : الشبكات التكنولوجية على سبيل المثال).



إن مهرجانات مثل مهرجان الراي والموسيقى الغرناطية تساهم في ديناميكية الاجتذاب كما تعتبر من اقتصاد المعرفة الجديد

إن الجهة الشرقية تقدم ،على هذه المستويات ،الفرص المتاحة ،التي على القوى الفاعلة والمبدعة أن تأخذ بها، اعتمادا على الوسائل المناسبة. كما أن الجهة نفسها مهددة بالتنافس الفعال الذي سبق وظهرت بوادره ووضعت أسسه في الجهات المغربية الأخرى تحديدا .

جدول 15 : الفرص المتاحة والتحديات على اقتصاد المعرفة بالجهة

المخاطر	الفرص الكامنة
<ul style="list-style-type: none"> - انطلاقة الأقطاب التكنولوجية (فاس - الرباط - الدار البيضاء - مراكش) - نمو الصناعات الثقافية بفاس - السبق الذي تحصل عليه ورزازات في ميدان التصوير السينمائي 	<ul style="list-style-type: none"> - ترحيل توطين مهن ومهام متنوعة بشكل متسارع - وجود وتطوير بنية تحتية تكنولوجية

الجزء السادس : الحسابات الاقتصادية للجهة الشرقية

يقدم هذا الجزء الحسابات الاقتصادية للجهة الشرقية، ويقدم في المستهل، نظرة حول المظاهر التصورية والمنهجية، متنوعة بتقديم شامل للنتائج المحصل عليها، تصحبها جداول إحصائية حول هذه المؤشرات. ويهدف العمل على صياغة الحسابات الاقتصادية للجهة إلى إعداد تكوين صورة للاقتصاد الجهوي، انطلاقاً من معطيات المحاسبة الوطنية وأخرى مستخلصة في إطار تحريات محددة وخاصة (الأسر والمقاولات، وغيرها).

ولهذه الغاية، فإننا وظفنا منهجيات وأدوات المحاسبة الوطنية مع تكييفها والسياق الخاص على مستوى الجهة وذلك من أجل بناء إطار تركيبى مهيكّل يسمح بقياس التراكمت وبتوصيف التّمظهر الاقتصادي الجهوي. وقد تطلب هذا التقييم رؤية تركيبية للمعطيات المستخلصة من الحسابات الوطنية ومن مصادر متنوعة سمحت بتجميع المعلومات التكميلية.



مقر المجلس الجهوي للجهة الشرقية بوجدة

الباب الأول : لمحة على المفاهيم والمنهجية

1.1 المحاسبية الجهوية

يرتكز إعداد الحسابات الاقتصادية للجهة كما هو الشأن بالنسبة للحسابات الاقتصادية الوطنية على نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة (SCN). ويتعلق الأمر بمنهجية التصنيف النظامي للمعلومات الإحصائية التي ترتبط بالحياة الاقتصادية لبلد ما. وذلك حتى يتسنى اختبارها وبالتالي تفسيرها. وهكذا تسمح هذه المنهجية بتقديم بنية اقتصادية وتحليل الدوائر الاقتصادية بطريقة ملائمة، وباتخاذ القرارات والإجراءات السياسية والاقتصادية المنسجمة. واعتبارا للخصوصيات الجهوية مقارنة بالاقتصاد الوطني، فإن هذا النظام لا يقبل التطبيق إلا إذا حددت الوحدات الاقتصادية الرئيسية واحتلت مركز اهتمام بالجهة. إذ لا بد لهذه الوحدات من أن تمارس مهامها الاقتصادية الرئيسية داخل المجال الترابي الاقتصادي للجهة لفترة تتجاوز سنة كاملة. وتواجه هذه المنهجية على المستوى التطبيقي، سواء كان ذلك التطبيق على الاقتصاد الوطني أم على الاقتصاد الجهوي، صعوبات تشكل عائقا أمامها، الأمر الذي يجعلها محففة إلى حد ما.

1.1.1 درجة الدقة ليست دائما مرضية

إن المعطيات الرئيسية الموظفة في المنهجية، يصاحبها في واقع الأمر، عدد كبير من الهفوات تتنوع حسب المرجعيات المستندة إليها. فإذا كان بالإمكان اعتبار بعض المعطيات ذات وثوقية، فإن معلومات أخرى يصعب استيعابها، وخاصة ما يرتبط بالتحويلات السرية وإيرادات مقاولات الأشخاص، وكذا الاستهلاك الذاتي للأسر وما إلى ذلك... فليس بالإمكان إخضاع كل شيء للقياس بواسطة الإحصائيات وذلك لأسباب عدة منها :

- العجز الحاصل في الوسائل ؛
- الإحاطة غير الشاملة بالظواهر المتناولة بالتمحيص ؛
- الأخطاء التي تشوب الأجوبة المقدمة ؛
- العجز الكبير الحاصل في المنهجية نفسها عند التقاط بعض الظواهر التي تتسم بالسرية (التنصل الضريبي - التهريب عموما - تهريب المخدرات على سبيل المثال).

2.1.1 هناك من الفاعلين من ينعت المحاسبة الوطنية « بمحاسبة شكلية »

إن المنهجية، في واقع الأمر، تخفي التناقضات التي يمكن أن توجد في جوهر اقتصاد ما. فالناتج الداخلي الخام الذي يقيس الثروة المنتجة داخل دولة من الدول يمكن أن يكون مرتفعا في الوقت نفسه الذي توجد فيه فئة من السكان لا تجد ما تسد به رمقها. والحالة ذاتها بالنسبة للقيمة المضافة الإجمالية للمقاولات، تلك القيمة التي يمكن أن تكون هي الأخرى، مرتفعة، في حين أن بعضا من هذه المقاولات يواجه مشاكل مالية في خزينته. أو لربما تكون على حافة الإفلاس.

3.1.1 يبقى سحب الانتقادات السالفة على الجهة أمرا جائزا

تتضاف هذه الانتقادات إلى أخرى تتبثق عن تغيير السلم، ونخص بالذكر منها صعوبة تقويم التبادلات بين الجهة موضوع الدراسة وما يحيط بها. إذ إن العمليات المالية لا يمكن أن توصف وتدقق. (في حين أن المحاسبة الوطنية تصف، في الآن ذاته، كلا من العمليات الخاصة بالثروات والخدمات والعمليات الخاصة بالرأسمال والعمليات المصرفية. وهذه الأخيرة لن نتعرض لها بالدراسة وذلك بسبب تعقيدها و بصعوبة العثور على المعلومات الكافية على المستوى الجهوي).

4.1.1 الصورة الأقل رداءة ممكنة

فبالرغم من محدودية المنهجية فإنها تبقى الأداة الرئيسية الوحيدة الأكثر نجاعة من أجل وصف اقتصاد بلد ما في شموليته. وبالتالي اقتصاد جهة معينة. ومن هذا المنطلق يصبح بالإمكان تجميع صورة تكون "الأقل رداءة ممكنة" عن الاقتصاد الجهوي.

وكما هو متداول، عند كل إجراء عملي، فإن جمع المعطيات يجب، أولاً وقبل كل شيء، أن يستند إلى المعطيات المتوفرة. على أن تكون هذه الأخيرة موثوقة ومحينة. وعلى هذا الأساس، سنتخذ المعطيات الجهوية مرجعاً يستند إليه في حالة توفره، وذلك بغية إضفاء طابع الجهوية على ما تنتجه فروع النشاط وشعبه. كما ينطبق ذلك أيضاً على المعطيات المستخرجة من الاستطلاعات والبحوث التي تنصب على الأسر ومستوى عيشهم، وحول الشغل، وحول مختلف القطاعات، وما إلى ذلك.

ومع ذلك، فإن بعض المعطيات ذات الحجم الكبير لن تكون متيسرة في الشكل المطلوب. كما لن يكون بالإمكان جعل منها جهوية إلا باستعانة بفرصيات (منها تحديد أنماط الاستهلاك الوسيطة بين شعب الأنشطة).

إن نظام المحاسبة الوطنية يدعو إلى إعداد حسابات الإنتاج وحسابات الاستغلال حسب الشعب وحسب القطاعات المؤسساتية كل على حدة. فحسابات الشعبة تصاغ على الصعيد الوطني استناداً إلى مرجعية المؤسسات التي تنضم إلى بعضها البعض حسب كل شعبة وتبعاً للأنشطة الرئيسية التي تمارسها. وهكذا فإن المؤسسات تصبح معرفة بالرجوع إلى مقر الإنتاج حيث تمارس نشاطاتها. فيكون بالإمكان تجميع هذه الحسابات، وكل أحجامها المرتبطة بالمؤسسات وذلك بالاستناد إلى المعلومات الإحصائية المتوفرة حسب كل جهة.

وحسب كل جهة يعينها، فإن هذه الحسابات تكشف على وجه الخصوص :

• الإنتاج عند ثمنه الأساسي حسب الشعب ؛

• الاستهلاك الوسيط عند ثمن الاقتناء تبعاً لكل شعبة ؛

• القيمة المضافة عند الثمن الأساسي حسب الشعبة ؛

• الرواتب والأجور حسب الشعبة ؛

• الدخل الخام للاستغلال (فائض خام من الاستغلال وإيرادات مختلطة خام حسب الشعبة).

علاوة على أنه يمكن أن يحدد التكوين الإجمالي للرأسمال التابث (FBCF) والشغل حسب الشعب وذلك عند ما تتوفر المعطيات الرئيسية لتحقيق هذا الغرض. كما يمكن أن تنضاف إلى كل هذه الأحجام مؤشر النشاط التركيبي للإنتاج الجهوي بالنظر إلى الناتج الداخلي الخام الجهوي أو الناتج المحلي الخام.

فالناتج الداخلي الخام الجهوي، الذي يكون النتيجة المستخلصة من نشاط إنتاج المؤسسات القارة بالجهة، يحسب من زاوية الإنتاج على أساس ما يبلغه الجمع بين قدر القيمة المضافة الجهوية عند الثمن الأصلي لكل شعبة مضافاً إليه قدر الضرائب الصافي دون احتساب الدعم الذي تحظى به المواد من قبل الدولة. تماماً كما هو الشأن على الصعيد الوطني.

2.1 اختيار وضعية مرجعية

ضرورة اختيار وضعية مرجعية تملئها اعتبارات التوفر على المعلومات الضرورية لبلورة مجسم للاقتصاد الجهوي، والأهمية التي تحظى بها المبادرة الملكية السامية لتنمية الجهة الشرقية بقصد تطوير اقتصاد هذه الجهة أو، على الأقل، تطوير الاستثمارات بها مع انطلاقة المشاريع الكبرى المهيكلية. وبهذا المعنى، فإن سنة 2003 تؤخذ كسنة مرجعية لبلورة هذا المجسم.

الباب الثاني : النتائج الرئيسية

ستسمح نتائج التقييم ببلورة مجسم اقتصادي جهوي. وسيقدم هذا المجسم الصورة التي يشتغل عليها الاقتصاد الجهوي، على امتداد السنة المرجعية. وذلك من خلال عدد من التراكمات الاقتصادية. وسنفصل القول في كثير من أصناف المؤشرات المستندة إلى المعطيات المحاسبية الوطنية مع ملاءمتها بالاستعانة بالمعطيات الخاصة بالجهة الشرقية. وذلك حتى نتمكن من إبراز خصوصيات هذه الوضعية :

• إن البنية المحاسبية الوطنية للنتائج المحلي الخام، حسب الشعب، تعتبر معيارا لقيمة الثروات والخدمات التي تخلقها الوحدات المستقرة على امتداد سنة واحدة بالمجال الترابي الاقتصادي للجهة (وهو ما يطابق الناتج الداخلي الخام الوطني) :

• توظيف الناتج المحلي الخام وذلك مع التأكيد على القسط المخصص للأجور من القيمة المضافة محليا ؛
• البنية المحاسبية « إيرادات أسر الجهة »، التي تعتبر تراكما يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الإيرادات التي تكسبها الأسر عن طريق الأنشطة الاقتصادية للجهة وإنما أيضا الإيرادات المنقولة بين الجهة وباقي العالم.

1.2 حسابات الموارد - والتوظيفات في الاقتصاد الجهوي

انطلاقا من جدولة مدونة همت ثلاث عشرة شعبة أضيفت إليها، فيما بعد، ست شعب أخرى، فإن إنتاج كل شعبة يقدر اعتمادا على المعطيات الجهوية التي وضعتها المصالح الوزارية على صعيد الجهة. كما قدرت واجبات الاستيراد والرسوم وكذا الهوامش التجارية وهوامش النقل على أساس المناهج المتبعة وفق المعطيات المتوفرة.

جدول 1 : الموارد الاقتصادية بالجهة الشرقية

الموارد (بالملايين من الدراهم)								الشعب
مجموع الموارد	هامش النقل	الهامش التجاري	الدعم على المواد	رسوم أخرى على المواد	رسوم الاستيراد	الاستيراد	الإنتاج	
5 317	36	637	-	-	77		4 566	الفلاحة + الغابة + الصيد
10 206	125	1 442	-	-	621		8 019	الصناعات
1 697	-	-	-	-	213		1 484	البناء والأشغال العمومية
5 202	-	-2 078	-	-	6		7 274	التجارة
14 383	-161	-	-	-	228		14 316	خدمات أخرى
3 456	-	-	-	-	-		3 456	الإدارة العمومية
40 260	-	-	-	-	1 145	-	39 115	المجموع
966 857	-	-	-6 347	45 136	10 671	149 155	768 242	الوطني

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + الإعداد لمكتب الدراسات.

وفيما يتعلق بتوظيفات الاقتصاد الجهوي، فإن أنماط الاستهلاكات الوسيطة الجهوية تتحدد تبعاً لكل شعبة وانطلاقاً من أنماط الاستهلاكات الوسيطة الوطنية ووفقاً لحصة قيمة الإنتاج الجهوي، وحسب كل شعبة أيضاً. كما أن هذه القاعدة تطبق بحذافيرها على التغيرات التي تطرأ على المخزون. إن استهلاك الأسر يقدر استناداً إلى نتائج البحث الذي أجري حول الاستهلاك والمصاريف التي تحملتها الأسر (سنة 2001/2002) وعدد الساكنة سنة 2003. وإن الاستهلاك العمومي الجهوي، حسب الشعب، يقدر هو الآخر على أساس الوظيفة العمومية بالجهة (سنة 2003) وعلى أساس الاستهلاك العمومي الوطني، حسب الشعب دائماً. أما فيما يخص المكون الخام للرأس المال القار، فإنه يقدر حسب الشعب وبالرجوع إلى المعلومات المتوفرة (في الصناعة مثلاً، فإن نصيب الجهة الشرقية من الاستثمارات الصناعية يطبق استناداً إلى مبلغ التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت، عند المحاسبة الوطنية، الخاص بهذه الشعبة).

جدول 2 : مناصب الاقتصاد بالجهة الشرقية

المناصب (بالملايين من الدراهم)							الشعب
مجموع المناصب	الصادرات	المكون الخام للرأس المال القار	تغيرات المخزون	للاستهلاك العمومي	الاستهلاك الأسري	الاستهلاكات الوسيطة	
2 736	-	139	201	75	2 235	85	الفلحة + الغابة + الصيد
14 320	-	1 674	131	39	6 933	5 542	الصناعات
3 065	-	2 870	-	-	125	69	البناء والأشغال العمومية
-	631	-	-	151	-	142	التجارة
14 950	-	-	-	2 170	4 892	7 888	خدمات أخرى
3 269	-	-	-	3 024	90	154	الإدارة العمومية
38 970	-	4 683	483	5 309	14 418	14 078	المجموع
966 857	134 920	120 360	10 682	86 018	274 162	340 715	الوطني

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات

إن الناتج المحلي الخام أو الناتج الداخلي الخام الجهوي يحدّد انطلاقاً من حسابات الإنتاج (التي تحول إلى مناصب الاستهلاكات الوسيطة وإلى موارد قيمة الإنتاج المتبقى الذي يمثل القيمة المضافة المعبرة بمثابة مناصب) وذلك بالرفع من مبلغ القيمة المضافة الجهوية عند الثمن المبدئي بالنسبة لجميع الشعب ومن مبلغ الضرائب دون احتساب مبلغ الدعم الذي تحظى به بعض المواد من قبل الدولة. الناتج الداخلي الخام الجهوي = الإنتاج - الاستهلاكات الوسيطة + (الضرائب - الدعم).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الخانات والأعمدة الخاصة بالاستيراد والتصدير الجهويين ليس مشاراً إليهما (بسبب الخلل الذي يمس الإحصائيات المهمة بهذا المجال). وبالعكس، فإن الميزان التجاري الجهوي (الصادرات ناقص الواردات) يخضع حسب كل ميزان تجاري انطلاقاً من المعادلة المحاسبية : $PIBR = C + G + I + (E-M)$

حدود ومكونات المعادلة :

C : استهلاك الأسر

G : الاستهلاك العمومي

I : الاستثمار (المكون الخام للرأس مال القار + متغير المخزون)

E : الصادرات

M : الواردات

PIBR : الناتج الداخلي الخام الجهوي

جدول 3 : تركيبة الناتج الداخلي الخام الجهوي (2003)

الشعب	PIB =	C +	G +	I +	E-M
الفلاحة + الغاية + الصيد	4 559	2 235	75	340	1 908
الصناعات	3 097	6 933	39	1 805	-5 680
البناء والأشغال العمومية	1 627	125	-	2 870	-1 368
التجارة	6 942	142	-	151	6 649
خدمات أخرى	6 656	4 892	2 170	-	- 406
الإدارة العمومية	3 301	90	3 024	-	187
المجموع	26 182	14 418	5 309	5 166	1 290
البنية الجهوية	100%	55%	20%	20%	5%
الوطني	476 987	274 162	86 018	131 042	- 14 235
البنية الوطنية	100%	57%	18%	27%	-3%

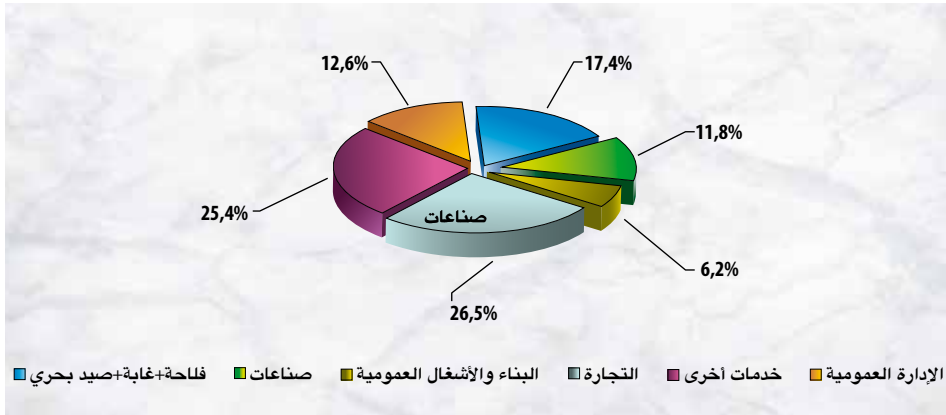
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

يمثل الناتج الداخلي الاجمالي الجهوي للمنطقة الشرقية 5,5% من الناتج الداخلي الوطني وهو معدل متدن بالمقارنة مع ما تمثله ساكنة الجهة بالنسبة لمجموع سكان المغرب (6,4%). وهكذا يترجم هذا المعدل ناتجا داخليا إجماليا جهويا ناقصا وذلك يظهر حينما نقوم بقسمته على عدد ساكنة الجهة ومقارنة بمعدل الناتج الداخلي الإجمالي مقسما على مجموع سكان البلاد من حيث المتوسط الوطني (13 600 درهم لكل ساكن بالجهة مقابل 16 000 درهم للساكن بالنسبة لمجموع سكان المغرب). ويقدم الرسم رقم 1 الآتي البنية الجهوية للناتج الداخلي الإجمالي الجهوي¹.

وبالمقارنة بين البنية الجهوية والبنية الوطنية، نلاحظ أن الاقتصاد الجهوي يولد 52% من الثروات الإنتاجية، اعتمادا على الأنشطة التجارية والخدماتية في مقابل 38% على الصعيد الوطني. وإن القيمة المضافة من شعب « الصناعة » وتلك التي تولدها شعبة « الإدارة العمومية »، لأضعف بكثير مما هي عليه على الصعيد الوطني.

1- بسبب هفوة أثناء النسخ فإن العمود الثاني يقدم PIBR بحسب الشعب في حين كان من المفترض ألا يتناول سوى القيم المضافة حسب الشعب من غير إضافة الضرائب الصافية من الدعم الذي تحظى به بعض المواد. ونتيجة لذلك فإن الزخم المقدم عن طريق هذه المعالج مس بالأساس الميزان التجاري الجهوي حسب كل شعبة على حدة.

رسم 1 : بنية الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

جدول 4 : مقارنة بنى الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي بالناتج الداخلي الإجمالي الوطني

الشعب	الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين درهم)	البنية	
		الجهة الشرقية	المغرب
الفلاحة + الغابة + الصيد	4 559	17,4%	17,9%
الصناعات	3 097	11,8%	22,2%
البناء والأشغال العمومية	1 627	6,2%	5,3%
التجارة	6 942	26,5%	12,7%
خدمات أخرى	6 656	25,4%	24,9%
الإدارة العمومية	3 301	12,6%	17,0%
المجموع	26 182	100,0%	
الوطني	476 987		100,0%

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

2.2 أجور ورواتب غير مصرح بها في جزئها الكبير

تبلغ قيمة الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي بجهة الشرق لسنة 2003 ما يقارب 26,2 مليار درهم أي ما يعادل 55% من الناتج الداخلي الخام الوطني. هناك ثلاث ملاحظات يجب الأخذ بها :

- يتضمن الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي كتلة أجور تصير ب 11,6 مليار درهم وما تبقى يوجه لمصاريف عوامل الإنتاج الأخرى (الرأسمال - الأراضي وما إلى ذلك...)²؛

2- بالرجوع إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن كتلة الأجور الممنوحة من طرف المقاولات التي تصرح بمستخدميها، ومن طرف المصالح العمومية لا تبلغ سوى 2,5 مليار درهم وهو ما يعادل 22% من كتلة الأجور الإجمالية. وحسب تقديراتنا، فإن الأجور الفلاحية غير المصرح بها للصندوق تصل إلى 171 مليون درهم. وما تبقى من الرواتب والأجور الممنوحة من طرف القطاع غير الفلاحي بما في ذلك المأجورون ليس مصرح بها لدى الصندوق (8,9 مليار درهم).

- علاوة على أن الجهة تعاني من معدل استثمار أضعف من المتوسط الوطني (20% مقابل 27%) ؛
- وأخيرا، فإن الجهة تتوفر على ميزان تجاري إيجابي حول الثروات والخدمات مع باقي العالم، بما في ذلك الجهات المغربية الأخرى. وهي حصيلة ترجع بشكل واسع إلى الفائض المتولد عن التجارة غير " المصنفة " .



مقر ولاية وجدة-أنجاد
بمدينة وجدة

3.2 بنية حساب دخل الأسر

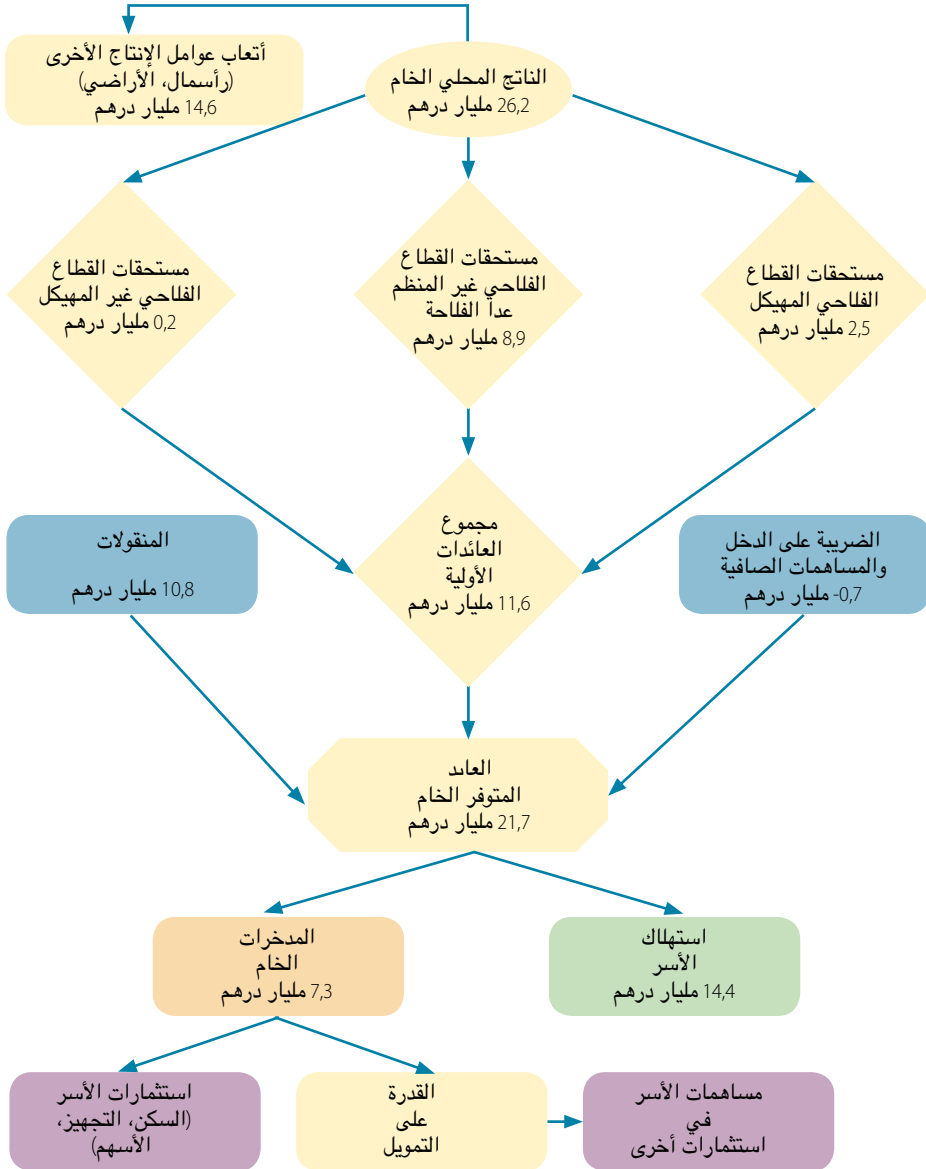
يتكون حساب مداخيل الأسر من الإيرادات الناجمة عن القيمة المضافة المنتجة داخل الجهة، ومن الإيرادات المنقولة من قبل باقي العالم³. وإن تقديراتنا (انظر جدول الحسابات الآتية أسفله) لتكشف عن أن الدخل المتوفر للأسر يصل في مبلغه الخام إلى 21,7 مليار من الدراهم. أي ما يعادل 83% من الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي. أضف إلى ذلك المداخيل المنقولة التي تبلغ حدود 10,8 مليار من الدراهم.

وأخذا بالاعتبار مستوى مصاريف الأسر التي تبلغ ما قدره 14 مليار درهم، فإن الادخار الإجمالي لهذه الأخيرة يصل إلى 7,3 مليار درهم، أي ما نسبته 34% من الدخل الإجمالي المتوفر. وهو معدل يفوق المتوسط الوطني البالغ 19%.

3- إذا ما افترضنا أن المنقولات الخصوصية بين الأسر بمختلف الجهات المغربية ملغاة ولا يعتد بها.

رسم 2 : مجسم للاقتصاد الجهوي

مستخلص من حساب « دخل الأسر » بالجهة الشرقية.



المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

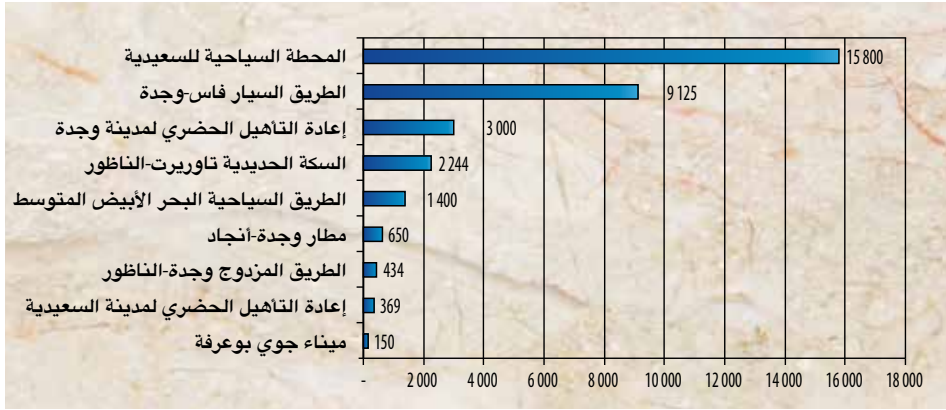
4.2 سمة الوضعية منذ اطلاق المشاريع الكبرى المهيكلية

لقد أطلقت السلطة العمومية برنامجا طموحا من أجل تأهيل البنى التحتية، بغية استرداك التأخير الحاصل في مجالات الاستثمار بالجهة وخاصة في النفقات العمومية. علاوة على أن الجهة كانت من ضمن الأوائل الذين استفادوا من المشاريع القطاعية الكبرى التي أعطت الحكومة انطلاقتها، مثل المخطط الأزرق وتأهيل المجال الحضري والماء والتطهير والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إن هذه الدفقات الاستثمارية (التي نقلت معدل الاستثمار من 20% إلى ما يفوق 35%) ستسمح بإطلاق العنان لدينامكية الأنشطة الاقتصادية للجهة وتشكل قطيعة مع النزعات الفائتة، عبر تعديل التراكمات الاقتصادية الرئيسية التي تمثل خصوصيات الجهة التي تتجلى، تحديدا، في نمو كبير في رقمين.



الربط السكني تاويريت - الناظور والمطار الجديد لوجدة والطريق السيار فاس - وجدة والتأهيل الحضري تشكل أربعة استثمارات رئيسية مهيكلية بالجهة

رسم 3 : مشاريع مهيكلة بالجهة الشرقية



المصدر : وزارة التجهيز والنقل + وزارة السكنى + وكالة الجهة الشرقية + إعداد مكتب الدراسات.

5.2 حساب سنة 2003

إن الجداول الآتية تتضمن أرقاماً بالملايين من الدراهم. كما تنص على النسب، إن اقتضى الحال ذلك.

جدول 5 : حسابات الأسر (2003)

تكوين العائد الأولية	الجهة الشرقية	النصيب من العائد المتوفر الخام (%)	المغرب	النصيب من العائد المتوفر الخام (%)	النصيب الجهة الشرقية (%)
مستحقات الأجراء والعائدات المختلطة					
أجر القطاع المنظم	2 538				
بما في ذلك العمومي	1 487				
أجور وعائدات مختلطة للقطاع غير المهيكل وغير الفلاحي	8 900				
أجور القطاع الفلاحي غير المنظم	171				
مجموع العائدات الأولية	11 610	315 416			4%

جدول 6 : حساب التوزيع الثانوي للعائدات

		المغرب		الجهة الشرقية		
4%	94%	315 416	54%	11 610	مجموع العائدات الأولية	الموارد
25%	13%	43 211	50%	10 803	منقولات أخرى جارية (صافية)	
3%	6%	20 167	3%	676	الضرائب الجارية على المداخل	المناصب
3%	0,5%	1 765	0,2%	47	المساهمات الاجتماعية الصافية للأداءات	
6%	100%	336 695	100%	21 690	العائد المتوفر الخام	

جدول 7 : حساب توظيف العائد المتوفر

		المغرب		الجهة الشرقية		
6%		336 695		21 690	العائد المتوفر الخام	الموارد
6%		975		63	الملاءمات (صندوق المعاشات)	
5%	81%	274 162	66%	14 418	مصاريف الاستهلاك النهائية	المناصب
12%	19%	63 508	34%	7 335	الادخار الخام	

جدول 8 : حساب الرأسمال

		المغرب		الجهة الشرقية		
12%		63 508		7 335	الادخار الخام	الموارد
		96		-	المنقولات الصافية على صيغة الرأسمال	
3%	12%	40 860	6%	1 385	الاستثمار(المكون الخام للرأسمال القار + تغيرات المخزون	المناصب
26%	7%	22 552	27%	5 950	القدرة على التمويل	

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط + إعداد مكتب الدراسات.

يسعى نشر هذه الدراسة إلى لمّ شتات مجموعة من أعمال الخبراء الذين توطرهم وكالة الجهة الشرقية. وذلك بغية إرساء أرضية صلبة من المعلومات والتشخيصات والتوصيات والتحليل المرتبطة، أساسا، بالتصور العام لإستراتيجية تقود إلى تنمية فعلية للجهة الشرقية للمملكة. كما أن الدراسة تُلمّ، تحديدا، بالجانب النظري من الإستراتيجية. كما تفتح أمام الجهة السبيل إلى الأخذ بفرص عديدة. وقد حملت وكالة الجهة الشرقية على عاتقها الإقدام على هذه الخطوة الإجرائية، اعتبارا من كونها مؤسسة موكول إليها إنعاش الجهة وتنميتها المندمجة وتطورها، علما أن الوسائل القميئة بعملية التنفيذ موكولة، هي الأخرى، إلى ثلة من الفاعلين الآخرين الذين تخول لهم القوانين النهوض بهذه المهمة على كل الأصعدة، المحلي منها والإقليمي والجهوي والوطني.

ولقد استهل البحث، في طوره الأول، بالانكباب على عملية التشخيص التشاركية والتحليل والدراسات التي بسطنا القول فيها بالمجلد الثاني من هذا المؤلف الذي بين أيدينا، وذلك بدء من المستوى الجهوي، ومرورا بإجراء لم نتوان عن توصيفها من خلال التناول المنهجي الافتتاحي، الذي أوردناه في مستهل المجلد الأول. وتظهر هذه التشخيصات المتعلقة بالوضع الاقتصادية الاجتماعية للجهة أن هذه الأخيرة راكمت تأخيرات أدت إلى انفكك عن الجهات الأخرى للمملكة: ضعف في النمو الاقتصادي، وقطاعات إنتاجية راكدة أو في حالة تقهقر، وتدفعات اقتصادية موجهة خارجيا، ومؤشرات اجتماعية مثيرة للقلق تناقص السكان والتراجع الديمغرافي، ورصيد عقاري مهم لكنه محدود (لأنه غير معبأ)، وتدهور متقدم للموارد الطبيعية، وشعور نفسي جماعي بأن التنمية لن تتحقق إلا بإعادة فتح الحدود. وقد تم وضع رسم بياني على شكل دوحة تتناسب وتفرعات التحليل، فسمحت بتحديد الأسباب الرئيسية لهذه المصاعب، بصفة تدرجية. وقد ألحقت هذه الخطوة برسم تشجري آخر يفرع الأهداف والمرامي لتسمح ويشكل تدرجي هو الآخر بتوصيف الرافعات الأساسية التي يجب أن يرتكز عليها العمل، حتى يُتمكّن من بلوغ المستوى التنموي والاقتصادي والاجتماعي المتوخى والممكن للجهة.

وقد استفاد تحديد المحاور الاستراتيجية لتنمية الجهة الشرقية من هذا التحليل، مع إبراز النموذج الجديد للتنمية الجهوية الذي يركز على استغلال القدرات الكامنة الموظفة بطريقة غير ناجعة، حسب المقاربة المندمجة، في الإطار الشمولي الذي سطرت توجهاته المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية والتي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة أيد الله وذلك يوم 8 مارس سنة 2003. وهكذا فإن المصفوفة SWOT المبنية بشكل تشاوري تبرز وجود سياق خارجي ملائم على شكل فرص لاستغلال مؤهلات تنمية الجهة في القطاعات التقليدية كما في القطاع المرتبط بالاقتصاد الجديد الذي يتوفر على امتيازات مقارنة.

ووكالة الجهوية الشرقية تبلور الإطار الاستراتيجي للتنمية الذي يعد إسهاما من لدنها في تقوية قدرات الفاعلين، وكذا التنسيق بين المبادرات القطاعية والمحلية مع المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية. وهذا التوجه الذي ينبثق عن المهام الموكولة للوكالة ليدخل في إطار المحاور الأولى لتفعيل دورها المعتمد. وذلك غداة تنصيب هياكلها سنة 2006، كما يجسد المكانة التي تحتلها الوكالة باعتبارها شريكا استراتيجيا للفاعلين أكثر من كونها وكالة منفذة للمشاريع.

هذا وإن عملية تنزيل مبادئ استراتيجية تنمية الجهة المبلورة هكذا في إطار هذه الدراسة تظل، على أية حال، خاضعة لما يلي :

- نشرها وذيوعها لدى الفاعلين الذين يمتلكون إمكانيات التنفيذ وآلياته على الأصعدة جميعها الوطنية منها أو الجهوية أو الإقليمية ولما لا المحلية ؛
 - الدعم المباشر لمبادرات الفاعلين المحليين ؛
 - البحث عن مصادر التمويل المالي ؛
 - تنفيذ المشاريع الابتكارية التي تحملها الوكالة على عاتقها بشكل مباشر.
- وإن هذه الإرادة التي تسعى إلى اقتسام الرؤى لتفسر ، على سبيل المثال لا الحصر ، المجهودات المبذولة من طرف الوكالة بغية العمل على أساس أن تكون التوجهات الجهوية مقتسمة بين كل من الجهات المانحة والمنتخبين وبعض الوزارات يلتزمون كلهم حول طاولة مستديرة!

علاوة على أن هناك خطوة طموحة باتجاه التوافق حول رؤية الفاعلين المحليين داخل كل إقليم قد شرع في إنجازها وتولدت عنها مخططات للتنمية الأقاليم السبعة كل على حدة (PDP). فهذه الأخيرة، أي المخططات، تتضمن برامج للعمل وإجراءات المواجهة والتتبع، فهي مدعومة بخطوات تشاورية وتحظى بالمصادقة : وبذلك تنزل منزلة الوثيقة المتكاملة الشبيهة ببنك يخترن المشاريع التي تحوز الأفضلية والتي يوليها الشركاء أهمية فضلى أيضا. (السلطات الإقليمية والمنتخبون والفاعلون الاقتصاديون والمجتمع المدني، إلخ).

وكما هو مختوم في الجزء الأول من هذا المؤلف، فإننا لا نتردد في التأكيد على أن الضرورة ملحة لمزاولة التشاور على الصعيد الجهوي والإقليمي، وخاصة من خلال صياغة وتبني «اتفاق حول التنمية الإقليمية» يستند إلى مخطط للعمل خاص بكل جهة. «وإن الخطوة الموصى بها هنا تتجاوز التمييز التقليدي بين المقاربات التنزلية والمقاربات التصاعدية وتُشرك الفاعلين على مختلف مستوياتهم بدء من الدولة وانتهاء بالممارسين وتستشف من مبدأ الاستدراك والالتحاق بالركب. وإن عدة من هذا القبيل تُوظف في وضع تصميم ومنهجية تدبير يكونان مؤهلين لضمان توافق بين الأعمال المبرمجة من طرف كل من المصالح الوزارية على صعيد تراتبي إقليمي، ومن الجماعات المحلية ضمن مخططاتها الجماعية الخاصة بالتنمية على صعيد محلي، كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية داخل الجماعات المستهدفة».

والمبادرة الملكية من أجل تنمية الجهة الشرقية التي ينظر إليها، باستحقاق على أنها وثيقة مرجعية تُعتمد في وضع استراتيجية تنمية الجهة، تؤسس لقطعية مع المقاربات التنموية القطاعية كما تدمج رؤية جديدة للتنمية الجهوية المبنية على المشاريع الكبرى المهيكل ذات التأثير الكبير في الاقتصاد والمجتمع وتمنح فرصا للرفع من القدرة على التنافسية المجالية وتحسينها.

وقد تبنت وكالة الجهة الشرقية على امتداد العشرية التي نلت المبادرة الملكية السامية، في إطار رؤية جديدة تضع نصب أعينها السنوات القادمة، مخطط عمل استراتيجي مكون من رافعتين داعمتين ومتفرعتين إلى ستة محاور استراتيجية للتدخل، إضافة إلى أربعة وعشرين برنامجا مندمجا وثلاث رافعات ذات خاصية أفقية تسمح بالدفع قدما بآثار هذه البرامج وبتناجها إلى أبعد حد.

وهذه البرامج تُكون مجموعة متألّفة ومنسجمة من أجل ضمان تنمية مندمجة حسب مقاربات ثلاثية : مقارنة القرب ومقاربة الحقوق ومقاربة النوع، وكلها تتموضع داخل تكاملية وتنضاف إلى بعضها البعض وإلى مشاريع البنى التحتية الكبرى وإلى المشاريع الاقتصادية التي أطلقتها المبادرة الملكية السامية، وكذا إلى البرامج المتواترة

1- تم تنظيم هذه الطاولة المستديرة التي التأم حولها الجهات المانحة بمقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون يوم 19 أكتوبر 2010 وقد ضمت مؤسسات التعاون الثنائي والمتعددة الأطراف من أجل التنمية وذلك بحضور عدد من الوزراء أو من يمثلهم.

للمصالح الوزارية وللمؤسسات العمومية بالجهة. كما تمثل عرضا خاصا تطرحه الجهة بين يدي الفاعلين المحليين والشركاء بغاية انخراط مساهماتهم وأعمالهم على امتداد مسار المبادرة الملكية السامية من أجل تنمية الجهة الشرقية ومستقبلها.

إن الاستراتيجية الجديدة لتدخل الوكالة، التي تمثل أول نتاج عملي ملموس لهذه الدراسة موضوع هذا الإصدار، لتتجلى من خلال ما سيرد من الجداول الآتية أسفله. كما أن هذه الاستراتيجية موجهة، بالأساس، إلى أن تكون مصاحبة ومواكبة لإستراتيجية تنمية الجهة الشرقية فهي تأخذ العناوين ذاتها والديباجة نفسها. ويجب أن نسجل هنا أن الغايات المسطرة والمسترسلة هي في الآن ذاته مؤشرات على أداء الوكالة وفعاليتها، وعلى الأهداف المبتغاة من تنمية الجهة الشرقية.

فنظام التتبع والتقييم المطبق سيسمح، علاوة على ذلك، بضمان مواكبة للتنمية الجهوية لأنه يتألف من مؤشرات موصولة برافعة التنمية المجالية وبدعائم التنمية البشرية وكذا من المؤشرات الأخرى للنجاعة والفعالية الموضوعية والقطاعية والتي ترتبط بالماور الاستراتيجية للتنمية.

محور 1 : إنعاش التنافسية الاقتصادية

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
111	الإقلاع الصناعي	الاستغلال الجيد للامتيازات التنافسية التي تحظى بها الجهة في قطاع صناعة التدوير والطاقة الشمسية والمناولة والخيرات والاستهلاك	- توسيع وتحديث القاعدة الصناعية المتوفرة (الصناعات الغذائية، الصناعات المعوضة عن الواردات) - تطوير قطاعات حديثة (شعبة الطاقة الشمسية، شعبة الكيمياء)
112	التحويل الفلاحي	تكيف الفضاءات الفلاحية من أجل زراعات ذات قيمة عالية حسب نموذج التجميع (الركن الأول من مخطط المغرب الأخضر) ومن خلال دراسة الجدوى للمشاريع التضامنية (الركن الثاني من المخطط الأخضر	- تطوير منتجات الحليب - الرفع من إنتاجية الزيتون - تسمين المنتجات المجالية (الترفاس - مشمل - الماعز - الثور وما إلى ذلك)
113	التنوع السياحي	توسيع العرض السياحي على مستوى الزمان والمكان (مدينتي الاستقطاب السياحي فجيح وبركان) السياحة الأيكولوجية والسياحية الزراعية والسياحة القروية والسياحة الروحية والحمامات والسياحة الرياضية	- تطوير العرض السياحي الجديد - تعزيز المنوجات المتوفرة
114	الخدمات القابلة للتصدير	تطوير البرامج في قطاع الخدمات القابلة للتصدير وللتنافسية بالضرورة وذلك بفضل التكنولوجيا الحديثة (الترحيل - تجميع البناء والأشغال العمومية)	- تطوير العرض المجالي الترابي الجاذب من حيث الترحيل والتوطين عن قرب - زيادة الصادرات في قطاع الخدمات الجديدة
115	اقتصاد المعرفة والابتكار	إنعاش التعاون بين المقاولات والمختبرات ومؤسسات البحث والجامعات مع الرفع من قيمة نتائج البحث	- تسهيل اللجوء إلى التكنولوجيا من أجل الرفع من الإنتاجية - تطوير المشاريع الابتكارية في حظيرة المؤسسات الجامعية - توسيع شبكة التطبيقات - تكنولوجيا الإعلام والتواصل

محور 2 : تطوير الأقطاب الحضرية الجاذبة

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
121	تقوية وظاهر التمدن وخصوصيات الحواضر	هي مجموعة من الدراسات والمدخلات حول الحواضر الأساسية للأقاليم وذلك في أفق خصها بمشاريع تراعي خصوصياتها المختلفة	- مد العواصم الإقليمية بالمشاريع الخاصة بالمدن - تفعيل عمليات التهيئة المنبثقة من مختلف الدراسات
122	دعم عملية تأهيل الأحياء ناقصة التجهيز	إجراءات التأهيل وإنجاز البنى التحتية المنعدمة في مجال التطهير والمجاري والإنارة والماء الشروب	- تنظيم الوضعية الحضرية وذلك بتطمين الملاكين -الرفع من جودة البيئة الحضرية
123	تحسين الخدمات العمومية المحلية	تحسين تدبير الخدمات العمومية داخل القطاعات مجالات التنقل والتطهير وتدبير النفايات والصحة العمومية والفضاءات الخضراء والإنارة العمومية	- الرفع من جودة الخدمات العمومية المحلية - تخفيض التكاليف الجماعية لتدبير الخدمات العمومية المحلية
124	إعادة تأهيل المراكز الصغيرة	إعادة تأهيل المراكز الصغيرة أحادية الوظيفة. وتحديد تأهيل البنى التحتية وتطوير الخدمات العمومية	- تأهيل البنى التحتية بالمراكز الصغيرة - تحسين الخدمات الحضرية بالمراكز الصغيرة

محور 3 : المحافظة على الموارد وحماية الموروث

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
131	دعم تدبير الموارد الطبيعية	العمل على المحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للتجدد. وذلك باتباع خطوات تركز على مبدأ الاستدراك وسد الخلل وعلى مقارنة تأخذ بعين الاعتبار العوامل الفاعلة في مخزون الموارد مع استدامتها	- إقامة نماذج للتدبير المندمج للموارد المائية بالجهة - توسيع خبرة التدبير المندمج ليشمل الموارد الرعوية
132	حماية المواقع وإعادة تأهيلها	مجموعة مشاريع لمواجهة الفيضانات بالمدن وملوحة المياه. ومشاريع تخدم تمدن المناطق الساحلية وتقاوم تدهور حالة واحات النخيل والتلوث الناجم عن الصناعة	- حماية الفضاءات العمومية التي تعاني من التخريب - تطبيق المقاربات التحديثية للتعويض عن الأضرار التي تصيب المصالح الخصوصية

محور 4: الرفع من مستوى خدمات القرب الاجتماعية

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
241	الرفع من مستوى التعليم المدرسي	مواكبة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين من أجل تنفيذ المشاريع الحكومية على صعيد الجهة الشرقية	- تحسين ولوج التمدرس - الرفع من جودة التربية والتعليم - تشجيع التشاركية بين التعليم الخصوصي والعمومي
242	دعم الخدمات الصحية	مواكبة المندوبية الجهوية من أجل تحقيق الأهداف الحكومية على صعيد الجهة الشرقية	-تحسين الولوج الصحي - تحسين العرض الصحي إلى أبعد حد - الرفع من جودة الخدمات الصحية
243	إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة	تحسين الولوج الجسدي وجودة التواصل إمكانية النقل والتنقل بالنسبة للأشخاص الذين هم في وضعية إعاقة	تحسين إمكانية الولوج إلى البنايات والمواقع الصعبة
244	تقوية المراكز الاجتماعية	المساهمة في الرفع إلى أبعد حد من جودة العرض المتوفر من حيث الخدمات الاجتماعية(كما وكيفا) ومن حيث آفاقه التنموية	- إيلاء الأهمية للطبيعة وإلى تطوير الحاجيات الاجتماعية للساكنة التي تعاني من وضعية صعبة - تقوية عرض الخدمات الاجتماعية على الصعيد الجهوي والإقليمي
245	دعم جمعيات المجتمع المدني	مساندة المبادرات التنموية لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني من أجل إنعاش دورها في التنمية الجهوية	- تقوية إمكانات المجتمع المدني - تحسيس المجتمع المدني بالأعمال الاقتصادية والاجتماعية

محور 5: الزيادة في وظائف القرب

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
251	تحسين تشغيل الشباب	تقوية قدرات العاملين في أفق تصحيح وضعيتهم سواء على المستوى المؤسسي أم على مستوى المهنة الممارسة	- إعطاء الأولوية للشباب غير الممارسين للاستفادة من مسار منسجم في التوجيه والتكوين والاندماج المهني - تقوية برامج محاربة الأمية الوظيفية
252	دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة	تحديد وتصنيف حاجيات المقاولين ومنظمات الاتصال الذين تبذون اهتماما من أجل تطوير المناولة المحلية وبمختلف الفروع والشعب.	- تحديد الحاجيات من حيث المناولة - تدعيم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا من حيث إقامة اتفاقيات مع المقاولين
253	الحث على الإدماج المجالي للنشطة المدرة للدخل	تكوين منشطي الشعب من أجل مواكبة الفاعلين المحليين وتدعيمهم وتقديم المساعدة الكفيلة بتلبية طلبات عروض المشاريع والبحث عن التمويلات المالية وتمتين المشروع	- تكوين منشطين للشعب - توفير المعلومات لحاملي المشاريع المؤهلة والنشطة المدرة للدخل وكذا معلومات تخص مصادر التمويل.
254	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	تكوين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي ودعم تنظيم طلبات عروض المشاريع الموجهة نحو تشجيع الحركة التعاونية	- تطوير شبكة التعاونيات بالجهة - تكوين الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي
255	الهجرة والتنمية	تحديد مشاريع الاستثمار في دوائر الهجرة مع وضع تصميم للترتيبات المالية المحفزة لتعرض على القاطنين بالخارج	- تعبئة القاطنين بالخارج من أجل الاستثمارات في مجالات خاصة بالمهاجرين - المساهمة في خلق وظائف نافعة اجتماعيا في مجالات الهجرة

محور 6: الولوج إلى الثقافة وإلى تطوير الانتاج الفني

الرمز	اسم البرنامج	وصف	الأهداف
261	تشجيع الإقبال على الثقافة	توسيع الغطاء الفضائي للتظاهرات الثقافية وتكوين الممثلين المحليين وتقديم منح مالية بهدف إنعاش التأليف والقراءة والسينما وغير ذلك كثير	- تكوين الممثلين المحليين - تخصيص الإعانات والمنح الموجهة والهادفة - إنعاش الثقافة تحت كل أصنافها
262	دعم الإبداع الفني	تعبئة القوى الحية الثقافية حول مشروع التنمية الجهوية باعتبارها مكون من المكونات الرئيسية للنموذج الجديد للتنمية الجهوية	- تطوير الإنتاج والمحتويات الثقافية بالجهة - تحسين نشر الأعمال المنتجة بالجهة
263	صيانة التراث الثقافي	تعبئة الفاعلين والمؤسسات حول أهداف المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي للجهة وذلك بواسطة دراسة المواقع والاعتراف بها والرفع من قيمتها عن طريق الدعم	- دراسة المواقع ذات النفع التراثي - المساهمة في الرفع من قيمة المواقع - مساندة أعمال الصيانة والمحافظة

إن البرامج التي تناولناها بالتوضيح المقتضب أعلاه لا يمكنها أن تبلغ مداها وتحقق أقصى مردوديتها من دون عملية تفعيل تواجها رافعات داعمة أفقيا في مجالات الإنعاش الاقتصادي تحديدا، ثم التسويق المجالي (الرافعة 31) والتعبئة والتنسيق بين الشركاء (الرافعة 32) ومن دون الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرات (الرافعة 33). وإن الغايات الشمولية من هذه الرافعات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من مخطط العمل الاستراتيجي للوكالة تقتضي ضمان تحقيق إنعاش بالجهة ينسجم وإستراتيجية التنمية الجهوية في كليتها ويتوافق معها.

الرافعات المتقاطعة عرضيا

الرمز	اسم الرافعة	وصف	الأهداف
31	الإنعاش الاقتصادي والتسويق المجالي	إنعاش المؤهلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والدولي	- توضيح الرؤية باتجاه مؤهلات الاستثمار بالجهة - التعريف بخطوات النجاح في الاجتذاب والتنافسية بالجهة
32	تعبئة التشرك والتنسيق بين الشركاء	تعبئة الجهات المانحة والتعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف لصالح مشاريع الجهة	خلق مجالات التآزر المالي على صيغة خيرة تقنية مع منظمات التعاون
33	الذكاء الاقتصادي وتعبئة الخبرات	إنعاش الإعلام والمعرفة المرتبطين بتنمية الجهة لدى الفاعلين السوسيواقتصاديين على الصعيد الوطني والدولي	- تطوير الإعلام الاقتصادي - تطوير أدوات تيسير الاستثمار

إن ذبوع الاستراتيجية ونشرها بين الأطراف المانحة والفاعلين في الحقل عبارة عن سيرورة تظهر نتائجها بشكل مطرد ومستمرس، وليس ظرفيا ولا تعاقبيا بمعنى أنها تتجلى على امتداد المسار الذي تقطعه استراتيجية التنمية الجهوية وما يتلو هذا المسعى ويأتي بعده. وبهذا المعنى، فإن النتائج تنشر تبعا لجدول تنظيمي غير ذي نهاية ولا تحده فترة التخطيط الزمنية.

واستراتيجية التدخل هاته المستحدثة من قبل الوكالة تستهدف، بالضبط، مواصلة هذا المسعى وتتبعه. وبهذا المعنى، أيضا تبلور مشروع « الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية » لي طرح، في غضون سنة 2014، أمام أنظار كل من الفاعلين المؤسساتيين الذين يهمهم الأمر ومواطني الجهة الشرقية المستهدفين. وستخضع هذه الوثيقة، لزوما، للتجويد والإغناء، وذلك بعد ضم مختلف الملاحظات والاقتراحات إلى بعضها وتقرز وتصنف. آنذاك ستصبح بمثابة التوافق الذي لطالما فقد، حول الرؤية وحول الأعمال التي يجب القيام بها، استنادا، بالخصوص، إلى نتائج الدراسة الاستراتيجية التي قام بإنجازها مجلس الجهة. وسعيا وراء تحقيق هذا الغرض، فقد صمم، على شبكة الإنترنت، موقع خاص مبوب على أساس مصراعين : الأول ذو طبيعة إخبارية يستند إلى المعطيات الرئيسية لتنمية الجهة، انطلاقا مما هو ووصولا إلى ما هو خاص. أما الشق الثاني فمخصص لتحسيس الفاعلين المحليين بالتنمية وإلى التقاط آرائهم ومواقفهم.

وبالرجوع إلى المصراع الأول، فإننا نجد بهتم من بين ما بهتم به الإحصائيات وسيخضع بشكل مطرد إلى تحديث محتوياته الإعلامية وما يتضمنه من أخبار. في حين أن الثاني يتسم بالتفاعلية والديناميكية. وستوكل مهمة المدخلات والمخرجات لمختلف المبحرين إلى مراقب إداري. كما سيسهر فريق من المبتكرين والمجددين، تحت إشراف وكالة الجهة الشرقية، على معالجة ودراسة مختلف التدخلات بغية فرز ما تنطوي عليه من توصيات جوهرية وازنة وذات طبيعة قميئة بإغناء الميثاق. كما ستعرض التوصيات على أنظار لجنة جهوية موكول إليها دور التتبع والتقويم.

وكما تنص على ذلك توطئة هذا المؤلف، فإن الميثاق عبارة عن مسعى جماعي وإداري يخرط من خلاله جميع الفاعلين المحليين والجهويين من أجل رؤية مشتركة تتطلع إلى المستقبل البعيد. كما يهدف إلى أن يؤمن بلوغ أهداف الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية، بفضل اللقاءات المختلفة والنقاشات والحوارات بين هؤلاء الفاعلين سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الجهوي أم على الصعيد الوطني. وإن هذه السيرورة التي سلكتها صياغة الميثاق والتي خضعت للتشاور والإغناء من طرف ثلة من المتدخلين ستحتضن التحديثات السياقية الضرورية بما في ذلك تطورات تستحق الذكر. وعلى الخصوص منذ مطلع سنة 2008 حيث برزت إلى الوجود بشكل مواكب أزمة المديونية وأزمة المواد الأولية ومظاهر الانكماش الاقتصادي، الذي عانى من دوامته أغلبية شركائنا التجاريين تبعا لانعدام « الثقة المتزايدة » الذي نجم عن الهزات السياسية المزعجة التي عاشها منذ 2010 شركاؤنا في العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

كما أن الوضعيات التي نشأت إثر انتهاء الجيل الأول من الاستثمارات المهيكلت لتعتبر من العوامل الجديدة التي عدلت، في واقع الأمر وبشكل قوي، معايير التنافسية الجهوية، بالمقارنة مع تلك التي كانت سائدة أثناء المرحلة الأولى للقيام بهذه الدراسة ولصياغتها. إضافة إلى ذلك، فإن عددا كبيرا من الإنجازات الحديثة في مجالات عدة وقطاعات كثيرة ستقود إلى قراءات جديدة، هي الأخرى، عند هذه المرحلة النهائية من التدبير والتنظير، رغم أن الأمر يتعلق بالمزيد من التعديلات أكثر منها من عملية التنقيح، في حين أن هناك مشاريع جديدة مهيكلت من قبيل مشروع بحيرة مار شيكا ساري الإنجاز أو من قبيل الناظور غرب ميد الذي يعتبر محفزا قويا للأنشطة في القادم من الأيام. هذه المشاريع التي من شأنها أن تؤثر بشكل ملموس في مستقبل الجهة وفي الرؤية التي يحملها الميثاق الاستراتيجي للتنمية الجهوية.

ومرحلة وضع اللمسات الأخيرة الخاصة بالصياغة النهائية والمصادقة على ذلكم الميثاق ثم نشره، أخذت بعين الاعتبار هذه السياقات الجديدة كلها. وفي الختام، فإن الجهة تكون، بأنمها، قد اكتسبت، بالفعل، تصورا غير مسبوق ومعين لقواها الحية، دون إغفال التطورات التي يشهدها العالم، هذا العالم الذي تطمح الجهة أن تدرج فيه تنميتها.

وسيتعلق الأمر، هنا إذا، بمسعى جماعي وبالإنتم حول المسؤوليات الاجتماعية، مع الاعتراف بالحاجة إلى ميثاق صلب، توافقي، محكم، وضروري يرشد فاعلي الجهة الشرقية ويقودهم ويصاحبهم في انتقالهم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. كما ينعش القيم التي تشجع على الانخراط المسؤول لهؤلاء الفاعلين المحليين في المساعي الجماعية لتدبير الشأن المحلي. كما ألح على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دام له التمكن، في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 18 مارس 2003 : «إننا لنعول عليكم لجعل هذه المبادرة بمثابة التزام مشترك بيننا حتى تتبوأ هذه المنطقة المكانة المرموقة التي نريدها لها». مقتطف من الخطاب الملكي السامي.

المصادر والمراجع الببلوغرافية

1 النصوص القانونية والتنظيمية والإدارية

- قرار وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن رقم 11.81.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للمهن والتأهيل والمدد الإجمالية للتكوين ولشواهد التخرج والاعتراف بالكفاءات المحصل عليها وشروط الولوج لكل مهنة أو تخصص. المعدل والمتمم بالقرار رقم 1757.03 بتاريخ 20 رجب 1424 (17 شتنبر 2003).
- القرار رقم 1182.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للمهن والتأهيل. والذي بموجبه تستفيد مقاولات الصناعة التقليدية من دعم الدولة وخاصة من مصاريف التكوين الخاص بتعلم الحرف.
- القرار رقم 1183.01 المؤرخ يوم 7 جمادى الثانية 1422 (27 غشت 2001) المحدد للهيئات المكلفة بالتخطيط والتنظيم والمراقبة والتتبع وتقييم تعلم الحرف مع مراقبة شروط العمل والسلامة المهنية وللضمانات الأخلاقية والمهنية التي يقدمها المسؤولون بالمقاولات وتحديد معلمي التدريب.
- دورية الوزير الأول رقم 96/16 التي تدعو الوزارات إلى أخذ التدابير لتسهيل ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية.
- دورية الوزير الأول رقم 2007/9 المتعلق بتفعيل عرض الترحيل والتوطين (offshoring).
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي وضع من طرف اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية والتكوين.
- الظهير رقم 1-06-53 بتاريخ 15 محرم 1427 الموافق ل14 فبراير 2006 بمثابة قانون رقم 05-12 المتعلق بإنشاء الوكالة من أجل الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالة وأقاليم الجهة الشرقية للمملكة (وكالة الجهة الشرقية).
- المرسوم رقم 2.00.1017 بتاريخ 28 ربيع الأول 1422 الموافق 21 يونيو 2001 المطبق للقانون رقم 12.00 المتعلق بمأسسة وتنظيم تعلم الحرف.
- القرار المشترك بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والتنمية الاجتماعية والتضامن ووزارة الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة رقم 16.08.01 بتاريخ 13 نونبر 2001 المحدد لمبلغ المساهمة الدولية في مصاريف التكوين عن طريق تعلم الحرف لفائدة مقاولات الصناعة التقليدية ونموذج من طلب منحها.
- القانون رقم 10.03 المؤرخ يوم 12/5/2003 المتعلق بالولوجيات والذي يعمم فرضها في التعمير والهندسة المعمارية والنقل والتواصل.
- القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية.
- مشروع الميثاق الوطني للأشخاص المسنين.
- مشروع قانون رقم 30.07 المتعلق بقانون التعمير.
- تصميم التنمية والتهيئة الجهوية للجهة الشرقية.

- AEI, Projet de développement du tourisme durable.
- Ait Soudane J., 2005, Secteur informel et marché du travail au Maroc, Université de Montpellier, France.
- Ambassade de France au Maroc, Service économique, Résultats de l'enquête sur les investissements directs français dans le monde, 2009 (http://www.ambafrance-ma.org/IMG/pdf/10-0339_communication_IDE_francais_au_Maroc-2.pdf).
- ANIMA, 2005, Innovation, pôles technologiques et attraction de l'investissement dans la région MEDA.
- Banque Mondiale, 2005, Mémoire Economique du Maroc (CEM), rapport Fostering Higher Growth and Employment with Productive Diversification Report No. 32948-MA).
- Banque Mondiale, 2006, The Development Impact of Workers' Remittances in Latin America/ Finance, Private Sector and Infrastructure (LCSFR) and Chief Economist Office (LCRCE), Latin America and the Caribbean Region.
- Barclays, 2002, Competing with the World: World Best Practice in Regional Economic Development, p 10.
- BCEOM-SECA, Plan Directeur des Aires Protégées du Maroc.
- Berriane, Aderghal, in Etude corridor, IMI, Morocco country paper.
- Bordas E., fondateur du cabinet THR en charge de l'étude de marché du projet Marchica.
- Bueno L., 2006, thèse consacrée à la Région Orientale du Maroc.
- Delgado, C. L., Hopkins J. and Kelly V. A., 1988, Agricultural Growth Linkages in Sub-Saharan Africa.
- Delgado M. J. et Alvarez I., Public infrastructure and economic growth, Universidad Europea de Madrid § Universidad Complutense de Madrid, 40^{ème} Congrès de l'Association Européenne des Sciences Régionales.
- De Schutter O. , 2011, rapport spécial sur le droit à l'alimentation à l'Assemblée des Nations Unies, ainsi que les différents travaux et recherches qui y sont cités.
- DIACT, 2006, Dumont G. F., L'attractivité des métropoles moyennes en France.
- DIACT, 2009, Economie des services et compétitivité des territoires
- Driouchi A. & Zouag N., 2006, Eléments pour le renforcement de l'insertion du Maroc dans l'économie de la connaissance, Institute of Economic Analysis & Prospective Studies, Al Akhawayn University.
- DTZ Consulting, 2006, Housing, economic development and productivity, A litterature review.
- España-Ministerio de Trabajo y Asuntos Sociales, « Desarrollo y pervivencia de las redes de origen en la inmigración marroquí ».
- European Investment Bank, 2006, Study on improving the efficiency of worker's remittances in Mediterranean countries, ECORYS, Macro & Sector Policies.
- Hallegate S., IPEMED, 2009, Région méditerranéenne et changement climatique : une nécessaire anticipation.
- Huggins R., 2003, Creating a UK competitiveness index: regional and local benchmarking. Regional Studies.
- IFPRI, Research Report 107, Washington, DC.
- IT Consulting, Stratégie de développement des TIC dans la Région de l'Oriental.

- Kremer A., in *Poor Places, Thriving People: How the Middle East and North Africa Can Rise Above Spatial Disparities*, document de la Banque Mondiale de 2009.
- Lavoie F., *Capacité de rétention des retombées économiques et d'apprentissage des entreprises régionales : le cas de la construction de l'aluminerie d'Alcan.*
- Lee Y., *Vision and strategies of Busan : Development of the city into an ocean capital in the 21st century or the era of Northeast Asia.*
- McKinsey, 2009, *Etude de la stratégie agricole du Maroc.*
- Ministère de l'Economie et des Finances, Royaume du Maroc, *La décennie des réformes et du progrès, pour un Maroc moderne et solidaire, 1999-2009.*
- Ministère du commerce, de l'industrie et des nouvelles technologies, Royaume du Maroc, *Maroc Numeric 2013.*
- Mouhhoud E. M., 2010, *Economie des services et développement des territoires*, DATAR.
- Nicolas Y., 2007, *L'analyse d'impact économique de la Culture*, Ministère de la Culture, République Française.
- OCDE, 2006, *Villes, compétitivité et mondialisation.*
- OCDE, 2009, *Investir pour la croissance : Bâtir des régions innovantes*, rapport de base.
- OCDE, 2009, *Régions et croissance : une analyse des tendances.*
- Plan Maroc Vert, 2008, *Région de l'Oriental*, Royaume du Maroc.
- Porter, M. E. 2002, *Regional foundations of competitiveness and implications for government policy*, paper presented at the Department of Trade and Industry Workshop on Regional Competitiveness, London, DTI.
- Province de Driouch, *Le diagnostic territorial et les grands axes de développement économique et social.*
- World Commission for Environment and Development, 1987, *Our common future.*

وثائق و منشورات بالمجلات 3

- Actes du Forum d'Imerqane, premier Festival des Cultures Immatérielles Méditerranéennes, Nador, juillet 2007.
- Actes de la Rencontre Patrimoine culturel et développement régional : l'Oriental Marocain, Paris - Siège de l'UNESCO, mars 2011.
- Bristow G., 2005, *Problematising the discourse on regional competitiveness*, in *Journal of Economic Geography*.
- El Kadoussi M., Directeur Régional du Ministère de la Culture, article in la *Revue Oriental.ma* numéro 7, 2009.
- Fizazi A., consultant pour l'Agence de l'Oriental, article in la *Revue Oriental.ma* numéro 7, 2009.
- Guitouni A., article sur la pénétration culturelle étrangère dans le Nord-Est marocain.
- Jacobs J., in *Cities and the Wealth of Nations.*
- Johnston B. F., and Mellor J., 1961, *The role of agriculture in economic development*, *American Economic Review*.
- Lovering J., 1999, *Theory led by policy: the inadequacies of the « New Regionalism » (illustrated from the case of Wales)*, *International Journal of Urban and Regional Research*.
- Ministre marocain de la Culture, interview in la *revue Oriental.ma*, numéro 7, 2009.
- Romer P., 1986, *Increasing returns and long run growth*, *Journal of Political Economy*.

مؤلفات التنظير والتحليل 4

- Aaker D. A., 1996.
- Adelman I. and Morris C., 1973, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Palo Alto, CA, Stanford University Press.
- Cambridge econometrics, 2005, Factors affecting regional competitiveness.
- De Ferranti D., 2005, Beyond the City, publié avec le concours de la Banque Mondiale.
- Department of Trade and Industry, 2003, A Modern Regional Policy for the United Kingdom, DTI, London.
- De Janvry A. et Sadoulet E., Toward a territorial approach to rural development: International experiences and implications for Mexico's Microregions Strategy, University of California at Berkeley, 2004.
- Duflo E., 2010, Le développement humain.
- Greffe X., 1984, Territoires en France, Les enjeux économiques de la décentralisation, Paris, Economica.
- Hirschman A. O., 1958, The Strategy of Economic Development. New Haven, CT, Yale University Press.
- Krugman P. , 2003, Growth on the Periphery : Second Winds for Industrial Regions ?
- Liégey M. et Jolly C., Les secteurs créateurs d'emplois après la crise.
- North D., 1990, Institutions, Institutional Change and Economic Performance.
- Porter M., 1993, L'avantage concurrentiel des nations, Interéditions.
- Porter, M. E., 2003, Building the microeconomic foundations of prosperity: findings from the microeconomic competitiveness index. In World Economic Forum (ed) The Global Competitiveness Report 2002-2003, World Economic Forum, Oxford University Press.
- Reich R. B., 1992, The work of nations - preparing ourselves for 21st century capitalism, Vintage Books.
- Sir Lewis A., 1955, The Theory of Economic Growth.
- Storper M., 1997, The Regional World. New York, Guilford Press.

دلائل التثمين الجهوي 5

- Guide de l'investissement dans la Région de l'Oriental du Maroc, Opportunités et Conditions, 2011 CNUCED.
- Randonner dans l'Oriental marocain, 2011, co-édition Agence de l'Oriental et Association Nature et Patrimoine, 128 pages.
- Routes et saveurs de l'Oriental marocain, 2013, co-édition Agence de l'Oriental et Conseil Régional de la Région Champagne-Ardenne / France.

المجلات الإلكترونية لجهة الشرق 6

- La Région sur la voie rapide, numéro 1, novembre 2007.
- Compétitivité et attractivité, numéro 2, mars 2008.
- Développement de proximité, numéro 3, juin 2008.
- Hors série : Un pacte scellé pour une ambition partagée, 5^{ème} anniversaire de l'Initiative Royale pour le Développement de l'Oriental, juillet 2008.

- Intelligence économique régionale : l'urgence de l'innovation, numéro 4, décembre 2008.
- La coopération internationale, appuis à la stratégie de développement régional, numéro 5, octobre 2008.
- Economie du savoir et développement régional, numéro 6, juin 2009.
- Hors série : L'Oriental, une renaissance, 10^{ème} anniversaire de l'intronisation de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, juin 2009.
- Culture, industries culturelles et développement régional, numéro 7, décembre 2009.
- Développement énergétique : enjeux pour le développement local, numéro 8, mai 2010.
- Hors série : 120 contributions à l'avenir des territoires de l'Oriental, juillet 2010.
- Du tourisme aux tourisms, numéro 9, décembre 2010.
- Hors série : Deux Régions pleines d'énergies, Actes du Forum franco-marocain sur les énergies, avril 2011.
- Diasporas, capitaux et ressources humaines, numéro 10, mai 2011.
- Hors série : Jerada - Hassi Blal, un parc muséologique pour la mémoire industrielle et minière du Royaume, juillet 2012.
- Transport & Logistique, numéro 11, septembre 2012.
- Hors série : Figuig et le système des villes oasis du Maroc, mars 2013.
- Promotion économique & marketing territorial, numéro 12, juillet 2013.
- La femme, au cœur du développement, numéro 13, décembre 2013.
- Industrie et développement régional, numéro 14, mai 2014.

مؤلفات الإنعاش الجهوي 7

- Figuig, la ville oasis du Maroc Oriental, Witt P., Abbou A. et Boilève M., 2009, éd. Éditions cent pages pour l'Agence de l'Oriental.
- À la découverte de la faune du Maroc Oriental, Aymerich M., 2011, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
- Les grands espaces de l'Oriental Marocain, Porte J. M., 2011, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
- Bni Guil, espace des hommes libres, Michel Ph. d'après Mahdi M., 2012, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.
- Mémoires juives de l'Oriental marocain, ouvrage collectif coordonné par l'éditeur, 2013, éd. La Croisée des Chemins pour l'Agence de l'Oriental.

بيانات ختامية

- مدير النشر :
محمد مباركي،
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية
- مدير التحرير :
أحمد لمريني،
مدير قطب التنمية
بووكالة الجهة الشرقية
- الصياغة النهائية والتصميم : وكالة TOPIC
- يضم هذا المؤلف بين دفتيه مجموعة من التقارير
التي أنجزت في إطار « دراسة من أجل وضع تصور
استراتيجي لتنمية الجهة الشرقية »، أنجزت من
طرف تكتل لمكاتب الدراسات مشكل من :
INGEROP - NOVEC - AGRO CONCEPT

جميع إصدارات وكالة الجهة الشرقية رهن
إشارة من يرغب في الاطلاع عليها بالموقع :
www.oriental.ma